فيليب لومارشان　　　　لميا راضي

إسرائيل / فلسطين
غدًا

أطلس
استقرائي

تعريب
يوسف ضومط

دار الجيل
بيروت

إسرائيل/ فلسطين غداً - أطلس استقرائي صممه وأشرف عليه:

فيليب لو مارشان، الأستاذ المحاضر في معهد الدراسات السياسية في باريس، ومدير مؤسسة «**اكينوكس**»

وذلك انطلاقاً من أبحاث أجرتها في الشرق الأوسط:

لميا راضي، الباحثة المعاونة في مركز الدراسات والأبحاث الدولية، والباحثة المساعدة في مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر.

كما ساهم في تحضير هذا الكتاب فريق **اكينوكس** المؤلف من:

- **اوريلي كارتون**، صحافية، حائزة على شهادة جدارة في التاريخ وعلى دراسات عليا في العلاقات الدولية.

- **ستيفاني ديبورك**، مساعدة ناشر، حائزة على دبلوم دراسات عليا في التجارة وعلى دبلوم دراسات عليا متخصصة في إدارة المؤسسات الثقافية.

- **أوليفييه رازمون**، صحافي، محاضر في مادة الدراسات الاوروبية، محلل اقتصادي سابق، خريج معهد الدراسات السياسية في استراسبورغ، دبلوم دراسات عليا في التاريخ.

- **فلوريان روبيس**، مساعد ناشر، دبلوم دراسات عليا في التاريخ.

- **نيكولا سوفاج**، سكرتير تحرير، خريج معهد الدراسات السياسية، دبلوم جدارة في التاريخ.

- ترجم هذا الكتاب عن الفرنسية، **يوسف ضومط**، الحائز على دبلوم دراسات عليا في الانتروبولوجيا الثقافية والاجتماعية من الجامعة اللبنانية.

الطبعة الأولى

1419 هـ ـ 1998 م

ISRAEL/PALESTINE DEMAIN - ATLAS PROSPECTIF
 ISBN 2-87027-582-X D/1638/1996/21

مقدمة المترجم

منذ العام 1948، والنزاع العربي-الاسرائيلي يهيمن على تاريخ منطقة الشرق الأوسط، حيث خاضت دولها، باسم فلسطين، الحروب الكبيرة والصغيرة، وقامت على اسمها أيضًا ثورات وفتن، أسقطت عروشًا وانظمة ورؤوسًا وحركات، ولم تتوقف الى اليوم.

بعد نصف قرن من النضال والمقاومة، يجد الشعب الفلسطيني نفسه، على قاب قوسين أو أدنى من السلام، ومع ذلك، هل تتحقق عودته الى أرض فلسطين السليبة؟ والى أية أرض يعود ومعظمها ما يزال محتلًا؟ وما هي الخلفية التاريخية والسياسية التي تتحكم بمفاوضات السلام الجارية حاليًا بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، تحت مظلّة النظام العالمي الجديد؟ وهل نحن على أبواب إعصار جديد في حال تعثّر هذه المفاوضات أو فشلها؟

يجيب هذا الكتاب، «اسرائيل/ فلسطين، غدًا» عن معظم الاسئلة التي يطرحها هذا الصراع التاريخي، ويسعى في سرد وجيز ممتع الى الاحاطة بكل جوانبه بأسلوب يتيح فهم التطورات الجارية والمرتقبة لمسيرة السلام الحالية.

لا بدّ للقارئ العربي من أن يلاحظ أن هذا الكتاب ينطوي على تحليل للاحداث من منظور ومنهج غربيّين يعتمدان النموذج الدمقراطي وشرعة حقوق الانسان منطلقًا لهما. من هنا، جاء ابرازه لبعض الأحداث على حساب بعضها الآخر، مما لن تخفى دوافعه على القارئ العربي.

تأمل دار الجيل أن تكون، باصدارها هذا الكتاب بطبعته العربية، قد ساهمت في خدمة القضية الفلسطينية وقضية السلام على حد سواء.

حزيران 1997

يوسف ضومط

مقدمة

ما هو مصير اسرائيل وفلسطين؟ أي وجه ستتخذه هذه الأرض في القرن الواحد والعشرين؟ هل سترى النور دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرضها؟ هل ستبقى الدولة العبرية على قيد الحياة بعد خمسين سنة؟ هل ستتمكن شعوب المنطقة من إشاعة مناخ من الثقة فيما بينها ومن العمل في سبيل رخائها ورفاهيتها جميعًا؟

لا أحد يستطيع الاجابة الأكيدة عن هذه الأسئلة، إذ إن البحث في مستقبل هذه البلاد ممارسة تحتمل في طبيعتها المجازفة. والأمر يتعلق بأرض تقدسها الديانات الثلاث الرئيسية، ويصعب بالتالي الخوض في جوانب الصراع حولها من دون الوقوع في الأفكار المسبقة، وفي المسلمات والأحكام القيمية. ذلك، أن أي صراع معاصر لم يثر هذا القدر من الأهواء ولم يستعن بمقدار مماثل من العبثية.

يأتي هذا الكتاب نتاج عمل مشترك لاصوات عدة، وقد سعى لتحاشي التركيز على الأفكار والهواجس الجماعية. ويُدرك مؤلفوه أن للحقيقة وجوهًا متعددة، وأن الموضوعيّة هي بالضرورة نسبية، لذا حاولوا المقارنة بين أكبر قدر من وجهات النظر.

لا يشكل اختيار بعض المفردات مثل «الأراضي» بدلاً من الأراضي المحتلة، أو الضفة الغربية أو القطاع الشمالي أو يهودا/ السامرة، تعبيرًا عن موقف بل عن حرصهم على تسهيل قراءة هذا الاطلس الاستقرائي. وخلافًا لما قد يتبادر من أن هذا الكتاب يعرض «وصفة للسلام» فانه يسعى الى التعريف برهانات هذا السلام. لا شك أن مبدأ السلام العادل والدائم هو مفهوم يختزن الكثير من الخصب لكنه خطر. فالسلام في الشرق الأوسط لن يكون عادلاً للجميع على الإطلاق، وإذا اعتبر غير عادل فلن يكون دائمًا. إذ إن مسيرة السلام قد تؤدي على التوالي الى قيام توازنات هشة، ولا تكتسب معناها الا إذا حققت تقدمًا مستمرًا. لكن إذا ما توقفت، بشكل بهلواني، فقد تتعرض للسقوط. مع الأخذ بعين الاعتبار الاحقاد والخيبات المتراكمة. على السلام أن يكون،

بادئ ذي بدء، حالة من اللاحرب والحلّ الذي يتيح وقف النزف المستمر.

سواء أفضى هذا السلام الى تفرقة بين مختلف شعوب المنطقة أو الى قيام تعاون فيما بينها أو الى أية صيغة ممكنة بين هذين الحدين، فانه سيبقى رهانًا صعبًا.

الأهمية الدولية للصراع العربي-الاسرائيلي

ساهم إنشاء إسرائيل في العام 1948، في تجميد الجبهات المتنازعة التي كانت ترتسم في أفق الشرق والغرب. ففي حين ساند الاتحاد السوفياتي ولادة الدولة العبرية التي بدا جليًا أن مشروع مجتمعها كان اشتراكيًا، قام ستالين بنقل البارودة، في نهاية السنة، من كتف الى أخرى بعد أن رأى في القومية العربية ميدانا أكثر خصبا. وبدا الصراع العربي-الإسرائيلي آنذاك بمثابة أحد رهانات الحرب الباردة، إذ ساندت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل بصورة مطلقة، فيما أخذ الاتحاد السوفياتي يزوّد الدول العربية القائمة على خط الجبهة بالسلاح.

في العام 1956، شكّلت العملية العسكرية التي شنّتها فرنسا وبريطانيا واسرائيل ضد مصر نذيرًا بزوال القوى الاستعمارية وأكّد الإنذار المشترك الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هيمنة الجبارين. وأعقب فشل عملية السويس قرار بريطاني بالانسحاب من مجمل بلدان المنطقة مما ساهم على نطاق واسع في عزل فرنسا التي تورطت في حرب الجزائر.

في العام 1967، أدّت الحرب الوقائية التي شنّتها إسرائيل ضد جيرانها العرب الى تبدّل جذري في معطيات صراع الشرق الأوسط. وبدءًا من العام 1967، بدا وجود إسرائيل واقعًا جيوسياسيًا مقررًا.

وصار السجال يدور، بالأحرى، حول مصير الاراضي المحتلة. وفي الوقت الذي كانت الأراضي التي احتلتها إسرائيل إثر الحرب التي شنّها جيرانها العرب في العام 1948، قد اعتبرتها المجموعة الدولية بمثابة أراضٍ شرعية، فإن احتلال الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة وسيناء قد لاقى إدانة دولية جماعية. والقرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة والذي ترتكز عليه مسيرة السلام، قد دعا، في كل حال، الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة (أو بحسب النص الانكليزي الأقل وضوحًا «من أراضٍ محتلة» من دون «ال» التعريف).

في العام 1973، كان لحرب الغفران (بحسب التسمية الاسرائيلية) أو حرب تشرين

(بالنسبة للعرب) انعكاسات عالمية مباشرة. فالسادات لم يهدف الى تدمير اسرائيل، بل سعى الى إرغام الدولة العبرية على التفاوض. والهجوم المباغت الذي شنته مصر وسوريا نجح في اختراق الخطوط الاسرائيلية التي استعادت في كل حال الامساك بزمام الأمور بعد اسبوعين. إلا انه، في هذا الوقت، استخدمت الدول العربية المصدرة للنفط الذهب الاسود كسلاح وفرضت حظرًا على تصديره الى «الدول الصديقة لاسرائيل» (الولايات المتحدة، وهولندا وبلجيكا والبرتغال وأفريقيا الجنوبية) وأعلنت عن تخفيض انتاجها الشهري 5٪ «حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة».

كشف ارتفاع سعر النفط الذي تلا ذلك بمعدل خمسة أضعاف، عن أزمة اقتصادية عالمية. بعد العام 1973، لم تقع أية حرب مماثلة بين اسرائيل وجيرانها العرب وانتقلت المواجهة العسكرية الى الجبهة الاسرائيلية- الفلسطينية. ولم يكنْ للغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في العام 1978، أية انعكاسات عالمية مماثلة للحروب العربية-الاسرائيلية الأربع. بالمقابل استمر وتبدّل الصراع محتدمًا على الصعيد السياسي والديني.

وعد اسرائيل

«أرض واحدة وشعبان»: إذا كانت هذه الاستعارة معروفة، إلا أنها تعكس واقعًا أكثر تعقيدًا، فالعودة إلى أرض إسرائيل هي إحدى نبوءات الديانة اليهودية منذ تشتّت الشعب اليهودي على أيدي الرومان في العامين 70 و135ب.م. وباستثناء بعض المحاولات المعزولة، لم يجد هذا المشروع ترجمة له الا مع الصهيونية بدءًا من القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي كانت تجتاح روسيا موجة عنيفة من عمليات اضطهاد اليهود، وفيما كانت حركة مناهضة للسامية، في بقية أنحاء أوروبا تعتمد خطابًا سياسيًا في غاية التماسك، تشكّلت، حوالى 1880، عدة منظمات دولية مهمّتها الإعداد لإقامة مستوطنات يهودية في فلسطين، وحدد المؤتمر الأول للمنظمة الصهيونية العالمية المنعقد في بال، في العام 1897، هدفًا له يرمي إلى «إقامة موطن للشعب اليهودي في فلسطين بضمانة القانون العام». وينبغي لهذا الموطن القومي أن يراعي «الحقوق الثقافية والدينية» للسكان الآخرين في المنطقة. وفيما كانت بريطانيا تحكم سيطرتها على الشرق الأوسط، أعلن اللورد بلفور وزير الخارجية في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، تأييده لانشاء «وطن قومي يهودي في فلسطين» وحظي تصريح بلفور بتأييد الحلفاء، وعندما عهدت عصبة الأمم، في العام 1922 الى بريطانيا إدارة فلسطين بموجب صك

الانتداب، كانت مهمتها تنطوي على أن تنشئ في البلاد أحوالاً سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي للشعب اليهودي وكذلك ضمان ترقية مؤسسات الحكم الذاتي وصيانة الحقوق المدنية والدينية لشعوب المنطقة كافة».

بين 1880 و1940، وصل الى فلسطين حوالى 500,000 مستوطن يهودي واستقروا جميعهم على أراضٍ اشترتها لهم الوكالة اليهودية وسائر المؤسسات المصرفية الأخرى من مالكيها العرب ومنعًا لانشاء شركة استيطانية تقوم على استغلال اليد العاملة للسكان المحليين، فرض الصهاينة استخدام اليد العاملة اليهودية دون سواها. في العام 1936، أخذت العدائية تتنامى في صفوف الشعب الفلسطيني تجاه المستوطنين اليهود بتوجيه من مفتي القدس الذي شجع على قيام إضراب عام امتد ستة أشهر ضد السياسة البريطانية. غير أن الفلاحين وجدوا أنفسهم، بنتيجة هذا التحرك، مبعدين عن الأراضي التي باعها كبار الملاكين إلى المستوطنين الجدد. وحرصًا على حصر الاضطرابات، سعى البريطانيون إلى وقف الهجرة اليهودية. وبالرغم من كشف عمليات الابادة النازية ضد اليهود استمر الانكليز بانتهاج هذه السياسة حتى العام 1947. وقد اعتبر العديد من الصهاينة أن لندن قد نكست بتعهداتها، وانخرطوا في مجموعات صغيرة مثل ستيرن وإرغون، للقيام بأعمال إرهابية.

من المؤكد أن الصدمة التي عاناها الشعب اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك الصعوبة التي لاقاها الناجون من المعتقلات في العودة الى ديارهم (شهدت بولونيا والمجر موجة اضطهادات في العام 1946) لعبتا لصالح تصويت منظمة الامم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 على انشاء دولة اسرائيل وكذلك لصالح الالتزامات التي تعهدت بها عصبة الامم في العام 1922. غير أن منظمة الامم المتحدة التي سبق لها أن أقرّت شرعية الحركة الصهيونية، عادت في العام 1975 واعتبرتها شكلاً من أشكال العنصرية. وكان لا بدّ من انتظار ظروف دولية مختلفة تمامًا كي تعود الجمعية العامة، في العام 1991 عن هذا القرار. وكانت اسرائيل قد تعرضت حتى الثمانينات لمقاطعة نصف دول العالم، إلا انها أخذت مع بداية مسيرة السلام، تحظى باعتراف دولي شامل.

إسرائيل، جسم غريب في الأرض العربية

قبل توقيع معاهدة السلام مع مصر في العام 1979، وباستثناء الاتفاقيات المختلفة

مع لبنان، كانت مجمل الدول العربية تنكر على إسرائيل حقها في الوجود وتعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال الاستعمار، داعية الى رمي اليهود الاوروبيين في البحر، على غرار ما كان عليه الأمر بالنسبة للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر. وقد اعتبرت دول المنطقة قضية فلسطين مسألة عربية بحتة، وانكرت شرعية القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية. ولم تكن الدولة العبرية تظهر على أية خريطة عربية، ومنعت دول الجامعة العربية مواطنيها من زيارة اسرائيل، كما أقرت مقاطعة واسعة للشركات التي تتعامل معها.

انتشرت في مجمل العالم العربي دعاية واسعة تمثّل إسرائيل بالشيطان وشبّ بعض الأولاد الذين ولدوا في الخمسينات والستينات على صورة الغول الاسرائيلي الذي شكل كابوسًا غزا مخيلتهم. وتعرّض الكيان الصهيوني لتشنيع الصحافة العربية ووصفت إسرائيل بانها جسم غريب زرعه الغرب وهو غير قابل للحياة لولا دعم اللوبي اليهودي الأميركي. وكانت الشخصيات العربية التي تبدي استعدادها لتسوية مع إسرائيل، تتهم بالخيانة، على غرار ما حصل للرئيس المصري السادات الذي وقّع اتفاقيات كمب دافيد واغتيل في العام 1981. وتكوّنت جملة أدبيات حول تشبيه الصليبيين بالصهاينة، والدول اللاتينية في المشرق في القرن الثاني عشر، باسرائيل. وكما قضى صلاح الدين، في العام 1187، على مملكة القدس المسيحية، كذلك سيتعيّن على إسرائيل أن تزول من الوجود تمامًا.

القضية الفلسطينية، لحمة العالم العربي

حظيت الدولة الفلسطينية المقبلة بصورة مبدئية، بقبول معظم دول العالم، انما يبقى تحديد معالمها. ويستند مشروع الدولتين المنفصلتين على خطة أقرتها منظمة الأمم المتحدة سنة 1947 وتقضي بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب. وكانت الدول العربية تناهض بشدة فكرة انشاء دولة اسرائيل، فرفضت إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة العبرية. وفيما خص الأراضي التي بقيت تحت السيطرة العربية إثر وقف إطلاق النار في كانون الثاني (يناير) 1949، والواقعة خلف «خط الهدنة الأخضر»، فقد جرى ضمّها الى الدول المجاورة كالقدس والضفة الغربية اللتين ضمّتا الى الأردن، وقطاع غزة الذي انتقل تحت السيطرة المصرية، والضفة الشرقية لبحيرة طبريا التي عادت الى سوريا.

بدءًا من العام 1948، أدركت منظمة الأمم المتحدة حجم المشكلة فأنشأت وكالة متخصصة في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وهي الاونروا. وتحت تأثيرات الحرب التي ترافقت مع ضغوط الدول العربية والتحديات والتهديدات الصهيونية وهجمات الإرغون، اتخذ أربعة أخماس العرب الذين كانوا يقيمون في الأراضي التي ضمتها إسرائيل اليها طريق المنفى. أقرت منظمة الأمم المتحدة للاجئين حق العودة أو حق التعويض في حال لم يرغبوا بممارسته. وفي حين لم تكن مخيمات اللاجئين تبعد أكثر من بضع كيلومترات عن منازلهم، كان معظم الأشخاص المعنيين يأملون في عودة قريبة. أتاح هذا النزوح الكثيف، للدولة العبرية تصحيح الخلل الدمغرافي في البلاد لصالحها ووضعت يدها على الأراضي التي هجرها العرب. من جهتها سارعت الجامعة العربية الى الافادة من مشكلة اللاجئين، فعمدت الى التعاطي معها كسلاح سياسي في وجه إسرائيل وحرّمت اندماجهم في الدول العربية.

منذ ذلك الوقت، أمست القضية الفلسطينية حجر الزاوية للقومية العربية. وصار لزامًا على الوحدة العربية أن تتلمس طريقها باسم استعادة فلسطين.

فالجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسوريا بين 1958 و1961، إنما قامت بهدف معلن يرتكز على استعادة فلسطين. وباتت هذه القضية الموضوع الأبرز لدى القادة الطامحين للزعامة العربية، وعلى الأخص لدى عبد الناصر الذي ساند بقوة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الجامعة العربية.

غير أن الانقسامات العربية التي أخذت تتفاقم شيئًا فشيئًا، كما كان عليه الحال في الستينات، لاسيما بعد انفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة والتنافس القائم بين حزبي البعث في العراق وسوريا، جعلت خطاب الوحدة العربية يفقد كل معناه. فالدول العربية التي كان بعضها، مثل الجزائر وسوريا، مواليًا للاتحاد السوفياتي، وبعضها الآخر مثل المغرب ودول الخليج، حليفًا للغرب لم تعد تتلاقى إلا على إدانة اسرائيل، وقد تعرضت مصر لسخط العرب لخروجها عن هذه الوحدة بين 1979 و1989.

الفلسطينيون مرآة اسرائيل

بصرف النظر عن مناورات الدول العربية المختلفة حول المسألة الفلسطينية، فان الهوية الفلسطينية قد تكوّنت على نطاق واسع من جراء احتكاكها، المؤلم في الغالب، مع إسرائيل. قبل 1948، كان عرب فلسطين لا يتصورون ذاتهم أمة بل بمثابة عرب

يقيمون في فلسطين. غير أن تجربة الحرب والنزوح والكفاح أسست لجميع الفلسطينيين هوية خصوصية مشتركة. كما ازدادت هذه الهوية رسوخًا من جراء تكرار المأساة الفلسطينية في العام 1967، بحيث توطدت هوية الفلسطينيين حول شعورهم بالظلم.

إن رفع الظلم عن اليهود قد ولّد ظلمًا آخر. وهكذا ساد لدى الفلسطينيين انطباع بانهم وقعوا ضحية إحساس العالم بخطأه تجاه اليهود. على الرغم من أن «الفلسطيني» شكّل بالنسبة للاسرائيليين لفترة طويلة ولاعتبارات عدة، مرادفًا «للارهابي»، فإن الفلسطينيين جسّدوا لدى إسرائيل احساسًا بالخطأ لأن قانونها الأساسي يعبّر عن مبادئ مبنية على الدمقراطية والتسامح.

غير أن وجوه المقارنة لا تتوقف هنا، وبمعزل عن الحديث عن عرب إسرائيل الذين يبدون كشعب بين ثقافتين، عربية واسرائيلية، فإن عرب الأراضي المحتلة كانوا على احتكاك متواصل مع الاسرائيليين منذ العام 1967، وغالبًا ما يشاطر المثقفون بينهم قدرًا كبيرًا من المواقف والآراء الغربية. وقد تابع معظمهم، في كل حال، دراسات جامعية مماثلة لما يجري في الولايات المتحدة أو أوروبا.

وحتى أبعد من هذه المجموعة المحدودة من السكان، ثمة عدد كبير من الفلسطينيين قد اتخذ مواقف وعادات اسرائيلية. وهكذا، نجد الفلسطينيين، على غرار الاسرائيليين يمتدحون الكفاح المسلح وكذلك البحث والدراسة أيضًا. كما أن طرق تنظيم الاجتماعات الدمقراطية في حرم الجامعات، أو في الجمعيات والاحزاب، وممارسة حق الكلام داخل هذه الاجتماعات، تماثل في كثير من وجوهها ما هو معمول به لدى الاسرائيليين. على الصعيد التنظيمي، تستلهم السلطة الفلسطينية التجربة الاسرائيلية فيما خص بناء قوات الأمن والشرطة وإنشاء الإطار التنظيمي الذي يتيح تطور النشاط الاقتصادي.

في الجانب الاسرائيلي، تشكّل العلاقات مع الفلسطينيين، منذ بدء مسيرة السلام، أفضل مؤشر سياسي. فمنذ العام 1993، يدور مجمل البرنامج السياسي الاسرائيلي حول مسيرة السلام التي بدأت في العام 1991. كما أن الانقسامات التي تظهر داخل الاحزاب والتي تفضي أحيانًا الى قيام حركات انشقاقية داخلها، تتصل جميعها بمسائل السلام أو الاراضي المحتلة أو العلاقات مع السلطة الفلسطينية.

المأزقان اللبناني والأردني

بعيدًا عن الحروب العربية-الاسرائيلية الأربع الكبرى، طغى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على لبنان والأردن المجاورين. فبلاد الأرز والمملكة الهاشمية- وكلاهما دولتان ضعيفتان بالمقارنة مع ما كانت عليه، في الستينات، كل من سوريا ومصر - شكّلتا-قاعدتي الانكفاء للقوات المسلحة الفلسطينية، وسرعان ما بدت منظمة التحرير الفلسطينية فيهما دولة ضمن الدولة.

شكّلت اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان واسرائيل تعبيرًا عن إرادتهما بوقف نهائي للقتال، الأمر الذي لم يكن كذلك لدى الدول الأخرى في الشرق الأوسط. ولم يشارك لبنان، في كل حال، في العمليات العسكرية التي جرت عامي 1967 و1973. وكان الملك الأردني عبد الله قد وقّع مع الاسرائيليين، في رودس في العام 1949، اتفاقيات أدت الى تقسيم فلسطين. فاغتيل بعد ذلك بسنتين. وفيما خص اشتراك الأردن في حربي 1967 و1973، فقد كان محدودًا.

بالمقابل، وقع الصدام الدامي بين النظامين اللبناني (عام 1969 و1973 و1975) والاردني (عامي 70/ 1971) «أيلول الأسود» من جهة، وبين المنظمات المسلحة الفلسطينية من جهة أخرى. وفي حين سحق الأردن بطريقة دامية، كل محاولة فلسطينية لزعزعة نظامه، فإن الاشتباكات بين الجيش اللبناني والميليشيات الفلسطينية أدّت الى اندلاع الحرب الأهلية فيه.

أنشأت إسرائيل، منذ العام 1978، حزامًا أمنيًا في جنوب لبنان، غايته منع هجمات الفدائيين على أراضيها. تولت إدارة هذه المنطقة العازلة التي تماثل أرضًا محتلة، ميليشيا مسيحية تدعمها اسرائيل. وبعيدًا عن هذه المنطقة الصغيرة، وجدت الدولة العبرية، تكرارًا، حلفاء لها في لبنان، لاسيما في صفوف المسيحيين المناوئين للنفوذ السوري. وكاد البلدان أن يوقّعا، في العام 1983، اتفاق سلام بينهما.

إذا كان هذان البلدان يضمّان أعلى نسبة من الفلسطينيين (20٪ في لبنان و50٪ في الأردن)، فإن هاتين الدولتين الصغيرتين معنيتان مباشرة بمسيرة السلام. وفيما السياسة الخارجية اللبنانية باتت منذ العام 1991 تُرسم بالتعاون مع دمشق، يبدو أن الأردن يلعب دورًا دافعًا للتقارب العربي-الاسرائيلي كما تشهد على ذلك المفاوضات السهلة نسبيًا التي توصلت بموجبها عمان، في العام 1994، الى عقد اتفاق سلام مع اسرائيل.

النظام العالمي الجديد

حتى الثمانينات، ظلت جهود السلام المبذولة من الجانبين تقتصر على الاطار الثنائي. على الرغم من أن البحث عن السلام في الشرق الأوسط، قديم العهد، فان ظروف الحرب الباردة كانت تمنع كل تقدم حاسم في هذا المجال. وإذا شئنا حصر بحثنا بالمشاريع الأميركية وحدها، فلا بدّ من القول إن خطط روجرز وسياسة الخطوة-خطوة لكيسينجر ومساعي جيمي كارتر قد أسفرت في أحسن حال عن نصف فشل.

أدّى زوال الاتحاد السوفياتي تدريجياً عن المسرح الاقليمي ثم اندثاره الى فتح الطريق واسعًا أمام سلام من تصميم أميركي. فقد أتاحت الحرب ضد العراق للولايات المتحدة أن تجمع تحت رايتها مجمل الحلفاء المحليين. وشاركت سوريا التي كانت معادية للغرب لفترة طويلة وخشيت أن تجد نفسها في عزلة، في هذا التحالف مع دول الخليج ومصر. فضلاً عن ذلك، ثمة ظاهرة مهمة تمثلت بوجود مجمل هذه الدول واسرائيل في الخندق نفسه، ضد نظام صدام حسين. وتحاشيًا لوضع الانظمة العربية المعتدلة، في وضع حرج، امتنعت اسرائيل عن التورط في أية عملية اسرائيلية وتعرّضت لاطلاق صواريخ سكود العراقية من دون أي ردّ انتقامي من جانبها.

أفاد الرئيس بوش من انتصاره الكامل ومن الحيوية التي حققها الحشد الكبير من الحلفاء، فضغط على اسرائيل للجلوس على طاولة المفاوضات. فوافقت الدولة العبرية لثلاثة أسباب: الأول أن منظمة التحرير الفلسطينية التي أصيبت بالهزيمة الدبلوماسية من جراء دعمها لبغداد سوف تكون غائبة من جراء ذلك عن طاولة المفاوضات. والثاني أن مصلحتها الاستراتيجية للسيطرة على الأراضي المحتلة، قد تضاءلت منذ إطلاق الصواريخ العراقية على أراضيها. والثالث يعود إلى حاجة إسرائيل إلى الأموال الأميركية لاستقبال المهاجرين الروس الجدد. على صعيد آخر، استعادت إسرائيل رصيدها من التعاطف مع الغرب بفضل حرب الخليج حيث أعطت البرهان عن رباطة جأشها تجاه الخطر وكانت صورتها قد بهتت من جراء عملياتها العسكرية في لبنان، وقمعها للانتفاضة. ولذا صار بامكان الدولة العبرية مباشرة المفاوضات في «وضع اعلامي» ملائم.

فيما خص الولايات المتحدة، شكّل بدء المفاوضات العربية-الاسرائيلية مسألة تمس صدقيتها إزاء التزاماتها العربية، ففي عزّ حرب الخليج، إتهمت بانها لا تعامل

جميع الأطراف بالمساواة لانها تعاقب العراق في الوقت الذي تترك فيه اسرائيل تغتصب حقوق الفلسطينيين، ولذا أدانت الولايات المتحدة اسرائيل لأول مرة في الأمم المتحدة بمناسبة إطلاق الرصاص في باحة الحرم الشريف في القدس (تشرين الأول (اوكتوبر) 1990، 22 قتيلاً). فضلاً عن ذلك، سهّلت الولايات المتحدة المهمة على الأنظمة العربية التي واجهت رأيًا عامًا مناهضًا لتدخل الغرب ضد بلد شقيق، من خلال الوعد بأن المجموعة الدولية سوف تصبّ جهدها لحلّ القضية الفلسطينية فور الفراغ من تحرير الكويت. أخيرًا، كان لا بدّ من تنفيس حالة الاحتقان القائمة من جراء تعاطف الجماهير العربية مع دعوة صدام حسين لتحرير فلسطين.

الديناميكية الذاتية للسلام

على الرغم من تعدد العرّابين (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وكذلك اوروبا بدرجة أقل)، فلم يتوصل مؤتمر مدريد الذي شكل انعقاده في تشرين الأول (اوكتوبر) 1991 بداية مسيرة السلام، الى أية نتيجة ملموسة. صحيح أن إسرائيل والدول العربية تبادلت الكلام، وقد شكل هذا الأمر بحد ذاته تقدمًا بارزًا، لكن مسيرة مدريد أجّلت إنهاء المسألة. ولم تسفر جلسات المفاوضات الطويلة عن أي اتفاق ملموس مع أن الذهنيات كانت تتطور بسرعة. وفور وصول حزب العمال الى السلطة في حزيران (يونيو) 1992، تقدمت اسرائيل بمقترحات تضمن إقامة نظام حكم ذاتي فلسطيني لفترة انتقالية. وهذه الفكرة لم تكن في الواقع جديدة لكونها وردت سابقًا في اتفاقيات كمب دافيد، لكنها دفنت منذ ذاك الحين، بالنظر لرفض منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف المسبق بدولة اسرائيل.

في نيسان 1993، وافق الاسرائيليون على ان تتمثل منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الصفة في المفاوضات. انطلاقًا من ذلك تسارعت الأمور، فتخلى الاسرائيليون والفلسطينيون عن إطار مسيرة مدريد الذي اعتبر جامدًا، وعقدوا مفاوضات سرية في النروج. ويعود الفضل الأكبر في ذلك الى المساعي الحميدة التي بذلتها الدبلوماسية النروجية، وكذلك الى أن المتفاوضين كانوا يتابعون الاتصالات فيما بينهم منذ سنوات عدة، وقد أعلن الطرفان، في 30 آب (اوغسطس) انهما توصّلا الى اتفاق مبدئي والى اعتراف متبادل.

مع ذلك، أبدت الولايات المتحدة، التي أُقصيت بشكل واسع عن المسألة،

اغتباطها للاتفاق، ودعا الرئيس كليتون للاحتفال بتوقيعه في البيت الأبيض في 13 أيلول (سبتمبر). ومنذ ذاك الحين، تقدّم الولايات المتحدة نفسها كعراب لمسيرة السلام، لكن الخطوات المتقدمة الأكثر أهميّة تمّت من دونها، كما تشهد على ذلك معاهدة السلام الأردنية-الاسرائيلية.

إسرائيل والدول العربية: اتصالات سرية سابقة

إن قدرة الاسرائيليين وجيرانهم العرب على التفاهم المباشر تثير الدهشة. في الواقع، لم تنقطع الاتصالات بين إسرائيل والعالم العربي على الاطلاق. فالودّ القائم بين شمعون بيريز والعاهل الأردني حسين يثبت بأن الرجلين على معرفة تامة منذ مدة طويلة. وهذه الحالة ليست فريدة، فقابوس، سلطان عمان لديه على الأرجح، اتصالات سابقة مع سائر المستشارين الاسرائيليين. كما استقبل الملك المغربي حسن الثاني، بصورة سرية تقريبًا، عدة رؤساء حكومات اسرائيليين. فالعاهل المغربي يسعى منذ فترة طويلة لاقامة تقارب عربي-إسرائيلي، وخطة السلام الأكثر اعتدالاً التي أقرتها الجامعة العربية في مؤتمر فاس (1982) كانت في مجملها من صنعه.

للملك المغربي موقف طريف من إسرائيل، إذ يعتبر أن الاسرائيليين من أصل مغربي ما يزالون من رعاياه، وثمة العديد منهم، يتحدثون عنه كأنه ملكهم، ويتولى أحد مستشاريه المقرّبين، اندريه ازولاي، وهو نفسه من أصل يهودي، إقامة شبكة واسعة من الاتصالات بين السيفاراد المغاربة والفرنسيين والاسرائيليين.

أتاحت جهود أزولاي، أن يفيد المغرب على وجه الخصوص، من تقنيات اسرائيلية مهمة في الحقل الزراعي. وهناك على العموم تبادل تجاري بين العرب واسرائيل لم ينقطع يومًا، على الرغم من المقاطعة، انما يتعذر تقدير حجمه بدقة، لكنه مهم نسبيًا في كل حال. وفي معظم الاحيان، يتظاهر الحكام العرب بتصديق الواقع الذي تعكسه المجتمعات التي تشكل صلة وصل بين العرب واسرائيل.

جرى تصوير القمة التي انعقدت في شرم الشيخ في آذار (مارس) 1996 لمكافحة الارهاب، بانها خطوة مهمة الى الامام. غير أن العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية على هذا الصعيد، قديمة العهد أحيانًا. ومن المرجح، في كل حال، ألاّ يكون غياب الاشتباكات المباشرة بين السوريين والاسرائيليين في لبنان وليد الصدفة، بل نتيجة معلومات متبادلة لتحركات كل منهما.

تعاون المتطرفين في كلا الجانبين لإجهاض السلام

بالمقابل، هناك جمعيات لدى المتطرفين من الجانبين، تثير القلق والريبة. ففي السبعينات، كان بعض الحاخامين المتوهمين يدعون منظمة التحرير الفلسطينية لتدمير دولة اسْرائيل الملحدة التي يخالف وجودها العلماني، بنظرهم، النبوءات اليهودية. كذلك في جنوبي افريقيا، سعى بعض عناصر اليمين المتطرف الى تقويض مسيرة المصالحة الوطنية من خلال تزويد ميليشيات «انكاتا» بالسلاح، وهي منظمة محلية منافسة للجنة الوطنية الأفريقية. وثمّة دلائل تدعو للاعتقاد بوجود شبكات منظمة في إسرائيل تمدّ حماس والجهاد الاسلامي بالسلاح.

فالارهابيون، سواء كانوا ذلك اليهودي المسؤول عن مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، أو أولئك المجاهدين الاسلاميين المسؤولين عن مقتل عشرات الاسرائيليين، يعملون لهدف مشترك: إجهاض مسيرة السلام. وكلاهما يضمر حقدًا عميقًا للآخر، لكنهما يسعيان على وجه الخصوص وراء أهداف سياسية. فالارهاب يشكل استراتيجية ترمي الى التأثير في النفوس والى شحن الرأي العام في الطرف الآخر ضد السلام. وهي تكاد تنجح في ذلك.

غير أن الحركات التي تبدو أكثر تطرفًا مثل حماس هي نفسها منقسمة على ذاتها. ذلك أن سلسلة العمليات التي عانت منها اسرائيل في شباط وآذار (مارس) 1996 تبدو مرتبطة، أقله جزئيًا، بصراع على السلطة داخل حماس نفسها، بين الجناح السياسي الأكثر اعتدالاً، وبعض الخلايا المسلحة الأكثر تطرفًا.

النهاية المتعثرة

لم تكن مسيرة السلام بحالة الخطر يومًا كما كانت عليه بعد هذه الموجة من التفجيرات الدامية. وخرج المجتمع الاسرائيلي منها مصدومًا ومناهضًا بشدة لمتابعة المفاوضات بشكلها الحالي. وبدا اليمين في حينه فائزًا محتمّلاً في انتخابات أيار (مايو) 1996، بعد ما كانت استطلاعات الرأي في شباط قد أشارت الى خسارته المحققة. في الجانب الفلسطيني، كان الحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي المحتلة الأكثر طولاً والاشد قساوة، وهدّد بوقوع مجاعة في غزة.

وإذا كان هذا التردي في حياة الفلسطينيين لم يبدد من عزم الارهابيين، إلا انه ادّى الى اشتداد نقمة الرأي العام إزاء مسيرة السلام.

إن مسيرة السلام معرّضة للتوقف في كل حين. لكن يبدو من غير المرجّح أن تكون العودة الى الوراء ممكنة، في المدى القصير، إلا أن التوقف في وسط المعبر من دون اجتياز النهر يشكّل أسوأ الحلول: فالامن اليومي للاسرائيليين هو أكثر هشاشة اليوم منه بالامس، والوضع الاقتصادي لدى الفلسطينيين يزداد ترديًا، والاحباط لدى الشعبين في الذروة.

غير أن المسألة لا تتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي لمسيرة السلام أن تستمر، بقدر ما يجب تحديد معالمها. فالحلول المطروحة سوف تكون معقدة حكمًا وبالتالي سريعة العطب. لكن شريحة الممكنات المحتملة تبقى واسعة للغاية. ذلك أن تصوّر ازدهار اقليمي يعمّ الجميع، وتحوّل قطاع غزة الى سينغافورة محلية، وشمالي شرقي الضفة الغربية الى بقعة واسعة تجتذب معالمها السواح، كل ذلك يبدو وهمًا كبيرًا. بالمقابل، تبدو أية حرب شاملة جديدة ين إسرائيل وجيرانها مستبعدة في المدى المتوسط.

من جهة أخرى إن المشاريع الداعية الى إقامة سورية الكبرى أو اسرائيل الكبرى، أو الأردن الذي يمتد على ضفتي الأردن، أو فلسطين التي تزيل إسرائيل من الوجود، ليس لها حتى اليوم سوى أهمية سياسية محدودة. مع ذلك، ما تزال هذه المشاريع قائمة وهي تتحكم ببعض المواقف. غير أن الاسوأ ليس أكيدًا على الاطلاق، وهذه المنطقة من العالم حبلى بالمفاجآت لكنها ليست بمنأى عن النجاح.

اثنا عشر سؤالا عن السلام

إسرائيل: أية هوية بعد السلام؟

يدفع السلام المرتقب بالمجتمع الاسرائيلي الى إعادة التفكير في ذاته. فاسرائيل هي المجتمع الدمقراطي الوحيد المتطور الذي يمكن القول عنه فعلاً انه قد أقام، في السنوات العشر الأخيرة، مشروع مجتمع. والحال أن هوية هذا المشروع الذي وضعت الصهيونية خطوطه العريضة، توشك أن تتعرض لاعادة النظر بفعل مسيرة السلام. وتأتي هذه المسيرة في الوقت الذي يتوق فيه الاسرائيليون، منذ مدة طويلة، للعيش في بلد «طبيعي» بعيدًا عن كل أشكال الضغوط والقلق والانحراف الناجمة عن حالة الحرب الكامنة باستمرار. لكن هذه الحالة الطبيعية لا تتقاطع مع المسائل الأمنية وحسب، بل تدور أيضًا بصورة جوهرية حول صلتها بالقضايا الشاملة.

حين شرّعت مسيرة السلام الباب واسعًا أمام احتمال انخراط اسرائيل في محيطها الشرق أوسطي، طرحت هذه المسيرة، وبصورة حادة مسألة الهوية الاسرائيلية في إطار العلاقات مع الغرب ومع الشرق. وهي تثير مزيدًا من التساؤلات حول طبيعة الدولة: هل ينبغي أن تكون دولة يهودية أم دولة مواطنين. أبعد من ذلك، يجري التساؤل عن مدى وجوب انفتاح المجتمع الاسرائيلي على نفسه وعلى الخارج، وفقًا لطبيعة دمقراطيته، ودرجة تسامحه وتراتبيّة قيمه.

اسرائيل بين الشرق والغرب

ولد المشروع الصهيوني في أوروبا، ووضعه الأوروبيون أولاً. ولم تبدأ إسرائيل باستقبال اليهود الشرقيين إلا بعد الخمسينات. مذّاك، استمر شأنهم في الازدياد في المجتمع الاسرائيلي، لدرجة أنهم باتوا يشكلون في نهاية الثمانينات غالبية السكان اليهود فيها. لكن انصهار سائر فئات السكان في إطار هوية اسرائيلية جديدة لم يتحقق الا بصورة جزئية. وإذا كان الافراد يحدّدون أنفسهم أولاً كيهود واسرائيليين، فانهم

يقرّون أيضًا بنسبهم الى عائلات نشأت في هذا البلد أو ذاك من بلدان الشتات. أما الزيجات المختلطة، فما تزال أقلية على الرغم من استمرارها في التزايد.

شهد هذا الشرخ بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين ترجمة سياسية بدءًا من السبعينات، مع إنشاء حزب شاس الذي يمثل السيفاراد الذين وصلوا الى اسرائيل بعد الاشكيناز، وكان مستواهم الاجتماعي-الاقتصادي متدنّيًا ووضعهم الاقتصادي متردّيًا. وقد أدّى تصحيح الخلل في الثروات والسلطات لمصلحة السيفاراد الى تدني شعبية حزب شاس، إذ بات السيفاراد اكثر حظوة داخل المجتمع الاسرائيلي، وتضاءل شعورهم بالحاجة الى قيام حزب خاص يمثلهم.

أدّت الهجرة الروسية الكثيفة، في التسعينات، الى كبح جماح المجتمع الاسرائيلي نحو «التمشرق» من خلال إدخال شريحة جديدة من السكان الاوروبيين، وكل هجرة جديدة لن تأتي بعد اليوم الا من البلدان الغربية أو من دول اوروبا الشرقية، إذ إن معظم اليهود قد غادروا الدول العربية. وبالتالي تضاءلت حظوظ السيفاراد بالتحوّل الى أكثرية في إسرائيل، سيما وأن معدل الخصوبة لديهم كان مرتفعًا في البداية وأخذ يقترب من المعدل ذاته لدى الاشكيناز.

والمفارقة أن هذا الانقلاب في المنحى الدمغرافي لا يطرح للبحث مسألة «التمشرق» في المجتمع الاسرائيلي حيث العادات الغذائية ونمط العيش يتخذان طابعًا متوسطيًا أكثر منه اوروبيًا. غير أن هذا «التمشرق» الذي ينظر اليه كأنه خسارة للهوية بالنسبة للقيم التي تأسس عليها المجتمع الاسرائيلي، يثير المخاوف منذ أمد بعيد. ذلك أن موروث الآباء المؤسسين ما يزال ماثلاً للاذهان وفقًا لنظم وأنماط تفكيرهم. فالروح الدمقراطية والليبرالية والتنظيم الاقتصادي يقرّبان اسرائيل من النموذج الغربي.

ثمة مخاوف من أن يؤدي السلام الى إعادة النظر بالتوازنات الهشة، أو بالاحرى الى إيقاظ الانقسامات الراكدة خلال الحرب، ويتنبأ الأكثر تشاؤمًا بأن البوتقة الرائعة التي صهرت الاسرائيليين في مجتمع واحد، قد تتحول عند ذاك الى برج بابل، حتى ولو شكّل اليهود المولودون في إسرائيل (سبرا) غالبية كبيرة، وكانت العبرية لغة الاكثرية الساحقة من السكان. فالانتماءات الخصوصية توشك، بالفعل، أن تأخذ مركز الصدارة بقوة بمجرد انتهاء المحنة. بموازاة ذلك، قد يؤدي انفتاح اسرائيل على جيرانها، وهي فرضية محتملة، الى تسريع وتيرة «التمشرق» في انماط العيش والتفكير، وقد سبق لبن غوريون أن أدان هذا التوجه المشرقي في المجتمع الاسرائيلي. كما بذّل فلسطينيو

الداخل وكذلك العرب الاسرائيليون انماط عيشهم وتفكيرهم بالطريقة نفسها لدى احتكاكهم باسرائيل. فالعرب الاسرائيليون يتبعون المنهج الدمقراطي والتربوي والتنظيمي المعمول به في اسرائيل، أما الفلسطينيون فانهم يتطلّعون أحيانًا للعمل به وغالبًا ما يحاولون استلهامه.

دولة يهودية أم دولة مواطنين؟

تكوّنت اسرائيل وفق مخطط يعتبرها بمثابة موطن قومي لليهود غير أن قانونها الاساسي يوضح بدقة، كما الغالبية العظمى للكتابات الصهيونية التي سبقت انشاء الدولة، على وجوب قيامها على احترام سائر السكان القاطنين على ارضها. في الواقع نزح أربعة أخماس السكان العرب خلال عامي 1948–1949 عن الأراضي التي باتت تكوّن دولة اسرائيل، وكان هذا النزوح إمّا اختياريًا، وإمّا قسريًا بفعل الاسرائيليين وإمّا مقصودًا من الأنظمة العربية. بلغ عدد العرب الذين لم يغادروا ديارهم ونالوا الجنسية الاسرائيلية 176000 نسمة، غير أن 90٪ منهم كانوا اميين، إذ إن النخبة منهم غادرت فلسطين. وإذا كانوا قد أفادوا تدريجيًا من النظام التربوي الاسرائيلي ومن نظام الرعاية الاجتماعية الذي توفره الدولة العبرية لدرجة أن جميع الشبان العرب الاسرائيليين يرتادون اليوم المدارس، فانهم قد بقوا حتى العام 1966 يعيشون في ظل الحكم العسكري، وكانوا بحاجة لترخيص للتنقل من بقعة الى أخرى، فضلاً عن تعرّض معظم املاكهم للمصادرة في تلك الفترة. وإذا كانوا تمتعوا نظريًا بذات الحقوق، فانهم ظلّوا مواطنين على حدة، وحتى العام 1967، لم يرخص بتأسيس أي حزب عربي، كما بقيت معظم الأحزاب الإسرائيلية مقفلة في وجههم. وحده الحزب الشيوعي قَبِلَهم في صفوفه منذ إنشائه. أما ماباي وهو الحزب القائم الى يسار العمل، فقد شرّع أبوابه أمامهم اعتبارًا من 1954. كان إحجام العرب الاسرائيليين عن المشاركة شديدًا في ذلك الحين، إلا انه أخذ في الانخفاض تدريجيًا بعد ذلك.

تشير بطاقات الهوية الاسرائيلية الى «قومية» المواطنين (يهودية، عربية، درزية، بدوية، شركسية) تاركة الباب مفتوحًا أمام المعالجات المختلفة في حال الاعتقال أو اتخاذ اجراء اداري. إلا انه، اعتبارًا من 1977. يمكن لكل مواطن طلب حذف هذه الاشارة العرقية. وخلافًا للدروز، لا يقوم العرب الاسرائيليون بالخدمة العسكرية الا بصورة استثنائية، وتسوّغ اسرائيل هذا الامر بأنه لا يمكن الطلب اليهم أن يكونوا موالين

للدولة في حالة القتال ضد «اشقاء» عرب. وإذا كان هذا الشرط يتيح لهم التخلص من خدمة عسكرية شديدة الوطأة، فانه يغلق باب الدخول أيضًا الى العديد من المناصب والمنافع الاجتماعية التي يشترط توليها وجوب اتمام الخدمة العسكرية. من جهة أخرى، هناك قوانين اسرائيلية عدة تشير الى انها تتوجه فقط الى الذين «يمكنهم الافادة من قانون العودة»، وهي صيغة تعني عمليًا المواطنين اليهود ولا تنطبق على العرب الذين يجدون أنفسهم بالتالي محرومين من الاعانات المختلفة مثل بعض المنح الجامعية. أخيرًا لجهة وضعهم الاقتصادي، يجري التشديد في إسرائيل على أن معظم العرب يتمتع بوضع أرفع مما هو عليه في الدول العربية، غير أنه أدنى بنسبة الثلث مما هو عليه لدى اليهود الاسرائيليين. وتزيد من حدة هذا التفاوت، ممارسات إدارية تتخذ أحيانًا طابعًا تمييزيًا فيما خص الاعانات الاجتماعية، فضلًا عن ان البلديات اليهودية، تتلقى، في بعض الحالات، معظم مواردها من منظمات يهودية (وبالتالي تحرم الاحياء العربية من الافادة منها).

إذا كان العرب الاسرائيليون «مواطنين من الدرجة الثانية»، فانهم لا يبدون أقل تعلقًا بمواطنيتهم الاسرائيلية من اليهود. فلم تر النور أية حركة قومية مهما كان شأنها، لا في العام 1967، ولا إبان الانتفاضة، غير أن مسيرة السلام طرحت للبحث مجددًا مسألة هوية العرب الاسرائيليين. ذلك أن الصدمة التي شكلتها حرب 1967 كانت مثار تفسيرات شتى لديهم. فقد رأى بعضهم انها رصّت صفوفهم وأدّت الى قيام وعي سياسي، وجد ترجمته العملية في انشقاق الحزب الشيوعي وولادة أول حزب عربي بحت هو حزب ركاح. ويجد البعض الآخر أن الاحتكاك بفلسطينيي الأراضي المحتلة والذي بات ممكنًا بفعل الاحتلال، جعلهم يدركون مدى التفاوت القائم بين العرب الاسرائيليين والفلسطينيين على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. في الواقع، كان العرب الاسرائيليون اكثر يسرًا وأقرب الى النمط الغربي في عيشهم، مما جعلهم يتحاشون، حتى التسعينات، ان يطلقوا على أنفسهم تسمية «فلسطينيين».

أما اليوم فالوضع يختلف جذريًا، لكن الصدمة قابلة للمقارنة مع ما كانت عليه في العام 1967، فاحتمالات السلام شرعت الباب واسعًا أمام «الممكن» الذي كان حتى الآن غير معقول. وقد ارتأى بعض المسؤولين الاسرائيليين تقسيم المناطق والمقاطعات بشكل يتيح للفلسطينيين الاشراف على بعض القرى العربية في إسرائيل، الأمر الذي أثار المخاوف لدى العرب المعنيين. في الواقع، يجد العرب الاسرائيليون أنفسهم

حاليًا في وضع أفضل مما قد يوفره لهم مصير فلسطيني غير واضح. لكنهم يعانون من شعور مزدوج إزاء هويتهم ويدركون أنّ الدولة الاسرائيلية على الرغم من خطابها الداعي للمساواة، لن تعتبرهم نهاية الأمر «سوى» فلسطينيين. بالمقابل، أدّت واقعة تعيين أحمد طيبي وهو شخصية عربية اسرائيلية مرموقة، مستشارًا لعرفات، الى مضاعفة حذر الاسرائيليين. في كل حال، باتت تسمية «فلسطيني» تطلق في إسرائيل منذ 1993–1994 على مجمل العرب سواء كانوا من غزة أو الضفّة الغربية أو إسرائيل. وبات الباب مفتوحًا بالتالي على صيغ متعددة منها الجنسية المزدوجة والانتقال السكاني.

تشكل اللعبة الدمغرافية، في الواقع خلفية الجدال الدائم. وإذا كانت اسرائيل لم تضم الأراضي المحتلة اليها، فلأنها لم تكن ترغب في أن تعرّض نفسها في حينه لخطر أكثرية سكانية عربية. غير أن هذا الخطر قائم حاليًا بصورة عامة فيما خص العرب الاسرائيليين وحدهم. فقد ارتفع عددهم من 176,000 نسمة في العام 1948، الى 900,000 في العام 1995. ويبقى معدل الخصوبة لديهم حتى ولو انخفض، اعلى مما هو عليه لدى اليهود الاسرائيليين.

يشدد الجناح الأكثر يسارًا على المسرح السياسي الاسرائيلي على المفارقة التاريخية في الاجراءات الوقائية المتخذة بحق العرب الاسرائيليين، على الرغم من أن هؤلاء برهنوا طيلة نصف قرن عن ولائهم للوطن، وأن حمامة السلام باتت تلوح في الأفق.

ويدعو هؤلاء «الحمائم» الى المساواة التامة بين المواطنين، مشددين على الطابع الناقص الذي تتسم به الدمقراطية الاسرائيلية: على الدولة، إزاء هذا الوضع، أن تكون لجميع المواطنين وليس لليهود وحدهم. وينبغي وفقًا لهذا المنطق الغاء قانون العودة، وهو أمر بعيد الاحتمال على الصعيد السياسي حتى الآن، وان كانت هذه الفكرة أخذت تشق طريقها في الوقت الذي تبدو فيه التجربة الاسرائيلية الحياتية مع الهجرة الروسية سيئة أحيانًا، إذ غالبًا ما يشبهونها بهجرة اقتصادية أكثر مما هي «عودة». وترى السلطات الدينية أن 20٪ من الروس الذين يصلون الى اسرائيل ليسوا في الواقع يهودًا إذ هم أبناء يهود ارتّدوا الى اليهودية التلمودية أو متزوجين من يهود، يضاف اليهم الحاملون وثائق مزورة. من جهة أخرى يُتهم الروس بأنهم أدخلوا الى اسرائيل ممارسات مافياوية كانت حتى ذلك الحين قليلة الانتشار فيها.

يكشف الوضع السياسي الراهن عن التطورات الجارية حاليًا كما عن الجمود الذي تثيره مسيرة السلام. فالحكومة المنبثقة عن حزب العمال، وهو أقلية في الكنيست لا

تستطيع الصمود لولا دعم الاحزاب العربية؛ غير أن هذا الدعم لا يجد ترجمة له باشتراكه في الحكومة، الأمر الذي يجعله غير مقبول سياسيًا لدى هذا الفريق أو ذاك. وهذه الصورة السياسية التي لم يسبق لها مثيل في إسرائيل تعرّض مسيرة السلام بمجملها للاهتزاز والهشاشة، لأن الدولة العبرية، لا يمكنها بنظر الليكود، أن تدع مستقبلها خاضعًا لرضى وقبول العرب الاسرائيليين. وتشكل هذه المسألة حُجة يستخدمها اليمين الاسرائيلي في السباق الى الانتخابات الاسرائيلية، لعام 1996. غير أن دعم الاحزاب العربية للحكومة من دون الاشتراك فيها، يكشف عن تحوّل عميق في المجتمع الاسرائيلي، إذ يتمتع العرب، والحالة هذه، بنوع من حق النقض (الفيتو). على صعيد آخر، ثمة عربيان، يشغلان منصب أمين سر الدولة في حكومة بيريز، الأول عضو في حزب ميرتز (وليد صادق) والآخر ينتسب الى حزب العمال (نواف مصالحة). وفي العام 1996، تولى عربي لأول مرة منصب سفير، وهو علي يحيى، الذي سبق له أن رفض العرض في العام 1995 ثم تسلّم مهماته كسفير في فنلندا، في نيسان 1996.

أدّى الدعم الكامل الذي أبداه العرب الاسرائيليون لدولتهم الى مزيد من التقارب بين الطائفتين. وقد أفادوا في كل حال، من الحماية التي توافرت لليهود (وكذلك الفلسطينيون المقيمون في البلدات المعرضة للاصابة من جراء محاذاتها «للخطّ الأخضر». كذلك تكشفت مجزرة الخليل (حيث في شباط (فبراير) 1994، أطلق أحد المستوطنين اليهود النار على مصلين مسلمين فأوقع 52 قتيلًا) عن أمر آخر، إذ تضمنت لجان التحقيق الذي نقلت وقائعه على التلفزيون، قاضيًا عربيًا كعضو فيها. وقد فوجئ جميع الاسرائيليين لرؤية يهود يخضعون لاستنطاق عنيف أحيانًا يجريه أحد مواطنيهم العرب. وبانقضاء هذه المفاجأة، كان لا بدّ للرأي العام من تأييد هذه الخطوة بأكثريته الساحقة. وغالبًا ما عمد القضاء الذي يتمتع باستقلال واسع للغاية، الى تكريس حق العرب الاسرائيليين، شاجبًا بذلك تصرّف حكومات عدة، في هذا المجال. وثمة حالة مميزة في هذا الخصوص مفادها أن القانون الاسرائيلي يفرض تفجير منازل يشتبه بإيوائها ارهابيين، الأمر الذي يبدو مستغربًا من الوجهة الدمقراطية. وقد حكم القضاء بالتعويض لفلسطينيين تعرّضت ممتلكاتهم للتفجير «من دون توافر اثبات عن دعمهم للارهاب». مثل آخر: يقوم منزل قديم في القدس على طرف الحيين اليهودي والمسيحي، وقد شاء المتدينون ضمّه، فقضت المحكمة بتصنيفه وتحويله مكتبة

عربية. غير أن القضاء لا يملك دومًا الوسائل الكفيلة بتنفيذ أحكامه.

على صعيد آخر، هناك تيار بين المؤرخين يطلق عليهم الاسرائيليون تسمية «التصحيحيين» (ويجب عدم الخلط بينهم وبين التصحيحيين بقيادة جابوتنسكي، مؤسس الحزب الصهيوني الجديد في الثلاثينات) ويمثّله توم سيغيف مؤلف كتاب «المليون السابع». ويدعو هذا التيار الى إعادة النظر في الاوهام والاساطير التي نشأت عليها الدولة ويقترح قراءة جديدة لتاريخ اسرائيل تعيد الى الفلسطينيين مكانتهم فيها. أما مقاربات الفيلسوف ليبوفيتز الذي يدين تقديس أرض إسرائيل، فهي تأخذ المنحى نفسه. وهكذا تدريجيًا تتحمل اسرائيل مسؤولياتها التاريخية إزاء سكان فلسطين العرب. وهناك كاتب اسرائيلي آخر، هو اسرائيل شاحاك، يذهب بعيدًا في هذا المجال إذ يعتبر أن الاذى الذي وقع ضحيته الفلسطينيون يتصل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها الديانة اليهودية والى التمييز البحت بين اليهود وغير اليهود. ويرى شاحاك أن اليهود يعاملون غير اليهود ككائنات أدنى. غير أن وجهة النظر هذه تبقى هامشية جدًا، والنظرة السائدة في اسرائيل الى هؤلاء التصحيحيين «المتطرفين» الجدد تعتبرهم مناهضين للسامية.

فسحة هواء

يواجه المجتمع الاسرائيلي مشكلة تحوّله الى «مجتمع طبيعي». حتى اليوم، كانت اسرائيل دولة تخوض الحرب بتمويل واسع من الخارج – الولايات المتحدة ويهود الشتات – يدفعها الى ذلك هدف قومي واضح. وعليها الآن أن تتعلم العيش بسلام. وثمة ظواهر حديثة جديدة تدعو للاعتقاد بأن جزءًا لا يستهان به من السكان، وعلى الأخص الشباب، يتوقون الى تغييرات سريعة.

تعرضت القيم الصهيونية العليا للتشويه خلال اجتياح لبنان في مطلع الثمانينات وبصورة أشد خلال الانتفاضة، كان الشبان الفلسطينيون رماة الحجارة يعيدون يوميًا الى الاسرائيليين صورة معكوسة عن ذواتهم. ففي حين كانوا انفسهم قد قاسوا من الاضطهادات قرونًا طويلة، أخذ الكثير من اليهود يتساءلون عما إذا كانوا في طور التحول الى مضطهدين (بكسر الهاء). ويزيد من حدة التساؤلات أن الموجبات الاخلاقية هي قائمة بقوة في المجتمع الاسرائيلي، على الرغم من أن الحرية متروكة للفرد فيما خص حياته الخاصة.

إذا كانت غالبية المجتمع الاسرائيلي تنصاع للموجبات التي تفرضها المقتضيات الامنية، فانها تعبّر كذلك عن توق شديد الى الحياة الطبيعية. بموازاة هذا الأمر، يشهد هذا المجتمع تزايد حالات الاختلال التي تصيب المجتمعات المتطورة والتي تجنبتها اسرائيل حتى الآن. فالفقر أخذ يطل برأسه وهو نتيجة التفاوت الاجتماعي الذي كان محدودًا للغاية حتى الآن. كما نشهد أيضًا ارتفاع موجة الجنوح والاجرام، لاسيما مهاجمة المصارف وبروز مشكلة المخدرات. وتنتشر بين الشبان ثقافة بديلة تتمثل بالشعبية الواسعة التي يتمتع بها مغنّي الروك افيف جيفن (22 سنة) وهي تكشف عما يعانيه الشباب الاسرائيلي من قلق وقرف من كل شيء، يمثل هذا المغني نزعات تنكر القيم الاخلاقية وتدعو الى تحرير الفرد من كل سلطة، ويشكل ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها، وقد تليت إحدى قصائده أثناء مأتم إسحق رابين. كما اكتسب الشذوذ الجنسي مواقع جديدة له، وآخرها في القدس حيث يقوم بار للمنحرفين جنسيًا له شهرة واسعة. فثقافة الروك ناشطة جدًا بين الشباب الذين يجدون ذواتهم فيها، لاسيما في أوساط فئة هامشية تناوىء الجيش الاسرائيلي، الأمر الذي شكّل ثورة ثقافية. فقد رفض مائتا شاب الخدمة في الجيش وحركة «هناك حدود» تعارض هذه الخدمة في الأراضي المحتلة أو في جنوب لبنان. كما تقاوم حركة «هناك حدود» (لما يطلب من الجنود الاسرائيليين الشباب فعله) الاحتلال العسكري لاسباب أساسية ثلاثة: الأول من جراء المعاناة المفروضة على السكان الذين يخضعون للاحتلال، والثاني بسبب الصدمات النفسية التي لا يمكن علاجها أحيانًا والتي تصيب المتطوعين الاسرائيليين الشباب، والأخير لأن قساوة الاحتلال ترتد على المجتمع الاسرائيلي بمجمله.

تجد إسرائيل نفسها، منذ نشوئها، في جدلية مستمرة تدور حول متطلبات الدمقراطية ومقتضيات الأمن. فالصحافة العربية في القدس تتمتع بحرية واسعة كما تشهد على ذلك نكتة تتعلق بالضباط المصريين الذين اسروا في العام 1973، إذ اعتاد هؤلاء في مصر على صحافة مكمومة الفم، فاعتقدوا أن جريدة «القدس» التي تمنّت في إحدى اصداراتها هزيمة اسرائيل، هي طبعة كتبت خصيصًا كي يتثبتوا من أن الصحافة العربية في اسرائيل هي حرة. كذلك الحال بالنسبة لجريدة «النهار» الصادرة في القدس أيضًا، فهي تتعرض للمنع دوريًا في غزة بأمر من عرفات لانها متهمة بحريتها الزائدة. ويجري تنظيم مناقشات برلمانية حول كافة المواضيع ومن بينها مسائل الدفاع، في إطار اجتماعات اللجان المغلقة. فلجان التحقيق مثل تلك التي تشكلت إثر مجزرتي صبرا

وشاتيلا أو الخليل، جميعها علنية. وهناك حرية نقد تامة تتيح أحيانًا الوقوع في التطرف كما حصل في حملة الحقد التي شنّت ضد رابين قبل اغتياله. على خط مواز، يعتبر الجهاز المكلف بمكافحة الارهاب من أشد الأجهزة تطورًا. فهو يستند الى نظام الدفاع الذي أصدره البريطانيون في العام 1945، ويقضي بطرد السكان، وتدمير المنازل والاحتجاز الاداري والاقامة الجبرية. وقد جرى استخدام هذه الاجراءات بشكل واسع في الأراضي المحتلة. وحتى بدايات مسيرة السلام، كل اتصال بمنظمات ارهابية تنادي بتدمير اسرائيل، أي منظمة التحرير الفلسطينية، كان محظّرًا، الأمر الذي اودى بالصحافي الاسرائيلي دان ليون الى السجن مرارًا.

يتطلع الاسرائيليون الى اليوم الذي يستطيعون فيه تفكيك مجمل هذا الجهاز القمعي، أو على الأقل جزء منه، وكانوا يأملون أن يؤدي الجلاء عن الاراضي المحتلة الى جعل هذا الجهاز الموضوع لضبط الفلسطينيين غير ذي موضوع، أو أن ينتقل الى السلطة الفلسطينية. غير أن سلسلة العمليات الانتحارية التي عمّت البلاد، عمّقت الشعور بالخوف والقلق، وفي تموز (يوليو) 1995، أطلق رابين يد قوى الأمن لممارسة «ضغوطات جسدية محدودة» على المشتبه بهم بغية ارغامهم على الاعتراف.

رؤى مستقبلية

ما هي النتائج التي قد يسفر عنها السلام في المدى المنظور على المجتمع الاسرائيلي؟ قد يؤدي السلام، في مرحلة أولى، الى تعزيز التطورات الجارية، لاسيما التزام المجتمع الاسرائيلي بالقيم الغربية. ولا بدّ لهذه التطورات من أن تؤدي حكمًا الى ارتفاع موجة الممارسات «المنحرفة»، كالانتحار واستهلاك المخدرات والجنوح، الخ...

ان توق الاسرائيليين الى السلام شديد للغاية، وهم يجهدون لاخفاء آثار المواجهات التي قليلًا ما تكون ملحوظة في الحياة اليومية باستثناء ما يقع في القدس. فالاراضي المحتلة هي «بعيدة» عن اسرائيليي الداخل، أما العرب الاسرائيليون أو الفلسطينيون الذين يعملون في اسرائيل، فانهم غالبًا ما يحاولون الاّ يفطن لهم أحد.

لا تزال مسيرة السلام تطرح مسائل ملموسة، وتثير الجدل حول الاوهام والاساطير التي قامت عليها الدولة العبرية. فالتنازلات الاسرائيلية الاشد تمزقًا لم تكن تتصل بالانسحاب من غزة واريحا، وكلتاهما بلدتان لا أهمية واقعية او رمزية لهما، بل في

فتح باب الجدل الهدام في اسرائيل حول العلاقة بارض اسرائيل ومسألة تمثيل الفلسطينيين، وبصورة أكثر همسًا حول هوية اسرائيل بالذات ومصادر شرعيتها. ان قدرة اسرائيل على ممارسة النقد الذاتي التي تشكل إحدى مفاخر البلاد، لم تعد تمارس فقط حول المفاصل الداخلية للمجتمع بل أخذت تتطرق الى الاسس التي قام عليها هذا المجتمع. فالاسرائيليون يدركون جوهر الطابع الهدام الذي تتسم به مسيرة السلام.

يشكل الجيش الوطني، بهذه الصفة، مرآة المجتمع الاسرائيلي. فقد فتح جيش الدفاع الاسرائيلي (تساهال) ملفاته الشخصية، وهو قد نشأ في الاساس كمؤسسة تتحلى بالدمقراطية والاخلاق والنزاهة. وبعد أن تعرضت صورته للتشويه في الثمانينات خلال اجتياح لبنان وقمع الانتفاضة، كشف الجيش عن عدة فضائح فساد ورشوة (بيع أسلحة في الأراضي المحتلة واجازات عمل في اسرائيل). وأدى نبش الوثائق المعلقة باتصالات الوكالة اليهودية بالنازيين وبالمذابح التي أودت بحياة القرويين الفلسطينيين في العام 1948، وبمذكرات رجال السياسة المحظر نشرها كمذكرات بن غوريون، واعدام أسرى الحرب المصريين خلال حرب الايام الستة، الى بعث قراءة تاريخ اسرائيل من جديد. ان التطاول على هيبة الجيش، في بلد حيث ثلاثة من أصل آخر خمس رؤساء حكومات قد شغلوا مناصب رفيعة في القوات المسلحة، وحيث السلوك اليومي يتأثر بالعادات العسكرية، كل ذلك ينطوي على إعادة نظر في التوازنات التي يقوم عليها المجتمع الاسرائيلي. فالسلام سوف يؤدي بالبلاد عاجلاً أم آجلاً الى اعادة النظر في المكانة التي أعطيت للجيش في البلاد. ذلك أن «تساهال» يشكل بوتقة مركزية في عملية الانصهار الوطني. على العموم، تبدي المؤسسة العسكرية امتعاضها من الطريقة التي تجري فيها عملية السلام وهي تشعر اليوم بانها تفلت من يدها فضلاً عن انها تتخوّف من احتمال إضعاف دورها.

غير أن أنظار الاسرائيليين توجهت نحو الجيش إثر موجة العمليات التي وقعت في شباط–آذار (فبراير – مارس) 1996. فقد صُدم المجتمع الاسرائيلي من جراء مقتل 60 شخصًا في أسبوع واحد، وعاد الى ارتكاساته الامنية كما استؤنفت اجراءات الطرد وتدمير المنازل التي تأوي الارهابيين. لكن موقف الاسرائيليين من مسيرة السلام يتطور بصورة جذرية تبعًا للاحداث اليومية. فقد كان السكان، في البداية، يناهضون أي تقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية ثم أخذت تجذبهم الديناميكية التي اتسم بها اتفاق أوسلو. بعد ذلك، أمكن رصد ثلاثة انعطافات في الرأي العام لصالح المسيرة، الأول

بد مسيرة السلام إثر انفجار بيت اللّد في كانون الثاني (يناير) 1995، والثاني بعد غتيال اسحق رابين في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995 والثالث ضدها مجددًا بعد موجة لانفجارات في شباط-آذار (فبراير - مارس) 1996. وقد ظهرت هذه التبدلات واضحة لعيان في الانتخابات الاسرائيلية، حيث اعتبر حزب العمال بمثابة صانع مسيرة السلام يما كان اليمين عدوّها.

إسرائيل: كيف تضمن أمنها؟

السلام رهان اسرائيل. فالدولة العبرية تسيطر اليوم على مجمل فلسطين السابقة التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وتتمتع بتفوق استراتيجي على جيرانها. ومع أخذهم هذا الواقع بعين الاعتبار، يخشى الاسرائيليون من أن تكون مسيرة السلام التي التزموا بها صفقة ملغومة إذ يطالب محاوروهم باستعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام، لكن قد تعمد الدول العربية، في حال جلاء الجيش الاسرائيلي عن الجولان وغزة والضفة الغربية، وتبدّل الظروف الدولية، الى العودة عن عهودها وخوض الحرب مجددًا، أو كما فعلت مصر بعد توقيع اتفاقيات كامب دافيد، السير في سلام بارد.

تعاني الذهنية الاسرائيلية من عقدة المسادا، وهو الحصار الذي فرضه الرومان على العبرانيين في العام 73ب.م.، ففضلوا الموت على الاستسلام. والانطباع السائد في اسرائيل أن كل الحروب كانت حروبًا في سبيل البقاء حتى تلك التي خاضتها الدولة العبرية، كما حصل في العامين 1956 و1967. فالهجمات العسكرية كانت ردًا على ارتفاع حدة التهديدات العربية: في العام 1956، تأميم عبد الناصر لقناة السويس المصرية، وفي العام 1967، فرض الحصار على خليج العقبة. والخوف من التدمير الشامل يولّد قلقًا دائمًا يجعل النصر أمرًا محتمًا.

تعكس هذه الهموم، أسطورة الانسان الاسرائيلي الجديد أي أسطورة الفلاح-الجندي التي تخالف صورة اليهودي الذي طالما اقصي عن هاتين المهنتين. كما تفسر مكانة «تساهال» في المجتمع الاسرائيلي، حيث يشكّل هذا الجيش معبرًا لا بدّ من اجتيازه في عملية الترقي الاجتماعي، وعنصرًا من عناصر الانصهار الوطني والنفوذ والعزّة الوطنية.

اضطرّت إسرائيل، من جراء تبدّل الظروف الدولية الى فَقْء الدملة الفلسطينية التي شكلت احدى مواطن الحرب الباردة، كما كان عليها مراجعة خططها الاستراتيجية.

وعلى الرغم من «الضغط الودي» الذي مارسته الولايات المتحدة لدفع حليفتها للانخراط بقوة في مسيرة السلام، فان اسرائيل بقيت شديدة الانقسام حول هذه المسيرة، ويستدل من الجدل الذي يدور في كل البلاد حول هذا الموضوع، أن مسائل الدفاع ما تزال تلعب دورًا حاسمًا.

الورقة الاستراتيجية الجديدة

شكّلت حرب الخليج صدمة نفسية عميقة، إذ أثبتت أن العمق الاستراتيجي الذي وفرته الأراضي المحتلة (أقل من 50 كلم في كل حال) كان مجرّد وهم وخداع.

من جهة أخرى، عانت اسرائيل، منذ انتهاء حرب الخليج، من خسارة في مصالحها الجيوسياسية. فقد تعرض موقعها كحليف محمي من الولايات المتحدة، الى منافسة من جانب المملكة العربية السعودية ومصر، حتى ولو احتفظت الدولة العبرية بعلاقات مميزة مع الاميركيين. ويخامر الحذر اسرائيل منذ فترة طويلة، من أوروبا التي تجد فيها نصيرًا للعرب، كما من منظمة الامم المتحدة التي أدانتها مرات عدة. على صعيد آخر، يساور الدولة العبرية ريب من محاولات الانكفاء الاميركية واحتمال تهميش دورها في اللعبة الاميركية، حتى لو بقيت حليفًا جديرًا بالثقة أكثر من أية دولة من دول المنطقة. فالبلاد لا تستطيع، في نهاية المطاف، سوى الاتكال على نفسها وعلى توازن القوى القائم.

غير أن أهداف الأمن في المدى الطويل لا يمكن ضمانها الى الأبد. فالتفوق الاستراتيجي هو مجرّد وهم لأن انتشار السلاح النووي شديد الاحتمال في المدى المحدود. وهكذا نجد أن تدمير المفاعل العراقي «أوزيراك» بواسطة الطيران الاسرائيلي، قد أخّر برنامج بغداد النووي، لكنه لم يضع له حدًا نهائيًا. من المؤكد أن سوريا تخلت عن السباق الاستراتيجي مع اسرائيل، لكن المملكة العربية السعودية كدست سلاحًا يماثل ما لدى الدولة العبرية، وإن كان استخدامه يتم بفعالية أدنى. واثبتت حرب الخليج استحالة ضمان حرمة الاراضي الاسرائيلية، بالنظر الى تزايد أنظمة الصواريخ البعيدة المدى، كالتي أطلقت من العراق فأصابت اسرائيل. أخيرًا، من البديهي القول إن توفير الأمن الكامل للأفراد ضدّ الارهاب ليس سوى وهم خادع أيضًا.

ينبغي إذن على اسرائيل أن تعيد النظر في خططها العسكرية وان تمتحن مجددًا جدوى وسائل دفاعها التقليدية. فهضبة الجولان التي كانت تبعد التهديد السوري سوف

تعاد بلا شك الى دمشق. أما مرتفعات الضفة الغربية التي كانت تشكل نقاط استطلاع للضفة الشرقية للاردن، فقد انتقل قسم منها الى السلطة الفلسطينية.

أخيرًا، «كان نهر الأردن يؤمن» حدًا طبيعيًا، إلا أن الجيوش المحتشدة فيه باتت منذ بعض الوقت قليلة العدد. وقد باشرت اسرائيل التخلي تدريجيًا عن النقاط الاستراتيجية على الأرض من أجل تعزيز سيطرتها في الجوّ - وهي السيطرة التي مكنتها من الانتصار في العامين 1967 و1973 - وفي البحر ولاسيما تطوير وسائلها الاستطلاعية الالكترونية، متّبعة بذلك النموذج الاستراتيجي الاميركي.

غير أن التطورات الجارية ترتكز على رهانات خطرة وتفترض اتخاذ بعض الاحتياطات ويجري الحديث عن إقامة أجهزة إنذار مبكر في هضبة الجولان، مماثلة لما جرى تركيبه في سيناء (وهي بقعة مجردة من السلاح وتفسح في المجال للاستنفار والتأهب)، لكن عمق هضبة الجولان أدنى بعشرة أضعاف من سيناء، أما دور الانذار الذي تلعبه فليس له بالتالي سوى أهمية محدودة. فيما خص الاحتفاظ بالنقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية والتي سوف تكون منفصلة عن باقي الاراضي، فيخشى أن يكون صعبًا من الوجهة السياسية في المدى القصير، لاسيما أن هذه النقاط تقع في أجزاء الضفة الغربية الأكثر بعدًا عن اسرائيل. أخيرًا تفترض هذه الاستراتيجية أن الفلسطينيين يوافقون على ابقاء مجالهم الجوي والبحري تحت السيطرة الاسرائيلية في حين انه لا بدّ من الاستجابة في الفترة المقبلة لطلبهم استخدام المجال البحري الدولي بحرية. ومن المحتمل أيضًا، إذا توافرت للفلسطينيين إمكانية إقامة دولة لهم، أن يتطلعوا الى إنشاء جيش مزود بأسلحته الثلاثة.

حرص القادة الاسرائيليون في محادثات أوسلو بوجه الخصوص على استبعاد مسألة قيام جيش فلسطيني. وعلى الرغم من الاستهجان الدولي، فقد نجحوا حتى الآن في الحفاظ على الاجماع الوطني حول قدرة اسرائيل النووية. في حال إعادة تسليح المناطق المجردة من السلاح، في الأيام المقبلة (وهي اليوم قسم من سيناء، وربما الجولان غدًا)، سوف يضطر الاسرائيليون للجوء الى القوة، من جراء عدم ثقتهم بالمجموعة الدولية، على أمل الحصول عند ذاك على موافقة الولايات المتحدة.

ساعة الخيارات

تثير الفرصة المتاحة للسلام انقسامًا عميقًا بين الاسرائيليين. ففي حين لا يتوجه

الخطاب الديني والشعارات المطروحة الا الى قسم صغير من السكان، تشكل مسائل الأمن الخلفية التي يدور حولها النقاش. وغالبية الاسرائيليين ليست على استعداد بالضرورة لتقبل التنازلات التي تفرضها مسيرة السلام فيما خص الأمن. فالسلام لن يقوم على أساس وضع راهن يجسد وهم السلام، بل على تحرير العرب والفلسطينيين من كبتهم واحقادهم، وهذا يشكل هدفًا عشوائيًا مريبًا وبعيد المدى. وهكذا فان معاهدة السلام مع الاردن لا تنص على أية منطقة مجردة من السلاح بخلاف المعاهدة مع مصر، ولا على أية نقطة استطلاع بعكس ما هو مرتقب مع سوريا، لكنها تنص على إعادة النظر في الكتب المدرسية، في البلدين. وقد تشكلت لجان من الطرفين بغية إعادة كتابة كتب التاريخ وقلب الرؤية التي كانت سلبية لدى الطرف الآخر.

من أجل تبسيط وجهات النظر، يرى حزب العمال أن حالة الحرب لا تصلح للأخذ بها الى الأبد من جراء ا لخلل الدمغرافي، والسباق التكنولوجي الذي تقوم به بعض الدول العربية والطابع غير المرتقب لتطورات الظروف الدولية. وبالتالي فان اليسار الاسرائيلي يعتبر أن الحل الوحيد لمشكلة الأمن هو سياسي ويمرّ عبر السلام.

بالمقابل، يرى حزب الليكود أنه لا يمكن الوثوق بالآخرين لاسيما عندما يكونون اعداءك، وحتى لو صاروا جديرين بالمعاشرة. ولا يمكن توقّع ما سيكون عليه العالم العربي، فالانظمة قد تتغير أو يحنث المحاورون بعهودهم. وينبغي بالتالي وقبل كل شيء الحفاظ على المصالح الاستراتيجية المحقّقة والابقاء على وضع اليقظة الدائمة.

وللمفارقة، إن موجة العمليات الانتحارية، التي أصابت اسرائيل خلال 1994-1996 قد أدّت، من خلال تنمية الشعور بالخوف والخطر معًا الى بعث اجماع مضمر بين الليكود والعمال، يقوم على فكرة إجراء فصل تام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقد انطوت هذه الفكرة على بناء حائط يحول دون الاحتكاك بين الطرفين الى أعلى حدّ وعلى ضبط دخول الفلسطينيين الى اسرائيل بشدة أكثر مما هو عليه اليوم. وهذا الحائط قائم حاليًا في غزة واريحا حيث أحيطت هاتان المنطقتان بالالغام والاسلاك الشائكة. غير أنه يتعذر ضمان الأمن بنسبة مئة بالمئة لاسيما في المستوطنات.

بالمقابل، أخذت فكرة الفصل بين الطرفين تشق طريقها لدى الفلسطينيين حيث الأكثرية الساحقة منهم لا تعمل في إسرائيل الا لكونها لا تمتلك خيارًا آخر. زد على ذلك، ان الفلسطينيين العاملين في الدولة العبرية، غادروا عملهم على الفور وعادوا الى ديارهم، لدى الاعلان عن وقوع حادثة في إسرائيل في تموز 1995، خشية تعرضهم

لردة فعل انتقامية. وبعد عملية ناتانيا (23 كانون الثاني (يناير) 1995)، تعرض الفلسطينيون لاعمال وحشية، ليس في إسرائيل بالذات بل في الأراضي المحتلة.

مهما كان حجم التنازلات التي يستعد حزبا الليكود والعمل لتقديمها، فانهما متفقان أيضًا على رفض تخفيض درجة حماية البلاد. من وجهة النظر العربية، لا ينبغي لمقتضيات «الأمن الاسرائيلي المقدس» أن تكون لها أهمية أكبر مما لدى الدول العربية الأخرى في المنطقة، ويمكننا التوقع أن يطالب الفلسطينيون ذات يوم بضمانات أمنية مماثلة لتلك التي تطلبها اسرائيل.

من جهة أخرى، تخشى الدولة العبرية أن تكون عرضة لمواجهة خطر جديد، داخلي هذه المرة. فقد كشف اغتيال رابين إسحاق الاخطار الملازمة للممارسات المنحرفة المناوئة للعرب من جانب الفئة الأكثر تطرفًا في الرأي العام. فقد سوغ قاتل رئيس الحكومة فعلته مستندًا الى شريعة التلمود التي توجب على كل يهودي القضاء على الطغاة. لقد كان رابين طاغيًا، بنظر هذا اليهودي الشاب المتعصب، لأن سياسته كانت تهدد مصالح اسرائيل الحيوية. يشكّل هذا الانحراف خطرًا على الدمقراطية الاسرائيلية، ويمكنه في حال الجلاء عن الضفة الغربية، إثارة ردات فعل مماثلة لتلك التي شهدتها الجزائر الفرنسية بين عامي 1958 و1962.

غير أن مسيرة السلام قد غيّرت معطيات الأمن الاسرائيلي بصورة جذرية. فالمستوطنون والجيش في الأراضي المحتلة ليسوا وحدهم في الخط الامامي، وقد ازداد شعورهم بالامان إثر انتشار «تساهال» حول المستوطنات. بالمقابل، لم يكن السكان المدنيون المقيمون في اسرائيل بالذات هدفًا للاعتداء كما هم عليه اليوم مما ولّد لديهم شعورًا بعدم الاطمئنان.

منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الحكم

خطت منظمة التحرير الفلسطينية خطوة واسعة بانخراطها في مسيرة السلام مع الاسرائيليين. وهي نشأت في الاساس منظمة فدائية لمقاومة الدولة العبرية، وتمكنت من التحول شريكًا للحكومة الاسرائيلية. واتخذت زيارة التعزية التي قام بها ياسر عرفات لارملة اسحاق رابين إثر اغتياله في العام 1995، دلالة رمزية. فقد طلب اليه الاسرائيليون عدم حضور المأتم الرسمي الذي أقيم لرئيس حكومتهم السابق، لكن عرفات حرص على الاعراب عن تقديره الى الذي تقاسم معه جائزة نوبل للسلام. وتختصر هذه البادرة مدى التزام الزعيم الفلسطيني «سلام الشجعان» الذي يتطلب احترامًا متبادلاً بين الطرفين.

لم تتم فصول هذا التحول الباهر من دون معاناة ومشقة، إذ فرض ياسر عرفات مسيرة السلام على جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومن عارض منها، سلك طريق الشقاق. وقد حظي عرفات بتقدير المجموعة الدولية التي اعتبرته زعيم القومية الفلسطينية، قبل أن يصبح بصورة طبيعية رئيس السلطة الفلسطينية التي تتولى ادارة الحكم الذاتي. وقد ألف «العجوز» حكومته من فريق عمله في تونس ومن حزبه «فتح» التي تشكل عماد منظمة التحرير. وإذا كانت الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني (يناير) 1996 قد تعرضت لمقاطعة الاسلاميين واليسار الفلسطيني، إلا انها أكّدت نفوذه وأعطت لفتح غالبية مريحة داخل البرلمان.

ثمة احتمال ضئيل في أن يسفر هذا النجاح عن قيام اصلاحات عميقة في منظمة التحرير الفلسطينية، مع أن هذه الاصلاحات تبدو ملحّة. فكوادر هذه المنظمة الذين تدربوا في المنفى، لا يمتلكون أيّة خبرة في إدارة شؤون البلاد، إذ خرج هؤلاء الرجال من بنيات شبه عسكرية حيث كانت سلطة القرار تتمركز بين أيدي عدد قليل، من دون معارضة دمقراطية. حاليًا يتّجه شيوخ منظمة التحرير الفلسطينية الى ارساء سلطتهم على

شبكات واسعة من الاتباع والانصار.

مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية

رأت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) النور في العام 1964، على يد عبد الناصر، كي يتاح له بسط زعامته على العالم العربي من خلال جعل القضية الفلسطينية حجر الزاوية للعروبة. استعاد ياسر عرفات زمام القيادة في م.ت.ف. بعد 1967، ونجح في منحها بعض الاستقلالية عن الحكومات العربية من خلال اللعب على وتر المصالح بين دولها التي استمرت في تأمين تمويل المنظمة.

* تتكون م.ت.ف. من اتحاد حركات تتمثل داخلها وفقًا لتقدير عشوائي للحجم السياسي لكل منها في الوسط الفلسطيني. وتشكل فتح بقيادة عرفات محور المنظمة، غير أنه، منذ منتصف السبعينات، خرجت عدة تشكيلات صغيرة من م.ت.ف.، فيما عمدت بعض أحزاب يسارية مهمة، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الى تشكيل معارضة داخلية. والأدهى من ذلك، أن حركات أخرى قد تشكلت، في الثمانينات خارج م.ت.ف.، مثل حماس والجهاد الاسلامي اللتين حققتا شهرة واسعة حتى العام 1995.

على الرغم من هذه الانشقاقات، انتزعت م.ت.ف. اعتراف جامعة الدول العربية وتاليًا المجموعة الدولية، بكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (1974). وانشأت جهازًا حكوميًا حقيقيًا في المنفى، اتخذ مركزًا له في عمان حتى العام 1970، ثم في بيروت حتى 1983، وفي تونس حتى العام 1993. كانت المنظمة تتلقى اموالها من جامعة الدول العربية بوصفها عضوًا كامل العضوية فيها، كما تشارك في اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة بصفة عضو مراقب. وقد ظهرت م.ت.ف. كحكومة من دون أرض. في العام 1988، اعلنت المنظمة «دولة فلسطين» المستقلة بوزاراتها وبرلمانها ونقاباتها، الخ.

كان الهدف الأول للمنظمة تدمير اسرائيل وانشاء دولة فلسطينية على كامل تراب فلسطين، غير أن المجلس الوطني الفلسطيني اتخذ في العام 1986 خطوة هامة شكلت منعطفًا أساسيًا في مسيرته إذ وافق على القرار رقم 242 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة الذي ينطوي على الاعتراف باسرائيل. أثار هذا التوجه الجديد الذي اعقبه التخلي عن اعمال الارهاب، موجة تنديد عارمة من جانب المتشددين الفلسطينيين. وقد أظهر

عرفات، بهذه المناسبة، قدرة هائلة على البقاء والصمود السياسي، كما حصل له في العام 1970، بعد أحداث أيلول الاسود حين قضى الجيش الأردني على قواته، أو اثناء حصار بيروت في العام 1983، وهو يسعى اليوم لرفع التحدي والتحول الى رجل دولة وشريك لعدوه السابق اسرائيل.

صعوبة إقامة الكيان الفلسطيني

انبثقت السلطة الفلسطينية التي تتولى إدارة أراضي الحكم الذاتي اعتبارًا من سنة 1994، عن منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن هذا الوضع أخذ يشكل مصدرًا للاضطراب والتوتر داخل المؤسسات والفصائل الفلسطينية.

فور توقيع اتفاقية أوسلو، طرحت على البحث مسألة حلّ م.ت.ف. التي لم يعد هناك مبرر لوجودها بعد إقامة الكيان الفلسطيني. وبرزت مشكلتان، الأولى أثارها «التقنوقراطيون» الذين باتوا على مسافة من عرفات، بالنسبة لهؤلاء، طالما أن مسألة الشتات الفلسطيني لم تحل، فان م.ت.ف. تحتفظ بمبرر وجودها كممثلة للشعب الفلسطيني، انما يجب أن تبقى متميزة تمامًا عن السلطة الفلسطينية المولجة بادارة الأراضي المحتلة. بالنسبة للمقربين من عرفات، على م.ت.ف. ان تتحرك كهيئة حكومية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأن تشكل بالتالي نواة السلطة الفلسطينية. وقد لاقت وجهة النظر هذه معارضة عدد من فلسطينيي الداخل لافتقارها الى الشرعية الدمقراطية، الا انها ما تزال راجحة الى اليوم.

يتحدّر الجسم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من ابناء الشتات، لكنه بات منقطعًا عن الحقائق اليومية التي يعيشها فلسطينيو الداخل. ذلك أن ثلاثين عامًا من الاحتلال، ومنها سبع سنوات من «الانتفاضة» قد رسخت ثقافة سياسية متباينة بين فلسطينيي الداخل والشتات. وقد ظهر هذا التباين الى العلن في آب (اوغسطس) 1993، مع تهديد فلسطينيي الداخل، عضوي الوفد الأردني الفلسطيني في مفاوضات مؤتمر مدريد، حنان عشراوي وفيصل الحسيني بالاستقالة. وقد وجهت هاتان الشخصيتان فيما بعد مزيدًا من النقد الى ياسر عرفات.

تنسحب هذه المشكلة على منظمة فتح وسواها من الاحزاب الأخرى التي نشأت في المنفى حيث انقطعت عن قواعدها واعتادت ممارسة إدارة تسلطية مركزية. وهكذا، تعرضت للطرد من الحزب في آب (اوغسطس) 1994 كوادر الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين المتواجدة في الأردن عندما طرحت خيارًا فلسطينيًا بديلاً بين المنظمات التي أصيبت بالتحجر وبين الكيان الفلسطيني الجديد.

ياسر عرفات قائد محترف وزعيم منظمة شبه عسكرية وعليه أن يصبح رئيس دولة، وهو مسار يذكّر، إذا ما ادخلت عليه بعض التعديلات اللازمة بمسار دافيد بن غوريون. وإذا كان ياسر عرفات يؤثر تسمية رئيس الدولة، أكثر من أية تسمية أخرى، فانه لا يبدي بالمقابل استعدادًا للتضحية ببعض تصرفاته في سبيل هذا المنصب، مثل العمل ليلاً والنوم بعض النهار، الأمر الذي يعرقل عمله، كما اعتاد «العجوز» على مكافأة بطانته بتوزيع المناصب الفخرية عليهم، ففي الحقبة الأولى من الحكم الذاتي، عهد بذات المنصب الى بضعة اشخاص. وقد تكررت هذه الخزعبلات عشرات المرات قبل أن تتوقف. وخلافًا لمعظم قادة حرب العصابات الذين أصبحوا رؤساء دول، رفض عرفات خلع البزّة العسكرية وارتداء اللباس المدني. مع انه حرص على اقران انتقاله الى أرض فلسطين بتأسيس عائلة فاقترن بسهى الطويل ابنة أحد أصدقائه.

أبعد من شخصية عرفات التي تثير الكثير من الجدل حولها، يصطدم انشاء دولة فلسطينية مع قيام سلطة فلسطينية تتمحور حول م.ت.ف.، ومع تنافس شبكة من الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية التي نشأت في ظل الاحتلال العسكري. فهناك ما يقارب 300 جمعية غير حكومية فلسطينية في الأراضي المحتلة. وقد اعتادت هذه الجمعيات على التعامل مباشرة مع طرف اجنبي. مثاله ان مستوصفًا ريفيًا صغيرًا عقد مع إحدى المستشفيات الغربية اتفاق تعاون يقضي بتدريب طبيب او ارسال أدوية أو اموال تتيح له الاستمرار. وعندما فرض القسم المالي في السلطة الفلسطينية (بيكدار) وجوب مرور عمليات التمويل من خلاله، رفض الممولون ذلك وأوقفوا ارسال الأموال.

يفترض انشاء بنيات حكومية إما تجميع هذه الشبكات داخل مؤسسات جديدة، وإما تفكيكها. ويبدو أن السلطة الفلسطينية التي تخشى خروج العديد من المهمات عن رقابتها، قد اختارت الامساك مجددًا بالشبكات القائمة وتفكيك تلك التي ترفض الخضوع لسياستها. غير أن سياسة ارغام الجهات الاجنبية على عدم التعامل المباشر مع الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية، ووجوب المرور من خلال «بيكدار»، سوف يؤديان الى عرقلة اعمال الشبكات القائمة من دون استبدالها، على الفور ببنيات حكومية متمرسة بشكل كاف. ويزيد من حدّة هذه المعوقات تفاقم أخطار العملية السلمية إذ

يواجه فلسطينيو الاراضي المحتلة، في الوقت الحاضر مسألة اغلاق مؤسسات (مستوصفات وتعاونيات مدرسية وهيئات انسانية الخ. .) كانت تؤمّن لهم المساعدة في حياتهم اليومية. الأمر الذي يضعف شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية التي باتت متهمة بممارسة التسلط والقمع.

مخاطر الانحرافات السلطوية

تحولت الممارسات الزبائنية التبعية، وهي مألوفة في منطقة البحر المتوسط، الى نمط ناشط في المؤسسات الفلسطينية القائمة في المنفى. وقد استمرّت مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي يتسم حكمها بطابع شخصاني شديد الوطأة. فالتعيينات تتم في الواقع، تبعًا للولاء السياسي لعرفات أكثر مما هي للكفاءة. وتصف بعض الكوادر الفلسطينية هذا النظام بالمافياوي متهمة مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية بقبض عمولات على الاتفاقيات الموقعة، وتشكو من غياب الشفافية في صرف أموال م.ت.ف. والمساعدات الدولية. ففي آذار (مارس) 1995، اتهم أحد مؤسسي فتح فاروق القدومي عرفات بالذات بانه اختلس بعض أموال المنظمة وحوّلها الى حسابات سرية شخصية، إضافة الى مبلغ 450 مليون شاقل دفعتها الحكومة الاسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتشكّل مجمل الضرائب التي حصلّتها الدولة العبرية من العمال الفلسطينيين.

إضافة الى ذلك، ثمة بضع شخصيات سياسية فلسطينية بارزة امثال محمود درويش وحيدر عبد الشافي وحنان عشراوي، ابتعدت عن السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالنظر لكونهم يتمتّعون باعتبار المراقبين الاجانب، فلم يتعرّضوا لاعمال عنف جسدية خلافًا للعديد من المعارضين الآخرين.

طال القمع في البداية المتعاملين السابقين مع اسرائيل، ومن بينهم أحد عشر شخصًا اعدموا بالرصاص وثلاثة ماتوا من جراء التعذيب في صيف 1994. لكن في المرحلة التالية، طال القمع مجاهدي حماس حيث تم اعتقال المئات منهم. من جهة أخرى مارست السلطة الوطنية الفلسطينية ضغوطًا متكررة على الصحافة. من ذلك، ان جريدة «النهار» (الموالية للأردن) منعت من الدخول الى غزة ثم اعيدت، كما تعرضت جريدة الجهاد الاسلامي «استقلال» للمعاملة ذاتها. وجميع الصحف التي نشرت عدد المتظاهرين المؤيدين لحماس في أعقاب المواجهات التي جرت في 18 تشرين الثاني

(نوفمبر) سنة 1994 (وقدر عددهم بـ 300,000 نسمة)، تعرضت للمصادرة على معبر اريتز وهو مركز الدخول الى غزة من اسرائيل. ويشكو بعض الصحافيين العاملين لحساب الوكالات الأجنبية من مضايقات رجال الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية التي كثيرًا ما تصادر الافلام المصورة وتخضع الصحافيين لاجازة دخول الى غزة، وقد أدان المراقبون الاجانب المكلّفون بالاشراف على الانتخابات التي جرت في كانون الثاني (يناير) سنة 1996، العراقيل العديدة التي واجهت مهمة بعض الصحافيين، في حين انهم اثبتوا قانونية العمليات الانتخابية.

تبدو مخاطر الانحراف السلطوي غير مستبعدة من جراء وجود القليل من المعاقل الديمقراطية داخل مؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تم تدريب كوادر القوات الامنية في السودان وسوريا والعراق طيلة سنوات عدة. وخلافًا للادارة الاسرائيلية المتشددة من الناحية القانونية (حتى ولو كان التشريع أحيانًا متحيزًا بحيث يؤدي الى انكار حق الفلسطينيين) لم تسنّ السلطة الفلسطينية حتى اللحظة أي نظام قانوني واضح. فلا وجود عمليًا لأي قانون أو لأية محاكم مدنية داخل إدارة الحكم الذاتي. وقد انشئت محكمة عسكرية في شباط (فبراير) سنة 1995. ويحاكم المتهمون، ليلاً، من دون حضور محام، او بالاستناد الى أي قانون جزائي. وتبين نكتة رائجة مدى العنف الذي قد يقود اليه مثل هذا الوضع. يروي راجيس سوراني، مدير إحدى جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان انه علم يومًا بتوقيف ثلاثة فلسطينيين، فبعث بمحاميين اثنين للدفاع عنهما، فاستجوبته الشرطة الفلسطينية متذرعة بخرقه أحد بنود «القانون» الذي ابرزته له، فتبين انه القانون المعمول به في مخيم اليمن الذي قدم عناصرها منه لتوّهم. وقد منعت الجمعية في غزة في نيسان (ابريل) 1995 بدورها حنان عشرواي التي الّفت جمعية للدفاع عن حقوق الانسان منذ قطعت علاقتها بياسر عرفات، صرحت في جنيف في كانون الثاني (يناير) 1995: «ان المشكلة الاساسية الداخلية التي ينبغي للفلسطينيين التصدي لها هي مشكلة انشاء دولة. لذلك ينبغي وضع آليات التشريع وتنظيم الديمقراطية [...] حاليًا، لا يتصدّى الفلسطينيون كما يجب لهذه المسألة. في الوقت الحاضر، تدّعي جماعة منظمة التحرير الفلسطينية انها مسألة اموال. أكيدًا أن المال يشكل أحد العوامل، ولكنه ليس العامل الوحيد».

لا شك أن العلاقات المنسوجة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية هي عوامل من شأنها تعزيز الانحراف السلطوي. فالاسرائيليون الذين يربطون كل تقدم

في العملية السلمية بضمان امنهم، يجدون من مصلحتهم الموضوعية انشاء قوة بوليسية داخل أراضي الحكم الذاتي بالقدر الذي يتيح لهم ذلك مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية باستئصال الخطر الاسلامي. وقد اشتد هذا الضغط في أعقاب العمليات الاستشهادية (60 قتيلاً) التي وقعت خلال شباط-آذار (فبراير - مارس) 1996. يذكر أيضًا أن الدوائر الاسرائيلية المختصة تولّت، بصورة أساسية، تدريب قوات الأمن الفلسطينية التي تتعاون معها يوميًا. كما تجد الحكومة الاسرائيلية ان من الاسهل محاورة طرف قوي واحد بدلاً من التعاطي مع سلطة جماعية. من جهة أخرى، تتيح طلبات اسرائيل المتكررة الى السلطة الفلسطينية بوجوب توفير الأمن وتسويغ كل التجاوزات التي ترتكبها الشرطة الفلسطينية، فالدوائر الأمنية باتت مصابة بالتضخم وهناك ست فرق تشرف على أمن السكان داخل أراضي الحكم الذاتي.

ثمة خطر داهم من وقوع المسرح السياسي الفلسطيني تحت وطأة الميليشيات. من أجل مناوأة الجناح العسكري في حماس بزعامة عز الدين القسام، عمد عرفات الى اعادة تسليح ميليشيا «الصقور» التابعة لفتح، وانتقلت المواجهات على الأرض من الميدان السياسي الى العراك المسلح. وقد تم توقيع هدنة بغية التحضير للانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) 1996 وهي ما تزال سارية المفعول بالرغم من انسحاب الاسلاميين من العملية الانتخابية.

ضعف الخيارات يدعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارساتها

ان ثنائية الاستقطاب في الحياة السياسية الفلسطينية القائمة بين منظمتي حماس وفتح هي في النهاية لصالح هذه الأخيرة. ذلك أن اصدقاء عرفات السابقين الذين ينتقدونه بشدة، قد اضطروا الى التحالف معه في نهاية العام 1995 لئلا يصبحوا على هامش اللعبة السياسية. وفيما خص احزاب اليسار التي تكوّن القوة الثالثة في الحياة السياسية الفلسطينية فهي لا تشكل في الوقت الحاضر خيارًا يتمتع بالصدقية.

بعد ركود الحماس الذي أعقب عودة عرفات، تعرضت شعبية الزعيم الفلسطيني في قسم كبير منها للانهيار من جراء سوء إدارته التي لاقت معارضة شديدة. غير انه شيئًا فشيئًا، بدأ نظام التبعية الزبائنية يعطي ثماره السياسية. فقد أدرك العديد من الوجهاء والاعيان أن أفضل وسيلة للحفاظ على نفوذهم تكمن في الولاء لرجل الساعة القوي، وأخذوا يتقربون من عرفات. زد على ذلك، ان عددًا من الفلسطينيين محضه الدعم إذ

وجد فيه سدًا منيعًا ضد ارتفاع المدّ الاسلامي.

فيما خص هذا التطور، ثمة تفاوت بين المثقفين وهم الفئة الاشد انتقادًا للوضع الراهن، وبين الفلسطيني العادي، ويخشى على قسم لا بأس به من الأوساط الثقافية الفلسطينية من الغرق في التشاؤم. فهذه الأوساط توجّه النقد أكثر فاكثر الى سياسة عرفات، لكنها لم تنجح في استخلاص خيارات بديلة حقيقية. ومن تتوافر لديه الامكانات، يسلك طريق الاعمال وينسحب من السياسة غير عابئ، أقله بصورة رسمية. وثمة آخرون دخلوا البرلمان بصفة مستقلين ويشكلون اليوم العمود الفقري للمعارضة المؤسسية التي تلقى مساندة جامعة بيرزيت ومركز الدراسات والابحاث الفلسطينية في نابلس. وهاتان المؤسستان تعملان كبديل عن السلطة الوطنية الفلسطينية ولهما مكاتب خاصة ولجان تحقيق وشبكات اتصال في اسرائيل والخارج. وتتلقيان الجزء الأكبر من تمويلهما من اثرياء الشتات الفلسطيني لاسيما من أسرة المصري التي حققت ثروة من التنقيب عن النفط في الخليج.

الآمال المتناقضة التي ولّدتها العملية الانتخابية

ثمة عوامل تدفع باتجاه حق منظمة التحرير الفلسطينية من الافادة من الشك. فقد اكتسب ياسر عرفات شرعيته في صناديق الاقتراع، حتى ولو كان عدد الاصوات التي نالها في غياب خصم قوي، يعزز الاعتقاد بان نتيجة الاقتراع قد جاءت وفقًا للطريقة الستالينية أكثر مما تقارب الطراز الديموقراطي الغربي. وقد خضع عرفات لضغوط متضاربة جعلت حيز المناورة ضيّقًا لديه، واضعفته سياسيًا واضطرته للتخلي عن كل اصلاح محتمل بعد الانتخابات. وقد جرى اختيار طريقة التصويت على أساس الدائرة التي تضم أربعة أو خمسة مقاعد، بغية تلافي عقبتين يخشاهما عرفات، وتتمثل الاولى بقيام برلمان مشرذم في حال اعتماد طريقة الاقتراع النسبي وفقًا لما هو معمول به في اسرائيل. والثانية التي تؤدي الى برلمان يتوزع اعضاؤه بين حزبين، في حال اعتماد التصويت لاسم واحد بين المرشحين، الأمر الذي يؤدي الى تقليد الاسلاميين دور المعارضة. لذا اعتمدت طريقة انتخاب اللائحة المستوحاة من نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة، ومن حسناته انها تجعل الوجهاء والاعيان الراغبين في الدخول الى البرلمان مدينين بانتخابهم الى عرفات. بالرغم من عدد المرشحين المرتفع (عشرة لكلّ مقعد) كان رؤساء اللوائح الذين رشحهم رئيس السلطة الفلسطينية واثقين من نجاحهم. ومع

الأخذ بعين الاعتبار لواقع القوى السياسية المتصارعة، لم تكن انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996 تهدف الى الحصول على أكثرية كانت منظمة فتح على يقين منها سلفًا، بل الى الافساح في المجال لتجديد الجسم السياسي ولو بصورة جزئية. ومن خلال هذا التغيير في إطار الاستمرارية، كان يمكن للعملية الانتخابية ان تمهّد السبيل لُقيام اصلاح في العمق للمناهج التي تعتمدها القيادات الفلسطينية في عملها. في الواقع أتاحت الانتخابات الفرصة لعرفات، وبالطريقة الديموقراطية المثلى، ابعاد بعض كوادر م.ت.ف. الخائفين على مراكزهم أثر عودتهم من تونس والمناهضين للاصلاحات التي تقتضيها إقامة بنيات حكومية سليمة. كما اكسبت تلك الانتخابات نفوذًا مؤسسيًا للمثقفين والوجهاء التقليديين من فلسطينيي الداخل، الذين يحرصون على ضمان قيام دولة القانون التي يرتضيها المجتمع.

على الرغم من هذا الأمل، لا شيء يثبت ان المجتمع الفلسطيني الذي يتحلى بدرجة عالية من الوعي السياسي، قد تحرر من الاشكالية السياسية المعقدة القائمة في العالم العربي، وهي اشكالية الزعيم الكاريسمي الذي يتولى قيادة أمة خاضعة لتنظيم اجتماعي شديد الوطأة من خلال اعتماده على حزبية خاصة. ففي معظم الاحيان تصبح الدولة ملكية يستأثر بها من خلال مصادرة السلطة والثروة وممارسة العنف لصالح عشيرته (سواء كانت عائلية او دينية او سياسية). ففي مثل هذا النظام السياسي، كل تناوب على السلطة يعتبر بمثابة تصدع لها وتعامل المعارضة السياسية على انها عدو ينبغي القضاء عليه.

غير ان الشعور يسود لدى معظم الكوادر والمثقفين الفلسطينيين بانهم لم يناضلوا ضد الاسرائيليين كي يجدوا نفسهم في ظل مثل هذا النظام، بل من أجل تأسيس ديمقراطية على صورة الديمقراطية في الدولة العبرية، التي على الرغم من الكراهية التي يكنونها لها، تمثل مرجعًا لهم على صعيد التنظيم السياسي. فإمّا تستطيع م.ت.ف. اصلاح نفسها وإمّا يتعرّض المجتمع الفلسطيني للانفجار.

ماذا تريد «حماس»؟

صعود «حماس»؟

تتحدّر حركة المقاومة المسلمة، حماس، من حركة الاخوان المسلمين التي نشأت في مصر بين الحربين العالميتين، وانتشرت في الأراضي المحتلة في الثمانينات وقد اقتصر نشاطها في حينه على التعبئة الدينية للمجتمع الفلسطيني من خلال شبكات من الروابط المتنوعة (جوامع، دور حضانة، مستوصفات). كما تجذرت حركة الاخوان المسلمين في غزة حيث أفادت من نفوذ زعيمها الشيخ أحمد ياسين، فيما كان حضورها أقل شأنًا في الضفة الغربية حيث مجمل بنياتها الدينية تخضع لاشراف الأردن.

أما «الانتفاضة» التي حركتها منظمة الجهاد الاسلامي، فقد وضعت الاخوان المسلمين أمام ضرورة الاختيار بين الاستمرار في الهدوء السياسي أو السير في طريق النضال. حتى بدايات الانتفاضة، لم تكن منظمة الجهاد الاسلامي تقلق الجانب الاسرائيلي الذي كان يجد في هذه الحركة الدينية وسيلة لصرف الفلسطينيين عن النضال السياسي. غير أن هذا الرفق النسبي الذي كان يتيح للاخوان توسيع نفوذهم أوقع المتدينين في الحيرة والتردد، إذ بات عليهم الاختيار بين التعرّض للقمع الاسرائيلي أو المجازفة بفقدان نفوذهم داخل مجتمع فلسطيني معبّأ للمواجهة والتصدي. غير أن الاسلاميين اعتقدوا، طيلة بضعة أشهر، أن بإمكانهم الابقاء على الخيارين معًا. في نهاية العام 1978، قرروا إنشاء منظمة حماس كي تقوم خصيصًا بمواكبة الانتفاضة، آملين بذلك الحفاظ على موقع الاخوان المسلمين، لكن، بدءًا من الأشهر الأولى من عام 1988، انخرط مجمل الأتباع الذين جنّدتهم حركة الاخوان المسلمين، ضد الاسرائيليين تحت راية حماس، واعتبارًا من شباط (فبراير) 1989، سلكت حماس طريق الارهاب. وبغية منح عملياتها طابع الصراع بين جيشين، أعطت الأولوية لمهاجمة الأهداف العسكرية، كأن يتعرض مجاهدوها للجنود الاسرائيليين وليس

للمدنيين بالقتل. وكانت هذه الاستراتيجية، تتيح لهم إمكانية الادعاء بتفوقهم الأخلاقي على الاسرائيليين الذين كانوا يهاجمون المدنيين الفلسطينيين. وقد أدى اعتقال الشيخ ياسين والحكم عليه بالسجن مدى الحياة وكذلك توقيف المئات من كوادر حماس إلى ترسيخ التغيير في موقف اسرائيل من هذه المنظمة الإسلامية التي باتت تعتبرها إرهابية. وكانت إسرائيل قد اعتقدت لفترة طويلة أن باستطاعتها إضعاف م.ت.ف. من خلال تعزيز شأن الاخوان المسلمين، غير أنها سعت بعد ذلك تدريجيًا إلى التقرب من م.ت.ف. بغية الوقوف في وجه المَدّ الاسلامي. لكن حماس التي سرعان ما تزعمت الثورة، نجحت في السيطرة على بعض المواقع التي احتلتها المنظمة. في الواقع، انشغلت المنظمة باستعادة مصداقيتها الدبلوماسية، وركزت نشاطاتها على المسرح الدولي، تاركة بالتالي مساحة شاغرة في ميدان التعبئة اليومية، سعى الاسلاميون الى الاندفاع نحوها. من جهتها، أفادت حماس من خيبات المنظمة التي قامت في حينه بتنازلات سياسية كالاعتراف الضمني باسرائيل في العام 1988، من دون أن تحصد ما يقابلها من الجانب الاسرائيلي.

حتى لو اعادت الانتفاضة الى منظمة التحرير مكانتها، فانها اعطت الشعب بوجه الخصوص شعورًا باللحاق بالاحداث. فالدعم الذي منحه ياسر عرفات لصدام حسين خلال حرب الخليج (1990-1991) أتاح له استعادة بعض المصداقية إزاء مواطنيه الذين كانوا بغالبيتهم الساحقة يصفقون للنظام العراقي. لكن تبين أن هذا الدعم غير كافٍ كي يتيح لرئيس منظمة التحرير الوقوف في وجه تنامي شعبية حماس التي سبقته في تأييد العراق.

توقف تصاعد نجم حماس مؤقتًا أثر افتتاح مؤتمر مدريد في العام 1991. غير أن غوص ذلك المؤتمر في الرمال المتحركة أعاد لحماس مجددًا شعبيتها الواسعة في أوساط الاسلاميين الذين طرحوا أنفسهم أعداء إسرائيل الألداء.

وفي كانون الأول (ديسمبر) سنة 1992، وردًا على خطف ومقتل أحد جنودها، أبعدت الدولة العبرية 413 اسلاميًا الى جنوبي لبنان حيث تدربوا إثر احتكاكهم بحزب الله على استعمال المتفجرات. غير أن هذا الإبعاد الذي أتاح لحماس الظهور بمظهر الشهيد والضحية، أضعف بنياتها وأعاق نشاطها في الميدان الاجتماعي.

كانت لاتفاق اوسلو، فيما خص شعبية حماس، تأثيرات مماثلة لما كان لمؤتمر مدريد. فبعد موجة الذهول ولحظات البهجة التي واكبت وصول عرفات الى غزة،

راحت اسهم حماس ترتفع من جراء الخيبات التي خضرها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فمنذ البداية اعتبرت حماس العملية السلمية بمثابة فخ يرمي الى احتجاز الفلسطينيين في بضع مناطق محدودة من أرض فلسطين. وأخذت تنعت عرفات بانه رجل تجاوزه الزمن وبات دمية بيد الاسرائيليين، واستندت في براهينها الى سلسلة من التراجعات التي أوصلت الفلسطينيين الى هذا الدرك، مثل عجز السلطة الفلسطينية، حتى 1995، عن وقف تسريع وتيرة الاستيطان. وشكلت مجزرة المسلمين المصلين في الحرم الابراهيمي في الخليل، حدثًا أفادت منه حماس على أوسع نطاق. من جهة، وقعت المذبحة في حرم الجامع مما أتاح لحماس التنديد بتدنيس المقدسات والى الظهور بمظهر المدافع الشرعي عن الاسلام. من جهة أخرى، تقلصت المساحة الممنوحة للصلاة للمسلمين في أعقاب المجزرة ولاسباب أمنية الى أدنى من تلك المخصصة لليهود. أخيرًا أدّى حظر التجول الذي فرضه الاسرائيليون طيلة الشهرين اللذين اعقبا المجزرة الى وقوع عدد من القتلى يفوق ما تسببت به المجزرة نفسها من ضحايا، فاعتبرت حماس كل قتيل جديد بمثابة شهيد.

«حماس»: واحدة أم أكثر؟

حشدت حماس حولها، بفضل صورتها كحركة مقاومة، عددًا من الفلسطينيين المعارضين للعملية السلمية، فاكتسبت بذلك حضورًا واسعًا في مختلف أوساط الرأي العام. أحيطت حماس في الأساس برعاية رجال متدينين أتقياء وعلى العموم يكرهون العنف، وسرعان ما كوّنت حولها نواة صلبة من المناضلين الاسلاميين الاشداء. وانضم اليها العديد ممن خاب أملهم في منظمة التحرير، وغالبًا ما كانوا ملحدين، لكنهم وجدوا فيها المعارضة الوحيدة الجديرة بالصدقية، ضد عرفات. وفي حال سقوط هذا الأخير، قد تتعرض الشرائح التقليدية في المجتمع للسقوط أيضًا. وهذه الشرائح هي مقربة في العادة من منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها تتعاطف بعض الشيء مع حماس معللة ذلك بالطابع الاجتماعي المحافظ لخطابها الاسلامي. وحتى العديد من المسيحيين في غزة يناصرون حماس أيضًا، إذ أدركوا أن حماس فرضت نظامًا اجتماعيًا وأخلاقيًا، وهم يدعمون الاسلاميين ضد عرفات الذي ينظرون اليه كمغامر خطر.

تتنوع الحساسيات السياسية داخل حماس التي تنقسم بدورها الى تيارات متنافسة في الغالب. إذ ينبغي التمييز بشكل رئيسي بين الجناح التاريخي المتحدر من حركة الاخوان

المسلمين، والجناح العسكري. فالأول سيجد نفسه عاجلاً أم آجلاً مضطرًا للتفاوض علنًا سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع إسرائيل مباشرة. ومنظرّو حماس الذين غالبًا ما يتحدرون من حركة الرابطات الاجتماعية ويمتلكون خبرة طويلة في التفاوض يمثلون جانب الاعتدال بالمقارنة مع الجناح المسلم، بزعامة عز الدين القسام. فالمجموعات الارهابية التي انبثقت عن هذا الجناح تتكوّن بصورة شبه حصرية من الشبان الذين يشكّل النضال من أجل الوطن لديهم أولوية على كل مصلحة أخرى سواء كانت فردية أو جماعية.

فالدين يحتل لديهم المرتبة الثانية والمستقبل السياسي للزعماء والقادة المرتبة الثالثة. وهؤلاء الشبان المنساقون مع التيار ليسوا على استعداد عند الاقتضاء لاية مساومة.

سحر السلطة

يكشف موقف حماس من انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996 عن المأزق الذي وضعت هذه الحركة نفسها فيه. فإما أن تشارك في إدارة «السلطة الفلسطينية» وتجازف عندئذ بخسارة كل المصداقية التي تتمتع بها لدى قاعدتها الراديكالية، وإما أن تنتهج معارضة مطلقة قد تؤدي بها الى الخروج من اللعبة السياسية. والموقف الوسطي الذي اعتمدته القيادة السياسية يندرج في إطار تخمينات بعيدة المدى تعوّل على فشل فريق عرفات.

مارس عرفات مع حماس لعبة الجزرة والعصا معًا. فبعد فترة من التردد في العام 1993، اختار ابراز معارضته لها اعتبارًا من 1994 فاعتقل عددًا كبيرًا من المجاهدين الاسلاميين. وفي آذار (مارس) سنة 1996 وإثر سلسلة التفجيرات المتكررة التي قام بها مجاهدو حماس، عمدت السلطة الفلسطينية تحت ضغط الحكومة الاسرائيلية، الى اعتقال أبرز المجاهدين الاسلاميين. وغالبًا ما جرى تنظيم حملات التخويف والمطاردة بمساعدة مباشرة تقريبًا من الاجهزة الاسرائيلية. وقد رمت هذه العمليات القمعية بحق مجاهدي القاعدة، على وجه الخصوص، الى دفع قادة حماس الى مزيد من التساهل. وقد سعت حماس الى تفكيك الجهاز القمعي لعرفات من خلال اغتيال كل شخص يشتبه بعمله كمخبر لديها. كما اندفعت في تصعيد وتيرة اعمال العنف ضد الاسرائيليين، من خلال تنظيم هجمات ضد المدنيين حتى في قلب اسرائيل أو اعلان

مسؤوليتها عنها أو التضامن مع منفذيها. وهكذا اثبتت حماس انها كانت المستفيد السياسي الرئيسي من القمع التي وقعت ضحيته، وعلى الرغم من الرقابة المشددة وحظر التجول، نظمت حماس تظاهرة ضخمة في غزة، في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994. وقد ابرز استعراض القوة هذا الأوج الذي بلغته حماس، حيث اعتصمت في الأشهر التالية، في مواقعها المتطرفة، الأمر الذي أساء اليها.

في الواقع، طرحت حماس نفسها كبديل محتمل وحيد لعرفات وتبنت خطًا معارضًا ومتشدّدًا لمجمل العملية السلمية، مهما كانت الفوائد التي قد يجنيها الفلسطينيون منها. وبغية حمل الرأي العام الاسرائيلي على رفض مسيرة السلام، غامرت في عمليات مضللة ودامية وذات اصداء واسعة، مثل وضع قنابل موقوتة أو ارسال مجاهدين للتضحية بأنفسهم من خلال المتفجرات التي يحملونها. ارتكز الرد الاسرائيلي على فرض الطوق على الأراضي المحتلة بعد كل عملية، الأمر الذي كان يمنع العمال المياومين من الذهاب الى عملهم في إسرائيل. وقد أدّت عمليات الحصار المتكررة وحظر التجول الى تحول قسم من الرأي العام ضد حماس.

خلال العام 1995، تزامن تراجع شعبية حماس مع تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية التابعة لادارة الحكم الذاتي الفلسطيني على ارغام حماس على المساومة. وقد حمّلت الحكومة الاسرائيلية السلطة الفلسطينية تبعة ضبط نشاط الارهابيين المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فحصل عرفات على تعهد من حماس بالامتناع عن شن هجماتها ضد اسرائيل انطلاقًا من أراضي الحكم الذاتي. وبالفعل، انطلقت جميع الهجمات التي شنت في الفصل الثاني من العام 1995، من المناطق التي ما تزال تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. وقد أدت هذه التسوية الى مزيد من التراجع في شعبية حماس. في الواقع، شكّل هذا الاتفاق اقرارًا من الحركة الاسلامية لعرفات بانه يمتلك وسائل فرض مواقفه عليها، كما بُرّئ رئيس السلطة الفلسطينية من كل مسؤولية ازاء الاستمرار في تعذيب الفلسطينيين باعتبار أن كل اقفال للاراضي المحتلة في أعقاب الهجوم، من شأنه حرمان الفلسطينيين من مورد رزقهم.

في أعقاب هذا الاتفاق الأول، تواصلت المفاوضات بين حماس ومعاوني عرفات حول تقاسم السلطة. على الرغم من سريتها، سلطت هذه المفاوضات الضوء على التناقضات في مواقف المقاومة الاسلامية. كيف يمكن للحركة أن تتطلع للدخول في حكومة فلسطينية تدعمها اسرائيل في حين أن الخطاب السياسي لحماس يستعيد بعض

المواضيع التي كانت تطرحها الحركات الفلسطينية الارهابية في السبعينات، ويرتكز على رفض الدولة العبرية؟ وقد طالب الجناح «التاريخي» في حماس بـ40٪ من الوظائف والتمثيل البرلماني. إذا كانت هذه النسبة تتوافق بعض الشيء مع ما كان عليه الرأي العام في العام 1994، أقلّه في غزه، فانها بلا شك باتت تنطوي على الكثير من المبالغة في العام 1995. بعد أشهر من المفاوضات، والمناقشات داخل حماس، والضغوط، الجسدية أحيانًا، على مجاهديها وقادتها، عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقًا مع الحركة الاسلامية في تشرين الأول (اوكتوبر) 1995 حيث وافقت هذه الأخيرة على ممارسة اللعبة المؤسسية، والمشاركة في انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996، مع أن الاتفاقيات المعقودة بين عرفات والحكومة الاسرائيلية قد نصت على منع أي مرشح يدعو الى تدمير اسرائيل من الدخول الى البرلمان. وقد آثرت حماس، في النّهاية، عدم ترشيح أحد للانتخابات الرئاسية، خشية ان ينال رقمًا قريبًا مما توقعته استطلاعات الرأي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، حين أعطت الشيخ ياسين - وهو شخصية تاريخية في الحركة - 10 الى 15٪ من الأصوات. فيما خص انتخابات المجلس في إدارة الحكم الذاتي، عجزت التيارات المختلفة داخل حماس عن الاتفاق حول الموقف الواجب اتخاذه. فقد شعرت حماس بأن المشاركة في الانتخابات الأولى في التاريخ الفلسطيني ستكون كثيفة جدًا، فلم تدعُ بوضوح الى المقاطعة، بل مارست ضغطًا على المرشحين الاسلاميين للانسحاب. فنجم عن ذلك لغط أساء الى المرشحين الذين كانوا، بالفعل، أعضاء في الحركة لكنهم تقدموا بترشيحهم بصفتهم مستقلين.

لعلّ هذه الازدواجية في المواقف قد أفادت منها حركات اكثر راديكالية من حماس، مثل الجهاد الاسلامي. فخلال توجّههما الى الشريحة نفسها من الناخبين، تنافسَت هاتان الحركتان على دعم شرعيتهما استنادًا الى عدد «الشهداء» الذي استطاع كل جانب تقديمه بوجه الآخر. وهذا الطراز من الكشوفات الحسابية المَرَضية، يتطابق مع بعض الممارسات التي شهدتها صراعات النفوذ بين الجماعات المتنازعة أبان الحرب في لبنان. في غزة، استطاعت حماس حجب الجهاد الاسلامي من العام 1988 حتى 1995 من خلال اعتمادها على شبكات الاعمال الخيرية للاخوان المسلمين. وبعد وضع السلطة الفلسطينية يدها على المساعدات الاجتماعية والتربوية كان لا بدّ لهذه المنافع من أن يتضاءل شأنها.

وقعت حماس ضحية التجاذب بين سحر السلطة والحفاظ على تصلبها الايديولوجي، فاخفقت في اقتناص فرصة الانتخابات الفلسطينية. وكان الخوف من قيام دولة اسلامية قد شكّل عامل تقارب بين عدد كبير من الوجهاء وعرفات والاسرائيليين، من خلال تنازلات كانت تتم لصالحه في كل مرة وجد الزعيم الفلسطيني نفسه في وضع حرج، كما حصل بوجه الخصوص عشية الانتخابات في كانون الثاني (يناير) 1996، مما أتاح له إشاعة الارتياح حول بعض المواضيع في صفوف الشعب. مثاله أن جلاء «تساهال» عن المدن الفلسطينية قبل اجراء الانتخابات بالتمام، قد وضع ثلاثة أرباع الفلسطينيين خارج وطأة الاحتلال العسكري الاسرائيلي.

لا ينبغي المبالغة الى هذا الحد في دفن حماس التي ستحاول، بلا شك، العودة الى المسرح من خلال مشاركتها في الحياة البرلمانية والابقاء على الضغط العسكري. في كل حال، سبق حماس أن نسجت علاقات مع الاسرائيليين من خلال شخصيات عربية من مواطني الدولة العبرية. ذلك أن خطاب حماس قد وجد صدى له في أوساط قسم من الشباب العربي الاسرائيلي الذي يشعر انه محروم في آن من ثمار الازدهار الاسرائيلي، ومن المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية. هكذا انتقلت بلدية أم الفقم الاسرائيلية في الجليل الى أيدي الاسلاميين. ويقوم مسؤولوها بدور الوسيط شبه الرسمي بين الحكومة الاسرائيلية وحماس. ولا بدّ لخطابهم المعتدل نسبيًا من أن يلهم الحركة الاسلامية في وضع استراتيجيتها الجديدة. غير أن استئناف العمليات العسكرية في شباط (فبراير) 1996، بعد سبعة أشهر من الهدنة، ينبئ إما بانشقاق الحركة وإما بالسير في الخط الراديكالي المتطرف.

الشباب الفلسطيني: أية حياة اجتماعية يعيش؟

عندما يرغب شابان فلسطينيان من منطقة أورشليم، في التنزه كصديقين حميمين من دون التعرض لاستهجان المارّة، فانهما يتوجّهان الى القدس الغربية. يكشف هذا التصرف عن مدى الرقابة الاجتماعية المتشددة داخل المجتمع الفلسطيني.

ذلك أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع من الطراز المتوسطي، المحافظ، والخاضع للروابط الابوية - البنوية، وللطبقية الاجتماعية الصارمة. داخل الاسرة، يسود الأب على أولاده، والابن البكر على الاصغر منه، والرجل على المرأة. وتطلق على هذه العلاقة بين أفراد الاسرة عبارة «الاحترام». يؤلف «الشباب» الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، فهناك فلسطيني واحد من أصل اثنين دون الثامنة عشرة. ولم يتعرف هؤلاء الشبان سوى على الاحتلال الاسرائيلي. وقد كانوا الأكثر نشاطًا في الانتفاضة وباتوا يتصرفون بحذر ازاء كل سلطة. ويعاني المجتمع الفلسطيني الذي تستولي عليه مختلف الارتكاسات المحافظة، من عدم قدرته على توفير مكان لهم تحت الشمس. فهم يشكلون مجموعة هشة ومرتعًا خصبًا لكل حركة ثورية جامحة.

الانتفاضة: مرتع الشباب والنساء

لم تكن الانتفاضة حركة عصيان ضد الهيمنة والاحتلال الاجنبيين وحسب بل مناسبة للشبان، وكذلك للنساء والطبقات الأكثر حرمانًا لاعادة النظر في نظام اجتماعي يجعلهم في موقع الخضوع والتبعية. من خلال سيطرتهم على الشارع ومقاتلتهم الجيش الاسرائيلي، وضع الشباب المتحدرون من الاوساط الفقيرة والمخيمات، الفئات الأكبر سنًا منهم على حدة، واشهروا افلاس ايديولوجياتها. في الواقع، يجد آباء الشباب أنفسهم، وهم على العموم يؤلفون الجيل الذي تجاوز الاربعين من العمر، في التيار المعتدل القريب من منظمة التحرير الفلسطينية. أما الاشقاء الكبار» وجيل الـ 30-40 سنة فغالبًا ما يجدون أنفسهم في حركتي اليسار، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة

الدمقراطية لتحرير فلسطين.

غير أن شرعية الوجهاء المحليين، وغالبيتهم مؤيدة للاردن، كانت عرضة للضرر أكثر من سواها، إذ طيلة مراحل الانتفاضة، قاد الشباب مواجهة حقيقية ومتواصلة ضد المحتل، بخلاف القوى السياسية التقليدية التي التزمت عدم الحركة تمامًا، الأمر الذي كان له تأثير جانبي إيجابي على الوزن السياسي لهؤلاء الشباب داخل المجتمع الفلسطيني وعلى الخوض مجددًا في وضعهم داخل الاسرة حيث ما يزالون يخضعون لسلطة آبائهم. ففي حين كان الآباء وأسر الوجهاء يَلزمون بيوتهم، منددين، في الخفاء، بتلك «الرؤوس المغامرة» حظي هؤلاء الشبان المتحدرون من الاوساط الفقيرة بتقدير اجتماعي لم يكن بامكانهم التطلع اليه في الظروف العادية. وقد جاهروا برأيهم داخل اسرهم أو في وجه شخصيات محلية، وقد أخذ كلامهم أكثر فأكثر على محمل الجدّ. لقد كانت المعركة ضد المحتل، لدى الكثير من الشبان، وسيلة تحرر اجتماعي من رقبة النظام الأبوي السائد.

كذلك شاركت النساء الفلسطينيات في جانب لا يستهان به من الانتفاضة، مما أتاح لهن البروز على المسرح السياسي في الاراضي المحتلة. في الواقع، كانت المعارك في الشارع مختلطة في بداية الانتفاضة، حيث كانت الامهات تتمركزن في الغالب في الخط الامامي بغية التصدي لعنف الجنود الاسرائيليين. لكن اذا كان نشاط الكثيرات من بينهن موازيًا أو يفوق نشاط الرجال، فمردّ ذلك الى اعتبارهنّ ذلك وسيلة اثبات مكانتهن في مجتمع فلسطيني تجتاحه منذ ما قبل الانتفاضة موجة محافظة خلّفها التردي الاقتصادي منذ أواسط الثمانينات. ذلك أن مجابهتهن للجيش الاسرائيلي ودورهن في إقامة خلايا مقاومة، واعتقالهن من جانب جهاز «شين بيت» وانخراطهن في لجان نسائية، وانشاء مدارس في الريف ردًا على اغلاق المدارس من قبل الاسرائيليين، كل ذلك أتاح لهن بلوغ مركز اجتماعي كان يقتصر تقليديًا على الرجال. وإذا كانت النساء قد غدون هدفًا للقمع الاسرائيلي ونشطن كالرجال على صعيد المقاومة، فانهن بالمقابل اكتسبن حقوقًا جديدة، فبعد أن كن سجينات المنزل مثل ازواجهن او اشقائهن، ادّعين الحق في مرافقة الميت حتى المدفن، وهو أمر كان في الاسلام يقتصر تقليديًا على الرجال.

نهاية الانتفاضة أو اختناق حركة الاصلاح الاجتماعي

بعد إثارتهم جزئيًا لمسألة الروابط الاجتماعية التقليدية، سعى الشباب الى وضع

روابط جديدة خاصة بهم. ولما كان القانون العسكري الاسرائيلي يحظر التجمعات تجنبًا للتظاهرات، فقد أصبح إنشاء الروابط الفولكلورية سبيلاً للتلاقي، فيما باتت ممارسة الرقص الشعبي رمزًا للمقاومة.

غير أن غوص الانتفاضة في الرمال المتحركة أضعف هذه البنيات الموازية، لصالح التركيز على معركة الشوارع. وكان الثمن الذي دفعته الشبيبة الفلسطينية عاليًا جدًا: مئات الآلاف من المعتقلين في السجون، 1200 قتيل، الوف الجرحى، من بينهم العديد من المعوقين مدى الحياة (أوعز رابين في العام 1988، وكان في حينه وزيرًا للدفاع، الى الجنود الاسرائيليين بتحطيم أطراف مثيري الشغب).

بقدر ما كانت هذه الشبيبة مندفعة وعرضة للموت والتمزق، بقدر ما خاب أملها في النصر، إذ فشلت الانتفاضة على الصعيد «العسكري». سياسيًا، عادت الانتفاضة بالفائدة على النخبة التقليدية وجماعة تونس. في الحقل الاجتماعي، اضطرّ الشباب الى الانكفاء الى مواقعهم السابقة. وتبين أن التغييرات التي عاشها المجتمع الفلسطيني لم تكن عميقة ولا ثابتة.

بعد يأسهم من الانتفاضة التي شكلت أملهم الوحيد في التحرير، وانتهت الى الفشل، غدت خطابات الاحزاب الاسلامية التي تطرح القضايا الشاملة تستهويهم بسهولة وتعيد اليهم الأمل والروح. وتستغل هذه الاحزاب يأسهم السياسي وقلقهم إزاء مرارة الوضع على صعيد الجمود الاجتماعي. غير أنها تدرك وعلى حسابها تعذر ضبط سلوك هؤلاء الشبان الذين باتوا يعصون كل سلطة، ويقللون من «احترامهم» لصورة الآباء المطروحة أمامهم.

وجد هذا الكبت المزدوج، في وجه المحتل وإزاء النظام الاجتماعي ترجمة له في السلوك الانتحاري والقاتل تجاه الاسرائيليين. فقد تضاعفت العمليات الانتحارية منذ العام 1993، في حين لم تسجل أية عملية مماثلة طيلة مدة الانتفاضة. فيما خص النخبة الفلسطينية، يوجّه اليها هذا الجيل المقاتل من أبناء حرب الحجارة تهمة الخيانة والتعامل مع العدو.

أية حياة اجتماعية في السلام؟

خلال الانتفاضة، كان من غير الجائز أخلاقيًا الانصراف الى التسلية واللهو في الوقت الذي كان بعضهم يبكي قتلاه والبعض الآخر في السجن. وقد أقفلت أمكنة

اللهو والتسلية أبوابها تدريجيًا. مما أتاح للاسلاميين فيما بعد، تشبيهها بأمكنة الفساد. وقد شهدت حركة التململ الاجتماعي نموًا مطردًا فبات شرب الكحول نادرًا وأمست مناسبات الاعياد والافراح قليلة، وكثر ارتداء الحجاب تدريجيًا.

بعد «زوال الانتفاضة»، انكفأ الشعب نحو الحياة الخاصة وعاد يوجه اهتمامه نحو القيم العائلية. فالهجمة المحافظة التي برزت بدءًا من العام 1985، تسارعت وتيرتها في العام 1991. ويخشى أن تترجم، بعد حين، في جمود اجتماعي قاتل أو في تقرب المجتمع الفلسطيني من نماذج المجتمعات العربية الأكثر سلفية. وتنمو هذه الثورة المحافظة في أوساط الطبقات الشعبية الأكثر عددًا، الامر الذي يجعل منها قاعدة صامتة، لكنها متضامنة مع الاسلاميين. أما التيار الليبرالي المتحرر فيبقى مقتصرًا على الطبقات الميسورة من أبناء المدن الذين يتطلّعون الى تحديث سريع للمجتمع.

بالنسبة للطبقات المحرومة، فإن الأمر لا يتعدى امنيات نخبة لا حول لها ولا قوة. وهذه النخبة هي الأكثر انخراطًا في العملية السلمية. واحتمال تطبيع العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين تثير لدى الشباب مشكلات خاصة، إذ لم يعيشوا الالفة مع الاسرائيلي «الآخر» الا من خلال المواجهة العسكرية، في حين أن الأكبر سنًا منهم قد عاشوا في السبعينات حياة يومية أكثر هدوءًا، كما أن النخب المحلية قد حافظت باستمرار على نوع من الحوار مع الاسرائيليين. فالشبان يجهلون، أكثر من سائر الفلسطينيين الآخرين، ماهية حالة السلم. وفي كل حال، تلاقي السلطة الفلسطينية صعوبة في وضع نشيد وطني، ذلك أن «بلادي» وهو النشيد الوطني الحالي، هو نشيد عسكري مناهض لاسرائيل، وكل الأناشيد المتوافرة الأخرى هي إما الحان مستمدة من أجواء المعركة وإما قصائد غنائية تثير النحيب والاسى.

يحمل المجتمع الفلسطيني ندوب ثلاثين سنة من الاحتلال العسكري، فالقيم التقدمية البناءة هي تلك التي تتطابق مع مُثُل المعركة والنضال والمقاومة. مع بدء المسيرة السلمية، يعيش المجتمع فترة تردّد وحيرة، إذ ينبغي الانتقال الى شيء آخر، لكن معالم الطريق غير محدّدة، ولم يتغير أي شيء في الحياة اليومية بالنسبة لغالبية الناس. فالفلسطينيون يحتاجون الى مشروع متكامل كي يستطيعوا التحرر من نزوعهم نحو القتل والتدمير أو من انطوائهم على أنفسهم. فالبدائل الوحيدة المحتملة حاليًا تتمثل بالحركات الاسلامية التي تطرح مواصلة المعركة، وبالسلطة الفلسطينية التي غالبًا ما تبدو أفعالها وخطابها في تناقض مريع.

فالجهد الذي ينبغي أن يبذله المجتمع الفلسطيني نحو ذاته، لا يقل أهمية عن ذاك الذي يقع على عاتق المجتمع الاسرائيلي، حتى ولو كان هذا الأخير ذا طبيعة مختلفة. ومع الأخذ بعين الاعتبار لاهمية الفئات المحرومة، لا يمكن لأي مشروع صغير يطال عددًا صغيرًا من الأفراد في آن واحد، مثل برامج التدريب، ان يكون له صدى قوي لا بل يكون تأثيره معكوسًا. ويخشى أن يؤدي انزلاق المجتمع في اليأس الى الغاء مفعول «اعادة التأهيل» التي تمت لبعض الافراد المعنيين بمشروع محدد.

مثاله أن واحدًا من منفذي العملية الانتحارية في بيت اللّد قرب ناتانيا، كان شابًا من غزة وقد أفاد من دورة تدريبية (في التدليك الطبي) اجرتها جمعية أهلية غير حكومية ووجدت له فيما بعد عملاً ثابتًا في غزة. وقد دفعت هذه القضية مختلف الجميعات الأهلية غير الحكومية للتساؤل عن معنى نشاطها الذي لا يمنع الافراد الذين أمنت لهم مستقبل عيش كريم من الغرق في المستحيل في ظروف بائسة.

بالمقابل، ثمة ظاهرة جديدة برزت منذ توقيع اتفاقية أوسلو وتتمثل بتسارع وتيرة الهجرة الفلسطينية. والذين يغادرون، يسعون الى نوع من الرفاه الشخصي الذي يعتقدون انه بات غير ممكن في الأراضي المحتلة. كما يرفضون في الغالب الاختيار بين البديلين المطروحين أمامهم: إمّا المقاومة تحت راية الاسلاميين وإمّاالخضوع لسلطة عرفات. ومن الأمور التي تكتسب معنى هامًا بهذا الخصوص أن أية شخصية بارزة لم تترشح ضد عرفات في انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996، حيث تمثل خصمه الوحيد باحدى المناضلات في الدفاع عن حقوق المرأة، وتدعى سميحة الخليل. وقد اكتسب ترشيحها قيمة رمزية في ظروف كان المجتمع الفلسطيني يعاني من خطر الانكفاء والتراجع.

الوجهاء الفلسطينيون أو الطريق الثالث

للوجهاء الفلسطينيين دور أساسي يلعبونه في بناء مجتمع مسالم، ذلك أن النخب التقليدية ما تزال الضمانة الاساسية لبعض الاستقرار، على الرغم من المنافسة التي تبديها الشخصيات المتحدرة من البورجوازية الصغيرة نحوها.

الوجهاء أصحاب القاعدة التاريخية المتينة

ينبع نفوذ «العائلات الكبيرة» من ملكية الأرض. ففي مطلع القرن الحالي، كانت أراضي فلسطين الزراعية تتوزع حيازات واسعة، ويعهد أحيانًا الى المزارعين باستغلال قسم منها. وتميزت العائلات الكبيرة التي جمعت الملكيات الواسعة بين أيديها بتراتبية دينية هرمية. فالسلطة كانت تعود الى العائلة التي يعيّن منها إمام محلي. وتنسحب هذه الصورة على مجمل الأراضي الفلسطينية. فمنصب مفتي القدس كان موضع تجاذب شديد حتى الثلاثينات بين آل النشاشيبي والحسيني، باعتباره منصبًا سياسيًا رفيعًا. وقد أدّى فوز آل الحسيني به وبالتالي ببلدية القدس، الى تحالف عائلة النشاشيبي مع الأمير عبد الله ملك الأردن. وما تزال الانقسامات التي شهدتها تلك المرحلة، ترتدي الى اليوم بعض الأهمية.

مثل ما هو الحال في معظم المجتمعات العربية التقليدية، كان توافر السيولة المالية يشكل عنصر نفوذ يتيح إقامة شبكة من الاتباع والمحاسيب غير انه لم يكن ممكنًا لاية شخصية مهما حازت من الثروة، ان تلعب دورًا سياسيًا الا إذا عرفت بجديتها واحترامها لعدد من الموجبات: الذهاب الى الجامع في الأعياد الدينية، الامتناع عن السرقة والكذب والوفاء بتعهداتها الخ. . غير أن أية عائلة لم يكن لها وزن حقيقي ما لم تعترف بها السلطة الإدارية العثمانية، أو القناصل الغربيون، كالقنصل الفرنسي أو البريطاني أو الألماني.

عندما يتوصل أحدهم الى امتلاك هذه الوسائل الخمس، أي الملكية العقارية،

والاحترام والعلاقات مع الخارج وشبكة الاتباع والمحاسيب والاعتبار الديني، كان يحوز داخل المجتمع الفلسطيني، على نفوذ واسع كما حصل، بوجه الخصوص، للحاج أمين الحسيني، مفتي القدس قبل الحرب العالمية الثانية.

يستمر التنافس بين العائلات الكبرى في المنطقة منذ قرون عدة. وكان العثمانيون ثم البريطانيون قد عمدوا الى تغذيته من خلال سياسة حذقة تقوم على توزيع المراكز الادارية وعلى لعبة التعيينات في المناصب الدينية، سواء كانت اسلامية أم مسيحية.

استمرارية النخب التقليدية

بالرغم من كل الاضطرابات التي شهدها المجتمع الفلسطيني، تستمر العائلات التقليدية الكبرى في لعب دور بارز. وما زال الوجهاء يحتلّون مكانة مرموقة، سواء في الضفة الغربية أو في الأردن حيث استقر عدد كبير منهم، غير أن هذه النخب تجنح بالأحرى نحو الانحسار بدلاً من النمو والتوسع. من جهة، توقفت معظم العائلات المسيحية (لم يعد المسيحيون يمثلون أكثر من 5٪ من الفلسطينيين) عن لعب أي دور على المسرح المحلي، ومن جهة أخرى، أخذ الوجهاء الجدد من الفلسطينيين الذين جمعوا ثروتهم في الخارج أو يتمتعون بنفوذ من جراء وضعهم كمثقفين، يتشكلون ضمن مجموعات كلٌّ على حدة.

استطاعت معظم هذه العائلات المحافظة على ارتباطها بالاردن وفي الوقت عينه العيش تحت الاحتلال الاسرائيلي.

بين الأعوام 1950 و1967، أفاد وجهاء الضفة الغربية من النظام السياسي السائد في المملكة الهاشمية والقائم على استمرار النخب التقليدية. فالنظام الأردني استقام في الواقع وفق نهج مألوف لدى النخب الفلسطينية: انه نظام من الاتباع والمحاسيب يُتيح للأكثر حرمانًا حظ بلوغ الثروة، وللأكثر نفوذًا مكافآت شرفية.

بين العام 1967 ومنتصف السبعينات، حظيت هذه النخب بمعاملة حسنة من الجانب الاسرائيلي. ذلك أن الاسرائيليين كانوا ينظرون الى المجتمع الفلسطيني على أنه مجتمع عربي تقليدي. وعينوا بالتالي لهؤلاء الوجهاء وظيفة مزدوجة: ان يكونوا الضمانة للاستقرار الاجتماعي والمنسق الوسيط بين الادارة العسكرية والناس. ولم يكن هؤلاء الوجهاء مضطرين «للتعامل» مع العدو الى حد كبير كي يحظوا بامتياز إعطاء رخص البناء والاذونات الادارية لانشاء المؤسسات. وكانت هذه الرخص تعود عليهم بالنفع

والفائدة بحيث أتاحت لهم الانفاق على الاتباع والمحاسيب وبالتالي الحفاظ على نفوذهم.

غير أن تدهور العلاقات بين السلطات الاسرائيلية والوجهاء الفلسطينيين من جراء تسارع وتيرة الاستيطان اعتبارًا من نهاية السبعينات، لم يؤد في الحقيقة الى المسّ بنفوذ النخب التقليدية. وعلى الرغم من تحاشي السلطة الاسرائيلية مصادرة الأراضي العائدة للوجهاء (الذين ما زالوا من كبار الملاّكين العقاريين)، غير انها لقيت من جانبهم معارضة شديدة. ذلك أن الوجهاء قد طرحوا أنفسهم كمدافعين عن قاعدتهم الشعبية التي اغتصبت أراضيها في عمليات مصادرة تمت قبل بناء المستوطنات. وكان الاسرائيليون قد أقالوا آنذاك، رؤساء البلديات من مناصبهم. جرى طرد أو ابعاد الأكثر شهرة أو الأكثر نشاطًا نحو الأردن، مثل رئيس بلدية رام الله، صالح عبد الجواد صالح الذي سمح له بالعودة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

أبدى الوجهاء قدرة فائقة على التكيّف مع الوضع الجديد. فبعد أن فقدوا إمكانية توزيع المناصب عن طريق الوظيفة العامة، تحوّلوا الى رؤساء-مؤسسين للجمعيات والروابط المختلفة التي تتولى توزيع المناصب وتأمين شبكات جديدة من المحاسيب والاتباع، وقد شهد العام 1980 ظهور العديد من الروابط الخيرية والجمعيات الأهلية الفلسطينية.

منافسة الوجهاء «الجدد»

أدّى الاحتلال الاسرائيلي أو بالاحرى التغييرات السياسية والاقتصادية التي نجمت عنه، الى نشوء نخب منافسة للأولى، وبرزت الى الوجود طبقة جديدة من صغار المقاولين الى جانب جيل جديد من السياسيين.

اعتبارًا من منتصف السبعينات، شجّع المسؤولون الاسرائيليون على تداخل الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد بلادهم، بهدف ضم الأراضي المحتلة اليها. وقد أفادت النخب التقليدية في البداية من تطور العلاقات المرتكزة على المقاولات الثانوية، لكن هذا التطور أدّى الى رفع مستوى المعيشة في الضفة الغربية وخلق سوقًا فلسطينية داخلية للسلع الاستهلاكية. وقد شغل هذه المساحة الجديدة صغار المقاولين من الأوساط الاجتماعية الوضيعة، الذين حاولوا بعيدًا عن اطار المقاولات الثانوية وضع أسس صناعات وخدمات محلية (صابون مواد صيانة، وكذلك مكاتب هندسية).

غير أن انطلاق هذه الطبقة الاجتماعية بقي محدودًا من جراء صعوبات الحصول على القروض من جراء فقدان السيولة المالية في الاقتصاد الفلسطيني، والإستدانة الشخصية التي غالبًا ما أفضت الى بيع أرض العائلة. واليوم، يطالب المقاولون الشباب بحصتهم من السلطة حتى ولو اقتصرت طموحاتهم على مستوى البلدة أو الحي أو على مناصب رئيس بلدية أو مستشارين بلديين.

أما طموح المثقفين فهو بالمقابل أكثر وضوحًا ورسوخًا. فقد برز أثناء الانتفاضة، بعض الاساتذة والباحثين الذين انخرطوا الى حين في منظمة التحرير الفلسطينية، مثل حنان عشراوي، برزت هذه «النخبة الفلسطينية الجديدة» المتحدرة من البورجوازية الصغيرة، الى واجهة المسرح بوجه الخصوص بمناسبة انعقاد مؤتمر مدريد. وتم اختيار ممثليها من جانب منظمة التحرير لانهم كانوا يظهرون بمظهر ايجابي متحضر. غير أن هؤلاء المثقفين، الذين اعتقدوا أنهم يجسدون زعامة بديلة، اكتشفوا، حين ابتعدوا عن عرفات، عدم اكتراث القاعدة الفلسطينية والقادة التقليديين بهم. وتكمن مشكلتهم الرئيسية اليوم في إيجاد قاعدة شعبية على مستوى هالتهم الدولية. حتى ولو انتخب بعضهم في كانون الثاني (يناير) 1996 لعضوية مجلس الحكم الذاتي، فان وزنه ظل أدنى بكثير من الجيل السياسي السابق، جيل الزعماء الذين نشأوا في احضان المنظمات الفدائية امثال أبو جهاد (من مؤسسي فتح وقد اغتيل في العام 1988) أو ياسر عبد ربه (من مؤسسي الجبهة الدمقراطية لتحرير فلسطين ثم جبهة الاتحاد الدمقراطي الفلسطيني ووزير الثقافة والاعلام في السلطة الفلسطينية) أو ياسر عرفات، وكلهم اكتسبوا شرعيتهم بالسلاح.

العالم الفلسطيني المصغّر

اذا كانت هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة تتنافس فيما بينها، إلا أن كلًا منها تشقه الانقسامات الداخلية. فالخصومات بين المقاولين والعائلات الكبيرة ورجال السياسة تضعف المجتمع الفلسطيني. وإذا كانت الاراضي المحتلة تعدّ ما لا يزيد عن مليوني نسمة، فان بضع مئات من الأفراد يطمحون بشكل أو بآخر الى بعض الزعامة.

تتماهى هذه الانقسامات الاجتماعية مع الخصومات الاقليمية المهمة، لأن الخصوصيات الاقليمية ما زالت شديدة الوطأة على الرغم من تدني المسافات. فكل مدينة تفرز هوية تلاحق سكانها بشهرتها حتى الى مخيمات اللاجئين والى الخارج.

فابناء مدينة الخليل ينعتون بالعناد والمحافظة على التقاليد، وهم مسلمون حصرًا ومتدينون جدًا على العموم ويتحلون بالصدق والنزاهة وبميل شديد الى التعاون. أما أبناء نابلس فهم أكثر انفتاحًا وأقل تدينًا، ويشتهرون بتجارتهم ويتمتعون في اسرائيل بسمعة أفضل من سائر الفلسطينيين. ويفترض بعرب القدس أن يكونوا أقل ميلاً للقتال، وأقل شطارة ويعيشون من ريع مداخيل الاوقاف والاملاك الدينية والحج. ويصنّف أهالي رام الله أنفسهم بالاعتدال والحداثة والانفتاح (في الواقع، تجتذب هذه المدينة معظم الزيجات المختلطة، مسيحي/مسلم، مع انها اشتهرت بميلها الشديد الى القتال خلال الانتفاضة). فيما خص «أهل غزة» القاطنين فيها قبل 1948، فهم بوجه الخصوص عمال زراعيون، والملاكون الزراعيون قليلو العدد ويشتهرون بقلة ميلهم للمغامرة.

سواء ارتكزت هذه الخصوصيات على أوهام أو على حقائق، فان تأثيرها ما يزال شديدًا للغاية على الحياة السياسية الفلسطينية. وقد أظهرت انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996 الى أية درجة شكّل تجذّر الوجهاء عاملاً حاسمًا في ترسيخ شرعيتهم. وقد عادت هذه الظاهرة بالفائدة العميمة على النخب التقليدية القديمة.

النخب الاقتصادية ضمانة الاستقرار الاجتماعي

كانت صورة النخب التقليدية لفترة طويلة سلبية لدى الناس. فالامتيازات التي أغدقها عليهم الاسرائيليون أساءت الى سمعتهم، إذ كان الوجهاء يحصلون بسهولة على أذونات بالتجول ولا تطالهم اجراءات التوقيف والاعتقال الا لمامًا. وفي نقاط «المراقبة»، تكون عملية تفتيشهم مقتضبة وأقل اذلالاً. غير انه نادرًا ما تلصق بهؤلاء النخب تهمة التعامل، بل ينعتون بالمارقين لانهم تخلوا عن مثل التحرير والمقاومة لصالح راحتهم المادية.

يؤثر الشعب الولاء لشخصيات صنعت نفسها بنفسها وارتكزت شرعيتها على مسيرة سياسية حافلة (حتى ولو كانت ايديولوجيتها مرفوضة) او الى النجاح في الاعمال. وتتمثل الصورة الأكثر بهاء لدى الفلسطينيين بصورة «العصامي» الذي جمع ثروة في الخليج ولديه جواز سفر أميركي، على غرار آل شومان أو المصري.

بعد اصطدامها بحذر هذه الفئة من رجال الاعمال، سعت السلطة الفلسطينية الى كسب دعم النخب التقليدية. وبعد أن أبعدتهم الانتفاضة عن المسرح السياسي لصالح الشخصيات المحلية الجديدة (رئيس المخيم، رئيس مجموعة شبّان) التي برزت خلال

المواجهة مع الجيش الاسرائيلي، بادر عرفات الى كسب دعمهم باعتباره أكثر صدقية من دعم غير مضمون قد يوفّره له الشباب. في الواقع، تحتاج السلطة الفلسطينية الى دعم الوجهاء لارساء نفوذها. ويسهل عليها من جهة أخرى التفاوض مع مجموعة تسعى للحفاظ على مصالحها من التفاوض مع قاعدة غير مطواعة. وهكذا على الرغم من معارضة الأهالي، عيّن عرفات رئيسًا لبلدية غزة نجل الرئيس السابق المخلوع، وهو من عائلة شوا. وفي كانون الثاني (يناير) 1995، جرى وقف الانتخابات لاختيار كوادر فتح بعد اعلان النتائج الأولى التي أظهرت ان الوجهاء التقليديين خسروا مقاعدهم لصالح الشباب الذين برزوا خلال الانتفاضة.

إذا كانت المرحلة الحالية تخدم مصالح الوجهاء التقليديين، فان هؤلاء لن يمنحوا عرفات أو خلفه عند الاقتضاء دعمهم إلا بمقدار ما يساهم ذلك في الاستقرار الاجتماعي، علمًا بأن عرفات يدّعي منذ أمد طويل قرابته من عائلة الحسيني التي تنكرها عليه. حتى ذلك الحين، قد تجد النخب التقليدية لها، دون كبير عناء، العديد من المصاهرات مع الهاشميين، الأمر الذي من شأنه تعزيز الخيار الأردني لديها. ومن غير المستبعد، إذا رأت ان النظام الاردني كثير التسلط أو الهشاشة، ان تشجع سلوك طريق ثالث توصلها مباشرة الى السلطة، من خلال لعب ورقة فلسطينيي الداخل ضد فلسطينيي تونس، أو أوراق الاستقرار والأزدهار ضد المغامرة، والتسامح ضد التشدد الأصولي.

على صعيد آخر، يشكل الوجهاء أنفسهم أفضل حصن ضد الانفجار الاجتماعي الذي يخشاه الجميع. ذلك أن شبكات الاتباع والمحاسيب تشكل رابطًا اجتماعيًا أساسيًا. وهي هذه الروابط التي أتاحت، بلا شك، تلافي انفجار المجتمع الفلسطيني ومقاومة المحاولات المميتة التي يمكن استشعارها أكثر فأكثر لاسيما من خلال العمليات الاستشهادية ضد الاسرائيليين، أو ارتفاع موجة الاغتيالات السياسية في غزة.

لا شك أن مصير الضفة الغربية ما يزال، في المدى المتوسط، بين ايدي النخب الاقتصادية الفلسطينية والوجهاء والتقليديين ورجال الأعمال، أكثر مما هو بين يدي عرفات أو أية شخصية أخرى منفصلة عنه. وإذا قيض للكيان الفلسطيني المستقل أن يري النور ذات يوم، فان مختلف شبكات الاتباع والمحاسيب التي أقامتها النخب ستكون، على الغالب، قاعدة ذلك الكيان. أما إذا وصلت مسيرة السلام الحالية الى مأزق سياسي، فإن تلك الشبكات نفسها ستكون الوحيدة القادرة على منع انعطاف المجتمع الفلسطيني نحو الانتحار.

أي وضع لفلسطينيي الشتات؟

ما تزال مسألة الوضع القانوني للفلسطينيين المقيمين خارج أراضي فلسطين المنتدبة (أي اسرائيل والأراضي المحتلة) دون حلّ، إذ تنص اتفاقية أوسلو على التطرق الى هذه المسألة في المرحلة النهائية من المفاوضات.

في غضون ذلك، ثمة سوء تفاهم بين الاسرائيليين والفلسطينيين حتى على الكلمات. فالحديث عن «لاجىء» يعني ضمنًا أن الشخص المعني يتحدر من بلد ما، وانه لم يغادره طوعيًا ويتمتع بحق العودة اليه. فعبارات مثل بلد المنشأ، وسبب الهجرة، ومسألة العودة كلها مواضيع لا يتفق الاسرائيليون والفلسطينيون حولها. فعبارة «بلد المنشأ» تعيد الجدل حول مسألة الأرض. كيف يمكن تحديدها؟ هل يعني ذلك قرية معينة، أو منطقة، أو فلسطين أو العالم العربي؟ هل عمدت اسرائيل بمحض ارادتها، في العام 1948، الى طرد الفلسطينيين، كما تشهد بذلك مذبحة أبناء قرية دير ياسين التي ارتكبتها مجموعة ستيرن الارهابية، أم أن النزوح الفلسطيني تسببت به الدول العربية التي هاجمت الدولة العبرية الناشئة وحضّت السكان على الهرب، أو أن الهجرة كانت نتيجة غير متعمدة للحرب؟ ماذا سيكون عليه كيان اسرائيل نفسها إذا أقرّت حقّ العودة الى مكان المنشأ بالضبط؟ ماذا سيكون عليه مصير الدولة الفلسطينية إذا رفضت حق العودة في حين ترتكز شرعية المعركة الفلسطينية على هذه الفكرة تمامًا؟

أوضاع قانونية متعددة

يقدّر عدد الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يقطنون فلسطين في العام 1947 واحفادهم اليوم بحوالي ستة ملايين نسمة. بعضهم يقيم في إسرائيل باستمرار وبعضهم الآخر انتقل ما وراء «الخط الأخضر» لوقف إطلاق النار اعتبارًا من 1948 وبعضهم الأخير غادر غزة أو الضفة الغربية في العام 1967. فهناك أقل من مليوني نسمة يتمتعون رسميًا بصفة لاجىء، ومعظمهم غادروا ديارهم في العام 1948، وأقاموا في الضفة

الغربية أو في قطاع غزة بعد 1967 أو يقيمون في الدول المتاخمة (الأردن، لبنان، سوريا). كما أقام فلسطينيون آخرون في الدول الغربية أو في البلدان العربية الأخرى. لكن عددهم في بلدان النفط، قد تدنى منذ حرب الخليج من مليون الى أقل من 200,000 نسمة.

يختلف وضع الفلسطينيين باختلاف البلدان. ويقدر عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان بصفة لاجئين بنحو 300,000 نسمة. وهم ما يزالون في المخيمات ولا يحق لهم اكتساب الجنسية اللبنانية، ولا يفيدون من حق العمل ولا التملك، ولا يتمتعون بحرية التنقل.

من جهة أخرى، يأخذ اللبنانيون على الفلسطينيين انهم أشعلوا فتيل الحرب الأهلية، كما ينظر الى المنظمات السياسية - العسكرية على أنها مسؤولة عن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، فيما يدفع السكان الفلسطينيون اليوم ثمن هذه الاحقاد.

تحتضن سوريا أيضًا 300,000 لاجىء وهم يتمتعون بذات الحقوق الاجتماعية اسوة بالسوريين (حق العمل والتملك والصحة والتربية) باستثناء حق انتساب الجنسية السورية. وخلافًا للمخيمات في لبنان، اندمجت المخيمات السورية تدريجيًا مع المدن المحيطة بحيث شكّلت احياء قلّما اختلفت عنها.

يضمّ الأردن من الفلسطينيين أكثر مما تضم الضفة الأخرى لنهر الأردن. وبحسب احصاءات الامم المتحدة، ثمة ما يزيد عن 800,000 يتمتعون بصفة لاجىء، لكن العدد الاجمالي للاشخاص من أصل فلسطيني يقدر بحوالي مليوني نسمة لا بل مليونين ونصف المليون، بعد تضخّمه باعداد المبعدين من دول الخليج. اما المخيمات التي تشغلها الفئات التي تتمتع بوضع اللاجىء، فهي عبارة عن أحياء شبيهة بسواها ولا تتميز عنها إلا بعدد الطوابق في الابنية، باستثناء بعض الأحياء الصغيرة مثل عجلون وجرش حيث احتفظت بطابع المخيمات الحقيقية.

منحت الجنسية الأردنية الى فلسطينيي العام 1948 الذين انتقلوا الى الضفة الغربية والأردن. بالنسبة لفلسطينيي العام 1967، فان اكتساب الجنسية غير تلقائي: بعضهم اكتسبها وبعضهم الآخر منح جواز سفر خاص قابل للتجديد كل سنتين، يتيح له التمتّع بذات الحقوق الاجتماعية كالاردنيين لكنه لا يمنحه ممارسة أية حقوق مدنيّة. منذ قطع العلاقات الادارية بين الأردن والضفة الغربية، في العام 1988، واجه العديد من

فلسطينيي العام 1967 من الذين كانوا يحملون جواز سفر مدته خمس سنوات ويرغبون في تجديد أوراقهم، مشكلة تجديد هذا الجواز لمدة سنتين فقط، وهذا يعني سحب الجنسية الاردنية منهم. وقد علّلت الادارة الاردنية هذا الاجراء بانها اخطأت حين منحت الجنسية الاردنية الى أناس لا حقّ لهم بها. في تشرين الأول سنة 1995، جرى تمديد مفعول الجوازات من سنتين الى خمس سنوات من دون أن يقترن هذا التمديد بحق اكتساب الجنسية. من جهة أخرى، الغيت وزارة الشؤون الفلسطينية في العام 1988، إلا أن أجهزتها بقيت قائمة ودمجت في وزارة الشؤون الخارجية، حيث تتولّى احدى وحداتها مهمة مماثلة لما كانت تقوم به وحدات منظمة التحرير الفلسطينية.

يعتبر الفلسطينيون المنتشرون في بقية انحاء العالم، وبحسب معايير الامم المتحدة، مشردين بلا وطن. ويمكنهم بهذه الصفة الافادة من «وثيقة انتقال» عوضًا عن جواز سفر يمنحها له البلد المضيف وفقًا لتشريعاته بهذا الخصوص. اكتسب الفلسطينيون جنسية البلد المضيف، حيث استطاعوا الى ذلك سبيلاً، غير أن الأمر لم يتعدّ هنا سوى اجراءات فردية غير مبنية على اتفاقات دولية. عمليًا، رفضت الدول العربية، ما عدا الأردن، تجنيسهم، في حين حصل الفلسطينيون بمجملهم على الجنسية في الدول الغربية أو في أميركا اللاتينية.

كذلك يشكّل الوضع القانوني للفلسطينيين الذين ظلّوا داخل حدود فلسطين لعام 1947، مسألة معقّدة. ففي الضفة الغربية، تمنح الجنسية الاردنية بالاولوية أقله للاجئي العام 1948 الذين يمثلون غالبية السكان، وكذلك لاولئك الذين سكنوا فيها قبل انشاء دولة اسرائيل.

أما المصريون الذين اشرفوا على إدارة غزة بين 1948 و1967، فلم يمنحوا أية حقوق للاشخاص الذين لجأوا إليها. فالاهالي الذين وصلوا اليها في العام 1948 استظلوا وضع «اللاجىء المشرد». أما سكان غزة الاصليون وهم أقلية، فهم ذوو جنسية غير محددة وفقًا للاصطلاح الاسرائيلي المعمول به في الوقت الحاضر.

يتمتع السكان العرب في القدس الشرقية، من وجهة النظر القانونية الاسرائيلية، بوضع المقيم الدائم الاجنبي، لكنهم يتمتعون جميعًا تقريبًا بالجنسية الاردنية.

أما العرب الذين ظلّوا داخل الحدود الاسرائيلية المعترف بها دوليًا، فهم اسرائيليون، لكنهم لا يستطيعون الخدمة في الجيش، وهذا من شأنه، عمليًا أن يسد

عليهم الطريق أمام الوظائف المختلفة التي يفرض توليها خدمة العلم الاجبارية. غير أن هؤلاء العرب ليسوا تحديدًا بلاجئين.

أصاب الفلسطينيون الذين غادروا الشرق الأوسط نجاحًا أكبر على العموم من سواهم. وإذا نظرنا الى الشعب الفلسطيني بمجمله، نجد أنه، بلا شك، الاقل مساواة بين شعوب الأرض، ففيما يعتبر عدد من الفلسطينيين من الجنسية السعودية أو الأميركية من بين الأكثر ثراء في العالم، يشكّل سكان المخيمات في لبنان أو غزّة الشريحة الأكثر فقرًا في الدنيا.

المواقف الاسرائيلية والفلسطينية

يميّز اتفاق أوسلو بين فلسطينيي العام 1948 وفلسطينيي 1967. فالاولون لاجئون والآخرون هم نازحون مهجرون. وهذا التمييز يرتب نتائج كثيرة، إذ بات يقتضي التفاوض حول وضع فلسطينيي العام 1967 في إطار لجنة اسرائيلية فلسطينية تشارك فيها مصر والأردن. بالمقابل، لم يرد وضع فلسطينيي العام 1948 في برنامج التفاوض.

لا شكّ أن إسرائيل تنوي فرض الاقامة النهائية على «اللاجئين» (1948) في البلدان المضيفة، مع منحهم جنسية هذه البلدان والتفاوض حول عودة «النازحين» (1967) في إطار انساني، أي أن العودة لن تكون منتظمة لجميع الفلسطينيين لعام 1967 واحفادهم، بل لكل حالة بذاتها وفي إطار جمع الشمل العائلي.

غير أن العودة الى الضفة الغربية أو غزة، لبعض الفلسطينيين النازحين في العام 1967، وفقًا لمعايير جمع شمل العائلات، تطرح مشكلة تحديد العائلة. فالاسرائيليون يفهمونها بالمعنى الغربي للاسرة النواة، فيما الفلسطينيون يعطونها معنى شرقيًا أوسع بكثير.

لا يلاقي دمج الفلسطينيين وتوطينهم في البلدان المضيفة استحسانًا لدى بلدان عربية عدة. فالغالبية الكبرى من فلسطينيي لبنان هم مسلمون سنيون. وتوطينهم فيه يؤدي الى خلل في التوازنات الهشة بين الطوائف. وقد عارضه المسيحيون والشيعة. والمشكلة ذاتها تطرح أيضًا في سوريا ولكن بحدة أدنى. فغالبية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هم سنيّون أيضًا. وتوطينهم يؤدي الى تعزيز شأن المجموعة الاكبر عددًا حاليًا، في الوقت الذي تتولى الاقلية العلوية شؤون الحكم في سوريا. إضافة الى هذه المشكلات الخصوصية، ترى مجمل الدول العربية في الوجود الفلسطيني تهديدًا سياسيًا - اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل دولة ضمن الدولة في الأردن ثم في لبنان - واقتصاديًا

أيضًا. فالفلسطينيون يتمتعون بوعي سياسي أكثر رسوخًا من متوسط العرب الآخرين، ومستوى تربويًا اعلى، وإذا استثنينا المخيمات، فان الفلسطينيين خارجها يشكلون فئة منافسة للبورجوازية المحلية.

تخلّت السلطة الفلسطينية عن المطالبة بحق العودة الى مكان المنشأ بالتحديد، لأن مثل هذا الحق ينطوي على القبول بعودة حيفا ويافا مدينتين عربيتين، ويعرّض وجود اسرائيل نفسها للخطر. بالمقابل، تطالب السلطة الفلسطينية بحق العودة الى الدولة الفلسطينية قيد الانشاء. وسيطبق حق العودة على جميع الفلسطينيين سواء كانوا «لاجئين» أو «نازحين». في الواقع، يتضمن برنامج السلطة الفلسطينية منح الجنسية الفلسطينية لجميع أبناء الشتات، وفي الوقت عينه، الحصول على جنسية البلد المضيف لجميع المقيمين فيه.

لم تكن هذه المطالبة المزدوجة لتحول دون اضعاف الموقف الفلسطيني. ذلك أن السعي للحصول على حقّ العودة لأكبر عدد من الفلسطينيين، وفي الوقت عينه الدفاع عن أولئك الذين اختاروا البقاء في الشتات، يبدوان متناقضين، فالجنسية المزدوجة ليست مشكلة بحد ذاتها علمًا بأن الفلسطينيين يشيرون الى أن العديد من الاسرائيليين يحملون جواز سفر آخر.

لا شك أن الموقف الفلسطيني ينطوي على تناقض: فمن جهة، تخلت منظمة التحرير الفلسطينية، بتوقيعها على اتفاق أوسلو، عن ادخال مسألة وضع لاجئي العام 1948 في صلب المفاوضات حول العملية السلمية. ومن جهة أخرى، طمأنت السلطة الفلسطينية سكان الأراضي المحتلة - وغالبيتهم من لاجئي العام 1948، وكذلك سكان المخيمات في الخارج، ان مسألة العودة ستكون في صلب المفاوضات.

يعارض فلسطينيو الداخل (وهم أقلية بالنسبة للشتات) إعطاء فلسطينيي الشتات حق الانتخاب في الدولة الفلسطينية. إذ تختلف المصالح والاولويات تبعًا للاقامة في الاراضي المحتلة أو في الخارج. غير أن حلّ هذه المشكلة قد يستلهم النموذج الاسرائيلي، حيث يحق لكل يهودي الاقامة في إسرائيل، لكنه لا يكتسب الجنسية الا يوم وصوله اليها.

رؤى مستقبلية

تسير المفاوضات السرية التي تجري بين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل

ومختلف دول المنطقة باتجاه توطين الحد الأقصى من الفلسطينيين في البلدان المضيفة في المنطقة. وفيما خص مسألة منح الجنسية الى الفلسطينيين، يصار الى حلّها من خلال الغاء الديون أو تخفيضها. وفي هذا الاطار، يعرض على العراق بالحاح استقبال فلسطينيي لبنان مقابل رفع الحظر عنه.

لا تشكّل عودة الفلسطينيين اولوية لدى السلطة الفلسطينية. فالاراضي المحتلة تنوء تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة (معدّل البطالة يفوق نسبة 50٪ في غزة و35٪ في الضفة الغربية)، وبنياتها التحتية لا تكفي حتى للسكان الحاليين. فالمساكن والمستشفيات والمدارس تشكو نقصًا وتوليد الكهرباء غير كافٍ والخطوط الهاتفية مشبعة. ولن تستطيع الأراضي المحتلة استقبال مزيد من السكان.

لم يوجّه الى فلسطينيّي الشتات أي سؤال حول ما يتمنونه ويتطلّعون اليه، ويتعذّر من الوجهة التقنية، في كل حال، تنظيم مثل هذا الاستفتاء، ويخشى الاسرائيليون الذين لا يمتلكون أية معطيات رقمية، من أن يختار الفلسطينيون العودة بكثافة. أما القادة الفلسطينيون، فيشكون من انقسام في الرأي: من وجهة نظر المفاوضات، يخشون أن يبدي فلسطينيو الشتات رغبتهم في البقاء حيث هم، مما يضعف موقف السلطة الفلسطينية، لكنها، في حال العكس، قد تواجه المتاعب في حال عودة الملايين من المهاجرين. ويستخدم كل من الجانبين في المحادثات خوف الآخر. فعرفات يؤكد أن جميع الفلسطينيين يودّون العودة، في حين أنه في الواقع، لا يتمنى ذلك، والاسرائيليون يمتدحون حسنات التوطين في الدول المضيفة، من دون تصديق ذلك بأنفسهم.

لعل الجواب المنطقي على هذه المسألة يكمن في التطرق اليها من زاوية اجتماعية-اقتصادية وبشكل غير حاسم: ثمة بين فلسطينيي الشتات، من استطاع او عرف أو اتيحت له فرصة إعادة بناء حياة جديدة في البلد المضيف، وهو أكثر ميلًا الى البقاء فيه من الالتحاق بالدولة الفلسطينية حيث عليه البدء من جديد. فالطبيب الذي قضى عشرين سنة في تجهيز عيادته في عمّان يجد صعوبة في بيعها من أجل الذهاب الى غزة حيث عليه الانطلاق من الصفر وإعادة بناء زبائنه. لكن هذا لا يعني أنه لا يتمنى الذهاب اليها من وقت لآخر، أو افتتاح عيادة فيها بالاشتراك مع اطباء محليين، خصوصًا إذا كانت أسرته تتحدر من غزة.

بالمقابل، يبدو أن الفلسطينيين الذين يعانون من وضع اجتماعي-اقتصادي صعب أو

بائس، يرغبون في العودة، وبالتحديد في العودة الى مسقط الرأس (الى بيت الجد) الذي يعتبرونه بمثابة الجنة المفقودة. فهؤلاء لم يبنوا شيئًا في البلد المضيف وليس لديهم بالتالي ما يخسرونه. لدى الإعلان عن اتفاق أوسلو، حزم بعض الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان امتعته، لاعتقاده بأن هذا الاتفاق يعني امكانية عودته الوشيكة الى عكا أو يافا. لا شك أن هؤلاء السكان سوف يقاسون المزيد من الأسى والحداد، وخلافًا لاولئك الذي نجحوا في حياتهم، لم يسلموا بعد بواقع وجود اسرائيل، ولا تجد السلطة الفلسطينية أية مصلحة لها في عودة هؤلاء المشردين، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، على أساس أنهم بلا موارد وسيبقون عالة عليها.

ثمة مشكلة أخرى تطرح نفسها أمام الفلسطينيين غير المسموح لهم بالعودة، إذ إن هؤلاء لم يندمجوا في مجتمع البلد المضيف. كما أن الدول العربية قررت منذ العام 1948 عدم استيعابهم وتوطينهم فيها كي تستطيع ابقاء شعلة القضية الفلسطينية حيّة، باعتبار أن هذه القضية هي محور القومية العربية والحجة التي يتذرع بها عدد من الحكومات لصرف الانظار عن القضايا الداخلية. حاليًا تتجه مسيرة السلام على الأرجح نحو دمج الفلسطينيين في البلدان المضيفة، ويبدو أن هذا الدمج يثير اشكالية حقيقية. فخلال نصف قرن، ترسخت الهويّة الفلسطينية بقوة، حتى لدى أولئك الذين حصلوا على جنسية جديدة. وحتى في الأردن وهو البلد الذي وفّر للفلسطينيين أفضل استقبال ورعاية، هناك تمييز مقنع في تولية المناصب والمراكز في الجامعة. وإذا كان المطلوب من الفلسطينيين، الآن، الذوبان في الهوية الوطنية للبلد المضيف، فان ذلك يفترض بالمقابل منحهم المساواة التامة. من غير المؤكد أن تكون النخب في كل بلد مضيف، على استعداد لحشد الطاقات اللازمة وإعادة تقويم علاقاتها مع الفلسطينيين في سبيل هذا الهدف.

أي دور للاردن؟

«فلسطين، هي الأردن» على حد ما كان يؤكده الجنرال الاسرائيلي ارييل شارون. وقد طغت هذه الفكرة على ذهن المسؤولين الاسرائيليين طيلة الستينات. في الواقع، يشكّل الفلسطينيون غالبية سكان الأردن الذي تولّى شؤون الضفة الغربية من 1948 حتى 1967 وبقيت له معها علاقات حكومية حتى العام 1988. ويقوم «الخيار الاردني» على إعادة الضفة الغربية الى المملكة الهاشمية تلافيًا لانشاء دولة فلسطينية مستقلة. كما يشتمل على بدائل مختلفة تنطوي على تأليف دولة اتحادية (فيديرالية) أو اتحاد (كونفيديرالي) فلسطيني-أردني، وكل هذه الخيارات تؤدي الى وضع الفلسطينيين تحت سلطة العاهل الاردني.

لم تنخرط أية دولة أخرى في مسيرة السلام الاسرائيلية-الفلسطينية بقدر ما فعل الأردن الذي يقيم علاقات متشعبة مع منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية. وكانت المملكة الهاشمية الدولة العربية الأولى التي وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل منذ اتفاقيات كامب دافيد بين المصريين والاسرائيليين. ويخشى النظام الاردني الذي راهن على تطبيع سريع للعلاقات مع اسرائيل، ان يجد نفسه، في حال إخفاق المسيرة السلمية، في وضع سيّئ مع شعبه، وغالبيته من أصل فلسطيني.

روابط ثابتة

كانت المقاطعات التي تؤلف الأردن المعاصر تتوجه في تجارتها على الدوام نحو السواحل الفلسطينية، كما تشهد على ذلك الطرقات التي أُنشئت منذ قرون عدة بين عكا والسلط مرورًا بنابلس، أو بين يافا والكرك مرورًا بالخليل، أو من غزة الى العقبة. وبقيت حركة تنقُّل البضائع والاشخاص على الدوام حرة في ظل السلطنة العثمانية والانتداب البريطاني، وهكذا خلال الحربين العالميتين، كان العمال المياومون الاردنيون يذهبون للعمل في الاملاك الشاسعة القائمة على الساحل، أثناء

المواسم الزراعية.

ثمة الكثير من العائلات الأردنية الكبيرة المتحدرة من فلسطين. فهناك على سبيل المثال، عائلة النابلسي التي تتعاطى التجارة وتقيم في السلط، وقد قدمت منذ قرون عدة من نابلس؛ كما أن والد رئيس الوزراء الاردني السابق زيد الرفاعي، قد أقام في الأردن حيث عمل خلال الثلاثينات موظفًا كبيرًا في الشركة البريطانية «النفط العراقية». والملكة السابقة المرحومة عليا كانت من عائلة طوقان المقيمة في السلط منذ مطلع هذا القرن، وأصلها من نابلس حيث ما تزال اسرتها ذات نفوذ واسع. أخيرًا هاجرت عائلة رئيس الوزراء السابق المجالي من الخليل الى الكرك في القرن التاسع عشر.

أعطى تدفق اللاجئين في العامين 1948 و1967 حجمًا مختلفًا لهذه الظاهرة إذ توزع أفراد العائلة الواحدة على ضفتي نهر الأردن، سواء في المخيمات، أو داخل الاحياء السكنية.

إسرائيل والأسرة الهاشمية والضفة الغربية

حددت اتفاقيات رودس الموقّعة في العام 1949 أول تقسيم لفلسطين المنتدبة حيث لحظت توزيعها بين الاسرائيليين والهاشميين. واعترف الملك عبد الله بخطوط وقف النار حدودًا لاسرائيل، التي تركت له بالمقابل الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي العام 1950، عقدت المملكة الاردنية في أريحا، «قمة» ضمّت وجهاء الضفة الغربية، وقد وافقت هذه القمة على ضمّ الضفة الغربية والقدس الشرقية الى المملكة. توقّع بن غوريون في حينه «ذوبان» الفلسطينيين في البلدان المضيفة ومنها الأردن.

غير أن الاسرائيليين أخذوا يسلّمون في الستينات بأن الهوية الفلسطينية لم تذب في هوية عربية أوسع، بل على العكس ترسخت وتوضحت بفعل النضال والمقاومة. في ذلك الحين، كانت العروبة في ذروتها، وكان جميع القادة العرب، مضطرّين، مهما كان شعورهم الشخصي، لمجاراة الرأي العام المؤيد للفلسطينيين تحت طائلة الاطاحة بهم. وخلال السنوات الخمسين والستين، فقد النظام الاردني تدريجيًا سيطرته على النشاط السياسي في الضفة الغربية، لصالح المنظمات الفلسطينية الوطنية أو العروبية. وقد باتت المملكة الاردنية التي وقعت في آن تحت سيطرة النفوذ العروبي والايديولوجية الفلسطينية، مصدر خطر لاسرائيل، وهو خطر تزيد من حدته ضآلة المسافات مما يثير القلق و«الكوابيس الأمنية». وكان عجز النظام الاردني عن منع

الفدائيين من مهاجمة اسرائيل أحد الاسباب التي دفعت بالدولة العبرية لشن حرب الايام الستة.

عندما احتلّت اسرائيل الضفة العربية وغزة في العام 1967، سعى قادتها الذين أدركوا حقيقة الواقع الفلسطيني، الى ايجاد وطن بديل للسكان المعنيين. فكان مخطط شارون الذي قلب الاقتراح الاسرائيلي السابق كما يلي: بما انه يتعذر تذويب الفلسطينيين في الأردن، فينبغي تحويل الأردن الى وطن للفلسطينيين، على أن يصار الى الاطاحة بالنظام الأردني وتسليم السلطة فيه الى الفلسطينيين.

إضطرّ الاسرائيليون الى التخلي عن هذه الخطط في العام 1970، بعد أحداث أيلول الأسود التي سحق خلالها الجيش الأردني المنظمات المسلحة الفلسطينية. وحتى العام 1974، اعتقد الاسرائيليون أن بامكانهم التفاوض مع الأردن حول إعادة الضفة الغربية اليه مقابل السلام. لكن اعتراف قمة الجامعة العربية في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني» أبطل هذا الاحتمال باعتبار انه كان متعذرًا في ذلك الحين مجرد التفكير بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. واضطر الاسرائيليون الى الاكتفاء بادارة الأزمة التي تسببوا بها، وهي الاحتلال العسكري لاراضٍ مكتظة بالسكان. وأدّى قرار الاحتفاظ بالاراضي المحتلة وسكانها الى دمجها اقتصاديًا باسرائيل. وترتبط أسباب هذا الخيار بعوامل اجتماعية- تهدئة المنطقة- واقليمية- ضمّ هذه الأراضي الى اسرائيل. ولم تبدأ عمليات بناء المستوطنات الا بعد ذلك، واعتبارًا من العام 1979.

بعد الاحتلال الاسرائيلي لعام 1967، لم يتخلَ الأردن عن فكرة استعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولهذا السبب، احتفظ الموظفون العاملون هناك قبل 1967 بوظائفهم واستمروا في قبض أجورهم من الأردن. في العام 1974، اضطر الاردن، الى الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وهو اعتراف كان يطالب به لنفسه قبل ذلك.

غير أن الأردن أبقى حضوره الميداني فاعلاً، لاسيما وأن الحكومة الاسرائيلية التي رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت تمنع على هذه الأخيرة اجراء أية تحويلات مالية باتجاه الاراضي المحتلة. في ذلك الحين، كانت اسرائيل تؤثر بوضوح الابقاء على النفوذ الاردني بدلاً من الافساح في المجال لمنظمة التحرير الفلسطينية لتولّي أية مهمات رسمية في الأراضي المحتلة.

مقاطعة الانتفاضة

في العام 1988، أخذ العاهل الأردني حسين علمًا بالانتفاضة وقطع الروابط الأردنية بين الأردن والضفة الغربية، مرغمًا اسرائيل بذلك على القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية كمحاور وحيد لادارة الوضع القائم. فاحتج الفلسطينيون على ضفتي الأردن، متذرعين بالقول إنّ منظمة التحرير غير قادرة على الحلول بالسرعة المطلوبة محل الأردن وان هذه القرار سوف يترجم على الأرض برمي فلسطينيي الداخل بين أشداق الجيش الاسرائيلي. بعد هذا الاستفتاء الفلسطيني لصالح الابقاء على نفوذه، استأنف الملك دفع الأجور للموظفين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين أقالتهم السلطات العسكرية الاسرائيلية.

غير أن ترسخ الانتفاضة طرح مشكلة للاردن، ذلك أن الذين يحركونها هم من الشباب الذين ولدوا في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ولم يعيشوا المرحلة الاردنية التي ينظرون اليها كسائر «الاحتلالات» التي قاستها فلسطين طيلة هذا القرن: من الاحتلال العثماني الى البريطاني، الى الاردني ثم الاسرائيلي. ويمثل الشبان دون الثلاثين سنة 70٪ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويشكلون بالتالي أكثرية فاعلة ترفض الحلّ الأردني الذي ينادي به آباؤهم وأشقاؤهم الأكبر منهم.

لا شك أن الحكم الأردني يدرك هذا الجانب من المشكلة، وقد خشي في المرحلة الأولى، انتقال عدوى الانتفاضة الى الأردن، حيث هرم الاعمار مماثل لما هو عليه في الأراضي المحتلة. وفي مرحلة لاحقة بعد انتهاء الانتفاضة، سعى الى استيعاب هؤلاء الشبان من خلال تفعيل الشبكات والروابط التقليدية التي تهدف الى تعزيز ولائهم وخضوعهم الى آبائهم الذين يؤيدون الملك. لا شك أن المرحلة الحالية مؤاتية لمثل هذا التطور، باعتبار أن الجمود في العملية السلمية يزيد من تعثر المجتمع الفلسطيني ومن وحدة انغلاقه على انماط عيش تقليدية مثل الشبكات والروابط العائلية والزبائنية.

المسيرة السلمية والخيار الأردني

أعادت المسيرة السلمية الحلّ الاردني الى الصدارة مجددًا، فالمشكلات المتصلة بارساء السلطة الفلسطينية زادت من قلق المجتمع الفلسطيني وعززت شأن عائلات الوجهاء والاعيان التي تؤيد بصورة تقليدية، عمان حيث غالبًا ما يتولى أحد فروعها المناصب السياسية أو الاقتصادية الرفيعة.

قد يميل الاسرائيليون ومعهم قسم من المجموعة الدولية الى هذا الحلّ مقرونًا بنظام هجين للضفة الغربية والقدس الشرقية، وعلى قدر كاف من الغموض تلافيًا لازالة الكثير من المستوطنات، وفي الوقت عينه، لعدم الاضطرار الى القبول بدولة فلسطينية يتوقع أن تكون غير مستقرة.

في الواقع، يمكن للاردن الاكتفاء بوضع ملتبس للضفة الغربية والقدس الشرقية، الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون الذين يناضلون من أجل بناء دولة، وبالتالي للحصول على مقومات السيادة الوطنية (أرض، اتصال الاراضي فيما بينها، عدم تدخل الغير في شؤون البلاد الداخلية الخ.).

لا ينبغي استبعاد هذا الحل في المدى المتوسط، وقد يكون الاكثر قابلية للحياة إذا كان السلام هو بالفعل الهدف المنشود. لكنه غير قابل للتحقيق في القريب العاجل، ولا يمكن الأخذ به الا بموافقة السكان من جهة، وبعد زوال عرفات من جهة أخرى. ومن هذا المنظار، من الأجدى لاسرائيل والاردن الابقاء على السلطة الفلسطينية لبعض الوقت، في حالة متوازنة من القوة والتضعضع تحاشيًا لأي انفجار أو نجاح. فالسلطة الفلسطينية ما تزال طرية العود وتغامر في خسارة شعبيتها من جراء تسلطها المفرط، الأمر الذي يدفع بفلسطينيي الأراضي المحتلة باتجاه الأخذ بالخيار الأردني. غير أن هذه الخطة تتضمن خطر دفع الفلسطينيين باتجاه حلّ متطرف من طراز حماس أو الجهاد الاسلامي. فقد شهدت الفترة بين نهاية العام 1994 ومنتصف 1995 ارتفاع موجة تأييد متوازية للحركات الاسلامية وللخيار الاردني. غير أن أبناء الضفة الغربية تقربوا في كانون الثاني (يناير) سنة 1996 من عرفات، مع الاحتفاظ ببعض التعاطف مع الخيار الأردني.

يستحيل اعتماد الحلّ الأردني بوجود عرفات على قيد الحياة، إذ يتعذّر الالتفاف عليه. وأي سياسي فلسطيني آخر من طراز رفيع لن يقبل متابعة المفاوضات في الظروف الحالية التي تشهد تسارع وتيرة الاستيطان فيما خصومه يعوّلون على عدم وجود أي خلف لعرفات. وقد يستنجد الشعب الفلسطيني بالعاهل الأردني، في أعقاب غياب الزعيم الفلسطيني، خشية أن تدب الفوضى ويشتد الصراع على السلطة بين التيارات الفلسطينية المتناحرة.

مكامن الضعف الأردني

مع ذلك، يبقى مستقبل الأردن غير واضح أيضًا، فالملك يوشك عهده على نهايته،

ولا شيء يؤكد أن خلافته ستجري دون صدام على الرغم من التحضير الجيّد لها. وقد تكون فرصة سانحة لبعض الفئات الاجتماعية كي تطرح مجدداً مسألة ولائها للنظام من خلال ما يلي: بالنسبة للفلسطينيين، الحصول على تمثيل سياسي أكثر انطباقاً على وزنهم الاقتصادي. (80٪ من الاقتصاد الاردني بيد الفلسطينيين). بالنسبة للشركس، ضمانة الابقاء على الوضع الحالي من التمثيل الزائد في الجيش وفي الحياة السياسية. بالنسبة للبدو وسائر القبائل الاردنية، الحفاظ على وضعهم المميز في تولّي الوظائف العامة. وبما أن أهداف مختلف المجموعات التي يتكوّن منها الأردن تبدو متناقضة، فان المخارج لمثل هذه الطروحات تبقى غير أكيدة ومحفوفة بالمخاطر.

إذا صحّت هذه التوقعات، على الاسرائيليين أن يكونوا مستعدين للاسراع في منح الأردن ما يرفضونه للسلطة الفلسطينية، أي وقف مصادرة الأراضي بالقوة، وانسحاب الجيش الاسرائيلي، وإزالة بعض المستوطنات، لاسيما الدينية وهي الأخطر، في سبيل الحفاظ على السلام. من غير المؤكد، في كل حال أن يكون الليكود، بعد فوزه في انتخابات 1996، على استعداد لمثل هذه التنازلات، وقد يؤثر الابقاء على السلطة الفلسطينية بامكاناتها المحدودة.

القدس: الشعلة المقدسة

أورشليم أو القدس هي مكان تقدسه الديانات السماوية الثلاث ويكتسب أهمية رمزية لا مثيل لها في المنطقة. وقد أعلنها الكنيست في العام 1981 عاصمة «أبدية» لاسرائيل. وتعتبرها الدولة العبرية بمثابة مدينة تاريخية يهودية. من جهة، كانت مدينة القدس تضم هيكل سليمان وتمثل عظمة اسرائيل القديمة، ومن جهة أخرى، وبحسب الاحصاءات الاسرائيلية، تضم مدينة الملك داود، منذ منتصف القرن التاسع عشر، غالبية سكانية يهودية. أخيرًا، تمتلك الديانتان المسيحية والاسلامية أماكن مقدسة أخرى ذات أهمية مماثلة (روما بالنسبة للكاثوليك) أو أعلى (مكة بالنسبة للمسلمين)، فيما القدس ترتدي طابعًا فريدًا لدى اليهود. وهناك حجة يهودية أخرى بذات المعنى: بحسب اليهود، تكتسب القدس أهمية لدى المسيحية والاسلام بفضل كتاب التوراة الموروث عن اليهود.

تلاقي هذه الحجج التي يسوقها اليهود رفضًا قاطعًا لدى المسيحيين والمسلمين، ويعيد بعضهم الى الاذهان بهذه المناسبة، أن العبرانيين لم يحتلّوا هذه المدينة الا في القرن الحادي عشر قبل المسيح، أي منذ ما يقارب الف سنة على انشائها. فضلاً عن ذلك، ترتبط القدس ارتباطًا وثيقًا بتاريخ المسيحية منذ آلام المسيح. أما بالنسبة للمسلمين، فهي ترمز، منذ استعادوها من الصليبيين (1187) الى الطابع الاسلامي الذي لا يجوز تدنيسه في هذه المنطقة.

يرتدي هذا المضمون الديني للمدينة أهمية أساسية تساعد في فهم عقدة السلام التي تمثلها القدس. منذ بداية انطلاقتها، طمحت الصهيونية الى إقامة عاصمة اسرائيل في القدس. ففي كل فصح يهودي، منذ تدمير الهيكل على أيدي الرومان في العام 70 ب.م.، تتلى في مستهل الوليمة الطقسية اليهودية (السيدر) العبارة التالية مع التشديد على فواصلها: «السنة المقبلة، في القدس». ويمثل العيش في القدس أحد الدوافع

الاساسية لنشوء الصهيونية، أو أقله ركيزته الروحية. فاختيار العيش في القدس بدلاً من تل أبيب يشكل في التالي بالنسبة للوافد الجديد، سعيًا وراء البعد الروحي في الحياة.

غدت القدس، منذ تأسيس الدولة العبرية في العام 1948، إحدى النقاط التي ركزت عليها القومية العربية نشاطها. وقد استعاد فلسطينيو الشتات لحسابهم تلك التعويذة السحرية «السنة المقبلة، في القدس». وتشكلت باسم القدس لجان متعددة للدفاع عن عروبتها أو اسلاميتها. لم تكن هذه المدينة يومًا مقرًا لاحدى السلطات السياسية في العالم العربي، لكنها كانت منذ تحريرها من أيدي الصليبيين في العام 1187، أهم مركز للتبادل التجاري في فلسطين، وأكبر مدينة على الطريق الممتدة من دمشق الى القاهرة. ويعتبر جامع قبة الصخرة الذي بني مكان هيكل سليمان في العام 690، ثالث الاماكن المقدسة في الاسلام، بعد مكّة المكرمة والمدينة المنوّرة، وخلافًا لسواها من المدن ابقاها الفاتحون العرب في القرن السابع سليمة، لانهم كانوا يعتبرونها مقدسة.

إذا كانت القدس تسمى في الأصل «مدينة السلام»، فانها تحمل في داخلها كل بذور استمرار النزاع. فالدولة العبرية رسخت سيطرتها تدريجيًا عليها، لكنها سعت الى اعطائها طابعًا اسرائيليًا أكثر مما «هودتها». على الرغم من نجاح هذه السياسة، فان المدنية ما تزال منقسمة الى شطرين، طالما أن كلاً من الفريقين أي(السلطات الاسرائيلية وعرب القدس) ينفخان في بوق التناقضات في وجه الفريق الآخر. في هذا الاطار، سوف يبقى تحديد نظام للمدينة معلقًا على بذل جهد كبير من الخيال السياسي وتوافر قدرة فائقة على المساومة.

سيطرة اسرائيل التدريجية على القدس

يشهد بقاء الحي اليهودي في القدس القديمة، على أن اليهود قد سكنوا بصورة متواصلة في قسم منها، غير انهم ظلوا أقلية حتى تاريخ توسّع المدينة خارج اسوارها، اعتبارًا من 1850. فالاحياء الجديدة التي بنيت هنا وهناك اتخذت في معظمها اسماء الجاليات الغربية التي قطنتها. ولاسباب طوبوغرافية بحتة، استقبلت الاحياء الغربية والشمالية طبقات أكثر يسرًا من الضواحي الشرقية. وشيدت عائلات الاعيان العرب دورًا فخمة في الاحياء الغربية، في حين أن العديد من اليهود سكنوا في بعض الاحياء الشرقية أو الوسط. ولم يظهر الفرز التلقائي في الأحياء جليًا بين العرب واليهود إلا بين الحربين العالميتين، حيث راحت الصدامات بين المجموعتين تتفاقم تبعًا لارتفاع عدد

اليهود القادمين الى أرض اسرائيل.

شكّلت القدس المحور الرئيسي للمعارك بين اليهود والعرب في العام 1948. وكان يفترض بهذه المدينة أن تصبح، مدينة دولية مفتوحة وفقًا للنظام القانوني الذي وضعته الأمم المتحدة في العام 1947، لكنها قسمت الى شطرين. فأعلنت القدس الغربية عاصمة لاسرائيل اعتبارًا من 1948، وانتقل اليها الكنيست والحكومة في العام 1950. وحدها بضع سفارات لدول أميركا اللاتينية انتقلت اليها أيضًا، فيما الهيئات الدبلوماسية الأخرى المعتمدة في إسرائيل أبقت على مراكزها في تلّ أبيب. غير أن هذا الاجماع الدولي تصدّع بفعل القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ الاميركي في العام 1995 وطلب بموجبه نقل السفارة الاميركية الى القدس.

استقبلت القدس الشرقية عددًا قليلاً نسبيًا من اللاجئين العرب بين عامي 1947 و1949، لا بل شغر هذا القسم من المدينة من معظم النخب التي غادرت الى الأردن. في العام 1950، ضمت المملكة الهاشمية اليها القدس الشرقية التي فقدت أهميتها الاقتصادية لصالح عمان، لكنها غدت مركزًا للتطرف الفلسطيني.

أدّى احتلال الجيش الاسرائيلي للقدس الشرقية في العام 1967، الى النزوح منها بكثافة أدنى مما جرى في سائر أنحاء الضفة الغربية. لكن القدس الشرقية شهدت لاحقًا وعلى التوالي هجرة مطردة منها في البداية ثم هجرة عادية كي تتحول في النهاية الى هجرة مهمة. على صعيد آخر، تعرّض العديد من المقيمين العرب لمختلف أنواع المضايقات الادارية، فهاجروا الى الخليج حيث استهوتهم ظروف العمل المتاحة هناك. أسفرت حركة النزوح هذه عن تغيير تركيبة السكان العرب في القدس، حيث لم تعد اليوم غالبيتهم من عائلات القدس القديمة، بل من أشخاص يتحدرون من الخليل. من جهة أخرى، طغى عدد المسلمين على المسيحيين الذين كانوا أكثر يسرًا فهاجروا باعداد كثيفة.

اجتذبت القدس بعد 1967 مزيدًا من الاسرائيليين الذين اعتبروها أكثر أمانًا من قبل، لكن هذه الحركة وجدت ترجمة لها، حتى نهاية السبعينات، في توسع المدينة من الناحية الغربية منها. ولم تتخذ عمليات الاستيطان اليهودي في شرقي القدس أهمية عددية الا في مطلع الثمانينات، حين كان بناء تلك الاحياء الجديدة يستجيب لتغيير في الموقف إزاء الأراضي المحتلة التي أطلق عليها أرض استيطان. فميا خص القدس بالذات، تمّ بناء المستوطنات بهدف تطويق الاحياء العربية القائمة.

وجدت سياسة الأمر الواقع هذه ترجمة صريحة لها في ضم القدس الشرقية الى المدينة في العام 1981. اعتبارًا من هذا التاريخ، أقيمت نقاط مراقبة على المداخل الشرقية للمدينة، مما ساهم في شطرها عن القسم الداخلي منها، ووضعت البلدية العديد من العقبات أمام منح أذونات البناء للمواطنين العرب. وجرى تشديد هذه القيود في العام 1993، حيث تحولت نقاط المراقبة، مع الاقفال الدوري للاراضي المحتلة، نقاط تفتيش عسكرية حقيقية، وليس مجرد نقاط للتثبت من الاذونات الممنوحة لسكان الأراضي المحتلة للذهاب الى القدس. من وجهة النظر الفلسطينية، ترمي هذه السياسة الى فصل سكان القدس عن داخل الضفة الغربية بصورة نهائية.

في العام 1990، أعلنت القدس «منطقة بناء ذات أفضلية مطلقة». وجرى توسيع نطاقها البلدي خمسة أضعاف عما كانت عليه بلدية القدس. وقد ندد الفلسطينيون بهذا التعديل في مساحة المدينة المقدسة واعتبروه مقدمة لضم مناطق جديدة. غير أن هذا التوسع في مساحة العاصمة فَقَدَ كل جدوى سياسية منذ أن أصبحت البلدتان العربيتان الرئيسيتان في المنطقة، رام الله وبيت لحم تخضعان منذ العام 1996 لادارة الحكم الذاتي الفلسطيني.

بالمقابل، ما يزال توحيد بلدية القدس هدفًا اسرائيليًا أساسيًا. وقد اختل التوازن الدمغرافي في القدس الشرقية لصالح اسرائيل في مطلع التسعينات نتيجة السياسة التي انتهجتها منذ العام 1978. ففي العام 1994، بلغ عدد اليهود 160,000 نسمة مقابل 150,000 عربي.

علمنة المدينة المقدسة

تعكس القدس بصورة تقليدية صورة الروحانية في اسرائيل. فالقدس هي مدينة الكتب المقدسة مقابل تل أبيب العلمانية. والتنظيم المدني فيها مختلف تمامًا. ففي حين تبدو تل أبيب كأنها رسمت بشكل منتظم وواضح على طراز المدينة الأميركية، بالرغم من غياب ناطحات السحاب، تشبه القدس من خلال خريطتها مدينة متوسطية، دائرية وغير متناسقة حتى ولو أخذت «الحجارة القديمة» فيها تتضاءل شيئًا فشيئًا.

هذه الصورة الشعبية للمدينة آخذة في الزوال. فاجواء القدس باتت «طبيعية»، وحياة الليل صاخبة فيها ما عدا يوم السبت بعد أن كانت محصورة في تل أبيب. وشهدت بناء مركز تجاري ضخم على الطراز الأميركي (المول) هو الأكبر في الشرق الأوسط.

كذلك يقاس «تطبيع» القدس بمدى فقدانها نفوذ رجال الدين. صحيح أن «أصحاب العباءات السوداء» ما يزالون يشغلون بعض الأحياء، غير أنهم حولّوها الى أحياء معزولة داخل المدينة والمجتمع الاسرائيلي. وليس لهم سوى تأثير غير مباشر على حياة ابناء القدس، وجلّ ما فعلوا انهم حصلوا من البلدية على منع تسيير الباصات فيها.

ينبغي مقاربة هذا التطور مع السياسات البلدية، والحكومية التي تصدت على الدوام للحركات الدينية المتطرفة، أقله بصورة رسمية. وهي حركات تسعى الى محاصرة الأحياء العربية، أو ممارسة الارهاب والقيام بمحاولة تدمير رموز الوجود الاسلامي مثل جامع الصخرة. وهكذا أحبط الجيش محاولات تفجير الحرم الشريف على يدي بعض الإرهابيين من اليهود المتشددين. ففي الوقت الذي كان الاردن يبسط سيطرته على القدس الشرقية بين عامي 1948 و1967، كان يحظّر على اليهود زيارة حائط المبكى. أما اسرائيل، فقد اطلقت حرية زيارة الاماكن المقدسة العائدة للمسيحية والاسلام. غير أن الدول العربية كانت تمنع رعاياها حتى وقت قريب من زيارة إسرائيل؛ الأمر الذي حدّ من دخول الحجاج المسلمين العرب الى القدس. بالمقابل وضعت اسرائيل منذ الثمانينات مزيدًا من العراقيل في وجه فلسطينيي الأراضي المحتلة للحؤول دون زيارتهم للقدس.

على صعيد آخر، شكّلت السيطرة على الاماكن المقدسة موضوع منافسات قديمة بين العائلات الفلسطينية وباتت اليوم رهانًا سياسيًا كبيرًا. وهذه المسألة تثير توترًا في علاقات اسرائيل بالفاتيكان الذي يمتنع من اعتبار القدس مدينة يهودية بالرغم من إقامة علاقات دبلوماسية معها. ووفقًا لاتفاقيات أوسلو، يشرف الفلسطينيون على شؤونهم الدينية الخاصة، باستثناء القدس حيث بقيت الاماكن المقدسة تحت السيادة الاسرائيلية التامة. بالمقابل، تقرّ معاهدة السلام الموقعة مع الأردن، للملك الهاشمي بوصفه شريف مكة، بحق الاشراف على أماكن العبادة الاسلامية في القدس. في الواقع، آثر الاسرائيليون اعطاء الاردن الذي ليس له مطامح سياسية في القدس، حق رعاية الاماكن المقدسة في المدينة، بدلاً من توفير شرعية إضافية للفلسطينيين حول ما يدّعونه من حقوق في القدس. لذا يعارض ياسر عرفات حقوق ملك الأردن في الاشراف على الاماكن المقدسة في القدس وقد عيّن مفتيًا منافسًا لذاك الذي اختارته عمان. وقد أكّد الملك حسين لعرفات، بغية تهدئته، انه سيعيد للفلسطينيين حق الاشراف على الأماكن المقدسة في القدس في أعقاب مسيرة السلام.

المدينة الدائمة الانقسام

عمليًا، ما تزال المدينة غير «موحدة». وإذا كانت هناك بلدية واحدة، فثمة مقران لرئيس البلدية ومحطتان مركزيتان لتسيير الباصات. وقد تم تأميم شركتي توزيع الغاز والكهرباء، غير أن كثافة شبكاتهما متفاوتة. أما الشركة العربية لتوزيع المياه، وهي الوحيدة الباقية على حالها، فلا تغطي خدماتها سوى السكان العرب. وفيما خص شبكة الطرقات والمنشآت العامة، فتتفاوت في الاحياء اليهودية- من حيث النوعية عن الاحياء العربية - والتاكسي في الجزء الغربي ترفض الذهاب الى الاحياء العربية حيث تخاف التعرض للاعتداء، وسائقو التاكسي في الجزء الشرقي يجهلون أسماء الشوارع في الجهة المقابلة حيث نادرًا ما يقصدونها.

خلال الانتفاضة، كان مجرد الذهاب الى حي يهودي جديد في شرقي المدينة، يمثل لليهودي العادي محنة حقيقية. وكان على الباصات اجتياز الاحياء العربية حيث العدائية بادية للعيان. وقد أتاح شق شبكة طرقات باتجاه الاحياء اليهودية دون المرور بالمناطق العربية، تجنيب السيارات الاسرائيلية رشقات الحجارة المتكررة من جانب السكان العرب. وإذا كان الشعبان يتساكنان من دون أن يختلطا، فانهما يتلاقيان أكثر فأكثر. وهكذا نجد أن العرب ينتقلون منذ مدة طويلة، الى الشطر الغربي للمدينة إما للعمل وإما لارتياد المراكز الثقافية ودور السينما، كما يتردد الشبان العرب المقيمون في القدس الى «المول»، وإن كان معظمهم يكتفي بمشاهدة الواجهات فقط. في الشطر الشرقي من المدينة، يشكل الفندق-المطعم التاريخي «أميركان كولوني» مركزًا للتلاقي بين المثقفين العرب واليهود.

عرب/ فلسطينيو القدس الشرقية: سيادة اللبس والغموض

يمكن الحديث عن لبس يتبادله عرب القدس الشرقية واسرائيل. فخطاب الحكومة الاسرائيلية القائل بالمساواة بين المواطنين تنفيه في الغالب الوقائع القائمة على الأرض. ولكن على العكس من ذلك، يسعى عرب القدس الى الافادة من وضعهم بصورة افرادية، فيما يرفضون هذا الوضع بصورة جماعية.

خلافًا لعرب اسرائيل، حدّد عرب القدس الشرقية باستمرار هويتهم على انها فلسطينية. فقد رفضوا بالجملة الجنسية الاسرائيلية التي عرضت عليهم في العام 1981، وارتضوا وضعًا خاصًا وملتبسًا كمواطنين شرعيين في القدس. يتيح لهم هذا الوضع

التجول بحرية في الأراضي المحتلة كما داخل اسرائيل. وقد تخوف هؤلاء الفلسطينيون من أن يؤدي افتتاح المفاوضات حول وضع القدس الى تقليص هذا الامتياز واعادة النظر في حقهم في الاقامة فيها. كما تسبب تردي ظروف الحياة وتدهور إمكانات التجول في أعقاب عمليات إحكام الطوق على الأراضي المحتلة، منذ العام 1994، في طلب عدد مطرد من عرب القدس الشرقية الجنسية الاسرائيلية. وقد تزايدت هذه الطلبات، بوجه الخصوص، بعد تقديم مشروع يرمي الى تمييز المقيمين في القدس من غير الاسرائيليين بلوحات خصوصية لسياراتهم. وقد قيل الكثير عن الاحتجاجات الفلسطينية ضد هذا المشروع، لكن الاحتجاج كان بدرجة أدنى ضدّ تزايد طلبات الجنسية ذلك أن أحدًا من الاطراف المعنيين لا يسعى للترويج لهذه الظاهرة.

يؤثر اليهود التلموديون العيش في الاحياء الشرقية وانشاء مدارس دينية في البيوت القديمة التي كانت في الغالب للعرب. عارضت البلدية بصورة رسمية هذا النمط من الاستيطان. وثمة نكتة طريفة تكشف بعض الالتباسات القائمة، في هذا الاطار. يروى في القدس أن دورية من الجنود شاهدت ليلاً مجموعة من العمال منهمكين ببناء منزل. فظنّت أنهم عمال اسرائيليون ولم تتدخل. لكن، بعد إنجاز السقف - مما يجعل مصادرة الأرض أمرًا شبه متعذر - تابع العمال عملهم في وضح النهار وتبين انهم عرب ويعملون لحساب ملاّك فلسطيني.

في الواقع، ينسب فعل مصادرة الأراضي «المزعومة شاغرة» الى المجموعات اليهودية المتطرفة. بالمقابل، لوحظت حالات «قضم» للمدينة القديمة قامت بها هيئات يهودية من خلال شراء بعض المنازل باسعار خيالية. غير أن منزل اريبل شارون القائم بشكل حصن منيع في الحي المسلم من المدينة القديمة، حالة استثنائية، ولا تحبذ السلطات الاسرائيلية هذا النوع من الانشاءات الفردية حيث تتكبّد لحمايتها نفقات مرتفعة.

حاولت السلطات الاسرائيلية، الحدّ من النمو الدمغرافي العربي في القدس من دون أن تعير هذه المسألة اهتمامًا زائدًا، إذ إن نسبة الولادات لدى سكان القدس الشرقية تتدنى بكثير من تلك التي يسجلها ابناء غزة. وقد صدر في العام 1982، قانون يطال غير الاسرائيليين باعتبار الاولاد المتحدرين من والد مقيم في القدس لهم الحق وحدهم في الاقامة في المدينة. تناول هذا الاجراء قلة من القاصرين.(الذين كانت والدتهم وحدها لها صفة المقيم) غير انه اكتسب قيمة رمزية وقد الغي في العام 1993، وحلّ محله في

العام 1994 حق جمع الشمل العائلي، غير أن أثره بقي محدودًا، إذ إن ثلثي الطلبات تعرضت للرفض لاسباب أمنية.

الى هذه الحوادث والعناصر المتناقضة، يبقى أن وضع الفلسطينيين أو العرب عمومًا في القدس بحاجة الى تحديد، إذ يحق لعرب القدس، بحسب اتفاق أوسلو، التصويت في الانتخابات الفلسطينية، لكن لا يمكنهم أن يُنتخبوا إلا إذا كان المرشح لديه عنوان آخر في الاراضي المحتلة. مع ذلك، انتخبت حنان عشراوي المقيمة في رام الله عن القدس. من جهة أخرى، سعت اسرائيل الى التقليل من أهمية التصويت في القدس الشرقية، ولم تأذن به سوى لنسبة 5٪ من السكان، وقد توجّب على الباقين الانتقال الى الضفة الغربية للقيام بواجبهم الانتخابي. وابتدع الفلسطينيون حيلة قبلها الاسرائيليون، لمواجهة هذه الاجراءات إذ وضعوا في القدس صناديق اقتراع عرضت رسميًا على انها صناديق بريد.

الحاجة الى الخيال السياسي

فور البدء بمسيرة السلام، جرى تأجيل مسألة القدس الشائكة الى المرحلة النهائية من المفاوضات. ومع أن معركة القدس قد بدأت فان كل طرف يسعى الى تدعيم موقفه قبل فتح باب المناقشات.

حقق الاسرائيليون انتصارين هامين: مشروع نقل السفارة الاميركية الى تل أبيب والاتفاق مع الأردن حول السيادة على الاماكن المقدسة الاسلامية.

كذلك تعرضوا لهزيمتين خطيرتين: من جهة، انتهى فصل من النضال في سبيل الأرض بتراجع الحكومة الاسرائيلية في حزيران (يونيو) سنة 1995 حول موضوع القدس. ففي الكنيست، انضمت أصوات الليكود الى النواب العرب لاسقاط برنامج مصادرة الاراضي في المدينة المقدسة. وقد أتاحت هذه المواجهة قياس مدى تمسك كل طرف من الاطراف بمسألة القدس. فقد عارض الليكود المشروع لانه وجده يثير الجزع والخوف. أما العرب الاسرائيليون، فانهم اسقطوا لأول مرة في تاريخ البلاد مشروع قانون داخل الكنيست. فيما خص الدول العربية، فقد جمدت علاقاتها مع اسرائيل طيلة فترة السجال.

من جهة أخرى، أدّت الحملة الاعلامية-السياحية التي قررتها البلدية للاحتفال بمرور 3000 سنة على قيام مدينة الملك داوود، الى وضع مسألة قسمة المدينة في

الصدارة، بعد استبعاد الاحياء العربية عن تلك الاحتفالات. وقد اعتبرت المجموعة الاوروبية وقبلها الولايات المتحدة، أن افتتاح احتفالات «القدس 3000» عمل سياسي مشبوه وفي غير محله. وقد امتدت هذه الاحتفالات طيلة السنة اليهودية 5756 (أيلول (سبتمبر) 1995 حتى أيلول (سبتمبر) 1996)، وقاطعتها معظم الهيئات الدبلوماسية.

ميدانيًا، ما تزال الغلبة لاسرائيل. فالدولة العبرية تمتلك في القدس الشرقية بوجه الخصوص زنارًا من المستوطنات تحوّل مع الوقت احياء متصلة بالمدينة من ناحيتها الشرقية. في العام 1995، جرى التداول بوجوب تخلي اسرائيل عن جزء رمزي صغير من المدينة، مثل «حي الاميركان» الذي يتكوّن معظمه من دور عائلية لآل نسيبه والحسيني. ففي إحدى هذه الدور، أنشأ «فيصل الحسيني»، «بيت الشرق» وهو عبارة عن مركز للدراسات الفلسطينية، وقد تحوّل منذ مطلع التسعينات منتدى يحفل بنشاط سياسي في وضح النهار. إثر تحوّل «بيت الشرق» مركزًا فعليًا لتمثيل منظمة التحرير في المدينة، غدا موضوع حوادث بروتوكولية دورية، على غرار ما شاب زيارتي رئيسة الوزراء التركية تانسوتشيلر، ثم سيمون ڤايل حيث حاول المتظاهرون الاسرائيليون الحؤول دونهما. ويتعرض «بيت الشرق» الذي تتمركز أمامه مفرزة دائمة من المستوطنين، لخطر الاقفال. والامر لا يتعدى على الارجح تهديدات ترمي الى لفت الرأي العام الاسرائيلي، فيما يلعب الفلسطينيون، والحالة هذه، ورقة الأمر الواقع.

غير أن هذا النمط من الحلول يظلّ أبعد من أن يستقطب الاجماع في اسرائيل، وتبقى مسألة القدس، بلا جدل، إحدى المحرمات في الحياة السياسية الاسرائيلية. فإذا استمرت عملية السلام تسير وفقًا للايقاع المرتقب لها، فلا بدّ لهذا المحرّم من أن يسقط على الارجح في العام 1996. وتتضمن التسوية التي ترتسم في الأفق مع اقتراب المفاوضات الرسمية حول وضع القدس، إيلاء إدارة الاحياء العربية الى «نصف بلدية» فلسطينية، منفصلة عمليًا وليس قانونًا عن البلدية الاسرائيلية في القدس.

قد تشكّل التسوية التي اعتمدت في الخليل حيث يقيم 450 مستوطنًا يهوديًا، نموذجًا قابلاً للتطبيق في القدس: فقد نص اتفاق طابا (كانون الأول (ديسمبر) 1995) على وضع الخليل تحت إدارة السلطة الفلسطينية، أما حماية المستوطنين المقيمين في بعض الاحياء، فتبقى من مسؤولية الجيش الاسرائيلي.

في كل حال، لا يخامر الفلسطينيون الكثير من الأوهام حول هذه المسألة ولا يأملون، أقله في الظرف الراهن، بسط سيطرتهم التامّة على مجمل الشطر العربي من

القدس. وقد أطلقوا على رام الله ضمنًا تسمية عاصمتهم المقبلة. وتشهد هذه البلدة القريبة من القدس، منذ بدء العملية السلمية، موجة بناء عارمة. وتأتي الاموال من الأثرياء الفلسطينيين في الشتات، الذين تصعب لا بل تستحيل عليهم الاقامة في القدس. وإذا كانت السلطات الاسرائيلية تمتنع عن اعطاء تراخيص بالبناء في القدس، فانها تبادر في رام الله الى تسهيل منحها لمن يشاء. وقد شهدت هذه المدينة الواقعة شمالي القدس قيام حي أميركي فخم حيث شيّد الفلسطينيون من أصحاب الجنسية الأميركية مساكن ثانوية لهم. وتتردد قوات الأمن الاسرائيلية في الدخول اليه مخافة الاصطدام مع «رعايا أميركيين» والتسبب بحوادث دبلوماسية. على صعيد آخر، تتمركز في رام الله جميع الدوائر التابعة للوزارات الفلسطينية، في حين لا تستضيف غزة سوى الوزراء وبعض المكاتب الادارية التي ترتدي صفة شبه رمزية. في كل حال بعد جلسته الافتتاحية في غزة، استقر مجلس الحكم الذاتي الذي انتخب في كانون الثاني (يناير) 1996، في رام الله.

تقاسم المياه

المياه في الشرق الأوسط سلعة نادرة. وتدرك جميع دول المنطقة هذا الأمر جيدًا، وقد نجحت فور بدء مسيرة السلام في وضع خلافاتها السياسية جانبًا من أجل بحث هذه المسألة.

وما تزال المحادثات جارية حيث تختلف التقديرات بصورة جذرية بين مختلف الاطراف حول الحاجات والموارد المتوافرة. وبقطع النظر عن مشاحنات الخبراء، لا بد من قيام ادارة مشتركة للموارد المائية تعمل مؤقتًا للحؤول دون وقوع كارثة بيئية.

الذهب الأزرق

في العام 1986، صرح بطرس بطرس غالي بالقول: إذا كان لا بدّ من وقوع حرب في المنطقة فستكون السيطرة على الموارد المائية هي الدافع اليها. وسبق لحرب الايام الستة أن كانت في بعض أسبابها، نزاعًا على المياه. خلال ندوة مخصصة لبحث مسألة السلام في الشرق الأوسط، وعقدت في كانون الثاني (يناير) سنة 1995، في باريس، قدّم شمعون بيريز وزير الخارجية آنذاك، الى ياسر عرفات قدح ماء. تنطوي هذه البادرة الرمزية على معان واضحة. فاسرائيل تنوي التفاوض حول المياه متخذة نقطة الانطلاق من الواقع الراهن حيث تسيطر على جميع مصادر المياه في المنطقة تقريبًا. أما العرب، فعلى العكس إذ يريدون التفاوض على أساس الوضع الذي كان قائمًا في العام 1967 حيث كانوا يسيطرون على مجمل الموارد المائية في الجولان والضفة الغربية.

وفقًا لرأي الاختصاصي الفرنسي بالشؤون الاسرائيلية، آلان دياكوف، تتزود الدولة العبرية بثلث حاجتها من المناطق المتنازع عليها. فهي تتزود بالمياه من الجولان الذي يشكّل مصدر التغذية الاساسي لحوض الأردن، ومن نهر الأردن نفسه، ومن نهر الليطاني الذي تسيطر عليه في جنوب لبنان ومن مرتفعات الضفة الغربية. كما تستثمر أيضًا المياه الجوفية الثلاث القائمة في المنطقة، من بينها واحتان تقعان بين اسرائيل

والضفة الغربية، والثالثة في قسم الضفة الغربية الواقع في وادي الأردن. وهذه الأخيرة التي لا يقع أي جزء منها ضمن الاراضي الاسرائيلية، تستثمر الدولة العبرية مياهها بنسبة الثلثين.

بحسب احصاءات برنامج الامم المتحدة للتنمية، تستهلك اسرائيل 90٪ من طاقتها السنوية من المياه الحلوة، أي ما يساوي كافة كميات المياه الحلوة المتوافرة بصورة طبيعية في البلاد تقريبًا. أما الأردن الذي يشكو نقصًا في منشآت جمع المياه، فيستهلك 40٪ منها، فيما فرنسا التي تمتلك موارد مائية ضخمة، تستخدم 20٪ من المياه التي تهطل فوق أرضها. إذن لا توجد في اسرائيل «قطرة» من المياه لم تستغلها اسرائيل بعد، خلافًا لما هو عليه الحال في معظم دول العالم. من هنا يبدو وصول اسرائيل الى موارد المنطقة المجاورة مسألة حيوية لها.

ان النتائج المترتبة على النمو الدمغرافي وعلى زيادة الحاجات المتصلة بالتقدم الاقتصادي وبتحسن مستوى الحياة تجعل مشكلة المياه أساسية جدًا لاسيما وأن المنطقة هي شبه صحراوية. فالأردن يستهلك 170م3 للشخص الواحد في السنة، واسرائيل 450م3. وعلى سبيل المقارنة، تستهلك فرنسا 800 م3 والولايات المتحدة 2000م3 من المياه. وفقًا للتقديرات الأكثر عقلانية، ينبغي لحاجات المنطقة أن تتضاعف مرتين خلال الخمس عشرة سنة المقبلة.

اقتسام المياه وتقنينها

تنتهج مجمل دول المنطقة، سياسة توفير المياه. غير أن هذه السياسة الاقتصادية لها في إسرائيل حدود ذات طابع نفساني. ذلك أن المياه واستخدامها شكّلا دومًا أحد عناصر التفاخر في إسرائيل التي تدّعي أنها حوّلت الاسطورة حقيقة واقعة حين جعلت «الصحراء تزهر». في الواقع، لم تكن الزراعة الاسرائيلية لتقوم بكليتها لولا اعتمادها على الريّ. وفي وادي الأردن، اقتدى الاردنيون بالاسرائيليين وطوّروا نمطًا من زراعات البقول البعلية المحمية. وثمة العديد من المشاريع الزراعية الأخرى التي ترتبط باستخدام المياه بطريقة فنية لا تجد طريقها الى التنفيذ في الأردن من جراء النقص في الامكانات المالية.

غير انه ظهرت في اسرائيل عدة دراسات تدعو الى الحدّ من الريّ، إذ تبين أن كلفة كل مصدر جديد من المياه هي أعلى من المصادر السابقة. من جهة، يتيح التقدم

العلمي الزراعي لاسرائيل، اختبار زراعات بعلية غير معروفة، ومن جهة أخرى يمكن للبلاد أن تسعى الى تصدير بعض منتجاتها الى الخارج. في الواقع، يطمح الأردن الى تنمية زراعته بغية تزويد اسرائيل بمنتجاتها، وهذا ما شرع في انجازه بالنسبة للخضار. فالاسرائيليون لا يعارضون هذا النوع من المبادلات التي قد تتيح للاردن تصدير منتجاته الأكثر استهلاكًا للمياه، وفي الوقت عينه تحسين وضعه الاقتصادي وقد نصت معاهدة السلام المعقودة بين البلدين، على أن تعيد اسرائيل للاردن كمية 100,000 م3 من المياه في السنة الأولى، و50,000م3 في السنوات اللاحقة، وذلك بانتظار إجراء مفاوضات حول اقتسام مياه نهر الأردن.

في كل حال، يبدو الأردن رائدًا في مجال توفير المياه. وقد رسمت سياسة انقاذية للتقنين تعتمد على نظام تغذية مزدوج: واحد لمياه الشفة، والآخر لمياه ذات نوعية أدنى. والبيوت الميسورة لديها ثلاث حنفيات: واحدة لمياه الشرب، وثانية للمياه الباردة، والثالثة للمياه الساخنة. وتتولى البلديات تعبئة خزانات البيوت بمياه الشرب مرة في الاسبوع، ولا مجال لتزويدها بكميات إضافية. كما أن الحدائق العامة لا تروى في الصيف، ويعاد غرسها في مطلع كل خريف. يضاف الى ذلك، أن الاردن ينشط في ميدان الحملات العامة للتعريف بالتقنيات التي تتيح توفير المياه بغية استنهاض السلوك الفردي الى مزيد من التوفير في المياه.

يسود هذا النوع من السلوك في الضفة الغربية من دون اللجوء الى حملات عامة لتوفير المياه. مثاله أن جهاز تسخين المياه بالطاقة الشمسية ينتشر في معظم المنازل. ولما كان لا بد للمياه الساخنة من أن تتدفق باردة لبعض الوقت قبل أن تبلغ درجة الحرارة المرجوة، فإن هذه المياه الباردة تجمع في صفائح. كذلك أهملت زراعة الاشجار المثمرة التي تستهلك الكثير من المياه، لصالح شجرة الزيتون. لكن، إذا كانت هذه التغييرات في السلوك من شأنها تحسين الوضع، فانها لا تستطيع تعويض النقص في المياه.

في الواقع تكمن مجالات توفير المياه الأكثر فعالية في قيام ادارة جديدة في حقل استغلال المياه. فطرق الري التقليدية تتسبب في ضياع كميات ضخمة من جراء التبخّر. أما أنظمة الزراعة المحمية والري نقطة نقطة فهي أكثر توفيرًا للمياه، لكنها تفترض اعادة تجهيز شاملة للمساحات الزراعية. كذلك، لا يمكن وقف الهدر الناجم عن رداءة حال الاقنية (تسريب، رشح وتبخر) التي تؤدي الى خسارة 30 الى 60٪ من المياه المنقولة، الا

بصب هذه الاقنية بالاسمنت، وهي عملية طويلة وباهظة الكلفة. أخيرًا، إنّ تنقية المياه المبتذلة سواء من خلال تطهيرها أو باستعمالها لاغراض خاصة كالري تفترض إعادة تنظيم لشبكات التوزيع وتمييزًا في أسعار المياه بحسب نوعيتها، كما هو حاصل في الأردن. ويبدو تكبيد المستهلك ثمنًا اعلى للمياه شرطًا لازمًا لتغيير السلوكيات الفردية. ومع الأخذ بعين الاعتبار للاستثمارات اللازمة لتحسين إدارة الموارد المائية، يظهر أن رفع أسعار استهلاك المياه شرّ لا بدّ منه.

تفاوت في الوضع والقدرات

يبدو التباين صارخًا أحيانًا، بين مختلف فئات السكان كما هو الحال في غزة حيث يحصل المستوطن الاسرائيلي على ستة أضعاف من المياه أكثر من الفلسطيني. كما يتعين على الفلسطينيين الاكتفاء بمياه شديدة الملوحة وتتردّى صلاحيتها للشرب أكثر فأكثر.

بحسب المصادر الفلسطينية، ثمة 60٪ من مياه الضفة الغربية يستهلكها المستوطنون محليًا أو تجرّ الى اسرائيل. ولا يحق للفلسطينيين حفر آبار جديدة أو تعميق الآبار الموجودة أكثر من 20 مترًا، في حين أن الآبار القائمة في المستوطنات يبلغ عمقها أحيانًا 80 مترًا. علمًا بأنّ مجمل نظام توزيع المياه في الضفة الغربية موجه نحو اسرائيل، لاسيما الاقنية، باستثناء تلك التي تقع بموازاة نهر الأردن.

من جهة أخرى، هناك العديد من مشاريع زيادة الموارد المائية، لكنها باهظة الكلفة. وقد اقترحت تركيا، في السنوات الثمانين إنشاء «قناة السلام» التي تمتد من الأناضول حيث تتوافر المياه بكثرة، الى مجمل بلدان الشرق الأوسط، لاسيما تلك التي تشكو نقصًا فادحًا، وهي: الأردن والضفة الغربية وغزة. غير أن هذا المشروع الضخم يفترض تأمين تمويله من دول الخليج. ومهما بلغت كلفته، فان الثمن النهائي الذي سوف يتكبده المستهلك سيكون باهظًا.

الى جانب ذلك، ثمة العديد من مشاريع تحلية مياه البحر قيد الدرس. غير أن اسرائيل هي الوحيدة بين دول المنطقة، التي قد تمتلك الامكانات لتمويل إقامة مثل هذه الانشاءات. علمًا بأن المشاريع المقترحة تتناول في الغالب الأراضي المحتلّة والأردن.

لا تقتصر مسألة المياه على توزيع الموارد المتوافرة وهي في كل حال غير كافية. ولن تجد هذه المسألة حلًا لها إلا من خلال اجراءات التوفير المعمول بها حاليًا،

وحسن إدارة الطاقة المائية. وتشكل وتيرة التقدم التكنولوجي في مجال استغلال المياه (الحدّ من الهدر واعادة تنقيتها وسدّ الحاجات ذاتها بكميات أدنى) مصدر أمل في المنطقة التي لا بدّ لها من اللجوء في المدى المتوسط الى توظيفات مهمة في هذا الحقل.

الأرض وروحها

ترتدي السيطرة على الأرض أهمية موازية للسيطرة على المياه. والرموز الدينية اليهودية المتصلة بالأرض غنية جدًا. فالصلة الاسرائيلية بالأرض تطال أسس الصهيونية. وما يطرحه بعض المفكرين من أمثال ليبوفيتز من وجوب إعادة النظر بهذا الارتباط بالأرض لجهة احتمال نزع طابع القداسة عنها، قد يشكل صدمة مؤلمة لقسم من الرأي العام. كذلك يبدي الفلسطينيون تعلقًا عميقًا بالأرض. ففي الوجدان الشعبي، هناك تعلق بفلسطين بمجملها، وبقطعة الأرض الموروثة عن الجدود بوجه الخصوص، ولاسيما لدى اللاجئين الذين لم ينجحوا في بناء حياتهم في مكان آخر، فهم يأبون مبادلة هذه القطعة من الأرض مقابل أية قطعة أخرى في فلسطين. مثاله أن الناس تتحدث عن «بيارتها» المغروسة بليمون الحامض أو عن «كرم التين». كذلك في المخيمات تتغلب هوية الأرض المحلية على الهوية الوطنية، بحيث يتجمع اللاجئون داخل المخيمات على أساس انتمائهم الى ذات القرية التي نشأوا فيها.

الحق بالأرض

إضافة الى هذا الارتباط الرمزي، تطرح مسألة الأرض مشكلات تتصل بالملكية. فلم تكن بحيازة الفلسطينيين أية صكوك ملكية: كان مفتاح بيتهم يشكل الاثبات الجسي الوحيد لملكهم المفقود. وحدهم كبار الملاكين، حرصوا في عهد الانتداب البريطاني، على تدوين أملاكهم في سجلات الامانة العقارية.

في مطلع القرن العشرين، كان نظام المؤاكرة الزراعية هو السائد، وبموجبه يعمد كبار الملاكين الى إيجار أرضهم الى الغير لاستثمارها. وثمة نظام آخر يقوم على الملكية القبلية للارض التي يعاد توزيعها سنويًا وفقًا لحاجات كل عائلة، الأمر الذي يزيد من تعقيد مسألة الملكية. أما المعدمون الذين لا يمتلكون أية وثيقة تثبت ملكيتهم، فانهم يعوضون خسارتهم للارض باستثارة الذكريات حولها. فتعداد أوصاف «الدار»

التي لا صورة شمسية لها في الاجمال، والحديث عن «البيّارة» يتناقله هؤلاء من جيل الى جيل. إذ من شأن دقة التفاصيل أن تشكل في ذهن هؤلاء الناس اثباتًا لهذه الملكية في حينه. وفي معظم الأحوال، هذه البيوت أصبحت غير موجودة منذ مدة طويلة لكن هؤلاء الناس يجهلون ذلك أو يرفضون تصديقه. حتى إنّ بعض العائلات تتصاهر فيما بينها تلافيًا لقسمة هذه الملكية التي باتت صورية.

بعد توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية-الاردنية في العام 1994، سرت في عمان شائعة مفادها أن البلدين على استعداد للتفاوض حول دفع تعويضات بدل الأراضي التي كان الاردنيون يملكونها في العام 1948 في إسرائيل، وتلك التي كانت الوكالة اليهودية تمتلكها في الأردن في ذلك الحين. وقد أثارت هذه الشائعة زحفًا بشريًا في عمان على دوائر المساحة التي تحتفظ بالسجلات التي وضعها البريطانيون خلال فترة الانتداب على فلسطين. أمام تدفُّق الطلبات اضطر الاردنيون الى منع الوصول الى سجلات المساحة، وتشكلت لجنة مهمتها بحث تلك الطلبات، وعمليًا لتأجيل بتّها. في الواقع، إنها مسألة شائكة وقد تشكل سابقة قد تسوغ طلبات مماثلة من الجانب الفلسطيني.

في العام 1948، كانت الوكالة اليهودية تسيطر على 20٪ من الأراضي الاسرائيلية. أما الدولة العبرية التي استعادت الاشراف على الشؤون العقارية من تلك الوكالة، فتسيطر اليوم على 92٪ منها. ومردّ هذا الزيادة في جزء كبير منها الى الدور الذي اضطلعت به في ما خص استثمار صحراء النقب فضلاً عن عمليات الضم والاستملاك في العام 1948، والى القانون المتعلق بالملّاك الغائب الذي أتاح لها مصادرة الأراضي الشاغرة، أي بتعبير آخر أراضي اللاجئين.

تضاعفت في السنوات الأخيرة طلبات استرداد الاملاك في اسرائيل نفسها. وهكذا استردت قريتان متاخمتان للحدود اللبنانية أراضيهما بموجب حكم صادر عن القضاء الاسرائيلي. أما العسكريون المزارعون الذين خسروا الدعوى في الاستئناف، فقد لجأوا الى محكمة التمييز، وكانت القضية ما تزال، في العام 1996، عالقة أمام تلك المحكمة.

غير أن مشكلات الملكية الأكثر الحاحًا تتعلق بملكية الأراضي المحتلة. ذلك أن أراضي الضفة الغربية، تقع بغالبيتها تحت سيطرة اسرائيل بصفتها أراضٍ حكومية أو مستوطنات أو مناطق عسكرية. ولما كانت اتفاقية جينيف تمنع الغالب من مصادرة أراضي المغلوب، فان الاسرائيليين ابتكروا طريقة معقدة تتيح لهم الالتفاف على هذه

القاعدة. في المرحلة الأولى، يصار الى إعلان قطعة أرض منطقة عسكرية ويمنع دخولها. وبحسب التشريع الاسرائيلي، كل أرض تبقى بورًا طيلة خمس سنوات تصبح ملكًا للدولة التي تعمد الى بيعها أو استغلالها. من جهة أخرى، يمنع القانون الاسرائيلي وضع «اليد على اية أرض تنتج ثمرًا». وقد نشبت حرب استنزاف في أماكن عدة بين الفلسطينيين الذين كانوا يغرسون الزيتون لضمان ملكيتهم، والاسرائيليين الذين كانوا يبادرون الى اقتلاعها. وتقع هذه المواجهات بوجه الخصوص، كل سنة في «يوم الشجرة». المخصص عند الفلسطينيين لغرس الأشجار، فيما يحتفل الاسرائيليون أيضًا «بيوم الشجرة» ويغرسون في الضفة الغربية، أشجار الصنوبر من الفصيلة التي لا تغلّ ثمرًا.

على صعيد آخر، أنشأت اسرائيل العديد من المحميات الطبيعية، على طول «الخط الأخضر» وفي محيط نهر الأردن، حيث حظّر السكن الدائم فيها، وهذه المحميات قد تشكل، في حال وقوع حرب جديدة، ميدان المعركة. وحدهم البدو الرحّل يستطيعون الاقامة المؤقتة فيها.

مستقبل المستوطنات

حتى العام 1977، كانت الضفة الغربية ما تزال منطقة ذات أهمية عسكرية فقط، وكان بناء المستوطنات يجاري منطق المقتضيات الأمنية. وقد ظلت هذه المستوطنات قليلة العدد وتتموضع على طول نهر الأردن وعلى ذرى المرتفعات وحول «الخط الأخضر».

منذ ذلك الحين، تحوّل الاستيطان الى عملية اعمارية سكنية لم ينص اتفاق أوسلو على وقفها، بل على العكس. وفقًا لمعلومات «مشروع الارشاد الصحي الأولي» وهو هيئة أهلية غير حكومية مركزها في القدس، بلغت عمليات مصادرة الأراضي خلال الانتفاضة معدل 450 هكتارًا في الشهر، وانخفض هذا المعدل الى 200 هكتار شهريًا خلال فترة انعقاد مؤتمر مدريد (1991) واتفاق أوسلو (1993). لكن هذه العمليات استعادت وتيرتها بمعدل 800 هكتار شهريًا.

حاليًا، تطرح هذه المستوطنات على أساس كونها أمرًا واقعًا. وبغية عدم الافساح في المجال لوقوع احتكاك بين المستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية، عمدت الحكومة الاسرائيلية الى شق طرقات طولها 6000 كلم تتيح للمستوطنين الانتقال الى

اسرائيل وتجنب المرور في البلدات العربية. وقد أنجز القسم المتعلق بالقدس الشرقية من هذا المشروع في العام 1994. وفي غزة، يجري العمل بهذا النظام ويحظّر على الفلسطينيين عبور تلك الطرقات. ومن شأن هذه الانشاءات الجديدة مضاعفة مشكلة مصادرة الأراضي، في الوقت الذي تستمر المستوطنات في التوسع حتى ولو توقفت أحيانًا كما حصل في أيار (مايو) 1995، في أعقاب بلبلة وقعت داخل البرلمان الاسرائيلي حيث قام تحالف ظرفي بين الليكود والنواب العرب ودفع بالحكومة الى تجميد عمليات الاستيطان.

إذا كانت اسرائيل تعزز المستوطنات، فان الجولان وغزة والضفة الغربية لا تكتسب الاهمية ذاتها. إذ غالبًا ما يجري الاستشهاد بسابقة الانسحاب من سيناء للتقليل من أهميتها، لكن الوضع الحالي لا يقارن بها لأن احتلال سيناء كان لفترة قصيرة امتدت من 1967 الى 1978 ولم تضم سوى 5000 مستوطن.

يشكّل الجولان، من الوجهة السياسية، حالة وسطى بين سيناء والأراضي المحتلة. فالاستيطان الذي بوشر به أيضًا في العام 1967 بات اليوم أقدم عهدًا ويشمل 20,000 شخص، لكنّ الجولان، على الرغم من ضمه الى اسرائيل في العام 1981، لا يرتدي أية أهمية دينية خاصة. فالمستوطنون الذين أقاموا فيه هم بغالبيتهم من اليسار، وقد يرتضون بسهولة التضحية والرحيل باسم السلام أكثر من سواهم. علمًا بأن الحكومة الاسرائيلية بدأت منذ منتصف العام 1995 تهيئة الرأي العام لاحتمال اعادة الجولان الى سوريا.

لا تمثل غزة أية أهمية لاسرائيل التي تستعجل الخروج منها. لكن المستوطنات في غزة تشكل ورقة في المفاوضات وتحتفظ بها اسرائيل على هذا الاساس. وتكتفي اسرائيل فيها بوجود عسكري محدود.

تطرح الضفة الغربية أصعب مشكلة على صعيد الاستيطان. وهنا ينبغي التمييز بين نماذج عدة من المستوطنات كالمستوطنات الأمنية، والمستوطنات السكنية والمستوطنات ذات الاهداف الدينية. ذلك أن توطين المتدينين المتشددين في قلب مدينة كالخليل أمر لا يطاق، حتى ولو كانت هذه المدينة تتمتّع بنظام مؤقت يميزها عن سائر المدن الفلسطينية، فالمستوطنات الدينية المتشددة تشكل تهديدًا مستمرًا للسلم الأهلي. فالنواب المتشددون دينيًا يترددون كل سبت الى الخليل حيث الحرم الابراهيمي (أو قبور البطاركة) وكان رابين، قبل مصرعه، قد قارن هذه الخطوة بما تقوم

به حماس. لا شك أنّ المستوطنات الأمنية في وادي الاردن سوف تبقى بصورة مؤقتة أو تتحول مراكز مراقبة عسكرية. وقد يصار الى تأخير الحدود مسافة 15 كلم تقريبًا الى الوراء عن «الخط الأخضر»، الأمر الذي يجعل 70٪ من المستوطنين ومن بينهم مستوطنو القدس الكبرى داخل الحدود التي لن تضم عند ذاك سوى بضعة قرى عربية. ان منطق السياسة الداعية الى الفصل محليًا بين المستوطنين والفلسطينيين والتي تدافع عنها الحكومة رسميًا، يفترض بالمقابل إزالة بعض المستوطنات المعزولة.

غير أن شق الطرقات الالتفافية القائم حاليًا لا يذهب بهذا الاتجاه. فالمنطق الذي يستند اليه يعكس رغبة في تشديد الطوق حول الضفة الغربية، حيث كل مستوطنة «تطوق» المنطقة العربية المجاورة لها. ولجان الفريق الاسرائيلي المكلف بدراسة المضاعفات الاقتصادية الناشئة عن شق الطرقات الجاري حاليًا، قد أبدى معارضته للمشروع لاسباب مالية. لا شك أن الكلفة المترتبة على حفظ الأمن لهذا الشريط من المستوطنات ستكون أرفع من ثمن إعادة إسكان المستوطنين داخل «الخط الأخضر».

على صعيد آخر، وافق الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني في مفاوضاتهما على مبدأ منح الكيان الفلسطيني حق السيادة على أراضيه، على أن يصار الى التفاوض حول مساحة هذه الأراضي. خلال هذه الفترة، ينوي المستوطنون تملك أكبر قدر ممكن من الأراضي، وتنشب على الأرض بينهم وبين الفلسطينيين سلسلة من المعارك للسيطرة على هذه التلة وتلك القطعة من الأرض. وفي كل مرة يتملك المستوطنون أرضًا جديدة، تتجند القرية التي يتهدد محيطها ضد المستوطنة المعنية. وهكذا تتعاقب النزاعات الصغيرة ذات الاهداف المتشابهة، لكنها لا تستثير أجواء تعبئة عامة. وقد حلّت هذه الصدامات محل المواجهات التي كانت تقع خلال الانتفاضة. وإذا كانت تلك المواجهات تماثل من حيث وتيرتها الصدامات الحالية، الا انها كانت تجري في أجواء من الثورة الشاملة.

يبدو أن عملية اقتسام الأرض التي ترتسم حاليًا وفقًا لمبدأ «الفصل المحلي» بين السكان، تشهد بصوابية رؤية إسحاق رابين في العام 1969، حين قال: «إذا لم ننسحب من الأراضي المحتلة، فسوف ننشئ وضعًا يتنامى فيه التمييز العنصري». في هذا الاطار، يناضل الفلسطينيون كي لا يصبحوا في وضع مماثل لابناء «بانتو» في أفريقيا الجنوبية، وهو وضع يزيد من وطأته حرمانهم من الموارد المائية.

أية تنمية؟

لا تحصين للسلام من دون تنيمة، فالفوارق في مستوى المعيشة شاسعة: في العام 1995 بلغ دخل الفرد الاسرائيلي اليهودي 16,000 دولار أميركي، وحوالى 10,000 لدى العرب الاسرائيليين و2000 لدى أبناء الضفة الغربية و 1200 لدى الأردني، و700 لدى سكان غزة. وإذا كانت التنمية ليست شرطًا كافيًا للسلام فانها تشكل شرطه اللازم. إذ إن السلام يمرّ عبر نموذجين من النشاط وليس لهما الأولوية ذاتها: رفع مستوى المعيشة في الأراضي المحتلة وازدهار المبادلات التجارية بين العرب إسرائيل.

من الوجهة الاقتصادية، تسعى الأنظمة العربية، الى الافادة من المهارة الاسرائيلية التي تتمتع في العالم العربي بهالة واسعة من التقدير والاعتبار، الى حد المبالغة في أغلب الاحيان. من جهتها، لن تساهم اسرائيل في إنماء الاراضي المحتلة الا بالقدر الذي يساهم هذا الانماء في التخفيف من الشعور بالحرمان لدى الفلسطينيين، وبالتالي في مضاعفة أمن الدولة العبرية. والحال إن تدفق الرساميل الاسرائيلية يشكل دليلاً على الثقة التي يأملها معظم المموّلين الآخرين. غير أن الانظمة العربية في المنطقة لا تجد أية فائدة موضوعية في تنمية الأراضي المحتلة التي يخشى أن تنافسها ذات يوم. أما أثرياء الشتات من الفلسطينيين فهم في غالبيتهم في وضع ترقب، وترتبط مشاركتهم بتطورات الوضع، وخصوصًا بمدى قدرة عرفات على تسيير شؤون الحكم الذاتي، وهي قدرة يعتريها الشك في المرحلة الراهنة.

الأراضي المحتلة والتبعية الاقتصادية

كانت الضفة الغربية وغزة، طيلة القرن العشرين قطاعين تابعين لمركز نفوذ خارجي، من دون أن تتوافر لديهما امكانية الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. شهدت المنطقة الداخلية في فلسطين تطورًا بطيئًا، إبان الانتداب البريطاني حيث كان معظم النشاط الاقتصادي يتركز على الساحل. فقد جرى تجفيف مستنقعات السهل الساحلي في

الثلاثينات، وتمّ استصلاح الأراضي الخصبة المحاذية للمتوسط، في حين شهدت مرتفعات الضفة الغربية تنمية محدودة. وفي حين ازدهر مرفأ حيفا ويافا، بقي مرفأ غزة الواقع خارج دائرة التبادل التجاري في ذلك الحين، عبارة عن مرفأ صغير للصيد.

عندما خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني، في العام 1950، كانت أكثر نموًّا من الضفة الشرقية التي لم تكن تضم سوى مدرسة واحدة في السلط مقابل 20 في القدس. وقد ارتكزت سياسة النظام الهاشمي على ارساء عمان كعاصمة في وجه القدس، بهدف بناء دولة اردنية بحصر المعنى وليس دولة فلسطينية.

أدى تدفق اللاجئين الحاملين معهم مهارات تجارية وادارية وسياسية، الى تسهيل انتقال ثروات مادية وفكرية طائلة الى الضفة الشرقية من الأردن. في السنوات اللاحقة، أعطيت الأولوية في التوظيفات الحكومية الى الضفة الشرقية على حساب الضفة الغربية. وقد اتّبعت الاستثمارات الخاصة ذات المنحى، سيما وأن الوضع في الضفة الشرقية كان أكثر هدوءًا واستقرارًا مما كان عليه في الضفة الغربية التي اعتبرت حينذاك ميدان المواجهة مع اسرائيل (مخيمات تدريب الفدائيين الفلسطينيين، تسلل وهجمات، عمليات انتقام اسرائيلية).

كانت مدينة غزة وضواحيها (وباتت تعرف بقطاع غزة) تتبادل القليل من العمليات التجارية في عهد الانتداب البريطاني مع مرفأ العقبة، غير أن هذا الأخير لم يكن تحت سيطرة تجار غزة بل تجار مدينة الخليل. في العام 1948، كان عدد سكان غزة 50,000 نسمة واضطرت لاستقبال 200,000 لاجئ. وكانت البنيات التحتية غير مؤهلة على الاطلاق لاستضافة هذا العدد. أما مصر التي مارست اشرافها على هذا القطاع، فلم توظف أية استثمارات فيه واقتصر النشاط فيه على عمليات وكالة الاونروا المتخصصة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

عندما وقعت غزة والضفة الغربية، في العام 1967، تحت الاحتلال الاسرائيلي، لم تملك هاتان المنطقتان خيارًا آخر سوى تحويل اقتصادهما نحو اسرائيل. وكان لا بد للتبعية الاقتصادية التي نجمت عن ذلك من أن تزداد بسرعة، وهي تشمل الحسابات الخارجية والمقاولات ومصادر دخل السكان.

والى المضايقات التي يمارسها الاحتلال، أضيفت مقاطعة الدول العربية لاسرائيل. فقد شملت اجراءات منع التعامل التجاري مع إسرائيل الضفة الغربية وغزة. وحده

الاردن حافظ، لاسباب سياسية بحتة، على نشاطه التجاري مع الضفة الغربية. في الواقع، باتت التبعية التجارية للاراضي المحتلة، مع مرور الزمن، شبه محصورة باسرائيل: 90٪ من مستوردات الضفة الغربية وغزة هي من اسرائيل التي تستقطب ثلثي صادرات الاراضي المحتلة (والباقي يتم مع الاردن فيما خص صادرات الضفة الغربية، ومع مصر فيما خص غزة).

أدّت التوجهات القسرية لتجارة الأراضي المحتلة نحو اسرائيل في اعقاب حرب الايام الستة، والتفاوت في كلفة اليد العاملة بين الدولة العبرية والأراضي المحتلة الى خلق نشاطات ثانوية. فقد اشترك الصناعيون والحكومة الاسرائيلية في إعادة بناء القطاع الصناعي المحلي الذي كان يشكو الوهن قبل العام 1967 وزادت من تهميشه، بعد هذا التاريخ، هجرة الادمغة ورساميل ابناء الضفة الغربية الى الخارج. غير أن هذا النشاط بقي في كل حال مقتصرًا على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة، ولا تتطلب تقنيات عالية أو الكثير من اليد العاملة، مثل صناعة الأحذية وحياكة النسيج. فضلًا عن ذلك، وبالنظر لارتفاع الرسوم الضريبية، فان ثلث النشاط الاقتصادي الاسرائيلي يتم خلسة وعبر الأنفاق. وفي هذا الاطار، تجري معظم الاعمال مع الأراضي المحتلة والأردن، «من يد ليد» ولم تتعرض للكشف يومًا. ويبيع معظم المقاولين الفلسطينيين منتوجاتهم الى رجل أعمال اسرائيلي يقوم بتزويدهم بدوره بالمواد الأولية. تندرج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية في إطار شبكات من النشاطات الثانوية التي يعقدها عمال محليون يقيمون في القرى المحيطة بالمحلة التي أُنشئت فيها المؤسسة. يضاف الى ذلك أن غياب أي نظام للضمان الاجتماعي واية قواعد واضحة حول شروط عمل النساء والأولاد الذي يمارس في الغالب في البيت، يتيح الحفاظ على كلفة متدنية لليد العاملة. ويشمل هذا النظام من التعامل الثانوي القائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين، معظم النشاط الصناعي في الضفة الغربية.

كما في كل منطقة تماس قائمة بين دولة غنية وأخرى فقيرة، كذلك هي الحال بين الأراضي المحتلة واسرائيل حيث، ينتقل العديد من الفلسطينيين الى اسرائيل للعمل فيها، خلسة أحيانًا، وفي أعمال ثانوية، لاسيما في البناء والزراعة، وبموجب اتفاقيات معقودة على أساس اجر يومي. في العام 1993، اجتاز نحو 100,000 فلسطيني «الخط الأخضر» يوميًا للعمل في اسرائيل. وبلغت مداخيلهم من هذا العمل نسبة 40٪ من دخل الاراضي المحتلة. ومع الأخذ بعين الاعتبار للقيود المفروضة، انخفض عدد

العمال المياومين الى 60,000 في العام 1995، ويقدر انخفاض الناتج الوطني الخام بنحو 50٪ أي ما يقارب 300 مليون دولار، وهو مبلغ يوازي المساعدة الدولية لقطاع غزة في العام 1994. يشكل تطويق الأراضي المحتلة إذن، في الوضع الاقتصادي الراهن، خطر اختناق للفلسطينيين كما يمثل وسيلة ضغط سياسي اسرائيلي عليهم.

للتبعية الاقتصادية انعكاسات سلبية أخرى أقل مأساوية على الفلسطينيين، لكنها تكشف عن العلاقات النفسية القائمة بين الطرفين. عندما تصدّر منتوجات الضفة الغربية الى السوق الاسرائيلي لا توضع عليها أية إشارة تدل على منشأها، لئلا تلاقي صعوبة في التصريف. على العكس، يقبل الفلسطينيون على شراء المنتجات التي تحمل علامة اسرائيلية لانها تزيد من شهرتها. وقد نصل أحيانًا الى أوضاع غير مألوفة حين نصادف مصنعًا في رام الله توصل الى تصريف المنتجات التي يصنعها لحساب مؤسسة اسرائيلية، وباعها الى الضفة الغربية حيث أقبل عليها المستهلكون أكثر مما كانوا يقبلون على المنتجات التي تحمل علامة المصنع الخاصة.

كذلك تبرز تبعية الأراضي المحتلة لاسرائيل على صعيد البنيات التحتية. فقد شهدت هذه البنيات تطورًا في السنوات السبعين بوجه الخصوص، بقرار من الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. وفي إطار احتمال ضم قطاع غزة والضفة الغربية، جرى بناء جميع شبكات الاقنية الجديدة، بغية ري الاراضي المحتلة انطلاقًا من اسرائيل. كما أن الطرقات الجديدة كانت ترمي الى ربط المستوطنات باسرائيل، إذ إن هناك طريقًا وحيدة تربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، بعيدًا عن الطريق التي تمرّ في القدس. وتلك الطريق كانت عبارة عن درب ضيقة تسلكها البغال في كنف تلة، وقد فرشت بالاسفلت في العام 1989–1990، في أعقاب إقامة نقطة تفتيش على مدخل القدس الشرقية، للحدّ من عبور الفلسطينيين للمدينة. ونجد المخطط ذاته فيما خص شبكات الكهرباء وكلها تمتد، سواء في غزة أو في الضفة الغربية وفق محاور تتجه من الشرق الى الغرب، فيما جميع محطات التوليد قائمة في اسرائيل.

في مجال الخدمات ولاسيما السياحية منها. لم ترصد عمليًا أية توظيفات خلال هذه الحقبة، الأمر الذي أوجد تبعية حقيقية، للضفة الغربية تجاه اسرائيل في حقل السياحة الثقافية والدينية. فلم تتوافر أية مساعدة لبناء الفنادق في القدس الشرقية، وحالت المعوقات الادارية دون انشاء وكالات سفر وتوظيف سائقي حافلات سياحية من غير التابعية الاسرائيلية.

يرسم تطور النظام المصرفي صورة واضحة عن تطور مجمل اقتصاد الاراضي المحتلة وملابساته. اعتبارًا من العام 1967، اغلقت المصارف الأردنية والفلسطينية وادمجت جزئيًا بالنظام المصرفي الاسرائيلي. غير أن الدينار الأردني بقي قيد التداول الحرّ بموازاة الشاقل. وواجهت التسليفات صعوبات في النمو، إذ إن الفلسطيني العادي كان بائسًا ويتعذر عليه الحصول على القروض، فيما الفلسطيني الثري كان يفضل التوجه الى المصارف الاجنبية، كما كان لديه، في غالب الاحيان، حساب مفتوح في «لومي»، أول مصرف اسرائيلي. اعتبارًا من 1994، عادت المصارف الاردنية، ولاسيما «البنك العربي» الى الأراضي المحتلة. كما عادت الودائع اليها بكثافة حتى انها تضاعفت أكثر من مرتين في النصف الأول من العام 1995.

الأهداف المتناقضة

يجد الأطراف الرئيسيون في العملية السلمية وهم الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، مهما كانت استراتيجيتهم البعيدة المدى، مصلحة في استقرار الوضع في الأراضي المحتلة، وبالتالي في تقدم اقتصادها. غير أن الطرائق التي ينتهجونها والأهداف التي يسعون إليها من خلال هذه السياسة تختلف فيما بينهم اختلافًا جذريًا.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية ينبغي للتطور الاقتصادي أن يرمز بشكل واضح إلى الاستقلال السياسي، قبل أن يكون، لفترة محددة فقط وسيلة للعيش والبقاء. ويحتاج عرفات للوقوف بوجه حماس، إلى ترجمة سريعة لمسيرة السلام عبر تحسين أوضاع مواطنيه المادية. غير أن الأولويات التي تتطلع الإدارة الفلسطينية الى تحقيقها ترمز بشدة إلى قيام وجود سياسي فلسطيني مستقل بذاته، مثل إنشاء مرفأ ومطار في غزة. وحيث إن المطار يقع على بعد 60 كلم من مطار بن غوريون، والمرفأ على مسافة 30 كلم من مرفأ عسقلان، فإن هذه المشاريع لا يسوغها، من الوجهة الاقتصادية سوى التطلع الى الابتعاد عن اسرائيل.

غير أن أي تطور ذاتي للاقتصاد الفلسطيني يبدو وهمًا كبيرًا في غياب الموارد الطبيعية، سيما وأن الاقتصاد المحلي أخذ يتمحور حول الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة أو على مؤسسات صناعية أخرى تنتج لحسابها، فضلاً عن أن هذا الاقتصاد لم تتوافر له استثمارات ضخمة وسريعة. وقد يكون هذا الاقتصاد متجهًا في الغالب نحو الابقاء على الاقتصاد الثانوي القائم على المؤسسات الصغيرة العاملة لحساب صناعات

أخرى. ويبقى السؤال مطروحًا فيما إذا كانت إسرائيل ستبقى الشريك الرئيسي الذي يقدم رأس المال أم لا؟ ويجري التداول في هذا الموضوع بين المسؤولين الفلسطينيين، كما يشهد على ذلك تصريح المستشار الاقتصادي لعرفات، أبو علاء، في العام 1994، حيث قال: «على فلسطين التطلع إلى البحر، وليس إلى الصحراء»، مشيرًا بذلك إلى وجوب إعطاء الأولوية نحو إنماء مرتكز على إبقاء الروابط الاقتصادية مع اسرائيل بدلاً من التطلع إلى تعاون عربي لا بد أن يمرّ، بادئ ذي بدء، عبر الأردن والعربية السعودية. وبالفعل، يلعب الفلسطينيون ورقة هذين المحورين والنمطين من التطور المحتمل. غير أن هامش التحرك يبدو لديهم ضيقًا.

قد يثير توجيه الاقتصاد نحو النشاط الثانوي لصالح شركات قائمة في العالم العربي معارضة عدد من الدول العربية، لا سيما في الحقل الزراعي حيث تدخل المنتوجات الفلسطينية في تنافس مباشر مع سائر المنتوجات العربية. ويصطدم الشكل الحالي من التعاون الاقتصادي مع اسرائيل بالتحفظات الاسرائيلية لجهة انتقال اليد العاملة اليومية إليها مع ما يحمله ذلك من خطر ازدياد الحوادث المخلة بالأمن. بين هذين الحدين الفاصلين من المواقف، تميل السلطة الفلسطينية أكثر فأكثر إلى لعب الورقة الاقتصادية العربية من أجل موازنة الثقل المالي للدولة العبرية، من دون الوقوع، في كل حال في الكثير من الأوهام.

بالنسبة للدول العربية في المنطقة، كما لإسرائيل، لا يشكل إنماء الضفة الغربية وغزة الهدف الاقتصادي الأول لديها. فإسرائيل مهتمة بالدخول إلى الأسواق العربية. ويجري أحيانًا تغليف المنتجات الاسرائيلية في الضفة الغربية كي تحمل علامة دولة عربية «صنع نابلس» أو «صنع الخليل»، ثم ترسل إلى الأردن، ومن هناك يعاد تصديرها نحو سائر الدول العربية. وإذا كانت هذه الطريقة ما تزال هامشية، فإن من الصعب الإحاطة بالعلاقات الاقتصادية القائمة بين اسرائيل والعالم العربي، لأن الاحصاءات هي في الغالب غير صحيحة، والعديد من المؤسسات الوهمية والدول الوسيطة ما تزال تخفي الحقيقة، وغالبًا ما تشبّه العلاقات الاقتصادية القائمة بين العرب والاسرائيليين بجبل من الجليد العائم، وهذا صحيح.

على صعيد آخر، تسعى إسرائيل للحفاظ على نظام الاقتصاد الثانوي الذي أثبت جدواه. ذلك أن الاتفاقيات المعقودة مع مصر تقضي بضمان تبعية المقاولين الفلسطينيين الثانويين إزاء إسرائيل، إذ نص أحد بنودها على منع الجانب الفلسطيني من

تصدير المنتجات الصناعية من الأحذية والنسيج.

بالنسبة للدول العربية، ينصب اهتمامها على الإفادة من انتقال الرساميل والتكنولوجيا الاسرائيلية، وكذلك مواجهة الانعكاسات الاقتصادية المحتملة التي قد تواكب السلام، مثل المساعدات الغربية وضمان الاستثمارات.

من الوجهة الاقتصادية، تتطلع اسرائيل والدول العربية في آن واحد، وفي طليعتها الأردن - إلى الأراضي المحتلة باعتبارها مساحات واسعة ينبغي توفير الاستقرار فيها إفساحًا في المجال لتنفيذ المشاريع اللاحقة. وتقوم بين إسرائيل والأردن علاقات اقتصادية مماثلة للعلاقات السياسية بينهما. غير أن تلك العلاقات الاقتصادية هي أسهل مع الأردن مما هي عليه مع السلطة الفلسطينية. فمشروع مطار العقبة/ ايلات الدولي هو الوحيد بين المشاريع الاستثمارية الكبيرة الذي بوشر بتنفيذه في المنطقة.

أوهام التعاون الاقليمي وآفاقه

بعد توقيع اتفاق أوسلو، تم وضع العديد من الخطط لإنماء الأراضي المحتلة، ولإقامة تعاون إقليمي. ومن أبرز الجهات التي وضعت هذه الخطط، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاسرائيليون والفلسطينيون، ارتدى بعض مشاريع التنمية الاقليمية طابعًا فرعونيًا، لا سيما ما تناول إنشاء شبكة أوتوسترادات تربط بين أنقرة وبيروت ودمشق وتل أبيب والقدس وعمّان وغزة والقاهرة. كما بدت بعض المشاريع الأخرى على قدر مماثل من الوهم والخيال، كإنشاء حديقة ضخمة تخصص لحيوانات التوراة.

جرى تحديد ثلاث مناطق كبيرة لتنميتها في المستقبل هي: منطقة جنوبي شرقي المتوسط حول غزة - العريش وعسقلان. ومنطقة وادي الأردن، لا سيما مشروع القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، وهو مشروع، إذا رأى النور، سيكون له تأثير هائل على موارد المياه والسياحة والإنماء الزراعي - الصناعي. ومنطقة طابا - إيلات - العقبة. غير أن أبرز المشاريع الواعدة كانت تلك المخصصة للسياحة، وبانتظار إقامة منتجعات بحرية واسعة، كالريفييرا الفرنسية، على الشواطئ المصرية والاسرائيلية والأردنية، وربما السعودية لناحية البحر الأحمر، جرى تنظيم رحلات سياحية، في العام 1994، حول البحر الميت وشملت فترة إقامة في إيلات وإسرائيل وزيارات الى بترا في الأردن. عرضت جميع هذه المشاريع في قمة الدار البيضاء، في تشرين الأول (اوكتوبر) 1994، حيث سادها كلام مؤداه أن الاقتصاد سيكون محرّك السلام. غير أن

تلك المشاريع خضعت لأهواء السياسة، ذلك أن تعثر المسيرة السلمية والتباطؤ القائم على المسار السوري - الإسرائيلي، والصعوبات التي واجهت مسيرة التطبيع بين الأردن وإسرائيل، دفعت كلها باتجاه إرجاء أو تأجيل معظم هذه المشاريع. كما أن مجمل المشاريع المتصلة بالزراعة ما تزال مجمدة حتى توقيع الاتفاق الشامل حول الموارد المائية. فالحماس الذي واكب المراحل الأولى من مسيرة السلام قد تضاءل ويخشى أن يحتل مكانه تشاؤم مفرط يضع مشاريع التنمية الاقليمية في مهب الريح.

التزمت الأطراف الواهبة، وأهمها الاتحاد الأوروبي، منح أكثر من ملياري دولار بمثابة مساعدة لأراضي الحكم الذاتي، خلال الفترة الانتقالية 1994 - 1998 أثارت هذه الالتزامات المالية، في البداية، آمالاً كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني الذي سارع إلى تغيير لهجته. وكانت المنظمات الدولية قد وضعت، للشروع في منح المساعدة، لائحة بما ينبغي تحقيقه وتختصر بما يلي:

- تأمين الاصلاحات الاقتصادية الآيلة إلى إلغاء الاجراءات الجمركية المتشددة والمعمول بها حاليًا، وتقليص التبعية المفرطة للاقتصاد الفلسطيني إزاء الأسواق الخارجية ولا سيما إسرائيل.

- إنشاء إطار قانوني من خلال إعداد وتطبيق تشريع خاص بالنشاطات الاقتصادية يراعي العدالة الاجتماعية.

- تأمين قاعدة حكومية وإدارية من خلال إنشاء وزارات ومنظمات متخصصة في حقل التدريب والاسكان والضمان الاجتماعي والنقابات الحرة والمستقلة للعمال وأرباب العمل وسائر المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية.

كشف مشروع المصرف الدولي للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية الذي أقر في الدار البيضاء عن الخلافات بين الأطراف المموّلة. فالأوروبيون كانوا يرغبون في تجنب محاذير إنشاء «المصرف الأوروبي لإعادة أعمار أوروبا الوسطى والشرقية وإنمائها» (1990). وفي الوقت الذي نجحت فرنسا في فرض رؤيتها للمشروع على شركائها الأوروبيين، تراجع الاتحاد الأوروبي عن التزاماته، حين أخذت الولايات المتحدة المشروع على عاتقها، خلال قمة عمان، في تشرين الأول (اوكتوبر) 1995. ورفض الأوروبيون تمويل «أداة تعمل في خدمة السياسة الأميركية»، وتخلّوا عن مشروع المصرف، واقترحوا مشروعًا منافسًا له يقضي بإنشاء صندوق لضمان الاستثمارات.

أظهرت هذه الكبوات مدى خيبة الأوروبيين الذين تعهدوا منح مجمل المساعدات الملحوظة للفلسطينيين لكنهم عجزوا عن تنسيق سياستهم بوجه الأميركيين الذين احتلوا واجهة المسرح. وقد اضطرّ الأوروبيون بالتالي، للموافقة على مضض، على إنشاء «مصرف الإنماء الاقليمي الذي سيتخذ مركزه في القاهرة، وغايته توفير القروض الإضافية للمصارف وشركات التنمية الوطنية، بما في ذلك استخدام السندات المالية الجديدة في الأسواق الدولية.

شكّل هذا المصرف محور اهتمامات قمة عمان، مما يدل على تغيير جذري إزاء الوعود التي بشّرت بقيام معجزة اقتصادية والتي سادت خلال انعقاد مؤتمر الدار البيضاء. في الواقع، كرست قمة عمان أولوية السياسة على الاقتصاد. ولم يوقّع أي مشروع ضخم ما عدا بضع مشاريع كان لها صدى واسع كاتفاق الغاز بين اسرائيل وقطر الذي قضى بتزويد اسرائيل بمليوني طن من الغاز الطبيعي. وكانت المساعدات الحكومية هي الوحيدة التي التزمت بوعودها. واقتصرت مسيرة التطبيع الاقتصادي على منح المساعدات والقروض الميسّرة الرامية، فيما خص دول المنطقة والسلطة الفلسطينية، إلى تسهيل حياة شعوب باتت الشكوك تخامرها إزاء مسيرة السلام.

تكررت الصورة على صعيد السياحة. فإزاء اقتراح أوروبي - ورد في إعلان المؤتمر الأوروبي المتوسطي المنعقد في برشلونه، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995 - وتضمن إنشاء شبكة سياحية متوسطية تضم مجمل بلدان حوض المتوسط، دعم الأميركيون مشروع «المنظمة الشرق أوسطية للسياحة والسفر» وقد تم توقيع معاهدة إنشائها «عنوة» في عمان من جانب البلدان الأربع المشاركة في مسيرة السلام ومن جمهورية قبرص وتركيا.

بعد سنة ونصف من توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية، ما يزال مواطنو المملكة الهاشمية ينتظرون الانفراجات الاقتصادية التي لوحت لهم السلطة بها لدى توقيع المعاهدة. فالانجازات الوحيدة الملموسة تمثلت بوصول السياح الاسرائيليين الذين تحيط بهم قوات الأمن أثناء تجوالهم. يخشى في مثل هذه الظروف، أن يعاني السلام الأردني - الاسرائيلي ذات المصير الذي حلّ بالسلام المصري - الاسرائيلي، وهو سلام بارد سرعان ما طوى صفحة المشاريع الانمائية البراقة، واقتصر الانفتاح الناجم عنه على السياحة.

الاستثمار في الأراضي المحتلة: تسويف ومماطلة.

مع ذلك، أخذت الأراضي المحتلة تشهد إنجاز مشاريع ملموسة، مثل إصلاح الطرقات وتعبيدها، وبناء المساكن بتمويل من المساعدات الدولية المتنوعة المصادر. غير أن هذه المشاريع المحدودة في الزمان والمكان، تفتقر إلى التنسيق فيما بينها، مثاله: جرى تعبيد طرقات قرية في غزة لا تتوافر لها طريق رئيسية تصلها بالخارج. كما تشاد مساكن على مدخل مدينة غزة، من دون لحظ التمديدات اللازمة للبنية التحتية (طريق، شبكة مياه الشرب والكهرباء وتصريف المياه المبتذلة) من جراء عدم توافر التمويل اللازم.

أما المشروع الضخم الوحيد الذي رأى النور في غزة، فكان بناء فندق خاص، «ماريوت»، على مدخل قطاع غزة، وبلغت نفقاته 85 مليون دولار. ويكشف موضع هذا التوظيف وطبيعته عن المناخ السائد حاليًا.

وحدها المشاريع الصناعية التي قد ترى النور في السنوات القليلة القادمة هي تلك المرتبطة بإسرائيل. ذلك أن إنشاء مناطق صناعية على حدود أراضي الحكم الذاتي وإسرائيل قد يتيح تحرير الصناعات الاسرائيلية التي تستخدم اليد العاملة الفلسطينية، وبالتالي الحدّ من دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل. إلا أن بعض القطاعات التي تستخدم اليد العاملة الفلسطينية لن تتحرر منها كقطاعي الزراعة والبناء، ويجري استبدال المياومين الفلسطينيين تدريجيًا بعمال من أوروبا الشرقية وباكستان وسري لانكا وتايلاندا. وقد يتيح جمع هاتين الفئتين من العمال تحقيق الخطة التي يؤيدها الاسرائيليون أكثر فأكثر: اقتصار الاحتكاك بين الاسرائيليين والفلسطينيين على الحد الأدنى، وصولاً الى الفصل التام بينهما.

بانتظار ذلك، ينبغي تجنب الانفجار الاجتماعي من خلال تشغيل يد عاملة فتية، وتوفير مورد عيش للسكان، بغية كبح جماح البؤس، والوقوف بوجه المدّ الأصولي الاسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد دعائم السلطة الفلسطينية. ولا يمكن تمويل هذه الخطوة سوى من الخزينة العامة علمًا بأن مردوديتها ليست هي الغاية. وتفسر مجمل هذه الأوضاع مماطلة رجال الأعمال الأجانب، حيث تتم مراقبة ردات فعل المستثمرين الاسرائيليين عن كثب، إذ سيتخذ العديد من المقاولين الآخرين من مشاركة هؤلاء دليلاً على الاستقرار والمردودية. حتى رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات ما

زالوا يمارسون المماطلة والتسويف، ولم يوظفوا أموالهم سوى في بناء دور فخمة ثانوية وفي رام الله بشكل رئيسي. غير أن العديد منهم عمد إلى تسجيل شركات في الأراضي المحتلة كي تتوافر له سريعًا بنيات العمل الأساسية في حال استقرت الأوضاع.

يخشى الوسط الاقتصادي من انفجار اجتماعي، مبديًا أسفه لغموض التشريعات التجارية، ومتوقعًا من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني ضمان حرية انتقال البضائع أو إمكانية التزود المنتظم بالمواد الأولية التي تتعرض تلقائيًا للحجز في حال فرض الطوق على الأراضي المحتلة. كذلك يتطلب تفريغ شحنات السلع من البواخر ترخيصًا من إدارة المرفأ الاسرائيلي، وغالبًا ما تبدو المعاملات الجمركية بطيئة لا سيما بالنسبة للبضائع المصدّرة من الأراضي المحتلة أو إليها. والمضايقات الإدارية ظاهرة مألوفة.

في العام 1993، تألفت في الأردن، شركة هولدنغ تحت اسم الشركة الفلسطينية للإنماء والاستثمار (باديكو)، بدعم من معظم العائلات الكبيرة وطرحت أسهمها في التداول العام. على الرغم من ترويج إعلامي كثيف، ما تزال هذه المؤسسة الاستثمارية تعمل ببطء، ولم تتعدّ الاكتتابات فيها مبلغ 250 مليون دولار من أصل رأسمال قدره مليارا دولار. وقد تألفت هذه الشركة المساهمة من أكبر الأثرياء الفلسطينيين الذين يطلق عليهم محليًا «الكبار السبعة» وهم: منيب وصبيح المصري، عبد المجيد شومان، حسيب صباغ، ابراهيم القطان، فؤاد الخوري، ميّاسي. في أيار (مايو) 1995، اصطدمت هذه المجموعة من «الكبار السبعة» بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات خلال اجتماع عقد في عمان برعاية العاهل الأردني. في الواقع كان عرفات يأمل أن ينخرط هؤلاء الأثرياء أو عائلاتهم شخصيًا ومعظمهم يزن بضعة مليارات من الدولارات في المسيرة السياسية، وأن يدعموا ضمنًا الانتخابات الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني (يناير) سنة 1996. غير أن هذه الشخصيات التي تحترز غالبيتها من عرفات وتعارض نهجه في إدارة الحكم الذاتي، رفضت التعاون إلا في إطار الشركة المساهمة التي تأسست حديثًا. في الواقع، تتبع شركة باديكو منطقها الخاص في المردودية، مستثمرة أموالها في مشاريع محددة ومستقلة عن الخارطة السياسية. بالمقابل، يمارس معظم هؤلاء المليارديريين، بصورة افرادية، «دبلوماسية تجارية» تقضي بتوظيف الحد الأدنى من أموالها دعمًا لمشاريع السلطة الفلسطينية، كما تواصل في الوقت عينه توظيفاتها في الأردن بصورة أكثر كثافة.

لجهة التمويلات الحكومية، خفّ الحماس الذي ميّز المراحل الأولى. فالاتحاد الأوروبي وهو الممول الأكثر انخراطًا في مسيرة التنمية، وجد نفسه في وضع غير مريح. إذ خلافًا لكل توجهاته في مجال التنمية، وجد نفسه مضطرًا، من جراء غياب أي مشروع يتمتع بالصدقية، وبالنظر إلى الحاجات الملحة، لدفع معظم الأموال المخصصة للأراضي المحتلة، بشكل تحويلات نقدية خصصت بصورة رسمية لتسديد أجور موظفي السلطة الفلسطينية. ولما كانت هذه الصفقات تفتقر إلى الشفافية، فإن الاتحاد الأوروبي يؤثر بالتالي نظام الهبات العينية، وتوزيع الأدوار بين الدول الأوزوبية المشاركة (حيث ألمانيا تتولى تجهيز الشرطة وتدريبها، ومدينة باريس تقديم شاحنات النفايات، الخ.). لكن هذه المعدات وصفت في اسرائيل أول الأمر بأنها بمثابة معدات مستوردة وتعرّضت لتأخير شديد من جراء تشدد رجال الجمارك. على صعيد المبادلات التجارية والصناعية، لم تحقق مبادرات الاتحاد الأوروبي في شباط (فبراير) 1996، نجاحًا في القدس، كالنجاح الذي شهدته القاهرة (كانون الأول (ديسمبر) 1994)، أو القدس (تشرين الأول (اوكتوبر) 1995). علمًا بأن المبادرات الأوروبية، على غرار مبادرة الشركاء المتوسطيين، تتيح توحيد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مختلف القطاعات وبلوغ مستويات متقدمة في الأعمال. أما عدد رجال الأعمال الذين وفدوا إلى بيت لحم فكان أدنى ثلاث مرات عما كان متوقعًا، وحجم المبادلات زهيدًا.

جردة اقتصادية أولية

من الوجهة الاقتصادية، لم تعد بدايات المسيرة السلمية بفائدة كبيرة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إذا ارتدّت مكاسبها على بعض العرب الاسرائيليين وفلسطينيي الشتات. ذلك أن ترقب نجاح العملية السلمية على المسار الفلسطيني أعاد إلى الأراضي المحتلة مجموعة كبيرة من العرب الاسرائيليين من أصحاب الشهادات العالية الذين يعانون مشقة في إيجاد عمل مناسب لهم في اسرائيل، ويمكن لوجودهم في الضفة الغربية، أن يشكّل حلقة اتصال بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بفضل اتقانهم العبرية ومعرفتهم بأجهزة المجتمع الاسرائيلي. كذلك، يتمتع الفلسطينيون من حملة جواز سفر غربي بتقدير رفيع، ليس لمستوى معارفهم العالية وحسب، بل لحرية تنقلهم في مختلف المناطق، حتى إبان فرض الطوق على الأراضي المحتلة.

في الأراضي المحتلة، ازدادت الشقة اتساعًا بين غزة، الغارقة في التخلف، والضفة

الغربية. وشهدت أريحا بعض التقدم في العام 1994. كما شهدت رام الله التي ينظر إليها الفلسطينيون الميسورون كعاصمة بديلة، ازدهارًا اقتصاديًا حقيقيًا، في العام 1995. أما نابلس، فهي تأمل الكثير من السلطة الجديدة التي تسلمت إدارة المدينة بعد منحها الحكم الذاتي في كانون الثاني (يناير) 1996، فقد شهدت بورصتها حجمًا من المبادلات يفوق بورصة عمّان، ويعكس هذا النشاط الجديد عراقة هذه المدينة التجارية وتعلق رجال الأعمال الذي يتحدرون من نابلس بها ويقيمون في الأردن لكنهم ينشطون في سوق بورصة نابلس. بالمقابل، ما تزال مدينة الخليل التي تشكل مركزًا صناعيًا مماثلاً لنابلس، تعاني من مشكلات ناجمة عن وجود المستوطنين في قلب المدينة.

مع الأخذ بالاعتبار لكل الشكوك التي ما تزال تلقي بثقلها على مسيرة السلام، ينبغي كذلك إبراز وجوه التعاون الذي تحقق بين مختلف اقتصاديات المنطقة، فقد قامت علاقات تجارية بين اسرائيل والبلدان الأكثر انخراطًا في مسيرة التطبيع، وأبرزها المغرب وسلطنة عمان.

لا ريب أن الاقتصاد الاسرائيلي أفاد أكثر من سواه من بدايات مسيرة السلام. فقد ترافق ترميم صورة اسرائيل بعد أن شوهتها حرب لبنان والانتفاضة، أمام الرأي العام الدولي، مع نهاية المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها بعض الشركات العالمية، مثل «اوريال» و«ماكدونالد»، التي كانت تخشى في حينه خسارة الأسواق العربية إذا ما فتحت لها فروعًا في اسرائيل. بصورة أشمل، يعتبر معظم رجال المصارف وقطاع التأمين أن إسرائيل تمثل اليوم درجة خطر أدنى من الماضي، وتحسنت درجة التقدير التي تمنحها شركات التأمين، في العادة، لبؤر التوتر في العالم. وقد أتاحت مجمل هذه العناصر لإسرائيل معطوفة على حيوية داخلية فاعلة، تحقيق أعلى معدل نمو في العالم باستثناء الشرق الأقصى وبلغت نسبته 6٪ في السنة خلال الأعوام من 1990 إلى 1995، على الصعيد السياحي، شهدت البلاد ازدهارًا لا مثيل له بفضل تدفق السياح من مختلف أنحاء العالم: أكثر من أربعة ملايين في إسرائيل وأكثر من مليون في الأردن.

سيناريوهات الممكن

سيناريوهات الممكن

ليست روزنامة مسيرة السلام وأهدافها هي نفسها بالنسبة للاسرائيليين والفلسطينيين إذ إن إسرائيل انخرطت في مسيرة «تاريخية» من التنازلات التي يخشى أن تعرّض عاجلاً أم آجلاً أمن البلاد للخطر. لذا، من الواجب للاسرائيليين أن تسير العملية السلمية بخطوات وئيدة ومتدرجة ومنضبطة. وكل تسريع لها يعدّ بمثابة تهديد لها ويعزز مواقع معارضيها. من جهتهم، يتطلع الفلسطينيون إلى إقامة دولة بأسرع وقت ممكن. ويعتبرون كل تباطؤ بمثابة غوص في الرمال. وكل إحساس بالركود يقوي عزيمة المعارضة بوجه السلطة الفلسطينية، وحتى حيال النهج الذي اعتمدته المسيرة.

تدور الأزمنة الاسرائيلية والفلسطينية، إذًا، على ايقاعات مختلفة ويزداد التفاوت في التوقيت بينهما من جراء التحفظات التي يبديها كل طرف إزاء الآخر. وترى معظم الشعوب العربية في اسرائيل كيانًا انتهازيًا مخادعًا يسعى لتنفيذ مخطط بعيد المدى. وفي الوقت الذي سعت فيه اسرائيل للحفاظ على مسيرة السلام من خلال طرح كافة الأوراق في اللعبة، يخامر العرب شعور بأن اسرائيل تستخفّ بهم وتسعى لخداعهم.

ويجد كل طرف صعوبة في استيعاب مخاوف خصمه في إطار تفكيره ومنطقه. فالاسرائيليون يجدون مشقة في تقدير مدى ميل العرب إلى المبالغة في تخمين قوة بلادهم ولا يفهمون كيف أن 200 مليون عربي قد يخافون شعبًا من 5 ملايين نسمة. في الجهة المقابلة، يسيء العرب تقديرهم لمخاوف الاسرائيليين الذين يرتعبون للمصير الذي يعتقدون أن العرب أعدوه لهم لو قيض لهؤلاء ربح إحدى الحروب.

بعد الأخذ بعين الاعتبار لهذه العناصر، يمكن القول بأن العملية السلمية لن تبلغ أهدافها إلا إذا سارت بخطوات متوازنة. كما يقتضي التخلي عن مبدأ «السلام العادل والشامل للجميع» واختيار الحلّ الذي ينتج أقل عدد من القتلى. ذلك أن تهدئة الخواطر لدى جميع الفئات متعذر في المدى القصير، ومن المرجح أن السلاح لن يبقى صامتًا

مهما كان الحلّ المعتمد. أن نتعلم قبول الآخر وأن نكفّ عن السعي إلى معاقبته عن الأخطاء التي ارتكبها، يتطلبان بعض الوقت، وينبغي خلال هذه الفترة حصر العنف، وأية خطوة مماثلة تفترض بكل طرف التنازل عن الصورة التي كوّنها لنفسه. وهكذا على اسرائيل أن تعترف بمسؤوليتها المعنوية إزاء الآلام التي قاساها الفلسطينيون بسببها، بشرط أن يعترف العرب أنهم لم يبدو أي تساهل حيال وجود الدولة العبرية وأنهم عانوا أوضاعًا مأساوية مماثلة لتلك التي فرضوها على الاسرائيليين.

لا شك أن مسيرة السلام قد خلقت ديناميكية خاصة، لكن أحدًا من الأطراف لن يستطيع، حتى لو امتلك رؤياه الخاصة بما ينبغي أن يكون عليه الشرق الأوسط على عتبة القرن الحادي والعشرين، أن يفرض تلك الرؤيا بكليتها على الآخرين. فاللعبة العربية – الاسرائيلية هي معقدة وتشتمل على عدد كبير من المتغيرات مما يجعل كل استكشاف للمستقبل عملية محفوفة بالخطر. وعلى القادة الفلسطينيين والاسرائيليين أخذ المعارضة والرأي العام في كل من البلدين بعين الاعتبار، حتى ولو لم يكن لهذين المعارضة والرأي العام الثقل ذاته. كما أن الأردن معنيّ مباشرة بالمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، وثمة العديد من الدول ينوي ممارسة نفوذه، بصفة أو بأخرى، في مسيرة السلام، كالولايات المتحدة والدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، وسوريا ومصر والامارات الخليجية والمغرب...

بالنظر إلى تشعب هذه المسيرة وتعقيداتها، لا يمكن الاكتفاء برؤية ساذجة إليها على أساس أنها مسيرة إيجابية يقودها أناس من ذوي الإرادة الحسنة ويهددها على الدوام المتطرفون من كل جانب. غير أن الرؤى الأكثر مثالية حول إقامة علاقات الثقة بين الشعوب ومجيء عصر من الازدهار لمجمل بلدان المنطقة، تبدو على قدر من اللاوقعية يوازي كوابيس المنجمين الذين يتنبأون بوقوع مواجهة أو فوضى شاملة في المستقبل القريب، وفي المدى الأبعد، لا ينبغي استبعاد أي فرضية في هذا المجال.

يمكن في كل حال، رسم الخطوط العريضة لمختلف السيناريوهات المطروحة للسنوات المقبلة، مع الابقاء حاضرًا في الذهن أن بعض هذه السيناريوهات سوف تتحقق تباعًا وبصورة جزئية. غير أنه يتعذر احتساب مدى تحقق كل من هذه الأوضاع المشار إليها أو ترقب الترتيب الذي قد تتبعه في حال حصولها. فالسيناريوهات المقترحة هي عبارة عن افتراضات ترمي إلى فتح نافذة على المخاوف والآمال لمختلف الأطراف على الساحة.

إقامة دولة فلسطينية مستبدة

تؤكد عدة استطلاعات للرأي أجريت بين حزيران (يونيو) 1995 وشباط (فبراير) 1996 أن ما يقارب 75٪ من الاسرائيليين يعتبرون أن إنشاء دولة فلسطينية لا بدّ منه في المدى المتوسط. لكن لا يسعهم القبول بدولة يرتكز برنامجها على تدمير بلدهم. دون هذا الخط الأحمر، ينصبّ اهتمامهم الرئيسي على الاستقرار الاقليمي. فإسرائيل تؤثر إذن التعاطي المضمون مع محاور قوي يستمد شرعيته ذاتها من مسيرة السلام التي انخرط فيها، ألا وهو ياسر عرفات.

انجرفت السلطة الفلسطينية في العديد من الانحرافات السلطوية، قبل الانتخابات التي جرت في كانون الثاني (يناير) 1996 حيث أتاحت تجديدًا جزئيًا للطبقة السياسية الفلسطينية وقيام معارضة معترف بها. بالرغم من هذا الحاجز، ما يزال يغلب على سلطة منظمة فتح طابع الممارسات الزبائنية والمحسوبيات وثقافة العنف. فأساليب الحكم التي تعودها أولئك العائدون من تونس، هي تلك التي يمارسها القادة في بعض الدول. تبعًا لهذا النموذج من الحكم السلطوي، تهيمن الدولة على الثروات و«تشتري» صمت المواطنين.

من غير المرجح أن تفتقر الدولة الفلسطينية المقبلة الى الحد الأدنى من الديمقراطية، أقله في الشكل. غير أن جميع الدول التي تلعب دورًا سياسيًا مهمًا في مسيرة السلام ترى من مصلحتها قيام حكم فلسطيني قوي، ذلك أن دول الامارات الخليجية وسوريا لها أن تخشى انتقال العدوى الديمقراطية إليها، فيما اسرائيل والولايات المتحدة تجدان فائدة مثلى في إقامة حكومة فلسطينية مستقرة.

بات العديد من الفلسطينيين يضيقون ذرعًا بأجواء الثورة الدائمة التي تسود الأراضي المحتلة منذ الانتفاضة، ويتطلعون إلى أوضاع أكثر هدوءًا وطمأنينة ولو كلفتهم عند الاقتضاء قيام حكم قوي، ويحبّذ هؤلاء المحافظون قيام إدارة شبيهة بالنموذج المصري: نظام سلطوي تخفف من وطأته جرعة صغيرة من التعددية التي تتيح مواجهة ما لا يمكن تفاديه من الانفجارات الاجتماعية التي يحرّكها الشباب، بإجراءات أمنية تعيد الطمأنينة الى النفوس.

قد تكون لمثل هذا التطور انعكاسات مدمّرة على المجتمع الفلسطيني، إذ قد تؤدي على الأرجح إلى هجرة الأدمغة الفلسطينية التي تتميز بغالبيتها بتسيس شديد، وإلى

هروب الرساميل وإن بدرجة أقل. وقد يمتنع أبناء الشتات عن توظيف رساميلهم في فلسطين، علمًا بأن هذه الرساميل تأخرت في التحرك بهذه الاتجاه.

مع الأخذ بعين الاعتبار لهذه الحال من العوز والافقار، قد تتبدى الدولة المتسلّطة سريعة الزوال وتقود بعد حين إلى الفوضى العارمة. فالولاءات التي يعقدها الحكم قد تتفسخ في حال تفاقم الأزمة الاقتصادية، وقد يؤدي افقار السكان بوتيرة متسارعة الى فرش البساط واسعًا أمام المدّ الاسلامي الأصولي.

الحرب الأهلية الفلسطينية

غالبًا ما يجول هاجس حرب أهلية محتملة في الأراضي المحتملة في خاطر الفلسطينيين. ويكمن هذا الخطر الداهم في العناصر الفتية في حماس أكثر مما في حماس نفسها، ذلك أن هذه الأخيرة تريد حصتها في الحكم من دون أن تكون مضطرة للاعتراف بإسرائيل وتسعى لتقديم نفسها كمعارضة شرعية. وقد صرح الناطق باسم حماس في الأردن في تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 بالقول: «حماس لا تريد الحرب الأهلية لأن ذلك سيفرح اسرائيل كثيرًا، كما أن اتفاقات أوسلو والقاهرة تتضمن في داخلها بذور حرب أهلية، حيث يتقاتل الفلسطينيون فيما بينهم فيما الاسرائيليون يتفرجون [. . .]. إنّ الخطر يكمن في تحوّل غزة إلى جزائر صغيرة حيث العسكريون يريدون الاستيلاء على إرادة الناس».

تجد حماس أكثر فأكثر مشقة في ضبط قواتها. وقد اضطرت للتخلي عن خوض انتخابات كانون الثاني (يناير) 1996 حرصًا على عدم الانقطاع عن قاعدتها من «الشباب»، الذين أبدوا استياءهم لتقرّبها من عرفات. فهؤلاء الشباب الذين نشأوا أثناء الانتفاضة يتمردون على كل سلطة. وقد عمدوا إلى تنمية ثقافة عنف تدفعهم إلى التفاعل مع الأحداث أكثر من التحرك وفقًا لخطّة معدة سلفًا. كما أن غياب التمثيل الاسلامي الأصولي داخل البرلمان الفلسطيني من شأنه فتح الباب واسعًا أمام الانجراف نحو كافة أنواع العنف المحتملة، فالأسلحة تنتشر بشكل يثير القلق في غزة، سواء بين الاسلاميين المتشددين أو في صفوف الميليشيات المقربة من عرفات.

الخيار الأردني

كان الخيار الأردني يتمتع بتأييد حزب العمل الاسرائيلي، في السبعينات، ويخشى أن يشكّل، اليوم الجواب عن احتمالات وصول الحياة السياسية الفلسطينية إلى الطريق

المسدود. فالملك حسين حذر للغاية. ولن يقوم بالخطوة الأولى، بل سينتظر دعوة سكان الضفة الغربية له، في حال فشل السلطة الفلسطينية. بالمقابل، لا يبغي الملك المطالبة بغزة التي يعتبر السيطرة عليها متعذرة، وقد يؤيّد في حال الأخذ بفرضية إعادة ربط الضفة الغربية بالأردن من جديد، الحلّ الاقليمي القائم على إعادة غزة للدوران في فلك مصر.

يرتبط تأييد فلسطينيي الضفة الغربية لفكرة الاتحاد مع الأردن بالنتائج التي تحققها السلطة الفلسطينية. لكن استطلاعات الرأي تشير إلى أن نسبة أقل من 1٪ من فلسطينيي الضفة الغربية، أعلنت موافقتها على منح الملك حسين حق الاشراف على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس. وبقطع النظر عن هذه المسألة الخصوصية، لا تظهر الفئات السكانية التي تجاوزت أعمارها الخمسين، عداء للخيار الأردني، في حين أن الشبان الذين لم تتسنَ لهم معرفة الإدارة الأردنية قبل العام 1967، يعارضون في غالبيتهم الخيار الأردني. كما يشكل مستوى التعليم عاملًا حاسمًا؛ إذ تظهر استطلاعات الرأي المتوافرة أن التأييد الأردني يتدنى مع تدنّي مستوى الدراسة.

إن إعادة تكوين الأردن بحدود تشمل ضفتي النهر تجعل منه دولة سكانها فلسطينيون بنسبة 80٪، الأمر الذي يشكل خطرًا لا يستهان به على النظام الهاشمي ويسوغ تحفظه. بالمقابل تؤدي إقامة دولة فلسطينية منفصلة إلى تحرّره من الفلسطينيين الذين هم الأكثر عدائية له، حتى على أرضه. ولذا سبقت الانتخابات الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني (يناير) 1996 حملة ناشطة وإن جاءت غير مثمرة، رمت إلى تدوين أسماء مواطنين أردنيين من أصل أردني على اللوائح الانتخابية.

الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي الأردني - الفلسطيني

يؤثر الملك الأردني الحصول على حق الاشراف على مجمل الوضع الأردني - الفلسطيني من دون أن يضطلع مباشرة بالاشراف السياسي على الأراضي المحتلة. على الرغم من تأييد غالبية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لإقامة دولة فلسطينية تتمتع بالاستقلال التام، فإن إمكانية قيام تعاون وثيق مع الأردن تزداد قبولاً لدى الرأي العام في الضفة الغربية، خلافًا لسكان غزة الذين يعارضونها بغالبيتهم الساحقة. ويدعم مثل هذا التطور سيل من حجج مختلفة المصادر تشير إلى أن الكيان الفلسطيني غير قابل للحياة من الوجهة الاقتصادية من دون وحدة مع الأردن وحتى مع إسرائيل.

غير أن السلطة الفلسطينية التي نالت لتوها الحكم الذاتي لن تتنازل عن الاستقلال التام، مع أن فلسطين لن يكون لها الثقل ذاته كالأردن. وفي هذا الاطار، يبدي المقربون من عرفات استعدادهم للموافقة على قيام سوق مشتركة فيما تناهض منظمتا حماس والجهاد الاسلامي كل تقارب مع الأردن الذي يقابلهما بموقف أكثر تشددًا.

لا عجب أن يثير تشكيل شركة يقتصر عملها على إنشاء منطقة اقتصادية الكثير من الاعتراضات من كلا الجانبين. فالاقتصادان الفلسطيني والأردني يتنافسان أكثر مما يتكاملان، وكل شراكة لا تضم سوى عضوين قد تنقلب مواجهة بين فريقين متعارضين.

اتحاد كونفيدرالي فلسطيني – أردني – اسرائيلي

من الغريب أن التعامل بين ثلاثة فرقاء يحقق توازنًا في الشرق الأوسط أكثر مما يحققه التعامل وجهًا لوجه. غير أن أية وحدة سياسية بين اسرائيل وجيرانها العرب غير واردة على الاطلاق، وقد تكون بعض الفرص مؤاتية في المدى البعيد لقيام اتحاد فيدرالي فضفاض يرتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة بين الدول المجاورة.

يرتبط الأردن والسلطة الفلسطينية واسرائيل، منذ الآن، بعلاقة مكثفة ومثلثة الأطراف. ويستعمل كل طرف من أطراف اللعبة السياسية المحلية، الآخر لنيل مكسب معين من الطرف الثالث. فقد أقرّت اسرائيل للأردن «بحقه التاريخي» في الاشراف على مسجد الصخرة، بغية إضعاف الموقف الفلسطيني من القدس، وتقرّب الأردن من اسرائيل لمقاومة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية على أرضه. ويستخدم الفلسطينيون شراكتهم مع اسرائيل للحصول على تنازلات من الأردن.

يرتبط هؤلاء الشركاء الثلاثة بعضهم بالبعض الآخر. وأي انفجار في الأراضي المحتلة لا بدّ له أن يمتدّ إلى الأردن. كما يضع سقوط النظام الهاشمي إسرائيل في خطر داهم. وكل تغيير في السياسة الاسرائيلية يضع السلطة الفلسطينية في مأزق، وتفرض هذه العلاقة المثلثة على كل فريق من الأفرقاء المتنازعين أن يسعى لإضعاف الآخر من دون المضيّ قدمًا حتى إسقاطه، لئلا يعرّض نفسه للسقوط أيضًا.

غير أن مختلف الفرقاء المعنيين لا يعوّلون بالقدر نفسه على ترسيخ مثل هذه العلاقة في إطارها المؤسسي. فالاتحاد الكونفيدرالي، في حساب حزب الليكود، قد يتيح إقامة نوع من الإشراف الأردني – الاسرائيلي على بعض مناطق الحكم الذاتي الواقعة داخل الأراضي المحتلة، وبالتالي الحؤول دون إقامة دولة فلسطينية فعلية. وهذا ما

يخشاه الفلسطينيون. بالنسبة لحزب العمل الاسرائيلي، يمثل مشروع الاتحاد الكونفيدرالي فائدة اقتصادية ويتيح جعل مسيرة السلام مقبولة لدى السكان بفضل تحسين مستوى معيشتهم في أعقاب فتح مرتقب للحدود بين البلدان الثلاثة.

غير أن هذه الحلول لن تلاقي تأييدًا إلا إذا أتاحت ضمان الاستقرار بشكل سليم. بالنسبة للأردن، توفر صيغة اتحاد كونفيدرالي فرصًا سانحة لتحقيق مفاعيل اقتصادية ايجابية في حال نجاح مسيرة السلام، أكثر من الوضع الحالي، وبنتائج سياسية أقل خطرًا من إشراف مباشر على الأراضي المحتلة.

الانغلاق الاسرائيلي

لا يميل الرأي العام الاسرائيلي إلى رفض إنشاء مؤسسات مشتركة مع الدول العربية المجاورة وحسب، بل يتجه أكثر فأكثر إلى قطيعة صريحة مع الفلسطينيين، وتندرج هذه السياسة في إطار برنامج حزب الليكود الذي يتطلع إلى تجميد مسيرة السلام في مرحلتها الراهنة، وإلى اقتصار الحكم الذاتي الفلسطيني على بضعة «مقاطعات» من الأراضي المحتلة، في المنطقتين أ وب اللتين حددتهما المرحلة المؤقتة لمسيرة السلام، على أن يتم فصل هذه المقاطعات عن اسرائيل لاحقًا بجدار مغلق تمامًا.

لا شك أن هذا السلام بحسب هذا التصور سيكون سلامًا باردًا وعلى صورة السلام القائم مع مصر. مع أن إحقاق سلام أشد حيوية يواكبه تطوير للمبادلات على اختلاف أنواعها، كان يشكّل أحد الشروط المعلنة من الجانب الاسرائيلي، في بداية المسيرة مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجبهة العربية التي كانت تشدد على مقولة «لا للسلام الشامل من دون الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة»، قد أصيبت بالتفتت، وتنوي اسرائيل عدم التخلي عن مجمل المستوطنات في الضفة الغربية أو عن حق الاشراف على القدس. وحتى لو كان السلام باردًا فهي تعتبره كافيًا إذا ضمن لها مستوى معينًا من الأمن والطمأنينة.

لكن هذا الخيار يكبّد إسرائيل نفقات مالية باهظة: فهو يمنع رمي السلاح، ويفترض بناء مجموعة كبيرة من الانشاءات بهدف الفصل بين الشعبين، فضلاً عن الطرقات المنفصلة، والجدران ونقاط التفتيش، الخ. ويبدو الانفصال التام متعذرًا في المدى القصير، وسوف يقتصر في المرحلة الأولى على تشديد المراقبة لمختلف أشكال التبادل والتنقل.

قد يؤدي مثل هذا الوضع بالتطورات الجارية داخل المجتمع الاسرائيلي إلى الحائط المسدود، إذ ستتوقف مسيرة التطبيع، وتغرق البلاد في سلسلة من الأزمات المتلاحقة. ويخشى على مثل هذا السلام الناقص أن يكون مرحليًا ومؤقتًا.

الحرب بعد السلام

يخشى الاسرائيليون أن يقبضوا وعودًا معسولة أو أن يخطئوا في اختيار المحاور المناسب. فالضمانات التي يطالبون بها قد يبددها تغيير في النظام القائم. إذ إن مسيرة السلام تضعف بعض القادة بالقدر الذي يتبين معها أنها تتسبب لهم بقطيعة مع شعوبهم. فالسلام ما يزال حتى اللحظة سلامًا بين النخب ولم يحقق مكاسب اقتصادية إلا لشريحة محدودة من رجال الأعمال. ولن تلمس الشعوب تأثيراته الاقتصادية المرتقبة إلا بعد فترة بعيدة، فالرأي العام العربي ما يزال يعارض المسيرة السلمية، فهو يتغذى من مدى خمسين عامًا من الدعاية ضد «العدو الصهيوني» ولم يستوعب بعد تحوّل قياداته. من جهة أخرى أعادت حرب الخليج إلى الذاكرة أن القضية الفلسطينية ما زالت ركيزة قوية لكل مسؤول عربي يتطلع لبسط زعامته على المنطقة. فقد تبين أن صدام حسين يتمتع بشعبية واسعة للغاية لدى معظم الرأي العام في البلاد العربية، حتى ولو لم يؤيده أي رئيس عربي.

ترتبط متانة الاتفاقات المعقودة أو التي ستعقد في المستقبل، بمدى متانة الأنظمة التي توقّعها. فالقادة العرب الذين لم يستوعبوا تمامًا المفهوم الغربي لاستمرارية الدولة، ما زالوا يألفون نقض المعاهدات الموقّعة من أسلافهم. فالدولتان المعنيتان بمسيرة السلام أكثر من سواهما، وهما الأردن وسوريا، مهددتان بأزمة خلافة في القيادة، إذ يخشى سقوط نظام كل من الرئيس حافظ الأسد والملك حسين بعد وفاتهما.

على صعيد آخر، قد يؤدي وصول الاسلاميين المتشددين إلى الحكم في فلسطين، إلى انفجار شامل. وسيكون هذا التغيير مرفوضًا في اسرائيل كما في الأردن على حد سواء، إلا إذا حدث تبديل جذري في خطابهم السياسي، وعند ذاك قد نشهد قيام تحالف بين اسرائيل وسائر أنظمة المنطقة ضد الاسلاميين الذين يشكلون خطرًا مشتركًا على الجميع أمثال حماس والجهاد الاسلامي في الأراضي المحتلة، وأمل وحزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، والاسلاميين العاملين سرًا في سوريا، وربما

جبهة العمل الاسلامي الأكثر اعتدالاً في الوقت الحاضر، في الأردن. وهذه الحركات الاسلامية تقدم نفسها على أنها وريثة القومية العربية وضمانة الوفاء لمثلها؛ لكنها، على الرغم من تضاؤل نفوذها في السنوات الأخيرة، ما تزال تتغذى من تراجع النفوذ الذي أصاب النخب منذ تقرّبها من اسرائيل.

تأثير السلام في إشاعة الفوضى والعنف

في السياق المعاكس، قد يكون لنجاح السلام تأثير جارف على الأنظمة العربية الأشد تسلطًا. ذلك أن انتهاء المواجهة قد يتسبب في زعزعة دعائم نفوذ بلد كسوريا، وهو نفوذ ترتكز قوته على العداء لاسرائيل. فالقادة العرب الذين بنوا زعامتهم، بصورة عامة، على التنديد بإسرائيل، عليهم صياغة خطاب تعبوي آخر. كما ينبغي للدول العربية التي خسرت عدوًا لدودًا كان يوحّد فيما بينها، أن تبحث عن عناصر أخرى توحّدها من جديد.

بالرغم من أن مستوى الوعي السياسي في فلسطين أرفع من بقية العالم العربي، فإن نجاح النموذج الديمقراطي في فلسطين قد يشكل تهديدًا للأنظمة المتسلطة. فدول الإمارات العربية التي طردت الفلسطينيين بصورة كثيفة من أراضيها بعد هزيمة العراق لم تكن على خطأ.

استغلت الأنظمة العربية الصراع العربي - الاسرائيلي لصالحها مدة طويلة، ولم تتوافر لمسيرة السلام فرصة الاقلاع، على نطاق واسع إلا لأنها استطاعت التحرر من الرهانات العربية - العربية. من سخرية التاريخ أن يكون لها بالمقابل تأثير غير مباشر على العالم العربي بمجمله.

مفاتيح الشرق الأوسط

الأماكن

العقبة، إيلات، طابا

العقبة الأردنية، وإيلات الاسرائيلية وطابا المصرية ثلاث بلدات متجاورة تقع على أطراف البحر الأحمر، في عمق خليج العقبة. وقد تحققت أولى الانجازات الملموسة على صعيد التعاون العربي - الاسرائيلي في هذا المحور السياحي الذي تشكله المدن الثلاث. ويمكن للعربية السعودية المجاورة أن تنضم إلى هذه المشاريع كي تكتمل صورة هذا المنتجع السياحي الدولي الكبير.

انضمت مدينة إيلات الى الدولة العبرية المقبلة، بموجب قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1947، ولم تبدأ بالتطور والنمو كمرفأ ومنتجع بحري إلا في الستينات. في أيار (مايو) 1967، شكّل إغلاق مصر لمضيق تيران الذي يتحكّم بطريق إيلات، أحد أسباب شن حرب الأيام الستة. وتعتبر هذه المدينة، منذ مطلع الثمانينات ثاني مركز سياحي في إسرائيل، بعد القدس. وقد بنيت على مقربة من حصن قديم من القرون الوسطى، يدعى «إيلات» الذي شكل موضوع تنافس بين أمراء الدول الصليبية وصلاح الدين.

العقبة هي المنفذ الوحيد للأردن على البحر، وتدين البلاد بملكية هذا المرفأ إلى صمود البريطانيين في وجه المطامح السعودية في مطلع هذا القرن. ففي تموز (يوليو) 1917، استولت قوات الأمير فيصل الهاشمي بقيادة توماس ادوارد لورانس على العقبة التي حوّلها العثمانيون موقعًا حصينًا، فاتحًا بذلك الطريق أمام البريطانيين للاستيلاء على فلسطين، شهد المرفأ حركة ناشطة بين الحربين العالميتين ثم تطور بوجه الخصوص في السنوات الخمسين. في العام 1991، وضعت حركة المرفأ العقبة بصورة جزئية تحت إشراف الأمم المتحدة بغية التثبت من عدم خرق الحظر المفروض على

العراق، باعتبار أن العقبة كانت منفذًا لطريق مهمة تنطلق من بغداد. في أعقاب الحظر، تقلصت حركة مرفأ العقبة من 15 مليون طن في العام 1990 إلى 11 مليون في العام 1993.

تقع طابا على الحدود الاسرائيلية - المصرية. وكانت موضع أول تسوية حدودية بين الانكليز الذين كانوا يحتلون مصر والسلطنة العثمانية في العام 1907. غير أن هذا الموقع لم يكتسب أهميته سوى في السبعينات. ففي أعقاب استعادة مصر لصحراء سيناء، وفقًا لاتفاقيتي كامب دافيد في العامين 1978 و1979، رفض الاسرائيليون الانسحاب من طابا حيث كانوا بنوا مجمعًا فندقيًا ضخمًا. وقد أعيد هذا الموقع إلى مصر في العام 1988 إثر صدور قرار تحكيمي عن محكمة العدل الدولية، لكن الاسرائيليين احتفظوا بإدارة هذا الموقع السياحي. بقيت طابا تدور من الوجهة الاقتصادية في الفلك الاسرائيلي مع أنها تقع قانونًا داخل الحدود المصرية، وهي تستضيف، منذ بداية مسيرة السلام العديد من الاجتماعات الاسرائيلية - الفلسطينية.

افتتحت الحدود الأردنية - الاسرائيلية بين العقبة وإيلات باحتفال كبير إثر توقيع معاهدة السلام بين البلدين، في تموز (يوليو) 1994، واعتبارًا من ذلك التاريخ، أخذت المكاتب السياحية تنظم رحلات مشتركة إلى المعالم الأثرية والسياحية القائمة في البلدين، ويبدو أن مشروع بناء مطار دولي مشترك فيها قد حقق خطوات جدية متقدمة.

بيت لحم

تقع بيت لحم على بعد 10 كلم جنوبي القدس، وقد تأسست في العهد الكنعاني، في العام 1400ق.م. بنيت هذه المدينة على تلة، وهي تشكل مع بيت جالا وبيت ساحور مدينة مثلثة الأضلاع، وتبعد الواحدة عن الأخرى مسافة 2كلم. وتضم هذه المدينة التي ولد فيها السيد المسيح قبر راحيل زوجة يعقوب أيضًا. قرابة العام 330، بنت هيلين والدة الامبراطور قسطنطين كنيسة المهد فوق المغارة التي ولد فيها الطفل يسوع، في العام 1852، دوّن العثمانيون رموز هذا المكان المقدس بأدق تفاصيلها، إنما شكلت إدارته وحراسته موضوع تنافس بين المسيحيين من أتباع المذهبين اللاتيني والارثوذكسي.

كانت خطة تقسيم فلسطين تعطي بيت لحم للفلسطينيين، لكن المدينة انتقلت في العام 1949 إلى جناح الإدارة الأردنية، وفي العام 1967، احتلّها الاسرائيليون مع بقية

أنحاء الضفة الغربية. في كانون الأول (ديسمبر) 1993، نالت بيت لحم حكمها الذاتي، غير أن قبر راحيل بقي تحت إشراف الإدارة الاسرائيلية. تحيط ببيت لحم 18 مستوطنة من اليهود، و3 مخيمات للاجئين الفلسطينيين تضم 1300 نسمة. ويبلغ عدد سكان مقاطعة بيت لحم حوالى 150000 نسمة.

الضفة الغربية

تتألف الضفة الغربية من مجمل الأراضي الواقعة بين الأردن وإسرائيل، قبل إنشاء إسرائيل، لم تكن الضفة الغربية تتميز عن بقية فلسطين. أطلقت عليها تسمية الضفة الغربية تمييزًا لها عن شرقي الأردن (الأردن حاليًا)، وقد خضعت للنظام الهاشمي اعتبارًا من العام 1948. وبعد أن احتلتها اسرائيل في العام 1967، أطلقت عليها تسمية يهودا والسامرة، اعتبارًا من السبعينات. فيهودا تمثل مملكة داود القديمة، التي تأسست في القرن العاشر ق.م. وعاصمتها القدس. أما السامرة، فتقع في الشمال، وكانت عاصمة مملكة إسرائيل بعد انفصالها عن مملكة يهودا في القرن التاسع ق.م. واعتبارًا من القرن السابع ق.م. انتشرت بين السامريين بدعة جديدة منشقة عن الديانة اليهودية. تشكّل يهودا والسامرة قلب البلاد اليهودية القديمة، باعتبار أن الكنعانيين كانوا يقطنون، في ذلك العصر، الساحل الفلسطيني بصورة رئيسية. بالمقابل، سكن اليهود القادمون إلى فلسطين، بدءًا من القرن التاسع عشر على طول الساحل، باعتبار أن المناطق الداخلية كانت تشهد في حينه كثافة سكانية من العرب.

خلافًا لرأي الداعين إلى قيام إسرائيل توراتية كبرى، اكتفى معظم المسؤولين الصهاينة بالحدود التي تولّت اسرائيل أمنها بعد حرب العام 1948. كذلك لم تكتسب الضفة الغربية طابعًا مقدسًا إلا بعد وصول حزب الليكود وحلفائه الدينيين إلى الحكم اعتبارًا من العام 1977. وفي الوقت الذي كانت فيه المستوطنات المنشأة بين 1967 و1977 ذات طابع استراتيجي، أصبحت المستوطنات المبنية في الثمانينات تعبّر عن رؤية أكثر رمزية لأرض إسرائيل حيث باتت الضفة الغربية جزءًا لا يتجزأ منها. في العام 1995، كانت الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، تضم حوالى 130000 مستوطن، نصفهم قطنوا فيها منذ العام 1988.

حقّق اقتصاد الضفة الغربية الذي أخذ يتكامل تدريجيًا مع الاقتصاد الاسرائيلي، نموًا استثنائيًا في المنطقة وبلغ معدله السنوي، بحسب الاحصاءات الاسرائيلية 12٪ في

الفترة القائمة بين 1967 و1994. غير أن هذا النمو في قسم منه كان عبارة عن خدعة احصائية، لأن كلفة المعيشة هي أغلى في المنطقة من سواها، كالأردن مثلاً. يضاف إلى ذلك، أن الضفة الغربية عانت مباشرة من حربي 1948 و1967. وقد أقام فيها حوالى 400000 لاجئ بين 1947 و1949، وغادرها نحو 400000 نسمة خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1966، وهي الفترة التي عبّرت فيها الأراضي المحتلة عن رفضها أن تكون منطلقًا لهجمات الفدائيين ضد إسرائيل أو قاعدة تحمي مؤخرتهم. كذلك غادرها ما يفوق 450000 نسمة في العام 1967. مع الأخذ بعين الاعتبار للنمو الديمغرافي، ثمة ما يقارب نصف مليون فلسطيني من أحفاد لاجئي العام 1948، يعيشون اليوم في الضفة الغربية.

منذ كانون الأول (ديسمبر) 1995، باتت المدن العربية السبع الكبرى في الضفة الغربية (بيت لحم، جنّين، الخليل، قلقيلية، نابلس، رام الله وطولكرم) تحت إدارة الحكم الذاتي. وإذا كانت هذه المدن تضم ثلث سكان المنطقة، فهي لا تمثل سوى جزء بسيط من أراضيها لا يزيد عن 5٪. خلال المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية حول مستقبل الأراضي المحتلة، فرض المصطلح الانكليزي West Bank نفسه على الطرفين لاعتباره مصطلحًا محايدًا.

جنين

تقع مدينة جنّين في الضفة الغربية، على بعد 2 كلم من «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلة، في وادي يزراعيل. وقد أصبحت منذ 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995 ثاني مدينة فلسطينية في الضفة الغربية تتمتع بالحكم الذاتي بعد مدينة الخليل. تضم مقاطعة جنين 200000 نسمة، وتشهد معدل بطالة يبلغ 35٪ ووضعًا حرجًا على صعيد توفير الموارد المائية.

الجليل

الجليل منطقة تاريخية في فلسطين ومهد المسيحية. وهي عبارة عن شريط من الأراضي بعرض 30 إلى 40 كلم وطول 80. تقع الجليل بين غور الأردن شرقًا والبحر المتوسط غربًا، وبين سهل يزراعيل في الجنوب ونهر الليطاني شمالاً حيث تتوزع مياهه بين لبنان وإسرائيل.

منذ حوالى 4000 سنة، كانت أربع مدن كنعانية كبرى تفرض سيادتها على الجليل،

وقد قطنتها قبائل الآشر ونفطلي وسبلون وايزاشار حوالى العام 1200 ق.م. وكانت الجليل موطن ممالك داود ثم سليمان، وأصبحت ولاية آشورية بين عام 733 و104 ق.م. وفي ظل السيادة اليهودية عليها، ولد فيها السيد المسيح وترعرع، كما كانت مسقط رأس معظم تلاميذه. بعد ذلك، أصبحت الجليل المركز الرئيسي لليهود حين طرد هؤلاء من القدس في القرن الثاني ب.م. وشهدت ازدهار العديد من الكنائس اليهودية فيها.

اعتبارًا من مطلع القرن العشرين، تحوّل الجليل الشرقي، في محيط بحيرة طبريا، منطقة بناء للمزارع الجماعية اليهودية (الكيبوتز). في العام 1922، وضعت معظم أنحاء الجليل التاريخية تحت الانتداب البريطاني على فلسطين، فيما وضع القسم الشمالي منها تحت الانتداب الفرنسي الذي ضمّه إلى لبنان. وكانت خطة تقسيم فلسطين التي وضعتها الأمم المتحدة، تلحظ، في العام 1947، تقسيم منطقة الجليل الواقعة تحت الانتداب البريطاني، إلى قسمين متساويين تقريبًا، واحد يهودي وآخر عربي. في العام 1948، جرى ضمّ مجمل منطقة الجليل باستثناء الجزء اللبناني إلى إسرائيل. وبعد تكرار الهجمات التي شنّها الفدائيون على القرى اليهودية في الجليل، انطلاقًا من جنوب لبنان، انغمست الدولة العبرية في النزاع اللبناني، اعتبارًا من 1978.

تتألف منطقة الجليل السفلى من تلال تمتد من الشرق إلى الغرب (جبل طابور 588م)، وعلى هضباتها المتدرجة جلولاً، تزرع الحبوب وأشجار الزيتون. مدنها الرئيسية هي: الناصرة والكرمل. وإلى الشمال من بحيرة جناشار، تشهد منطقة الجليل الأعلى سلسلة من الجبال والوديان (جبل هار ميرون، 1208م). ويسكن قراها الخمسين عرب ودروز وشركس بنسبة الثلث من السكان. ويزرع فيها التبغ والكرمة والزيتون والأشجار المثمرة. والمدينة الرئيسية فيها هي زيفات.

غزة

قطاع غزة شريط مساحته 365كلم2، بطول 45 كلم وعرض يتراوح بين 5 و12 كلم. شهدت هذه المنطقة المتخلّفة، في العام 1948، تدفقًا ضخمًا من اللاجئين، فازداد عدد سكانها بنسبة عشرة أضعاف. تمتد منطقة الحكم الذاتي على مساحة 219 كلم2، أي ما يعادل 60٪ من مساحتها الاجمالية. وتبلغ الكثافة السكانية فيها 14000 في الكيلومتر المربع، وهي الأعلى في العالم. كان عدد سكانها يبلغ في العام 1992، 788903

أشخاص يتوزعون بين غزة المدينة (122698 نسمة) ومخيمات اللاجئين: جبليا في الشمال (107921 شخصًا) وشطي قرب مدينة غزة (59276 شخصًا)، ودير البلح (13849 شخصًا) ونصيرات (40279 شخصًا) وبريج (24779 شخصًا) والمغازي 16976 شخصًا) في الوسط، وفي الجنوب خان يونس (110027 شخصًا) ورفح (105510 أشخاص). إلى ذلك، كانت غزة تضم 15 مستوطنة إسرائيلية تحتل 40٪ من مساحة القطاع ويبلغ مجموع سكانها 6000 مستوطن إسرائيلي.

في العام 1987، ولدت الانتفاضة في غزة، وتحديدًا في مخيم جبليًا، وثمة عوامل عدة كانت في أساس تفجرها، كاحتجاز السكان في العراء (لم يستطع معظم السكان يومًا مغادرة قطاع غزة من جراء عدم الترخيص لهم بذلك)، وازدحام السكان، وغياب الاستثمارات الثقيلة في المجالات الصناعية أو في البنى التحتية، مما أدّى إلى تدهور نسبي ومتواصل في مستوى المعيشة (مياه الشرب مالحة، غياب شبكات تصريف المياه المبتذلة، انتشار الأمراض، بطالة وبؤس).

تحوّل قطاع غزة مسرحًا لأعنف المواجهات بين الجيش الاسرائيلي و«الشباب» الفلسطيني، كما أصبح أيضًا أهم معقل للاسلاميين المتشددين في الأراضي المحتلة. أدرك الاسرائيليون مدى الصعوبات التي تطرحها إدارة غزة، فاقترحوا الانسحاب من المناطق التي لم يتوصلوا إلى السيطرة عليها، ولهذه الأسباب ذاتها، تجد السلطة الفلسطينية مشقة في فرض سلطتها. فهي تجد نفسها مضطرة، في سبيل كسب شرعيتها الحقيقية، للاستجابة لكافة تطلعات السكان على الصعد الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية من دون أن تتوافر لها الموارد الملائمة (على صعيد البنيات والجهاز البشري والتمويل).

الجولان

الجولان هضبة بركانية ترتفع 1000م عن سطح البحر وتشرف على منطقة الجليل وسهل دمشق. تبلغ مساحتها 1150كلم2، وقد ضمت إلى سوريا في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، في العام 1922. وهي ما تزال، منذ حرب الأيام الستة، في العام 1967، تحت الاحتلال الاسرائيلي.

شهدت الجولان معارك ضارية إبان الحرب العربية - الاسرائيلية، في العام 1973، وضمتها الدولة العبرية إليها في العام 1981، لأنها تعتبرها ذات أهمية استراتيجية لكونها

تشكل «منطقة عازلة» بينها وبين سوريا، فضلاً عن غِناها بالموارد المائية. وبالفعل، تشكل الجولان خزانًا حقيقيًا لمياه المنطقة، إذ تنبع منها الروافد الشرقية لبحيرة طبريا وأعالي نهر الأردن، التي تزود إسرائيل بحوالى 300 مليون م3 من المياه في السنة، أي ما يعادل سدس استهلاكها السنوي.

في أيار (مايو) 1967، كان عدد سكان الجولان قرابة 100000 نسمة، جلّهم من الدروز. في أعقاب حرب الأيام الستة، هجر السكان الجولان بنسبة 90٪، وطال الدمار معظم القرى المهجورة. وقد سهلت هذه الهجرة السكانية مهمة اسرائيل في استيطانها حيث نقلت إليها 15000 نسمة يتوزعون على 33 مستوطنة. ويتجمع باقي السكان في الطرف الشمالي من الجولان حيث يبلغ عددهم 14000 نسمة من الدروز، إضافة إلى بضعة مئات من العلويين والشركس.

يرتبط عقد معاهدة سلام بين سوريا وإسرائيل بتسوية مسألة الجولان. فالسوريون يستندون إلى القرارين رقم 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ويشترطون انسحابًا كليًا وغير مشروط من هضبة الجولان وحتى خطوط الهدنة للعام 1948. بالمقابل، لن توافق اسرائيل على الانسحاب إلا حتى الحدود الدولية التي رسمتها السلطات المنتدبة الفرنسية والبريطانية في العام 1923، الأمر الذي يتيح لها الاشراف على مساحة 60كلم2 في أسفل الهضبة على الضفاف الشرقية لبحيرة طبريا، وحماية مصالحها من مصادر المياه التي يوفّرها هذا الخزّان المائي. وثمة مسائل أخرى تبقى معلقة، لا سيما إقامة منطقة مجرّدة من السلاح بإشراف قوات الأمم المتحدة. وهذه المنطقة قائمة حاليًا في الجهة الشرقية من الجولان، في قسم من السهل السوري التي انسحبت منه اسرائيل في العام 1974.

على الرغم من التباين في المواقف، فإن إعادة الجولان إلى أصحابها تبدو اليوم مسألة أساسية لإعادة السلام الى المنطقة ويتعذر القفز فوقها. وإذا كانت هذه المسألة لا تلقى الإجماع بين الاسرائيليين، فإنها كذلك لا تواجه مقاومة شديدة من جانب الأحزاب الدينية، إذ إن الجولان لا يشكل جزءًا أساسيًا من «إسرائيل الكبرى» المنصوص عنها في التوراة.

الخليل

الخليل مدينة كنعانية عريقة تقع على بعد 35كلم جنوبي القدس، وهي مكان مقدس

للديانات السماوية الثلاث، وفيها بحسب التقليد التوراتي، دفن إبراهيم زوجته ساره، وتوّج داود ملكًا على يهودا قبل أن ينشر ملكه على إسرائيل كلها. ويضم الحرم الابراهيمي رفات إبراهيم وساره، وإسحاق ورفقا، ويعقوب وليا.

بعد سيطرة المسلمين على الخليل في العام 636، احتلّها الصليبيون في العام 1099 وأسسوا فيها إقطاعية وأسقفية. وفي العام 1187، استعاد صلاح الدين المدينة التي وقعت، بدءًا من القرن السادس عشر وحتى عهد الانتداب البريطاني، تحت السيطرة العثمانية. بعد الحرب العربية – الاسرائيلية الأولى، في العام 1948، ضمّت المدينة مع الضفة الغربية الى المملكة الهاشمية. وفي حزيران 1967، وقعت تحت نير الاحتلال الاسرائيلي إثر حرب الأيام الستة. ومع تكثيف عمليات الاستيطان التي انتهجتها حكومة الليكود المنتخبة في العام 1977، تحولت الخليل نقطة استقطاب للخطاب الديني الذي تمحور حول «أرض إسرائيل». وتحت ضغط حزب «غوش ايمونيم» – وهو تكتل صهيوني يضم يهودًا تلموديين – أقيمت عدة مستوطنات يهودية في قلب المدينة. وما يزال مصير الخليل حيث يقطن نحو 120000 عربي و450 يهوديًا، يشكل حجر عثرة في المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية التي بدأت في أيلول (سبتمبر) 1993. وهكذا، بعد المصافحة «التاريخية» بين عرفات ورابين، فتح مستوطن يهودي من الخليل، من أتباع الحزب اليميني المتطرف، كاخ، النار على المصلين المسلمين في الحرم الابراهيمي، فأوقع 52 قتيلًا من المسلمين. أدت هذه المجزرة التي أدانتها الحكومة الاسرائيلية، إلى إشعال الأراضي المحتلة، كما علّقت منظمة التحرير والدول العربية مشاركتها في مفاوضات السلام. واضطرت اسرائيل، تحت وطأة الضغط الدولي، ولأول مرة في تاريخها، إلى القبول بنشر قوات أجنبية في الأراضي المحتلة، تطبيقًا لقرار مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة رقم 904. وأخيرًا، بعد مماطلات عدة، تم توقيع «تسوية طابا» في 25 أيلول (سبتمبر) 1995، بين السلطة الفلسطينية والدولة العبرية، وقد نص الاتفاق على تطبيق «ترتيبات أمنية خاصة» في الخليل. وقد احتفظت إسرائيل بمسؤولية حفظ الأمن في بعض أحياء المدينة، والابقاء على بعض جنودها فيها، في حين تولت السلطة الفلسطينية الاشراف التام على ادارة المدن الست الأخرى في الضفة الغربية، وهي رام الله وجنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم وبيت لحم. وتضم مقاطعة الخليل قرابة 280000 نسمة.

أريحا

تقع أريحا التي قد تكون المدينة الأقدم في العالم، على الضفة الغربية لنهر الأردن، وتضم قرابة 30000 نسمة. ويقوم بقربها مخيّمان للاجئين الفلسطينيين هما: عقبة جبر (3507 أشخاص) وعين سلطان (1172 شخصًا)

تمتد المنطقة المنصوص عنها في اتفاق أوسلو على مساحة 54كلم2 في مقاطعة أريحا البالغة مساحتها 354كلم2. ويخضع توسيع منطقة الحكم الذاتي لمفاوضات جديدة في المستقبل.

اختيرت أريحا كي تكون أول مدينة في الضفة الغربية توضع تحت إدارة السلطة الفلسطينية لأسباب عدة منها أن الفلسطينيين اشترطوا الحصول على مدينة واقعة في الضفة الغربية وعدم اقتصار المرحلة الأولى من المسيرة السلمية على قطاع غزة وحده، بغية ربط مصير قطاعي الأراضي المحتلة معًا بصورة مادية. من جهة أخرى، يتيح قرب هذه المدينة من جسر اللنبي للسلطة الفلسطينية الاتصال بالأردن وتلافي تشديد الطوق حولها من قبل اسرائيل. أخيرًا، يبدو أن هذا الاختيار لأريحا حظي بإجماع الفريقين بالنظر لعدم اشتراكها في الانتفاضة مما يعكس أجواء الاعتدال السياسي السائد لدى سكانها. ويدّعي الفلسطينيون المناهضون لاتفاق أوسلو أن اسرائيل لم توافق على إعادة أريحا إلا لأن الله قد صبّ لعنته على هذه المدينة، كما جاء في التعاليم اليهودية (سفر يشوع).

مع تلبّد الأجواء في مفاوضات السلام، أخذت أسعار الأراضي في الهبوط في أريحا بعد أن شهدت ارتفاعًا جنونيًا في بدايتها، ولا سيما بعد وضع الاسرائيليين أسلاكًا شائكة حولها وزرع محيطها بالألغام. كما أدت إقامة الحواجز الجمركية، الفلسطينية والاسرائيلية، إلى استحالة خروج السكان من مدينتهم المعزولة، إذ كانت السلطتان الفلسطينية والاسرائيلية تمتنعان عن منحهم تأشيرات خروج لأسباب أمنية. أخيرًا، تحولت أريحا إلى معتقل يقضي فيه السجناء الذين أفرجت عنهم اسرائيل في أعقاب اتفاق أوسلو، ما تبقى من مدة سجنهم، الأمر الذي دفع بالفلسطينيين إلى اتهام الاسرائيليين بتحويل أريحا سجنًا في العراء.

القدس

تثبت الأبحاث الأثرية أن مدينة القدس كانت مأهولة بالسكان منذ مطلع الألف

الثالث قبل المسيح. وفي القرن التاسع ق.م. حررها الملك داود من أيدي الكنعانيين وجعلها عاصمة لأسباط إسرائيل الاثني عشر. وانطلاقًا من تلك الحقبة، أصبح بناء الهيكل رمزًا للديانة اليهودية وللرسالة الدينية والسياسية التي تضطلع بها القدس، عاصمة يهودا. تعرضت هذه المدينة في العام 586ق.م. لاجتياح البابليين، ثم احتلّها على التوالي كل من الفرس واليونانيون (في القرن الرابع ق.م.) والرومان (منتصف القرن الأول ق.م.). كذلك شهدت هذه المدينة آلام السيّد المسيح وقيامته كما وصفتها الأناجيل، وأصبحت، في مطلع عصرنا الحاضر، مركزًا للكنيسة المسيحية الأولى. وكان لتهديم هيكل هيرودس على يد جنود طيطوس الروماني، في العام 70ب.م. وقع الكارثة الحقيقية في نفوس أبناء الجالية اليهودية في القدس، وبعد الفتنة اليهودية بقيادة بارخوشيبا، دمّر الامبراطور ادريانوس المدينة كلها وطرد اليهود منها، مما أدّى إلى تشتتهم الكبير في مختلف الأنحاء (135)، فدعيت القدس حينذاك «عاصمة العودة». في عهد الملك قسطنطين، شيدت كنائس مسيحية عديدة، منها «كنيسة القيامة» التي تجتذب العديد من السياح القادمين من الغرب. في العام 637، احتل العرب المسلمون القدس وشيدوا فيها جامع قبة الصخرة في الباحة التي كان يقوم عليها الهيكل. ويعتبر الاسلام القدس (ومعناها المدينة المقدسة) ثالث مدينة مقدسة بعد الحرمين الشريفين «مكة» المكرمة «والمدينة» المنورة. وقد جاء في القرآن الكريم أن النبي (ﷺ) حطّ فيها ثم انطلق منها ليلاً على حصانه المجنح «براق» في رحلة نحو السماء.

وهكذا أصبحت القدس، بعد القرن السابع، مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث. على الرغم من التعايش السلمي الذي امتدّ لفترات طويلة، فإن تعدّد الأماكن الدينية إلى حد التضخم كان شؤمًا على المدينة، وانعكس صراعًا داميًا في كل مرة سعى فيها أحد الفرقاء إلى ادعاء حقه الحصري في المدينة المقدسة.

بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، حشد الصليبيون في الغرب قواتهم تلبية لنداء البابا أوربانوس الثاني لتحرير الأماكن المقدسة من سيطرة العرب. وفي العام 1187، استعادها صلاح الدين من «الفرنج» قبل أن تقع مجددًا بأيدي المماليك (1250 – 1517) الذين رفعوا الأسوار حول المدينة، ثم تحت نير العثمانيين (1517 – 1917). وباستثناء السلطان سليمان القانوني، لم يبد سلاطين بني عثمان اهتمامًا كبيرًا بالمدينة التي شهدت مرحلة انحطاط طويلة امتدت حتى عهد الانتداب البريطاني.

لدى إعلانها عاصمة فلسطين المنتدبة، شهدت القدس، في نهاية العشرينات، أولى الاشتباكات بين العرب والصهاينة. وجاءت خطة التقسيم التي تبنّتها منظمة الأمم المتحدة في العام 1948، لتكرس للمدينة طابعها الدولي. غير أن الهدنة التي أعقبت حرب 1948، شطرت المدينة إلى شطرين، تاركة للعرب المدينة القديمة بكاملها، وللاسرائيليين المدينة الجديدة التي شيدت منذ القرن التاسع عشر في الجهة الغربية منها. وسرعان ما تحوّل الجزء الاسرائيلي منها عاصمة للدولة العبرية الجديدة. من جهة أخرى، كانت حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة مكفولة لجميع المؤمنين بموجب أحكام اتفاقية الهدنة، غير أن الأردن الذي كان يرعى شؤون القسم العربي من القدس أخلّ بتعهداته حين منع اليهود من زيارة حائط المبكى، وهو الحائط القائم تحت الباحة التي كان الهيكل مبنيًا عليها. في حزيران (يونيو) 1967، استولى الجيش الاسرائيلي على المدينة القديمة التي كانت بحماية القوات الأردنية. وباتت تضم بعد توحيدها حينذاك، حوالي 250000 نسمة من اليهود و70000 عربي. في العام 1981، أعلن الكنيست الاسرائيلي القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، فسارعت منظمة الأمم المتحدة إلى إدانة هذا القرار الذي حرّك موجة من بناء المستوطنات حول الأحياء العربية. زادت هذه السياسة الهادفة إلى تطويق الأحياء العربية من حدة التوتر: فقد تبين أن الانتفاضة التي راعت قبلاً المدينة المقدسة، اتخذت خلال الفترة الممتدة بين 1990 و1993، شكلاً من «حرب الخناجر» التي طالت العديد من اليهود بالطعن. بالمقابل، أعلنت الحكومة الاسرائيلية في تموز (يوليو) 1993، أن عدد المقيمين اليهود في القدس الشرقية (وهي تقليديًا ذات غالبية عربية) فاق عدد السكان العرب (من المسيحيين والمسلمين)، إذ بلغ 158000 يهودي مقابل 150000 عربي. ولما كانت المدينة باتت تضم بمجملها 570000 شخص، فإن البلدية لم تخفِ نيتها في إنشاء «القدس الكبرى» التي تتألف من المدينة وضواحيها وتضم غالبية يهودية من 800000 يهودي.

وتقضي المسيرة السلمية التي بدأت في أيلول 1993، ببحث وضع القدس في المرحلة النهائية من المفاوضات، حيث سيبحث أيضًا الوضع الدائم للأراضي المحتلة.

قلقيلية

قلقيلية بلدة صغيرة تقع في الشمال الغربي من الضفة الغربية، على أحد معابر الخط الأخضر. بين العام 1967 ومطلع التسعينات، عاشت قلقيلية من المداخيل التي كان

يجنيها المياومون العاملون في اسرائيل. وهي أصغر مدينة بين المدن التي باتت خاضعة للسلطة الفلسطينية اعتبارًا من أيلول (سبتمبر) 1995.

نابلس

تقع نابلس إلى الشمال من القدس على بعد 70 كلم منها. تأسست هذه المدينة في العهد الكنعاني، حوالى العام 1900ق.م. وتضم في محيطها أقلية يهودية من السامريين، يقدر عددها بنحو 1000 شخص. والسامريون يهود يتحدرون من اليهود الذين رفضوا السبي الى بابل وفقًا لما قضى به الرومان. وقد حافظوا على طقسهم الديني الخاص، ويسعون للحفاظ على أصالة طائفتهم من خلال إبقاء الزواج مقتصرًا على أبناء طائفتهم (زواج لحمي). ويحدد السامريون أنفسهم بأنهم فلسطينيون من نابلس، ويعيشون بوفاق تام مع المسلمين والمسيحيين ويتكلمون العربية في حياتهم اليومية، تاركين العبرية للاحتفالات الدينية. ومنذ خضوع نابلس لإدارة الحكم الذاتي، في أيلول (سبتمبر) 1995 خصّص لهم مقعد في المجلس الفلسطيني.

تقع نابلس في منطقة زراعية خصبة وتتميز بتجارتها وحيويتها. وهي تستقطب رساميل الفلسطينيين من أبناء الشتات، لتمويل العديد من المشاريع الانمائية. تحيط بهذه المدينة 48 مستوطنة مأهولة باليهود، إضافة إلى 3 مخيمات للاجئين الفلسطينيين تضم قرابة 30000 شخص، فيما تضم مقاطعة نابلس حوالي 270,000 شخص.

رام الله

تقع رام الله إلى الشمال من القدس على بعد 16 كلم منها. وقد تأسست في العهد الكنعاني، حوالى العام 1800ق.م. ويشتق اسمها من كلمتين رام (أو القلعة بالآرامية) والله (بالعربية).

اعتبارًا من النصف الأول من القرن العشرين، سادت المدينة موجة عارمة من الهجرة باتجاه الولايات المتحدة. وبقي هؤلاء المهاجرون وأحفادهم متعلقين بمدينتهم ويبني معظمهم مسكنًا ثانويًا، في الحي الذي لا يدخله الجيش الاسرائيلي إلا فيما ندر باعتبار أن سكانه يحملون الجنسية الأميركية.

تشهد رام الله، منذ اتفاق أوسلو، حين نالت حكمها الذاتي في أيلول (سبتمبر) 1995، ازدهارًا اقتصاديًا لا مثيل له لاسيما على صعيد حركة البناء وقد جعلها موقعها المتاخم للقدس العاصمة الفعلية للسلطة الفلسطينية. تحيط بهذه المدينة 28 مستوطنة

مأهولة من اليهود و4 مخيمات فلسطينية تضم قرابة 22000 نسمة. وتضم مقاطعة رام الله حوالي 280000 نسمة.

سيناء

سيناء شبه جزيرة صحراوية تقع على الحد الفاصل بين أفريقيا وآسيا ويحيط بها خليج العقبة والمتوسط والبحر الأحمر، وقد شكلت منذ القدم جزءًا من مصر. وفيها، بحسب التوراة، تلقى موسى لوحات الوصايا أثناء هروب العبرانيين من مصر، وفي القرن الخامس شيد فيها دير القديسة كاثرين وهو المعلم الديني الوحيد التابع لإحدى الرهبانيات المستقلة.

تعرضت سيناء للاحتلال الاسرائيلي، لأول مرة، أثنار حرب السويس، عام 1956، لكنها أعيدت إلى مصر في أعقاب الفشل الدبلوماسي للحملة الفرنسية – البريطانية على السويس. ثم عادت اسرائيل واحتلتها لمدة أطول بعد حرب الأيام الستة، قبل أن تعود إلى مصر بموجب اتفاقيتي كامب دافيد (1978 و1979)، وتمّ تفكيك المستوطنات التي أنشئت فيها، على الرغم من معارضة 5000 مستوطن كانوا يشغلونها. بعد الانسحاب الاسرائيلي الكامل منها، في العام 1982، جرى تجريد المنطقة الحدودية من السلاح (10كلم لجهة مصر، وأقل من 1كلم لجهة إسرائيل) غير أن المشاريع الانمائية الموعودة في الجانبين لم ترَ النور على الاطلاق. كما استعاد المصريون أيضًا منطقة طابا الواقعة على الحدود الاسرائيلية، غير أن الاسرائيليين احتفظوا بإدارة المجمع السياحي الذي انشئ امتدادًا للمجمع القائم في إيلات. شكلت طابا رمزًا لتسوية ناجحة واختيرت مركزًا لجولات عدة من المفاوضات العربية – الاسرائيلية.

تل أبيب

تأسست تل أبيب في العام 1908 على شاطئ المتوسط، قرب مدينة يافا التي اتحدت بها عام 1949، وهي ما زالت تشكل قلب اسرائيل الاقتصادي وتضم مع ضاحيتها، وهي الأكبر في اسرائيل، نحو 1,7 مليون نسمة. غير أن المدينة في نطاقها البلدي لا تضم سوى 340000 نسمة، مما يجعلها في المرتبة الثانية بعد القدس، في الواقع، توقفت تل أبيب، منذ العام 1962 عن التوسع لصالح ضواحيها.

تعتبر تل أبيب القطب الرئيسي للصناعة في البلاد، وهي مركز البورصة وجميع المصارف الكبرى والمؤسسات المالية، وكذلك لمعظم النقابات والهيئات المهنية.

والقدس لم تحظَ بالاعتراف بها كعاصمة إلا من جانب عدد ضئيل جدًا من الدول، فيما تضم تل أبيب معظم السفارات المعتمدة في البلاد. كما تشكل المدينة مركزًا ثقافيًا أساسيًا من خلال الجامعة (التي يعود تاريخ تأسيسها الى العام 1956) وأكاديمية الموسيقى روبن، والمعهد الفني العبراني (تأسس عام 1910) والعديد من المؤسسات الثقافية والأبحاث. باستثناء يافا المدينة العربية القديمة، تشبه تل أبيب مدينة أميركية بجاداتها المستقيمة الزوايا التي تخترقها من جهة إلى أخرى. منذ نهاية السبعينات، جرى تأهل الشاطئ تلبية لحاجات الاستجمام والسياحة، بعد أن كان مهملاً حتى ذلك الحين.

طولكرم

طولكرم مدينة صغيرة تقع الى الشمال الغربي من الضفة الغربية. جميع سكانها تقريبًا من المسلمين. شهدت هذه المدينة ازدهارًا في القرن العشرين بفضل زراعة شجرة الحامض، وقد تسارعت وتيرة نموها منذ إنشاء طريق السيارات الواسعة في الثمانينات. وضعت طولكرم تحت إشراف السلطة الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) 1995، وتضم مقاطعتها قرابة 220000 نسمة.

الشعوب والسكان

اشكيناز

تدل عبارة اشكيناز على اليهود الذين يعودون في أصلهم إلى أوروبا تمييزًا لهم عن اليهود الذين يعودون في أصولهم إلى حوض البحر المتوسط. ويعني الجذر العبراني لكلمة اشكيناز «البلد الجرماني»، لكن قد تكون الكلمة مشتقة في الأساس من الفارسية «اشكوزا» التي تدل على بلاد «السيت» في جنوبي روسيا، التي كانت ترمز إلى الدب الأصغر في العصر العبراني.

قضى مجمع لاتران المنعقد في العام 1215 بفصل الشعب اليهودي عن الشعب المسيحي، مما دفع باليهود المقيمين في أوروبا للعيش في أحياء خاصة في المدن بمعزل عن غير اليهود. فانتشرت في صفوفهم حضارة جديدة ذات لغة مشتركة – اليديشية – المشتقة من العبرانية والألمانية، إضافة إلى ذلك، استمروا في التمتع باستقلالية قضائية تجسدت بالمحكمة التلمودية التي عملت على تعزيز الوجدان الذاتي والتمسك بالهوية. وقد ساد هذا التنظيم حتى القرن التاسع عشر كافة الجماعات اليهودية أينما حلّت، سواء في برسلو أو بودا، في براغ أو فيينا. وقد لقيت جماعة الاشكيناز حماية من بعض الأمراء، مما جعلها تنمو في منتصف القرن السادس عشر في بولونيا – ليتوانيا التي غدت أكبر مركز يهودي في أوروبا وحتى مرحلة استئناف الاضطهادات ضدها، في كل من بولونيا وأوكرانيا، في منتصف القرن السابع عشر. شهد عالم الاشكيناز، في عصر «الأنوار» نهضة ثقافية عرفت باسم: «هاسكالاه». وبفعل هذه الحركة النهضوية والانقلابات السياسية التي وقعت في أوروبا الغربية، ظهر تيار يدعو لاندماج اليهود في المجتمعات التي تستضيفهم، كما حصل في فرنسا التي كانت السباقة في منحهم حقوقهم المدنية، في العام 1791. بالمقابل، استمر يهود أوروبا الشرقية يعيشون نمط حياتهم التقليدية في أحياء معزولة، وتعرضوا للاضطهادات

العرقية، لا سيما في روسيا القيصرية (بوغروم)، فاختار العديد منهم طريق الهجرة، فيما أخذت تظهر تيارات قومية مختلفة، كالصهيونية، والاشتراكية، والحكم الذاتي. وراحت فكرة العودة إلى فلسطين التي نادى بها منظّر الصهيونية تيودور هرتزل - وهو يتحدر من بودابست ويقيم في فيينا تلقى استحسانًا واسعًا لدى يهود بولونيا وروسيا. وفي أعقاب المجازر النازية ضد اليهود، سعى الاشكيناز المقيمون في فلسطين إلى إقامة دولة اسرائيل في العام 1948. وقد تجنّد في صفوفهم أبرز رجال السياسة، أمثال دافيد بن غوريون، وغولدا مائير وحاييم ويزمان، واسحق شامير وشمعون بيريز، وعلى صعيد السياسة الاسرائيلية، يصوّت الاشكيناز بصورة عامة لصالح أحزاب اليسار.

يشكّل الاشكيناز الأكثرية الساحقة بين اليهود والبالغ عددهم في العالم حوالي 14 مليون نسمة (من بينهم 5 ملايين في الولايات المتحدة). في اسرائيل، أدّت هجرة اليهود السوفيات بدءًا من العام 1989، الى وقف التراجع الدمغرافي في صفوف اليهود الاوروبيين بالمقارنة مع اليهود الشرقيين. وما يزال الانقسام القائم الى اليوم بين الاشكيناز والسيفاراد يؤلف شرخًا لا يستهان به في المجتمع الاسرائيلي.

السيفاراد

كانت كلمة سيفاراد تدل في التوراة على مدينة سرديا، عاصمة ليديا (في تركيا حاليًا). بعد ذلك، توسّع اليهود في استعمال عبارة سرديا - سيفاراد للدلالة على المكان الذي تتجه نحوه الهجرة، قبل أن تطلق هذه العبارة على يهود اسبانيا وحدهم، حين أصبحت تلك البلاد موطنًا رئيسيًا لليهود في العصر الوسيط. والسيفاراد، بحصر المعنى، هم أحفاد اليهود الذين طردوا من اسبانيا في العام 1492، ومن البرتغال في العام 1497 ولجأوا بغالبيتهم العظمى إلى المغرب وإلى أنحاء مختلفة من السلطنة العثمانية، وبنسبة أقل إلى انكلترا وهولندا. وتشمل هذه العبارة اليوم جميع اليهود الذين يعودون في أصلهم إلى دول أفريقيا والشرق الأوسط، مقارنة بالاشكيناز المتحدرين من ألمانيا وأوروبا الشرقية.

أدّى إنشاء دولة اسرائيل والحرب العربية - الاسرائيلية الأولى التي أعقبته على الفور في العام 1948، إلى هجرة الآلاف من السيفاراد المقيمين منذ أجيال عدة في دول الشرق الأوسط. وهكذا، بين 1948 و1960، ارتحل قرابة 500000 يهودي إلى اسرائيل. من جهة أخرى، لا يندمج السيفاراد بسهولة في الدولة العبرية التي أنشأها

الاشكيناز بصورة أساسية، وإذا كانت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تسير باتجاه التقلص بين المجموعتين، فإن السيفاراد ما زالوا على اعتقادهم بأنهم ضحية التفرقة العنصرية. في الواقع، ما زالت مداخيلهم أدنى نسبيًا من مداخيل الاشكيناز. وقد أدى هذا التمييز في العام 1959 إلى وقوع حوادث حيّ «والي الصليب» في حيفا، كما تسبّب، في العام 1970، في ظهور حركة «الفهود السود» المطلبية. ويهتم بشؤون السيفاراد الدينية حاخام أكبر خاص، وهم على العموم أشد ارثوذكسية في ممارساتهم الدينية من الاشكيناز، ويصوتون إجمالاً للأحزاب الدينية (خصوصًا لحزب شاس المناهض لحركة العلمنة وكان برنامجه يدعو في الأساس إلى الدفاع عن مصالح اليهود الشرقيين) واليمينية. وفي العام 1977، ضمنت أصواتهم الفوز لحزب الليكود في الانتخابات التشريعية. وقد وقع العكس في العام 1996، إذ أدّى الخلاف بين الاشكيناز والسيفاراد الى انشقاق داخل الليكود.

مستوطنو الأراضي المحتلة

بدأت مسيرة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وسائر الأراضي العربية المحتلة، غداة حرب الأيام الستة في العام 1967. وقد وضعت الحكومة بتصرف هذه المسيرة أموالاً طائلة (مجموعها 15 مليار دولار) لبناء 144 مستوطنة واستقدام أكثر من 100,000 يهودي من الخارج.

في العام 1996، كانت الأراضي المحتلة (باستثناء القدس) تضم قرابة 160000 يهودي يقيمون في الضفة الغربية (136000 من أصل مجموع السكان البالغ مليون نسمة) وغزة (5000 مقابل حوالي 900000 نسمة) والجولان (15000 مقابل 29000 نسمة).

استندت عملية الاستيطان على مسوّغات عسكرية وسياسية ودينية، وتمت على مرحلتين: في البداية، ارتكزت سياسة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلّة على خطة ألون، الذي كان يشغل حينذاك منصب نائب رئيس الحكومة (حزب العمل). سعت تلك الخطوة التي طرحت في العام 1967، إلى إقامة مناطق واقية تحيط بالبلاد بهدف الحفاظ على أمن اسرائيل. ولهذه الغاية أقيمت المستوطنات في الجولان وفي وادي نهر الأردن.

أدّى تأسيس حزب غوش ايمونيم (كتلة الايمان)، في العام 1974، إلى إعطاء حركة بناء المستوطنات دفعًا جديدًا من خلال منحها قيمة رمزية ودينية طاغية، تمثلت باستعادة

اليهود لأرضهم الأصلية، يهودا والسامرة، في إطار حلمهم إنشاء دولة «اسرائيل الكبرى». وقد عكف حزب غوش ايمونيم، على تلك المهمة «المقدسة» وأخذ يكثّف من بناء المستوطنات «غير الشرعية»، في مناطق ذات كثافة سكانية عربية، وتحت رعاية السلطات الاسرائيلية، لا سيما بعد وصول الليكود الى الحكم في العام 1977.

إلى جانب الدوافع العسكرية والدينية، قامت اعتبارات أخرى دفعت بالدولة العبرية لمتابعة سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة. من جهة أولى، كان بناء المستوطنات يستجيب أحيانًا لأهداف اقتصادية. فبناء المستوطنات الواقعة بالقرب من مصادر المياه في الجولان وفي وادي نهر الأردن، أكسبها طابعًا زراعيًا بغية الإفادة من المياه. ومن ناحية أخرى، لم تكن الاعتبارات الديمغرافية غائبة عن قرارات بناء مستوطنات جديدة، لأن توزيع المستوطنات اليهودية بشكل مدروس من شأنه تحقيق التوازن مع ثقل الكثافة السكانية العربية في الأراضي المحتلة. وفي هذا الاطار، تشكّل إحاطة القدس الشرقية تدريجيًا بسلسلة من المستوطنات اليهودية دلالة ذات مغزى كبير.

اعتمدت الحكومة في الثمانينات صيغًا متعددة لاستقدام اليهود إلى تلك المستوطنات، (منح قروض سكنية، أراضٍ مجانية، تخفيضات ضرائبية...). وكان العديد من المتزوجين الجدد يلاقون صعوبة في إيجاد مساكن بأسعار مناسبة في المدن الاسرائيلية الكبرى، فأقاموا في المستوطنات الواقعة في جوار المدن في الضفة الغربية، وبعضها يقع على مسافة أقلّ من 30 كلم عن تل أبيب، ويتدنى سعر المساكن فيها ضعفين إلى ثلاثة أضعاف عن سواها.

غير أن الاستيطان في الأراضي المحتلة قد بلغ اليوم أقصى مداه. ففي الوقت الذي يبدو فيه أن غوش ايمونيم استنفد طاقته البشرية من خلال اسكان قرابة 13 إلى 15000 مستوطن في حوالي 30 مركزًا، بات معظم الاسرائيليين يتحفظّون في الإقامة في محيط انساني معادٍ. ولم تسفر الاغراءات التي عرضت على اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيات السابق، في نهاية الثمانينات عن نتيجة تذكر.

كان إنشاء المستوطنات يجري في الغالب، وفقًا للانقسامات السياسية، فكان بعضها يظهر تعاطفًا مع حزب العمال، وعلى الأخص مستوطنات الجولان، وبعضها الآخر انشأته في الأساس أحزاب دينية متطرفة مثل مستوطنة كريات عربا. غير أن المستوطنات الأكثر اكتظاظًا هي تلك الواقعة على طول «الخط الأخضر» أو حول القدس، حيث تتخذ صورة ضواحٍ مدينية كبرى.

جرى تجميد بناء المستوطنات اليهودية، بموجب قرار أصدرته اسرائيل في العام 1992، واستثنت فيه جوار القدس حيث ما تزال مصادرة الأراضي الفلسطينية تثير التوتر بانتظام. وفي هذا الإطار تبدي الحكومة الاسرائيلية، في مستهل مسيرة السلام، حزمًا غير مألوف، تجاه بعض المستوطنين المتطرفين.

واليوم، تحوّلت مسألة مصير المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة رهانًا بالغ الحساسية في الحياة السياسية الاسرائيلية. فالمتطرفون في الخليل وكريات عربا وسواها، عازمون على عدم مغادرة «أرض اسرائيل المقدسة»، وهم بذلك يشكّلون خطرًا داهمًا على مسيرة السلام. وعلى الرغم من أن «الأكثرية الصامتة» من المستوطنين لا تقيم وزنًا لأية اعتبارات دينية أو ايديولوجية في هذا المجال، فإنها تناهض بشدة إعادة «أملاكها» إلى الفلسطينيين.

الفلاشا

الفلاشا قوم من الحبشة قطنوا بصورة رئيسية في منطقة بحيرة «تانا» و«غوندار» و«تيغري»، ويعني اسمهم باللغة الأمهرية (الحبشية الرسمية) «الغرباء». اهتدى هذا الشعب، منذ عهد بعيد إلى أحد أشكال اليهودية التي سبقت وضع التلمود في القرنين الأول والثاني للميلاد. يتحدر الفلاشا من طائفة يهودية لحقت منيليك الأول ابن سليمان وملكة سبا، إلى الحبشة في القرن العاشر ق.م. كما يتحدرون أيضًا من مرتزقة يهود أقاموا أولاً على جزيرة الفيلة الواقعة في مصر العليا قرب أسوان للدفاع عن مصر ضد هجمات النوبيين، في العام 659ق.م. وفيما انقطعت صلاتهم مع العالم اليهودي الخارجي، ظلّوا يحافظون على تقاليد خاصة وفي معظمها شفوية. كما تعرضوا للاضطهاد بسبب انتمائهم الديني من جانب عدد من ملوك الحبشة اعتبارًا من القرن الرابع.

بلغ عددهم في الحبشة في العام 1974، حوالي 25000 نسمة. وقد وقعوا ضحية الحرب الأهلية التي نشبت في ظل نظام مينجيستو الماركسي، فرحل منهم، في العام 1984، زهاء 7000 نسمة، خلسة إلى اسرائيل، وفي العام 1984 - 1985، نظمت الحكومة الاسرائيلية عملية «موسى» التي تناولت نقل 15000 من الفلاشا جوًا ودفعة واحدة إلى اسرائيل. كما تمّ إجلاء ما مجموعه 16000 شخص كانوا فريسة الجوع، في العامين 1991 و1992. وقد أقرّ الحاخام الأكبر، في العام 1985 بأنهم شعب يهودي كامل

العضوية، بعد نضال طويل قاده منذ النصف الأول للقرن العشرين الاشكينازي جاك فاتلوفيتش، بغية الاعتراف بانتماء الفالاشا إلى اليهودية. غير أن اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي كان صعبًا. كان على الفلاشا الذين تعرضوا لمزيج من السخرية والحذر والشفقة، أن يتكيفوا مع مجتمع عصري وغريب عنهم كليًا. وفي كانون الثاني (يناير) 1996، ترك مجندون من الفلاشا وحداتهم وانضموا إلى مظاهرة قام بها الفلاشا بدل العمل على تفرقتها. هذا الحدث لا سابقة له في اسرائيل ويظهر، على نحو بارز، مدى الضيق الذي يعانيه هؤلاء.

الروس

تدل كلمة «روس» في اسرائيل على اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الثمانينات. ولطالما اعتبرهم الحكم السوفياتي جماعات منبوذة، لكنهم، غدوا اعتبارًا من العام 1990، يتمتعون بحرية العودة، بعد أن حرموا طويلاً من حق الهجرة. غير أن الهجرات الكبرى الأولى تمت في العام 1988، بموجب تفاهم بين أربعة فرقاء: اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ورومانيا، وقد تعهدت رومانيا ضمان عدم مغادرة اليهود الذين يعبرونها إلى دولة أخرى غير اسرائيل. وقد وصل إلى اسرائيل بين الأعوام 1990 و1994، زهاء 450000 شخص من الاتحاد السوفياتي و500,000 من سائر الجمهوريات الأخرى التابعة للاتحاد السوفياتي السابق.

كانت هذه الموجة من الهجرة هي الأولى من حيث ضخامتها منذ العام 1962، وطرحت مشكلات عديدة على صعيد الاندماج. فاليهود الروس من أطباء ومهندسين وفنانين وجدوا مشقة في التكيف مع الأعمال غير المتخصصة التي تعرض في البداية على المهاجرين. وكان معظمهم يرغب في الهجرة إلى أميركا الشمالية التي ما تزال أبوابها مغلقة في وجههم، لذا لم يبذلوا جهدًا كبيرًا للانصهار في المجتمع الاسرائيلي كما فعل المهاجرون الذين سبقوهم. وقد احتفظ الروس بلغتهم وأنشئت خصيصًا لهم صحافة ناشطة إضافة إلى برامج تلفزيونية باللغة الروسية. لكنهم جلبوا معهم بعض سيئات المجتمع الروسي، إذ يتهم بعضهم أحيانًا بأن لديه ذهنية من ينتظر الإعانة والمساعدة من الهيئات الانسانية، خلافًا لما هي عليه الروح الصهيونية الرائدة، في حين يتهم البعض الآخر بأنهم يشكلون حلقة من سلسلة تسعى إلى تأليف مافيا روسية في البلاد.

رفض الروس، بنسبة 95٪ منهم الإقامة في الأراضي المحتلّة. وكانت واشنطن قد اشترطت لمنح ضمانتها لقروض تهدف لبناء مستوطنات للروس، على إسكانهم ضمن الحدود الاسرائيلية المعترف بها دوليًا.

كانت الهجرة الروسية هي الأولى بين الهجرات التي ارتدت طابعًا اقتصاديًا. وهذه الخصوصية أثارت شكوك السلطات الدينية التي تعتبر أن 20٪ من المهاجرين الروس ليسوا بيهود. بالفعل، تشهد الكنائس الأرثوذكسية في اسرائيل، منذ مطلع التسعينات تدفقًا شديدًا من المؤمنين.

العرب الاسرائيليون

يحمل مجمل العرب الذين ظلّوا، بعد العام 1948، ضمن الحدود الاسرائيلية المعترف بها دوليًا، الجنسية الاسرائيلية. ولا تطلق تسمية «عرب اسرائيليين»، على عرب القدس الشرقية الذين يحملون كلهم تقريبًا الجنسية الأردنية، وقد رفضوا بالإجمال المواطنية الاسرائيلية ويخضعون اليوم لنظام «المقيمين الدائمين الأجانب». قدّر عدد العرب الاسرائيليين في العام 1995، بحوالي 750000 نسمة أي ما يساوي 14,6٪ من إجمالي سكان اسرائيل. ويعيش معظمهم في مناطق الجليل، و«المثلث الكبير» (حول «أم الفحم») و«المثلث الصغير» (حول «طيبة») وهذه المناطق لم تكن داخلة ضمن الأراضي العائدة للدولة العبرية بحسب خطة التقسيم التي اقرتها منظمة الأمم المتحدة في العام 1947.

على الرغم من أن إعلان استقلال اسرائيل ينادي بالمساواة وحرية الدين والعبادة واللغة والتعليم والثقافة بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، فإن الوضع السياسي والاجتماعي – الاقتصادي للعرب الاسرائيلين، هو، في الواقع أدنى على نحو ظاهر من وضع المواطنين اليهود. وقد خضعوا للحكم العسكري حتى العام 1966 وتعرضوا لاجراءات تعسفية قضت باستملاك أراضيهم في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. ففي الوقت الذي كان فيه معظمهم يعيش من الزراعة، تعرض الجزء الأكبر من أرضه للاستملاك وجرى توزيعه على المهاجرين اليهود الجدد. وحتى نهاية الثمانينات، كانت الأحزاب السياسية الرئيسية التي سعت للدفاع عن مصالح الأقلية الفلسطينية، تتعرّض للحلّ بعد انقضاء فترة قصيرة على انشائها. بناء عليه، كان بعض العرب الاسرائيليين الذين يرفضون التصويت لصالح الأحزاب التقليدية الموصوفة

بالصهيونية يحوّلون أصواتهم نحو أحزاب يهودية - عربية هامشية، مثل الحزب الشيوعي الاسرائيلي، و«اللائحة التقدمية للسلام» التي نشأت في العام 1981. ولم يتأسس الحزب الدمقراطي العربي، وهو الحزب السياسي العربي الوحيد، بحصر المعنى، إلا في العام 1988.

عانى العرب الاسرائيليون من صروف التمييز العنصري الذي طال مختلف الميادين، لا سيما في التعليم (في الجامعة، مثلاً، بعض المواد العلمية محظرة على الطلاب العرب لأنها، على حد زعمهم مهمة جدّا على الصعيد «الاستراتيجي»). وإذا كان المواطنون العرب معفيين من الخدمة العسكرية التي ينبغي أن يؤديها كل شاب اسرائيلي، فإنهم لا يستطيعون الإفادة من المنافع العديدة (التعويضات العائلية، تولّي بعض الوظائف في الإدارة. . .) التي يرتبط الحصول عليها بأداء الخدمة العسكرية.

هكذا يجد العرب الاسرائيليون أنفسهم في وضع حافل بالتناقض والالتباس: من جهة، لم يقم المجتمع الاسرائيلي بصهرهم في بوتقته، وغالبًا ما يتخذ حيالهم موقفًا معتدلاً، ومن جهة أخرى، تتنازعهم الرغبة بين عدم الظهور بعد الآن بمظهر «المواطنين من الدرجة الثانية» وبين المطالبة بهوية فلسطينية جديدة. بدءًا من التسعينات، اكتسب العرب الاسرائيليون ثقلاً مطردًا على المسرح السياسي الاسرائيلي: اضطرابات مؤيدة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، دور أساسي في الكنيست أثناء التصويت على توسيع المستوطنات، تولّي مناصب ادارية وقضائية مهمة.

البدو

يعيش البدو الرحّل في العالم العربي في أطراف المناطق الصحراوية. وفي الشرق الأوسط، يقيمون في منطقة النقب وفي شرقي وجنوب الأردن وفي صحراء سوريا. البدو هم بصورة تقليدية رعاة يتنقلون عبر الصحراء، في مواسم الأمطار ويرعون ماشيتهم في الأراضي المزروعة في الصيف. غير أن جميع الأنظمة السياسية في المنطقة، قد دفعت بالبدو، منذ الخمسينات، إلى التحضر، وما زال دون النصف منهم يعيش حياة البداوة.

في الأردن، يشكّل البدو ما يناهز 15٪ من مجموع السكان، ويعتبرون الأكثر ولاء للنظام الهاشمي. وفي المناطق الصحراوية، إلى الشرق من خط سكة الحديد الذي يعبر دمشق - عمان - المدينة المنورة، أوكلت صلاحيات الشرطة الى القبائل البدوية، حتى

العام 1946. وفي أيامنا الحاضرة، يحظى زعماء القبائل الكبرى بمناصب مهمة في الإدارة والجيش. ويحاول الديوان الملكي الابقاء على توازنات دقيقة بين المناصب الموكولة الى القبائل تبعًا لأهمية كل منها والمنطقة التي تتحدر منها، وديانتها، باعتبار أن بعض القبائل هي مسيحية.

في اسرائيل، خضع البدو لإجراءات تقييد حرية التنقل ذاتها المفروضة على العرب، حتى العام 1967. لكنّ صلاحيات الشرطة كانت منوطة بشيخ كل قبيلة فيما خص قبيلته، ومنذ ذلك الحين، يتولى البدو الذين يتجمّعون في شمالي النقب قرب بيرشفا، مجمل المسؤوليات المنوطة بشرطة الصحراء. على الرغم من اعتبارهم أكثر ولاء لاسرائيل من العرب الحضر، فإن البدو أظهروا تأييدهم للفلسطينيين أثناء الانتفاضة.

في الضفة الغربية، يتركز وجود البدو في وادي نهر الأردن حيث يتمتعون دون سواهم بحرية التنقل في المحميات الطبيعية والمناطق الأمنية. وكانت هذه المحميات قد أنشئت بصورة رسمية، خصيصًا للبدو لتأمين مساحات خضراء لترحالهم ورعاية ماشيتهم.

الشركس

الشركس قوم جبليون يتحدرون من شمالي غربي القوقاز وينتمون إلى مجموعة عرقية - لغوية تعرف بالابخاز - الاديغيين. وفيما يطلق الغربيون عليهم تسمية سيركاسيان، والشرقيون شركس، أطلقوا على أنفسهم تسمية الاديغيين نسبة إلى لغتهم الأديغية، واحتفظوا، حتى منتصف القرن التاسع عشر، ببنية اجتماعية قبلية اقطاعية، تسيطر عليها طبقة من الأشراف. قطن الشركس، منذ العصور القديمة على ساحل البحر الأسود، بين بلاد القرم والقوقاز، ثم تراجعوا إلى الداخل تحت وطأة هجمات مغول بلاد الخان (مملكة جنكيزخان). كانوا ينتمون إلى المذهب الاحيائي، قبل أن تعمل بيزنطية على تنصيرهم جزئيًا، ثم اهتدوا تدريجيًا إلى الاسلام السنّة، بدءًا من القرن السادس عشر، بواسطة تتر بلاد القرم التابعين للسلطنة العثمانية منذ العام 1475. على الرغم من عدم خضوعهم لا من الوجهة السياسية ولا من خلال دفع الجزية، للعثمانيين، فإن الشركس عانوا من تسلّط الباب العالي، وزوّدوه بالعبيد والمقاتلين. وبذلك استعاد السلاطنة العثمانيون ما كان يفعله الأيوبيون قبلهم إذ كانوا يحيطون

أنفسهم بحرس من الشركس لشجاعتهم وإخلاصهم. لكن، بدءًا من العهد الأيوبي، تحرر قسم من هذا الحرس السلطاني من نير الحكم المحلي وأقام له في مصر حكمًا جديدًا، هو الحكم المملوكي حيث السلطنة لا تنتقل بالوراثة بل بالاختيار بين الجنود الشركسيين. غير أن الشركس وجدوا أنفسهم في نهاية القرن الثامن عشر في قلب المنافسات الاقليمية بين الروس والعثمانيين، وعلى الرغم من أنهم لم يؤلفوا دولة مركزية، فإنهم أبدوا حتى العام 1864 مقاومة ضارية ضد المدّ التوسعي الروسي. وعند ذاك اختار مئات الآلاف منهم الهجرة القسرية إلى السلطنة العثمانية وأقاموا في منطقة الأناضول الشرقية، وفي كيليكيا وسوريا وفلسطين. وفي تركيا، عانى الشركس أيضًا من المتاعب من جراء المنافسات الاقليمية مع الأكراد، أو من جراء تأييد بعض زعمائهم الحكم العثماني ضد حركة مصطفى كمال القومية. في الأردن اشركت الأسرة الهاشمية في الحكم الشركس الذين يؤلفون طائفة مهمة يبلغ عددها 150000 نسمة. كذلك يلعب الشركس دورًا عسكريًا مهمًا في سوريا واسرائيل، ويظهرون ولاءً كبيرًا لحكومتي هذين البلدين. وفي الاتحاد السوفياتي السابق، هناك عدد من الشركس يماثل عدد أحفادهم الذي هاجروا الى تركيا، أي ما يناهز 200000 نسمة في كل من البلدين.

الدروز

ينتسب الدروز إلى الشيعة الاسماعيلية، وينتشرون بصورة رئيسية في سوريا ولبنان واسرائيل. وتعود نشأتهم إلى القرن الحادي عشر، حين سعى الخليفة الفاطمي في القاهرة الحاكم بأمره، لإعلان الوهيته. بعد اختفائه، تعرّض أنصاره للاضطهاد والتعذيب، لكن وزيره السابق الدرزي – من هنا تسميتهم بالدرزية – لجأ إلى سوريا ونجح في تأليب بعض القبائل حوله. في العام 1043، أعلن عن «اتمام» الدعوة النبوية. ولما كان على كل درزي أن يتقمص في مولود درزي جديد، فقد باتت كل دعوة تبشيرية اعتبارًا من هذا التاريخ محظورة تمامًا. ويبلغ عدد الدروز، اليوم حوالى 725000 درزي. ويمارس «العقال» الذين يشكلون نسبة 15٪ من مجموع الدروز، حياة زهد وتقشف، تحت سلطة رئيس الطائفة الروحي، واسمه اليوم مرفّق رفيف.

تستلهم العقيدة الدرزية عناصرها من الفلسفتين اليونانية والهندوسية، وقد اعتبرتها السلطات السنية والشيعية بمثابة بدعة ينبغي محاربتها. ومنذ العهد الصليبي حتى الانتداب، لعب الغربيون ولا سيما الفرنسيون على وتر هذه الانقسامات، من خلال

محاولة اكتساب تأييد الدروز من أجل إرساء وجودهم في الشرق. وهذه السياسة سينتهجها الاسرائيليون غداة إعلان الدولة العبرية في العام 1948. فالدروز الاسرائيليون يؤدون منذ العام 1955 خدمتهم العسكرية كاليهود، خلافًا للعرب المسيحيين والمسلمين، أو لدروز الجولان. ويبلغ عدد الدروز الاسرائيليين قرابة 75000 نسمة، ويقيمون بصورة رئيسية في الجليل الأعلى والجولان المحتل.

في لبنان مارس الدروز البالغ عددهم 150000 نسمة الحكم الذاتي عبر تاريخهم الطويل. ففي عهد السلطنة العثمانية، حكمت عائلات درزية كبيرة جبل الشوف باسم الباب العالي. وبدءًا من نهاية القرن التاسع عشر، اصطدمت مصالحهم مع مصالح الطائفة المارونية. فأدى هذا الصدام إلى مواجهات دموية خلال الحرب الأهلية اللبنانية. حاليًا، ما يزال الدروز ناشطين جدًا في الحياة السياسية اللبنانية التي يرعاها اتفاق الطائف.

في سوريا تمتع جبل الدروز (وهو منطقة جبلية في الجنوب الغربي من البلاد)، بين 1920 و1926 باستقلال ذاتي داخل الاتحاد السوري، في عهد الانتداب الفرنسي. وبالنظر لتمسكهم الشديد بهويتهم، ثار الدروز على السلطة المركزية في العام 1926، ثم في العام 1954. يقدّر عددهم اليوم بحوالي 200000 نسمة في سوريا. ويثير خصوصيّتهم وتواجدهم في المنطقة الحدودية المتاخمة للدولة العبرية بعض الحذر لدى السلطات السورية تجاههم.

كذلك يضم شمالي الأردن مجموعات درزية صغيرة.

اللاجئون الفلسطينيون لعام 1948

في أعقاب الحرب العربية – الاسرائيلية الأولى في العام 1948، هرب ما يقارب 900000 عربي. خارج الدولة الاسرائيلية الجديدة، فأنزلتهم «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم» التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (الأونروا) في مخيمات للاجئين تقع في معظم الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط. وقد جاء توزيع اللاجئين، في العام 1949، على الوجه التالي: 39٪ في الضفة الغربية، 26٪ في غزة، 14٪ في لبنان، 10٪ في سوريا، 10٪ في شرقي الأردن، و1٪ في مصر. وفي التسعينات يقدّر عدد لاجئي العام 1948 وأحفادهم، بنسبة 70٪ من مجموع الشعب الفلسطيني في العالم.

لم يدرج وضع هؤلاء اللاجئين وأحفادهم في برنامج المباحثات الفلسطينية –

الاسرائيلية المحدد في اتفاق أوسلو. فالسلطة الفلسطينية لا تملك، بالفعل الإمكانات اللازمة لضمهم اليها، فيما تعتبر اسرائيل أنه يقع على عاتق الدول التي استضافتهم مسؤولية استيعابهم فيها. في الواقع، كان الأردن الدولة الوحيدة التي وافقت على تجنيس لاجئي العام 1948. أما مصر، التي رعت شؤون قطاع غزة من العام 1948 حتى 1967، فلم تمنح لاجئي المخيمات أية حقوق وظلوا خاضعين لنظام «اللاجئين بلا جنسية».

نازحو العام 1967

يطلق، في اتفاق أوسلو، على الفلسطينيين الذين تركوا قطاع غزة والضفة الغربية اللذين احتلتهما اسرائيل في العام 1967، عبارة «النازحين». وتنطبق هذه العبارة على حوالي 450000 شخص غادروا الأراضي المحتلة كما على أحفادهم. ويقدّر عدد نازحي العام 1967 بنسبة 20٪ من مجموع الفلسطينيين في العالم. وثمة ما يقارب نصف عدد الأشخاص الذين غادروا الضفة الغربية أو غزة في العام 1967، كانوا لاجئين قدموا إليهما في العام 1948. وبات معظمهم يقيم اليوم في الأردن، حيث، خلافًا للاجئي العام 1948، لم يحصلوا تلقائيًا على الجنسية. وهم بذلك يخضعون لأنظمة مختلفة باختلاف الأشخاص: بعضهم لديه الجنسية الأردنية، فيما بعضهم الآخر ليس لديه سوى جواز خاص، قابل للتجديد كل سنتين، ويمنحهم ذات الحقوق الاجتماعية كالأردنيين، باستثناء الحقوق المدنية.

خلافًا لوضع لاجئي العام 1948، سيصار إلى بحث وضع هؤلاء «النازحين» في إطار لجنة فلسطينية اسرائيلية ينضم إليها الأردن ومصر. غير أن اسرائيل لا تنوي تعميم «حق العودة» عليهم بل تميل إلى بحث كل حالة بذاتها في إطار مبدأ «جمع الشمل» العائلي.

الحركات والأحزاب

الحركات الفلسطينية

الحياة السياسية الفلسطينية سريّة في معظم جوانبها وتتميّز بتعدد المنظمات ذات الأهمية المتفاوتة. وأحيانًا كانت إعادة تأليف هذه المنظمات تتم بسرعة. من أجل استعراضها هنا تباعًا، يقتضي التمييز بين المنظمات الأعضاء في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء كانت على اتفاق معها أم لا، وبين تلك التي قطعت علاقتها بها أو نشأت خارجًا عنها. يتمحوّر الانقسام الرئيسي بين المنظمات الفلسطينية اليوم، حول الموقف من مسيرة السلام والاعتراف بالإطار العام لإعلان المبادئ الموقّع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

الصاعقة: هي منظمة عسكرية يسارية، أسسها وتزعمها عصام القاضي (زهير محسن) في نهاية العام 1967. تخضع الصاعقة للتوجهات السورية وتتبع الخط الرسمي لسياسة حزب البعث السوري وتعتبر مسألة تحرير فلسطين قضية قومية عربية. وتتخد من دمشق مقرًا لها ولا تقيم أية مراكز أخرى خارج سوريا. وهي تحتل من حيث أهميتها العسكرية المرتبة الثانية داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

فتح: أنشأ هذه المنظمة وتزعمها ياسر عرفات في العام 1959. وتشكّل فتح الجناح الأكثر أهمية ونفوذًا داخل منظمة التحرير الفلسطينية حيث تولّت رئاستها في العام 1969 أثناء انعقاد الاجتماع الخامس للمجلس الوطني الفلسطيني. تقوم أيديولوجيتها على ضرورة تحرر الفلسطينيين أنفسهم ويهدف مشروعها إلى إقامة دولة ديمقراطية، علمانية، متعددة الأديان في فلسطين. وتنتظم قوات فتح في الأراضي المحتلة في إطار حركتي «الصقور» و«الفهود السود».

فتح - المجلس الثوري

انشقت فتح - المجلس الثوري عن فتح في العام 1974 ويتولى قيادتها صبري البنّا المعروف باسم أبو نضال. وهي لا ترتبط بأية مجموعة فلسطينية أخرى وقد طردت من منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1974. تركّز نشاط هذه المنظمة على العمليات الإرهابية في أوروبا وهي تعارض التيار السائد داخل اللجنة المركزية الفلسطينية التي تدعو للواقعية (البراغماتية) في العمل السياسي. هدفها تدمير دولة اسرائيل وأعضاؤها مجهولون، إنما المعروف عنها أنها نشطت في الغالب تحت اسم «أيلول الأسود». وترتبط عرضيًا بكل من بغداد وطرابلس الغرب ودمشق وتبقي على وجودها العسكري في جنوب لبنان، في كانون الأول (ديسمبر) 1989، استقال عضو المكتب السياسي، عبد الرحمن عيسى وعاطف أبو بكر، من فتح - المجلس الثوري بسبب ارتفاع عمليات الاغتيال من دون هدف واضح أو تأثير سياسي حقيقي.

فتح - الانتفاضة

انشقّت هذه المنظمة في العام 1983 عن فتح ويتولى قيادتها أبو موسى (محمد سعيد موسى)، وهي تعارض كل اتفاق مع اسرائيل، وتتخذ مقرًا لها في دمشق، ولديها قرابة ألف مقاتل يتوزعون بين سوريا ولبنان.

جبهة الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني

جبهة الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني هي حزب سياسي تأسّس في العام 1990، من جراء الانشقاق الذي وقع داخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ويتولى زعامة هذه الجبهة ياسر عبد ربه، وقد برزت إلى الوجود بعد مؤتمر مدريد إثر إطلاق حملة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية على المسرح السياسي الفلسطيني وتحويل «مجتمع الانتفاضة» الى مجتمع مدني. وهي تؤيد مسيرة السلام وإعلان المبادئ الموقّع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993.

جبهة التحرير العربية

هي منظمة عسكرية يسارية أنشأها حزب البعث العراقي لمدّ نفوذه داخل حركة المقاومة الفلسطينية. وتعتبر هذه المنظمة أن تحرير فلسطين يمرّ عبر العروبة. تتخذ

مقرًا لها في العراق وتعمل تحت الاشراف المباشر للجيش العراقي ويتولى قيادتها عبد الرحمن أحمد.

جبهة التحرير الفلسطينية

هي منظمة متطرفة انشقت في نيسان 1977، عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بهدف اتباع خط سياسي مؤيد للعراق. يتولى زعامتها أبو العباس (محمد زيدان)، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويتواجد بعض أعضائها في سوريا والعراق. وعليها تلقى مسؤولية خطف «اخيل لورو» في العام 1985.

جبهة النضال الشعبي الفلسطينية

هي منظمة صغيرة متطرفة أسسها بهجت أبو غربيّة، في العام 1968، إثر انشقاقها عن فتح. عضو في منظمة التحرير الفلسطينية. بعثية الميول ويسارية الموقع. يتولى زعامتها حاليًا سمير غوش. يتواجد أعضاؤها بصورة رئيسية في سوريا ولبنان ويقيمون علاقات وثيقة مع حركات اليسار العربي.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

نشأ هذا الحزب في شباط (فبراير) 1969 إثر انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تزعمه نايف حواتمه (أبو النوف)، وكان يسعى إلى تحقيق برنامج يساري متطرف، يرتكز الى المذهب الماركسي - الماوي، كما كان يدعو إلى الكفاح ضد الأنظمة العربية المحافظة. لكنه تطوّر بعد ذلك إذ يعتبر اليوم منتميًا إلى التيار الواقعي المعتدل (البراغماتي). لعب دورًا أساسيًا في تظهير الاقتراح الذي أيّدته منظمة التحرير الفلسطينية والمتضمن إقامة دولة فلسطينية دمقراطية يتعايش فيها اليهود والعرب معًا. لكنّ هذا الحزب عارض إعلان المبادئ الموقّع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993. يتخذ مقرًّا له في دمشق ويجتذب أعضاءه من سوريا ولبنان.

جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني

تأسست هذه المنظمة في 25 آذار 1985 وتزعمها خالد الفاهوم الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني. وتتألف من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسائر المنظمات الأخرى الموالية لسوريا. وهي تسعى للتصدي لزعامة عرفات وتحطيم نفوذه، وتتخذ دمشق مقرًا لها.

جبهة الرفض

هي تجمع أحزاب تشكّل في العام 1969 لمناهضة كل اتفاق محتمل مع اسرائيل. وهي تحظى بدعم العراق وتضمّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني، وجبهة تحرير فلسطين.

الجبهة الوطنية الفلسطينية

أسّس هذه المنظمة المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني (يناير) 1973 بهدف التحرّك بشكل مستقل عن منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم جهاز تنسيق بين قوات المقاومة الوطنية والنشاطات السياسية في الأراضي المحتلّة (إضرابات، تظاهرات). وفي الانتخابات البلدية في العام 1976 حققت هذه الجبهة فوزًا في 18 مدينة من أصل 24، وقد أعلنت السلطات العسكرية الاسرائيلية عدم شرعية هذه الجبهة في العام 1978، ولم تلبث أن انضمت إلى حليفتها، لجنة الإدارة الوطنية التي تولت التنسيق بين مناهضة اتفاق كامب دافيد ومواجهة حكومة بيغن. كذلك أعلنت السلطات الاسرائيلية في أيار (مايو) 1982، عدم شرعية هذه اللجنة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ولدت هذه الجبهة في العام 1967 وتزعمها جورج حبش منذ تأسيسها وهي عضو في منظمة التحرير الفلسطينية. ميولها شيوعية وتقوم أيديولوجيتها العروبية على اعتبار المعركة من أجل فلسطين ليست سوى جزء من نضال أشمل يتضمن إصلاح المجتمعات العربية وفقًا لأسس ماركسية - لينينية.

اشتهرت هذه الجبهة في الستينات والسبعينات من خلال عمليات خطف الطائرات. وقد انشقت على نفسها مرتين: الأولى في العام 1968 لدى نشوء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والأخرى في العام 1969 لدى نشوء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. تستقطب جمهورًا واسعًا في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن. وتعارض مسألة الاعتراف بإسرائيل وإعلان المبادئ الموقّع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993. يطلق على ذراعها العسكري اسم «النسور الحمر» ومقرها العام في سوريا.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

ولدت هذه المنظمة في العام 1969 إثر انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش. يتولى قيادتها طلال ناجي وأحمد جبريل، الضابط السابق في الجيش السوري. تنتظم هذه الجبهة داخل منظمة التحرير الفلسطينية بين صفوف المعارضة لعرفات. وتهدف إلى شن حرب إبادة لا هوادة فيها ضد العدو الصهيوني وترفض عقد أية تسوية معه. وتعتبر هذه الجبهة التي شنّت عمليات اغتيال وخطف عديدة، على مسافة قريبة جدًا من المخابرات السورية. وتتخذ مقرًا لها في دمشق، ولا وجود لأية قوات مسلحة لها في الأراضي المحتلة، وهي تقيم علاقات وثيقة مع ليبيا.

حركة حماس

هي «حركة المقاومة المسلمة» والجناح السياسي لحركة الاخوان المسلمين. وقد برزت هذه الحركة تحت هذا الاسم في كانون الثاني (يناير) 1988 بعد ولادة الانتفاضة بوقت وجيز. زعيمها أحمد ياسين الذي اعتقلته اسرائيل في أيار (مايو) 1989 وحكمت عليه بالسجن المؤبد. تدعو هذه الحركة إلى الجهاد المقدس ضد دولة اسرائيل بغية إحلال دولة إسلامية في فلسطين محلها. وهي لا تنتسب إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تنكر شرعيتها. وتعود أسباب شعبيتها الواسعة، لا سيما في غزة، إلى شبكات المساعدات الانسانية المتعددة التي أقامتها في الميدان الاجتماعي والصحة والتعليم والاقتصاد. وتحتلّ المرتبة الثانية بين القوى السياسية الناشطة في الأراضي المحتلة بعد فتح. أما ذراعها العسكري بقيادة عز الدين القسّام، فقد شن هجمات عدة ضد المدنيين الاسرائيليين. ويسود الانقسام حركة حماس حول الموقف الواجب اعتماده بشأن مسيرة السلام.

الجهاد الاسلامي

ولدت هذه المنظمة إثر انشقاقها عن حركة الاخوان المسلمين في منتصف الثمانينات. وتتألف حركة الجهاد الاسلامي بصورة أساسية من فلسطينيي العام 1948 الذي لجأوا الى غزة. زعيمها عبد العزيز عوده الذي اتخذ من دمشق مقرًا له. وفيما يعتبر الاخوان المسلمون أن عملية الاصلاح الداخلي للمجتمع الفلسطيني باتجاه مجتمع قائم على مبادئ الاسلام يجب أن تشكل أولوية لديهم وشرطًا لتحريرهم، ترى حركة الجهاد الاسلامي في تحرير فلسطين الهدف الأول الواجب بلوغه. ويعتبر نشاطها

الفعال الداعي إلى استئناف الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين في أساس إشعال ثورة الانتفاضة. وتعارض الجهاد الاسلامي مسيرة السلام بصورة مطلقة.

منظمة أيلول الأسود

ولدت هذه المنظمة بعد قضاء النظام الأردني على المنظمات الفلسطينية المسلحة المتمركزة في الأردن. وتشكل هذه المنظمة الذراع العسكري لفتح ويتولى قيادتها أبو يوسف وكمال رضوان وأبو حسن سلامة، وهذا الأخير كان المنسق والمدبّر لعمليات التفجير والاغتيال في أوروبا. كما اشتهرت هذه المنظمة بهجماتها ضد المدنيين الاسرائيليين لا سيما عملية ميونيخ أثناء دورة الألعاب الأولمبية في العام 1972.

حزب الشعب الفلسطيني

حلّ هذا الحزب محلّ الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسّس في شباط (فبراير) 1982 في الأراضي المحتلة. هو عضو في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قطع علاقته مع ماضيه اللينيني في العام 1992، منطلقًا تحت عنوان حزب دمقراطي وشعبي جديد أسماه «حزب الشعب الفلسطيني» بزعامة بشير برغوتي. وهو يتبع في الاجمال خط فتح فيما خصّ مسيرة السلام.

الأحزاب الاسرائيلية

تنتظم الحياة السياسية الاسرائيلية حول أربع تشكيلات سياسية كبرى: اليسار واليمين، والأحزاب الدينية والأحزاب ذات الطابع العربي الغالب.

اليسار

يعتبر حزب العمل أكبر أحزاب اليسار في اسرائيل، وقد تأسس في العام 1968، إثر اندماج أحزاب ماباي، واحدوت هافودا ورافي فيما بينها.

ماباي

يعني مصطلح «ماباي» بالعبرية حزب «عمال اسرائيل الكبرى»، وشكّل هذا الحزب الاشتراكي الدمقراطي حجر الزاوية في العائلة العمالية. تأسس في العام 1929 وضمّ أقطاب الصهيونية أمثال بن غوريون وغولدا مائير. وقد حكم اسرائيل من دون انقطاع منذ ولادتها في العام 1948 حتى اندماجه في حزب العمل الذي نشأ في العام 1968.

احدوت هوفودا (حزب وحدة العمل)

نشأ من انشقاق في الحزب اليساري «مابام» في العام 1954 وكردة فعل ضد انفتاح «مابام» على العرب الاسرائيليين.

رافي (لائحة عمال اسرائيل)

أسس هذا الحزب دافيد بن غوريون في العام 1965 إثر اقصائه عن زعامة «ماباي». وكانت سلطة بن غوريون قد ضعفت إثر ظهور فضيحة «بنهاس لافون» وزير الدفاع في حكومته، الذي أشرف في العام 1954 على سلسلة من عمليات الاغتيال والتفجير في مصر. وحين فشل بن غوريون في إحدى محاولاته استعادة زمام زعامة ماباي، انصرف إلى تأسيس حزب رافي وفق برنامج أكثر اعتدالاً في الحقل الاجتماعي. وقد اجتذب اليه بعض كبار السياسيين مثل شمعون بيريز وموشي دايان، إلى جانب أقلية صغيرة من محازبي ماباي.

أفسح تأسيس حزب العمل في المجال لاستعادة وحدة «ماباي» التي كانت سائدة في بداية انطلاقته، لكن الحزب ما انفك منقسمًا الى تيارات متصارعة، وعلى الأخص بين الحمائم والصقور، وكذلك بين أنصار شمعون بيريز واسحق رابين. كما أدّى تسلّمه السلطة لمدة طويلة وانقساماته الى استنزاف طاقاته، مما اضطره للتخلي عن الزعامة لحزب الليكود من العام 1977 ولغاية 1984. ثم عاد واشترك بين 1984 و1990 في عدة حكومات ائتلافية مع منافسه في معسكر اليمين. لكنه لم يحقق فوزًا انتخابيًا حاسمًا إلا في في العام 1992، كما أتاح له تشكيل حكومة ائتلاف يسارية. ثم تولّى شمعون بيريز زعامة الحزب بعد مصرع إسحق رابين في 4/ 11/ 1995.

ثمة بضعة أحزاب تقف في وسط الخريطة الحزبية الاسرائيلية أو إلى يسار حزب العمل كانت تشارك في حكومات ائتلافية برئاسة هذا الأخير، أو تحاول التمايز عنه.

ميرتس

تأسس هذا الحزب بهدف خوص الانتخابات التشريعية في العام 1992 وتألف من اندماج تيارات سياسية مختلفة تتّفق فيما بينها على برنامج سياسي «حمائمي» موحّد يرتكز على فكرة مبادلة الأراضي المحتلة مقابل السلام. على الصعيد الاقتصادي، يدافع هذا الحزب عن خيارات يطرحها اليمين بصورة عامة. اجتذب حزب ميرتس بعض من خابت آمالهم في الليكود، لكنه يجنّد في الأساس مناصريه من أوساط اليسار

الاسرائيلي المنتمية إلى أحزاب مابام وشينوي، أو راتس (حركة حقوق المواطن) وداش (الحركة الديمقراطية من أجل التغيير). ينادي هذا الحزب بالعلمانية ويندد بهيمنة الأحزاب الدينية على الحياة السياسية الاسرائيلية. وقد شارك، في أعقاب انتخابات العام 1992، في حكومة رابين.

شينوي (التغيير)

نشأ هذا الحزب من جراء انهيار حزب داش (الحركة الدمقراطية من أجل التغيير) الذي عزم على ادخال اصلاحات سياسية وتجديد شباب تيار الوسط داخل الأحزاب العمالية الصهيونية من دون التخلي عن مثلها العليا. وقد أحرز 15 مقعدًا في انتخابات العام 1977، مستقطبًا من خابت آمالهم في الأحزاب العمالية. لكنه سرعان ما تغرّب عن قسم من ناخبيه حين سعى قادته، غداة الاقتراع إلى عقد تحالف مع الليكود الفائز في الانتخابات.

مابام (حزب العمال الموحّد)

تشكّل هذا الحزب في العام 1948 من اندماج ثلاثة تكتلات من أقصى اليسار وهي: خاشومير – ها – تسير (الحارس الشاب) وهي حركة شبيبة اشتراكية ثورية، تأسست في بولونيا في العام 1927؛ و«احدوت هافودا» و«بول شيون سمول» (عمال صهيون اليساريون)، وهو تكتل ماركسي بقي مستقلاً لدى إنشاء حزب ماباي في العام 1929. يعتبر مابام بمثابة الحزب الصهيوني الأكثر يسارية، وقد ظلّ مقربًا من الشيوعيين لفترة طويلة بين 1965 و1968، شكل مع حزب العمال جبهة معراخ، مع احتفاظ كل حزب من هذا الائتلاف باستقلاليته. ولطالما تميّز مابام بسياسته الداعية لدمج العرب الاسرائيليين في المجتمع، وإلى إقامة دولة ثنائية القومية. وقد ضمّ في صفوفه مناضلين عربًا انتخب بعضهم نوابًا، خلافًا لحزب ماباي الذي يعتمد نظام لوائح متقاربة ومخصصة للعرب.

ييو (الاحرف الأولى لعبارة اسرائيل المستقلة الدمقراطية)

أسّس هذا الحزب القومي المتطرف منشقّون عن حزب تسومي في العام 1994. وبالرغم من يمينيّته، فقد شارك «ييود» في حكومة العمال برئاسة رابين.

اليمين

يتوزع اليمين الاسرائيلي بين ائتلاف ليكود، وهو تشكيل تقليدي يمتد من اليمين القومي إلى أقصى اليمين المتطرف المؤلف من أحزاب صغيرة. ويضم ائتلاف ليكود مختلف تيارات اليمين القومي، وقد تشكّل في أيلول (سبتمبر) 1973 بمبادرة من ارييل شارون وبصورة أساسية من حزبي حيروت والأحرار.

حيروت (الحرية)

ورث حزب حيروت حركة فلاديمير زيف جابوتنسكي (1880 - 1940) التصحيحية، وهي تيار صهيوني يميني يؤيد إقامة «اسرائيل كبرى» تضم أراضي فلسطين المنتدبة ومجمل الأردن الحالي. ولدى إنشاء دولة اسرائيل في العام 1948، انضمت الذراع العسكرية لليمين الصهيوني، الإرغون تسفائي لؤمي (منظمة عسكرية قومية) الى «تساهال»، إنما، في منتصف الخمسينات، خشي بعض أعضاء حكومة بن غوريون من قيام اليمين بانقلاب عسكري في البلاد. في الواقع، تعمّد حيروت الذي أسسه مناحيم بيغن، في العام 1948، البقاء خارج الوفاق الوطني. لكنه خلال الستينات، عدّل في عقيدته ووافق على الدخول في الحكومة عشية حرب الأيام الستة، واستمرّ فيها حتى العام 1970.

حزب الأحرار (الحزب الليبرالي)

نشأ هذا الحزب، في العام 1961، من اتحاد حزب الصهيونيين العموميين (اليمين) مع الحزب التقدمي (الوسط). وقد حرص الصهيونيون العموميون على الظهور بمظهر حزب معتدل ضمن إطار الحركة الصهيونية، وخلافًا لحركة جابوتنسكي التصحيحية، فإنهم آثروا العمل الدبلوماسي تحقيقًا لإنشاء دولة يهودية في فلسطين. بعد العام 1951، حلّ حيروت محل حزب الصهيونيين العموميين كحزب معارض رئيسي. وفي العام 1965، انشق حزب الأحرار عن الحزب التقدمي وشكّل مع حيروت كتلة غاهل، قبل أن ينضم إلى الليكود في العام 1974.

أتاح إنشاء الليكود لمناحيم بيغن كسب الانتخابات في العام 1977، ضد حزب العمل الذي شهد انقسامات حادة وأنهكته ممارسة السلطة. على الرغم من الحملة القومية الحادة التي شنّت ضده، وافق بيغن على إعادة سيناء إلى المصريين (اتفاقات كامب دافيد)، لكنه رضخ لدعوات وزير دفاعه ارييل شارون واندفع في حرب لبنان.

وقد خلفه إسحاق شامير في رئاسة الحكومة، في العام 1983؛ واضطر الى اشراك حزب العمل في حكومة اتحاد وطني من العام 1984 حتى 1990. وبين 1990 و1992، ترأس حكومة «صقور» لم تشهد البلاد مثيلًا لها من قبل، إذ ضمّ إليها بعض ممثلي الأحزاب الدينية وأعضاء من اليمين القومي المتطرف. واعتبارًا من 1992، عاد الليكود إلى صفوف المعارضة وقد تزعمه منذ آذار 1993 بنيامين نتنياهو، وفي حزيران (يونيو) 1995، استقال دافيد ليفي، وزير الخارجية السابق في حكومة اسحاق شامير، من الليكود، كان ليفي يمثل تيار «الحمائم» في الحزب، ويبدي استعدادًا للتنازل عن الأرض مقابل السلام. كما كان يتزعم داخل الليكود حركة اليهود الشرقيين (السيفاراد) الذين قدموا بكثافة إلى اسرائيل في الخمسينات والستينات، وساهموا مساهمة كبيرة في فوز الليكود في انتخابات 1977 ضد حزب العمل الذي اعتبروه مسؤولاً عن تدهور وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ووقوعهم تحت سيطرة الاشكيناز.

ثمة بضعة أحزاب قومية متطرفة صغيرة تحتلّ موقعها إلى أقصى اليمين من الليكود.

هتحيا (البعث)

هتحيا حزب شديد التطرف قوميًا، أسسته في العام 1978 القوى السياسية المنشقة عن الليكود والمعارضة لاتفاقات كامب دافيد. لا يقيم هذا الحزب علاقات عضوية مع الأحزاب الدينية، لكنه يجري اتصالات حثيثة مع بعضها مثل غوش ايمونيم. ويتزعمه حاليًا جيرشون شافات.

تسومت (التجديد الصهيوني)

تسومت حزب شديد التطرف قوميًا، أسسه في العام 1988 بعض المنشقين العلمانيين من حزب هتحيا، كردة فعل على تقرّبه من رجال الدين التلموديين. وهو يدّعي أنه يحمل الفكر الصهيوني الرائد ويدافع عن مبدأ اسرائيل الكبرى لأسباب أمنيّة لا دينية. ويتزعمه الجنرال رافائيل ايتان.

مولديت (الوطن)

مولديت حزب يميني متطرف أسسه المستشار السابق لإسحاق رابين لشؤون مكافحة الإرهاب، الجنرال ريحافام زيفي الذي كان ينتمي لليسار العمالي. ويرفع هذا الحزب شعار الحاخام المتطرف كاهان الداعي إلى «نقل» الفلسطينيين دفعة واحدة إلى الدول

العربية المجاورة وضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل.

الأحزاب الدينية

تتألف القوة السياسية الثالثة الكبرى في البلاد من الأحزاب الدينية التقليدية، تناضل هذه الأحزاب جميعها للحفاظ على نهج حياة مطابق لتعاليم التلمود، لكنها تتمايز فيما بينها تبعًا لموقفها من الصهيونية. وقد برزت مؤخرًا معايير جديدة لهذا التمايز ترتكز، من جهة، على الانتماء إلى جماعة السيفاراد، ومن جهة أخرى على الاختيار بين التوسع في تفسير الممارسة الدينية التي تعطي الأولوية للنزعة التصوفية، وبين التمسك التام بأحكام التلمود.

الحزب القومي الديني (مفدال)

ورث هذا الحزب حركة مزراحي (المركز الروحي) التي تأسست في العام 1902، وهي حركة دينية إصلاحية تقليدية كانت الوحيدة بين الحركات المماثلة التي انضمت إلى الصهيونية، مما أثار بوجهها معارضة سائر الأحزاب الدينية الأخرى. في العام 1920، كانت مزراحي الحزب الصهيوني الوحيد الذي اتخذ مقرًا له في القدس، في فلسطين. ووجد في شخص الحاخام ابراهام اسحق كوك (1865 – 1935) منظّرًا عقائديًا صاغ مذهبًا يجمع بين اليهودية التلمودية والصهيونية السياسية كما اعطى الاستيطان في فلسطين معنى دينيًا في غاية الروحانية. شغل كوك منصب أول حاخام اشكينازي في فلسطين (1921 – 1935)، واستمال إلى آرائه غالبية أعضاء الطائفة الدينية في فلسطين. وفي العام 1956، غدت حركة مزراحي «الحزب القومي الديني» بعد أن ابتلعت الجناح العمالي، «هبوعيل هميزراحي» الذي تأسس في العام 1921. وقد حافظ الحزب الجديد على تحالفه التاريخي مع ماباي ثم مع حزب العمل بعده، وشارك في معظم الحكومات الائتلافية التي تألفت بزعامة هذين الأخيرين، خلال الفترة الممتدة من 1948 إلى 1977. غير أن مفدال أقصي عن حكومة رابين في العام 1976، فتقرّب من اليمين بتحريض من جناح «الشباب» الذي كان قادة حزب غوش ايمونيم القومي المتطرف ينتمون إليه. وبذلك نجا من سيطرة «حرسه القديم» كي يتحالف بعدئذ من الليكود.

اغودات اسرائيل (وحدة اسرائيل)

اغودات اسرائيل حزب سياسي ديني تقليدي معاد للصهيونية، تأسس في العام 1912 في كاتوايس (بولونيا الحالية). ويعتبر اغودات أن الصهيونية تناقض التوراة باعتبار أن

انبعاث مملكة اسرائيل متعذر إلا في إطار مجيء المسيح المنتظر. خلال مرحلة الانتداب البريطاني، وقف اغودات على مسافة بعيدة من المؤسسات السياسية والدينية والثقافية للطائفة اليهودية في فلسطين، وأنشأ مؤسساته الدينية والتعليمية الخاصة به. وكان يوجّه جلّ نشاطه إلى الحقل الديني، ويقلّ من التدخل في المسائل السياسية الكبرى. أخذت عداوته الصريحة للدولة العبرية تخفّ تدريجيًا، وقد دعم تكرارًا حكومات دافيد بن غوريون بعد العام 1948، ثم مناحيم بيغن بعد العام 1977. ويشرف على شؤونه «مجلس حكماء» من نحو عشرة حاخامين. ومنذ نهاية الثمانينات، يتعرض اغودات لنفوذ المتصوفين في حركة «حباد» (الأحرف الأولى للكلمات العبرية: محبة وحكمة وعقل)، وهي حركة منشقة عن بدعة لوبافيتش الحسيدية، (والحسيدية تيّار ديني نشأ في المانيا وبولونيا) يتركز نشاطه الغالب على تأمين الاعانات المالية لمراكز التعليم الديني لديه.

ديغل هتوراه (لواء التوراة)

ديغل هتوراه حزب ديني تقليدي، أسّسه في العام 1988 المنشقّون عن حزب اغودات لمعارضتهم النفوذ الذي يمارسه على حزبهم أنصار بدعة لوبافيتش والتي يتهمونها بالكفر والالحاد. يتميز موقف ديغل هتوراه بالصراحة والتشدد على الصعيدين الاجتماعي والتربوي، ولا يولي اهتمامًا لمسألة «اسرائيل الكبرى». يتزعمه حاليًا ابراهام رافيتش، ويعمل على الصعيد الديني بتوجيهات الحاخام اليعيزر شاخ، أحد دعاة التمسك بتعاليم التلمود.

شاس (حراس التوراة السيفاراديون)

شاس حزب ديني أسسه، في العام 1984، الأعضاء السفارديون في حزب اغودات وفي سائر الأحزاب الدينية التقليدية التي يتزعمها الاشكيناز. وقد استقطب مؤسسو شاس قسمًا مهمًا من الناخبين السفارديين الناقمين على تردّي وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي بالمقارنة مع وضع الاشكيناز. على الصعيد الديني، يعتبر شاس الأكثر اعتدالاً بين الأحزاب الدينية التقليدية، ويعتمد في تنظيمه على شبكة واسعة من الروابط الاجتماعية والثقافية. وقد ارغم الأحزاب الأخرى على أعطاء السيفاراد عددًا أكبر من المقاعد داخل قياداتها.

غوش ايمونيم (كتلة الايمان)

غوش ايمونيم حزب ديني صهيوني أسسه في العام 1974 منشقون عن «الحزب القومي الديني». يطمح غوش ايمونيم أن يكون صلة الوصل بين العلمانيين والدينيين. وقد ضمّت قيادته، في الأساس، تلامذة زفي يهودا كوك نجل المنظّر العقائدي لحركة مزراحي، الحاخام كوك. وقد عمل الابن على تحديث تعاليم والده من خلال إعطاء بُعْد ديني لاستعادة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في العام 1967. ويعتبر غوش ايمونيم مسؤولاً عن معظم عمليات الاستيطان «المتوحشة» التي وضعت الحكومة أمام الأمر الواقع. على غرار سائر المستوطنين في الأراضي المحتلة، يحمل أنصار غوش ايمونيم السلاح ويتلقون تدريبًا عسكريًا جيدًا، وقد يشكّل بعضهم ممن يعارض مسيرة السلام، خطرًا داهمًا على الحكومة الاسرائيلية. ينخرط في هذا الحزب الاسرائيليون المولودون في البلاد من أبناء الطبقات المتوسطة في المدن، من الذين تلقوا تربيتهم في المؤسسات الدينية، كما يجنّد الحزب أنصاره، لا سيما منذ الثمانينات، من بين المهاجرين الفرنسيين والأميركيين الجدد. ويتزعمه حاليًا الحاخام موسى ليفينجر، الأميركي الأصل.

كاخ (هكذا)

كاخ حزب يميني عنصري شديد التطرف دينيًا وقوميًا، أسسه في العام 1971، الحاخام النيويوركي الأصل مئير كاهان، الذي لقي مصرعه في العام 1990. يمارس هذا الحزب كراهية عنصرية تجاه عرب اسرائيل، ويدعو إلى طردهم منها. وقد حُلّ في العام 1994، إثر مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل.

الأحزاب العربية

خلافًا للأحزاب الدينية المتطرفة التي تطالب بإقامة دولة اسرائيل الكبرى، تتوجه بعض أحزاب اليسار المتطرف على الساحة السياسية الاسرائيلية، نحو الناخبين العرب سواء بصورة رئيسية أو حصرية. وإلى اندماجها في النظام الدمقراطي الاسرائيلي، تلعب هذه الأحزاب ورقة الاعتدال في تعاطيها الحياة السياسية في البلاد. ونتناول فيما يلي الأحزاب سواء كانت عربية كليًا أو جزئيًا.

ماكي (الحزب الشيوعي الاسرائيلي)

ورث ماكي الحزب الشيوعي في فلسطين الذي تأسس في العام 1919، وشهد لمدة

طويلة انقسامًا حول مبدأ إقامة دولة ثنائية القومية أو دولتين الواحدة يهودية والأخرى عربية. وانشق أخيرًا إلى شطرين في العام 1965، ويضم الشطر الأصغر بعض اليهود بوجه الخصوص، ويدعو إلى إقامة دولة ثنائية القومية تسودها المساواة. أما الشطر الآخر الذي يتشكّل من أغلبية عربية، فقد أنشأ حزبًا شيوعيًا تحت اسم راكاح، ومن أهدافه الدفاع عن حقوق العرب الاسرائيليين باعتبارهم أقلية مضطهدة، وجزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية. في العام 1977، شكل راكاح مع بعض الوجهاء العرب في إسرائيل جبهة دعيت الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة، واختصارًا «حداش». وقد دعت حداش إلى المساواة التامة بين المواطنين العرب واليهود، وإلى إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، وهي تقيم، منذ مدة طويلة علاقات وثيقة مع الأحزاب العربية خارج اسرائيل.

القائمة التقدمية للسلام

القائمة التقدمية للسلام حزب مختلط ولد في العام 1984 من جراء انشقاق وقع في الجناح المعتدل في راكاح. بدأ القادة العرب في القائمة التقدمية للسلام بإحراز الفوز في المجالس البلدية، ثم عقدوا تحالفًا مع اليهود اليساريين من أنصار التنازل عن الأراضي المحتلة مقابل السلام من أجل تأليف لائحة مشتركة تخوض انتخابات الكنيست. يتزعم هذا الحزب حاليًا المحامي العربي محمد معياري.

الحزب الدمقراطي العربي

الحزب الدمقراطي العربي، هو أول حزب قام على أساس عرقي صرف. تأسس في العام 1988 بمبادرة من عضو الكنيست السابق عبد الرحمن الدراوشة الذي انتخب على لائحة حزب العمل الاسرائيلي وانضم إلى كتلته البرلمانية، يتكون هذا الحزب من غالبية مسلمة، وهو الحزب الاسرائيلي الوحيد الذي لا يتوجه إلى اليهود، وقد جاء تأسيسه كردة فعل على قمع الانتفاضة، ويعتبر نفسه بمثابة حزب قومي عربي معتدل يلتزم القوانين الاسرائيلية.

الأحزاب المنشأة في العام 1996

ولدت في شباط (فبراير) 1996، ثلاثة أحزاب جديدة، بهدف خوض الانتخابات المقبلة في أيار.

عاليه بإسرائيل (الصعود إلى اسرائيل)

أسس هذا الحزب أناتول تشارانسكي الروسي الأصل الذي منعته بلاده من الهجرة سابقًا إلى إسرائيل، بغية تمثيل مصالح المهاجرين المتحدرين من الاتحاد السوفياتي السابق.

غوشر (الجسر)

تأسس هذا الحزب من انشقاق المعتدلين في الليكود بزعامة دافيد ليفي. يؤيد هذا الحزب ممارسة بعض اللين في المفاوضات مع الفلسطينيين، وهو يتوجه بوجه الخصوص الى السيفاراد الذين يتحدر منهم معظم قادته. وفيما كان يتطلع حزبا «غوشر» وعاليه بإسرائيل، بعد تأسيسهما بقليل، إلى تشكيل لائحة انتخابية موحدة لاستقطاب الوسط الانتخابي، عاد غوشر والتحق بلائحة الليكود.

هاديريك شليشيت (الطريق الثالث)

أسس هذا الحزب النائب العمالي افيدور كاهلاني الذي يؤيّد مسيرة السلام لكنه يعارض إعادة الجولان إلى سوريا.

صانعو المسيرة

ياسر عرفات

إذا كانت بعض المصادر تشير إلى ولادة محمد عبد الرؤوف عرفات في 24 أيلول (سبتمبر) 1929 في القاهرة، فإن زعيم منظمة التحرير الفلسطينية يدّعي دائمًا أنه ولد في القدس، من أسرة فلسطينية تملك أرضًا فيها. كما يزعم قرابته من مفتي القدس أمين الحسيني، الذي لعب دورًا أساسيًا خلال الانتداب البريطاني على فلسطين.

أمضى عرفات الجزء الأكبر من طفولته في القاهرة، كما تشهد على ذلك لكنته المصرية. وفيها تابع دروسه الجامعية في هندسة الأشغال العامة، قبل أن يقطعها في العام 1948، ليشترك في القتال في فلسطين. لدى عودته إلى مصر بعد الهزيمة، تولى رئاسة اتحاد الطلبة الفلسطينيين بين عامي 1952 و1956. وفي العاصمة المصرية، تعرّف إلى عدد من الفلسطينيين الذين غدوا، فيما بعد رفاقه في النضال في منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو أياد). في العام 1956، شارك أبو عمار وهو اسمه الحركي في معركة قناة السويس بصفة ملازم في الجيش المصري. وقد دعا إلى اعتماد استراتيجية حرب العصابات وأسس حركة فتح في العام 1956. وحين هبت رياح العروبة المظفرة، رغب عرفات في تحرير حركة الكفاح الفلسطيني من وصاية الدول العربية. وأطلق رجاله من الأردن في عمليات فدائية ضد إسرائيل، وسرعان ما برز القائد الرئيسي للحركة الفلسطينية، على الرغم من العدائية التي أبدتها الحكومات العربية نحوه، سواء في الخفاء أو العلن. اعتبارًا من العام 1969، تزعم منظمة التحرير الفلسطينية (التي أنشأتها الجامعة العربية في العام 1964) وترأس لجنتها التنفيذية ومجلسها العسكري، وأوكل إلى أنصاره معظم المناصب الأساسية. واعترفت جامعة الدول العربية بشرعية عرفات بصورة رسمية في قمة الرباط (تشرين الأول (أوكتوبر) 1974) قبل أن تكرّسه

المجموعة الدولية بعد فترة وجيزة في إطار اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة (تشرين الثاني (نوفمبر) 1974). غير أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان وإخراج الفدائيين من بيروت - وهي المركز الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ خروجها من الأردن في العام 1970 - كان بداية مرحلة من الأزمات المتلاحقة لعرفات حيث طرحت سياسته على نطاق البحث الواسع لدى سوريا وليبيا وبعض مناضلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين ندّدوا بتسلطه واستبداده وانشقوا عنه. واعتبارًا من أواسط الثمانينات، بدّل عرفات سياسته، خلال فترة إقامته في تونس، بعد هزيمته في لبنان سنة 1983: فوافق ضمنًا في العام 1988، على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وفي الوقت عينه على إدانة الإرهاب. وبعد مرور سنة تولّى رئاسة «حكومة فلسطين المؤقتة». غير أن دعمه للعراق أثناء حرب الخليج في العام 1991، حرم اللجنة المركزية الفلسطينية من الإعانات المالية التي كانت تسددها إليها الدول النفطية. وإذ وجد عرفات نفسه وسط أزمة مالية خطيرة وفي مواجهة مع حركة حماس الاسلامية التي تنامت شعبيتها في الأرض المحتلة، لعب عند ذاك ورقة المفاوضات وقرر تبني مسيرة السلام التي افتتحها مؤتمر مدريد، في العام 1991، علمًا بأن منظمة التحرير الفلسطينية التي أضعفتها مواقفه المؤيدة للعراق، لم تدعَ إلى هذا المؤتمر. وقد برز زعيم فتح مجددًا على المسرح الدولي لدى إعلان اتفاق أوسلو في 13 أيلول (سبتمبر) 1993 في أعقاب عدة شهور من المفاوضات السرية بين إسرائيل والمنظمة.

دشّنت المصافحة التاريخية بين عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق شامير في البيت الأبيض حقبة جديدة من حياة الزعيم الفلسطيني. فأنشأ في غزة السلطة الفلسطينية المخوّلة إدارة الأراضي المحتلة المرشحة للحكم الذاتي. وكان عرفات قد تزوج في العام 1990 من سهى الطويل، وهي فلسطينية - مسيحية - ارثوذكسية وبات عليه اليوم التحوّل من مقاتل ومناضل إلى رجل دولة. وينبغي عليه ليس فقط اقناع الاسرائيليين والرأي العام الدولي بصدق نواياه، بل إثبات قدرته على تقاسم السلطة مع سواه، وهي مهمة شاقة لأمثاله من أصحاب الطبائع المتسلطة. وفي العام 1994، منح جائزة نوبل للسلام، وبدا «الختيار» - كما يحلو لرفاقه أن يلقبوه - كأنه ثأر لأول مرة لنفسه، حين فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) 1996، غير أن حجم نجاحه الكبير لن يعزّز تحوّله إلى رئيس دمقراطي.

حنان ميخائيل عشراوي

ولدت حنان عشراوي في رام الله في العام 1946، من أسرة مسيحية بورجوازية، وانخرطت في العمل النضالي أثناء متابعة دراستها في الجامعة الأميركية في بيروت لا سيما في الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات (من 1967 إلى 1982). وعملت حينذاك في مكتب الاعلام الفلسطيني في بيروت (من 1968 إلى 1970). وبعد توليها منصب أستاذ الأدب الانكليزي في جامعة بيرزيت، في الضفة الغربية في العام 1974، أسست «الجنة المساعدة القانونية» المتخصصة في تقديم الاستشارة القانونية للفلسطينيين الذين يتعرّضون لمضايقات الإدارة الاسرائيلية، وهي ما تزال تتولى إدارتها إلى اليوم. وبعد إتمام تخصصها في الأدب الانكليزي في الولايات المتحدة ونيلها شهادة الدكتوراه في العام 1981، عينت عميدة كلية الآداب في جامعة بيرزيت. وبالنظر لتضلعها من الحوار مع مثقفين اسرائيليين، لا سيما من خلال جمعيات تعمل للسلام، اختيرت كعضوة في لجنة الادارة الفلسطينية، وناطقة باسم الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات مدريد. وفي أعقاب اتفاق أوسلو، واشتداد خلافها مع النهج المتسلط الذي يعتمده عرفات في ادارة شؤون الحكم الذاتي، كانت من أوائل الأشخاص الذين لفتوا النظر إلى الفوارق بين «فلسطينيي الداخل» و«فلسطينيي الشتات». واستقالت من منصبها في العام 1993، رافضة كل العروض التي قدمت لها للدخول في حكومة السلطة الفلسطينية. وأسست «جمعية الدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين» التي ترمي لممارسة رقابة صارمة على احترام حقوق الانسان في مسيرة السلام. حرصًا على الدمقراطية في العام 1995، رفضت تمديد ولايتها لمدة سنتين على رأس الجمعية التي أسستها. وقد انتخبت نائبًا في المجلس الفلسطيني في كانون الثاني (يناير) 1996، عن مقعد القدس الشرقية.

حسين بن طلال، ملك الأردن

الملك حسين هو نجل الملك طلال وحفيد الملك عبدالله ملك الحجاز سابقًا حيث قامت قبيلة آل سعود بطرده منها بمساعدة الانكليز. لم يكن الملك حسين قد بلغ الثامنة عشرة عندما خلع والده طلال بسبب إصابته بمرض عقلي، فتوّج مكانه بعد بضعة شهور. لكن أحدًا لم يكن يعير وزنًا لهذا الملك الشاب الذي كان عليه مواجهة إسرائيل والفلسطينيين والسوريين والمصريين. خلال السنوات الخمسين، نجا من أكثر من 15 محاولة اغتيال أو انقلاب عسكري ضدّه. وبالنظر لصغر سن أولاده، عيّن في العام

1957 شقيقه حسن وليًا للعهد وخلفًا له في حال وفاته، وحين شرع الفدائيون الفلسطينيون يستخدمون الأردن قاعدة لشن عملياتهم ضد اسرائيل، الأمر الذي أدّى إلى ردود فعل انتقامية من جانب الدولة العبرية ضد الأراضي الأردنية، قرر الملك إطلاق جيشه لضرب القواعد الفلسطينية في الأردن في أيلول (سبتمبر) 1970، في عملية أطلق عليها الفلسطينيون حينذاك اسم «أيلول الأسود». والملك حسين بارع ودبلوماسي محنك، وهو المسؤول العربي الوحيد في المنطقة الذي يحظى باحترام الغرب، وتبدو شرعيته بنظر الدول العربية في الوقت الحاضر أمرًا مقررًا. وإذا كان يجد نفسه مضطرًا لرعاية شؤون نسبة كثيفة من اللاجئين الفلسطينيين في بلاده، فإن القضية الفلسطينية لم تكن لديه يومًا شأنًا من شؤون السياسة الخارجية. يعاني الملك منذ العام 1982 من سرطان في غدّة البروستات، وقد انخرط شخصيًا في مسيرة السلام كأنه في سباق مع الزمن.

فيصل الحسيني

ولد في بغداد سنة 1940، من عائلة فلسطينية مرموقة، وهو نجل عبد القادر الحسيني، القائد الفلسطيني الذي قتل في ساحة المعركة في العام 1948. ويتقن فيصل الذي تابع دراسته في الكلية الحربية في سوريا، عدة لغات، منها العبرية. ذاق مرارة السجون الاسرائيلية خمس مرات بين 1967 و1990، ووضع قيد الإقامة الجبرية طيلة خمس سنوات، على الرغم من معارضة اسرائيل القبول بمواطن من القدس الشرقية عضوًا في وفد المفاوضات الى مدريد، فقد ترأس فيصل الحسيني الوفد الفلسطيني اعتبارًا من تاريخ فصله عن الوفد الأردني، في نيسان (ابريل) 1993. إضافة إلى كونه عضوًا في حركة فتح المؤيدة لعرفات، وأبرز القادة الفلسطينيين في الضفة الغربية، والشخصية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كان فيصل الحسيني على قدر كافٍ من الثقة بمكانته كي يتجرأ مع حنان عشراوي وصائب عريقات وحيدر عبد الشافي، على تنظيم مظاهرة تندد بسلطة عرفات وطاقم تونس. يملك الحسيني ويدير بيت الشرق الذي يبدو بمثابة مقر عام فلسطيني في القدس الشرقية. وقد ضمّه عرفات الى السلطة الفلسطينية بصفة قائم بأعمال القدس. ولطالما كانت هذه الشخصية الانيقة والمتميزة، والتي تقرن لطف التعبير بصلابة المبادئ، محاورًا متميزًا في واشنطن.

أبو مازن (محمود عباس)

ما يزال محمود عباس عضوًا في منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها. وبعد نيله شهادة الدكتوراه من جامعة موسكو حول الصهيونية، لعب دورًا ناشطًا في افتتاح مراكز لفتح في قطر والعربية السعودية. وقد عمل، بصفته عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سبيل تحقيق تقارب بين المنظمة وحركات اليسار الاسرائيلي، الأمر الذي أتاح له أن يفرض نفسه على رأس المفاوضين لاتفاق أوسلو. وقد وقّع، باسم المنظمة، إعلان المبادئ حول المرحلة المؤقتة، في 13 أيلول (سبتمبر) 1993. لكنه وجد نفسه شيئًا فشيئًا على خلاف حول القراءة التي تجريها كل من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لاتفاق إعلان المبادئ، إذ يعتبران حرفيته وروحه قد انتهكتا. وانسحب من الحياة السياسية في 4 أيار (مايو) 1994، لدى توقيع اتفاقات القاهرة التي ستؤدي، بنظره إلى دفن مسيرة السلام.

شمعون بيريز

ولد في فيسنيفا في روسيا البيضاء، سنة 1923، من أسرة اشكينازية، ووصل إلى فلسطين في سن الحادية عشرة. بدأ حياته السياسية باكرًا جدًا في ظل دافيد بن غوريون الذي تعرّف إليه سنة 1943. شغل في البداية منصب الأمين العام للشبيبة العمالية في حزب ماباي، وأمضى حياته السياسية كلها في حزب العمل.

اعتبارًا من سنة 1948، شغل منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع ثم مديرًا عامًا لها سنة 1953، وشارك بهذه الصفة في الاعداد لحملة السويس سنة 1956. عيّن وزيرًا للدفاع، سنة 1959، وشغل هذا المنصب حتى سنة 1965، قبل أن يكلّف سنة 1969 بشؤون الأراضي المحتلة. وسنة 1974، عاد مجددًا ليتولى وزارة الدفاع، في حكومة رابين. غير أن علاقاته التصادمية مع رئيس الحكومة آنذاك ألقت بثقلها على الهزيمة التاريخية لحزب العمل في انتخابات أيار (مايو) 1977، بناء عليه، ترأس حزب العمل الذي بات في جبهة المعارضة، وانتهج خطًا سياسيًا معتدلاً يقوم على تجميع صفوف الحزب وعدم مجابهة حزب الليكود.

وبنتيجة فوز اليسار بفارق ضئيل في انتخابات تموز (يوليو) 1984، اضطر بيريز لتشكيل حكومة ائتلافية مع الليكود حيث تمّ الاتفاق على تقاسم السلطة بين الحزبين. فشغل بيريز منصب رئيس الحكومة حتى سنة 1986، قبل أن يخلي مكانه لاسحق شامير

للسنتين التاليتين. وخلال عهده، ساهم بوجه الخصوص في اخراج الجيش الاسرائيلي من المستنقع اللبناني وفي تعزيز النهوض الاقتصادي. وعلى الرغم من تراجع حزب العمل على الصعيد الانتخابي، نجح سنة 1988، في تحقيق الائتلاف مرة أخرى، حيث شغل منصب وزير الدفاع.

في أعقاب فوز حزب العمل في انتخابات 1992، شغل بيريز منصب وزير الخارجية في حكومة رابين، حيث أدى دورًا أساسيًا في مسيرة السلام، حين عزز الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية وشارك مشاركة فعّالة في عقد اتفاقات أوسلو (أيول (سبتمبر) 1993) والقاهرة (أيار (مايو)، 1994) وواشنطن (أيلول (سبتمبر) 1995). واقرارًا بدوره الأساسي، منح في تشرين الأول (اكتوبر) 1994، جائزة نوبل للسلام التي تقاسمها مع ياسر عرفات واسحق رابين.

بعد مصرع اسحق رابين في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، شكّل شمعون بيريز حكومة جديدة واحتفظ فيها بمنصبي رئيس الحكومة ووزير للدفاع، وأعلن عن نيته تعجيل مسيرة السلام.

اسحق رابين

ولد اسحق رابين في القدس في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة 1922، من اسرة متواضعة، وكان والده الروسي الأصل يعمل خبازًا قبل أن ينتقل إلى اسرائيل للعمل في إحدى شركات الكهرباء. أما والدته فقد امتهنت المحاسبة. تابع دروسه في الزراعة قبل أن يشارك في القتال في إطار الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى سنة 1948. ثم تابع دورة تدريبية في الكلية الحربية للقيادة والأركان في بريطانيا. شغل منصب رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي، من سنة 1964 حتى 1968، فأحرز النصر لبلاده في حرب الأيام الستة التي أدت لاحتلال القدس الشرقية، والضفة الغربية والجولان وسيناء. غير أنه أعلن، منذ تلك اللحظة وقوفه ضد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلّة، وانضم إلى حزب العمل.

من سنة 1968 إلى 1973، شغل وظيفة سفير لبلاده في الولايات المتحدة. وانتخب نائبًا عماليًا في الكنيست، سنة 1973 وأصبح وزيرًا للعمل في حكومة غولدا مئير، قبل أن يخلفها على رأس حزب العمل، في السنة التالية. تولى رئاسة الحكومة لأول مرة من كانون الأول (ديسمبر) 1973 حتى نيسان (ابريل) 1977، حيث اضطر للتخلي عن

الحكم إلى شمعون بيريز من جراء اتهام زوجته بعدم احترام قوانين الصيرفة، مما تسبّب جزئيًا في هزيمة حزب العمل في الانتخابات التشريعية لعام 1977. بعد إعادة انتخابه نائبًا عن الفترة الممتدة من 1977 لغاية 1981، نشر «مذكرات» هاجم فيها بيريز بشدة. لكنه عاد وتقرّب منه واحتلّ تدريجيًا مكانة مرموقة في حزبه الذي أنهكته الهزائم الانتخابية المتتالية. ومع أنه شغل منصب وزير الدفاع في عدة حكومات ائتلافية ترأسها بالتناوب حزبا الليكود أو العمل، بين 1984 و1990، فقد فوجئ بانتفاضة الفلسطينيين التي أشعلت الأراضي المحتلة. وسعى، دون جدوى إلى إخمادها باستخدام القمع الشديد، حتى تحقّق له عقم الحل العسكري. عند ذاك آثر اعتماد خيار المصالحة والتسوية، معلنًا وقوفه إلى جانب إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة، وحقق لحزبه الفوز في الانتخابات التشريعية لعام 1992، وترأس الحكومة، وانخرط مع الفلسطينيين في مسيرة السلام التي أسفرت عن توقيع اتفاق واشنطن في أيلول (سبتمبر) 1995. وتقاسم مع ياسر عرفات وشمعون بيريز وزير خارجيته، جائزة نوبل للسلام لعام 1994، ولقي مصرعه في تل أبيب على يد متطرف اسرائيلي، أثناء تظاهرة عامة من أجل السلام، في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995.

بنيامين نتنياهو

عضو الكنيست عن الليكود منذ سنة 1988

ولد في تل أبيب سنة 1949، يحمل شهادة ماجستير في الإدارة من معهد ماساتوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، شغل المناصب الرسمية التالية: قنصل اسرائيل في واشنطن (1982 – 1984)، سفير اسرائيل وممثلها الدائم في الأمم المتحدة (1984 – 1988)، نائب وزير الخارجية (1988 – 1991) وعضو الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر مدريد، نائب وزير الاعلام، في مكتب رئيس الحكومة (1991 – 1992)، رئيس حزب الليكود منذ سنة 1992 ومرشحه في انتخابات رئاسة الحكومة لسنة 1996 حيث فاز على شمعون بيريز وخلفه فيها في 29 حزيران (يونيو) 1996.

شكل حكومته من حزب الليكود متحالفًا مع الأحزاب الدينية المتطرفة. وسعى إلى التنصل من المبادئ التي تقوم عليها مسيرة السلام «كالأرض مقابل السلام» والانسحاب من الأراضي المحتلة وبنوع خاص من الضفة الغربية بعد اجراء مفاوضات بشأن وضعها النهائي»، وعدم اتخاذ أية اجراءات بشأن القدس قبل التفاوض بشأنها، مثل إقامة

مستوطنات جديدة حولها. وقد استبق نتنياهو هذه المفاوضات وأوعز بمباشرة بناء 6500 مسكن في تلة هارحوما على جبل أبو غنيم، بالقرب من القدس الشرقية، على الرغم من اعتراضات السلطة الفلسطينية والمجموعة الدولية. وثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن مسيرة السلام باتت في مأزق واتفاق أوسلو على وشك الانهيار.

مراحل المسيرة

مؤتمر مدريد (تشرين الأول (اكتوبر) 1991)

ضمّت محادثات مدريد، غداة الحرب الثانية في الخليج، أطراف النزاع في الشرق الأوسط (اسرائيل، سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين) واتخذت شكل اجتماع وحيد، رعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأعقبته مفاوضات ثنائية بين اسرائيل وكل من الدول العربية، فضلاً عن اجتماعات متخصصة ومتعددة الأطراف.

وفيما كانت المحادثات مع كل دولة من الدول العربية الثلاث المجاورة (الأردن، سوريا ولبنان) تهدف إلى عقد معاهدات سلام، كانت المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين تعتمد صيغة من مرحلتين: في الأولى، تحرص المحادثات على التوصل لعقد اتفاق حول الترتيبات المؤقتة لقيام حكم ذاتي لمدة أقصاها خمس سنوات؛ وفي الثانية، تتناول المفاوضات المسائل المتعلقة بالتوصل إلى وضع ثابت ودائم. أما المفاوضات المتعددة الأطراف فكانت تعنى بالمشكلات ذات الاهتمام الاقليمي والتي قد تتيح، إذا ما نوقشت في مؤتمر عام، تطوير التعاون وتوطيد الثقة بين الأطراف كافة.

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة بصفتها هذه إلى مؤتمر مدريد، لكن الفلسطينيين شكّلوا وفدًا مشتركًا مع الأردن. وكانت الولايات المتحدة قد وجهت مسبقًا رسالة خصوصية الى كل دولة من الدول المشاركة تطمئنها فيها إلى أن المسيرة لن تتعرض إلى مصالحها الأساسية. لأول مرة وافق مجمل جيران اسرائيل على التفاوض معها، مع أنهم ما زالوا رسميًا في حالة حرب معها منذ نصف قرن. وشدّد الاسرائيليون والفلسطينيون على «الأجواء الجيدة» التي سادت الجولة الأولى من المحادثات، وهذا يعني اعترافًا اسرائيليًا ضمنيًا بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قابله المفاوضون الفلسطينيون بتنازل ضخم حين وافقوا على إقامة حكم ذاتي لمرحلة مؤقتة في الضفة

الغربية وقطاع غزة، وقد سبق لهم أن رفضوا باستمرار هذا الطابع المؤقت منذ أن طرح عليهم في العام 1978 في إطار اتفاقات كمب دافيد بين اسرائيل ومصر.

في أيار (مايو) 1992، جرت مفاوضات السلام، في الأماكن التالية، في غياب كل من سوريا ولبنان: في واشنطن حول نزع السلاح، وفي النمسا حول تقاسم المياه، وفي طوكيو، حول شؤون البيئة، وفي بروكسيل، في غياب اسرائيل، حول التعاون الاقتصادي، وفي أوتاوا حول مسألة اللاجئين.

أثناء الجلسة السادسة من الاجتماعات الثنائية، في آب (اغسطس) 1992، أقرّت اسرائيل لأول مرة لسوريا بإمكانية تطبيق القرار 242 حول مرتفعات الجولان (مبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة - أو - بحسب التفسير الاسرائيلي - من «أراض محتلّة»، في أعقاب حرب الأيام الستة). ووافقت سوريا بدورها على الأخذ بعين الاعتبار لمسألة أمن اسرائيل.

خلال الجلسة الثامنة من الاجتماعات الثنائية، في كانون الأول (ديسمبر) 1992، وافق الأردن واسرائيل على مبدأ توقيع اتفاق حول المياه قبل توقيع معاهدة سلام. من جهة أخرى، تقدمت اسرائيل باقتراح يتضمن وضع ترتيبات مؤقتة تتعلق بحفظ الأمن وتنظيم المحاكم القضائية في الأراضي المحتلة.

اتفاق أوسلو - واشنطن (أيلول 1993)

جرى التفاوض في أوسلو، طيلة أشهر عدة وبسرية تامة، حول «إعلان مبادئ لوضع الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي» وقد وقّعه في احتفال كبير في واشنطن، في 13 أيلول (سبتمبر) 1993 كل من شمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل ومحمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور اسحق رابين وياسر عرفات وبرعاية الولايات المتحدة وروسيا.

حدّد الاتفاق الذي دخل حيّز التنفيذ في 13 تشرين الأول (اكتوبر)، الخطوط العريضة للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة؛ على أن يطبق الحكم الذاتي أولاً في قطاع غزة وأريحا (الضفة الغربية). وجاء في مقدمة إعلان المبادئ أن الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني قد اتفقا على تبادل الاعتراف بينهما ويلتزمان السعي الحثيث للعيش في سلام معًا وعلى ضمان قيام سلام عادل وشامل وثابت. وقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية، بوجه الخصوص، بحق اسرائيل في العيش بسلام وطمأنينة،

وتخلّت عن استخدام الارهاب. بالمقابل اعترفت اسرائيل بكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين في مفاوضات السلام. ومن أبرز نقاط إعلان المبادئ:

- انتخاب مجلس فلسطيني

تقرر أن يصار إلى انتخاب مجلس تشريعي، تحت إشراف دولي، من قبل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة، من أجل تولي شؤون الحكم الذاتي خلال مرحلة انتقالية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات. وكان يفترض إجراء الانتخابات بعد انقضاء تسعة أشهر على دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. ويمكن للفلسطينيين المقيمين في القدس المشاركة في الاقتراع، لكنهم لن يستطيعوا التصويت إلا في الدوائر الانتخابية التابعة للضفة الغربية.

- انتقال السلطات إلى المجلس

تقرر أن تمتد صلاحيات المجلس إلى مناطق الضفة الغربية وغزة. وتشمل سلطاته شؤون التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وفرض الرسوم والضرائب المباشرة والسياحة. من جهة أخرى، عليه تأليف قوة من الشرطة، فيما تحتفظ اسرائيل بمسؤولية الدفاع والأمن الشامل للاسرائيليين القاطنين في الأراضي المحتلة. وكان من المرتقب توقيع اتفاق مؤقت يتضمن هيكلية المجلس وكذلك آلية انتقال السلطة إليه، وطبيعة سلطة المجلس التنفيذية والتشريعية والهيئات القضائية الفلسطينية المستقلة، على أن تسحب الحكومة الاسرائيلية قواتها العسكرية من منطقة الحكم الذاتي بعد تشكيل المجلس.

- انسحاب القوات الاسرائيلية وإعادة انتشارها

تبدأ المرحلة الانتقالية من تاريخ انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وأريحا. وعليه ينبغي تحقيق هذا الانسحاب خلال الشهرين اللذين يعقبان وضع إعلان المبادئ قيد التنفيذ، كما يقتضي انجازه خلال أربعة أشهر على الأكثر. وعشية الانتخابات لتشكيل المجلس، على القوات العسكرية الاسرائيلية أن تعيد انتشارها في الضفة الغربية وغزة خارج المناطق المأهولة.

- التعاون

جرى التداول في تأليف لجنة ارتباط ولجنة تعاون اقتصادي بغية تعزيز التعاون في ميادين المياه والكهرباء والمال والنقل والتجارة والصناعة والأبحاث والشؤون الاجتماعية وحماية البيئة والاعلام.

- الوضع القانوني النهائي

تقرر أن تبدأ المفاوضات حول الوضع القانوني النهائي للأراضي المحتلة المعنية بالحكم الذاتي في مطلع السنة الثالثة عن المرحلة المؤقتة على الأكثر. وستتناول هذه المفاوضات بوجه الخصوص، وضع القدس واللاجئين، والمعاهدات الأمنية والحدود والعلاقات مع البلدان المجاورة.

- اتفاقات القاهرة (شباط (فبراير) وأيار (مايو) 1994)

شهد «إعلان المبادئ» أول تطبيق عملي له مع توقيع الاتفاق حول الأمن، في القاهرة في 9 شباط (فبراير) 1994. وقد تناول نص الاتفاق بصورة أساسية، مسألة نقاط العبور بين مناطق الحكم الذاتي والبلدان المجاورة.

تقرر أن تبقى الحدود الدولية بين غزة ومصر من جهة، وبين أريحا والأردن من جهة أخرى، بعهدة اسرائيل الحصرية التي تملك أيضًا حق الاعتراض على دخول الأشخاص إلى الأراضي الفلسطينية. وتحتفظ اسرائيل، في قطاع غزة بحق الإشراف الحصري على ثلاث مناطق مأهولة باليهود حيث تقوم بنشر الجيش داخلها، وكذلك حق الاشراف على الطرقات العامة التي تصلها بالمناطق الاسرائيلية. كما تقرر بحث مسألة المساحة النهائية لمنطقة أريحا في وقت لاحق.

بعد اتفاق القاهرة الأول هذا، عقد اتفاق آخر حول شروط الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، الذي أطلق عليه أيضًا اسم «غزة وأريحا أولاً»، ووقّع في القاهرة أيضًا، في 4 أيار (مايو) 1994، بتأخير مدته خمسة أشهر عن الموعد المحدد له في اتفاق واشنطن. وقد تضمّن بوجه الخصوص، شروط إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي وتدخّل قوات الشرطة الفلسطينية.

تم الاتفاق المؤقت، في اللحظة الأخيرة، على النقطتين التاليتين: تحديد مساحة منطقة أريحا، وإقامة حرس فلسطيني، على جسر اللنبي على الحدود الأردنية، وفقًا

لطلب منظمة التحرير الفلسطينية.

نصت «الترتيبات الأمنية» على تقسيم قوات الشرطة الفلسطينية البالغ عددها 9000 رجل سوف ينتشرون في منطقتي الحكم الذاتي، إلى أربع فئات: الشرطة المدنية، وشرطة الأمن العام، وشرطة المخابرات، وشرطة الطوارئ والانقاذ. وينبغي وضع أسمائهم بتصرف اسرائيل التي تحتفظ بحق التسريح الفوري لكل من قد يتورط في نشاطات ارهابية بعد تعيينه. كذلك شكّل تجهيز الشرطة الفلسطينية موضوع تعليمات مفصلة. فيما خص الجيش الاسرائيلي، عليه الانتهاء من إعادة انتشاره خلال بضعة أسابيع، في «مناطق أمنية» تحيط بالمستوطنات السبع عشرة المأهولة في قطاع غزة.

كذلك تقرر تشديد شروط تنقل الفلسطينيين بين مناطق الحكم الذاتي في غزة وأريحا، ويمكن لفلسطينيي هذه المناطق سلوك أربع طرقات رئيسية، في النهار فقط.

معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية، تشرين الأول (اكتوبر) 1994

جرى التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل، في 24 تشرين الأول (اكتوبر) 1994، بعد ثلاثة أشهر من إعلان البلدين رسميًا عن إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة قانونًا بينهما منذ سنة 1948. بهذا الاتفاق؛ وهو الثاني الذي تُوقِّعه دولة عربية بعد الاتفاق الذي عقدته مصر في آذار (مارس) 1979 - تكون اسرائيل قد أثبتت شرعية وجودها أكثر فأكثر في الشرق الأوسط.

أبرز نقاط الاتفاق:

- الحدود

تقرر أن يستعيد الأردن مساحة 300كلم2 تقريبًا من أصل 381كلم2 كان يطالب بها في وادي عرفة، بين البحر الميت والبحر الأحمر، و5كلم2 قرب بحيرة طبريا، أما الثلاثون كلم2 من الأراضي التي أنشئت عليها المزارع الجماعية (كيبوتز) في وادي عرفة، فتكون موضع استئجار أو بيع لصالح مستثمريها.

- تقاسم المياه

لم تكن كمية المياه التي يحصل عليها الأردن تتجاوز ثلث الكمية البالغة 1,5 مليار م3 والتي يستخرجها البلدان سنويًا من نهر الأردن ورافده اليرموك. وقد نصت المعاهدة

على تزويده بمزيد منها، بانتظار بناء سدّين يتيحان زيادة الكميات المتوافرة. من جهة أخرى، سيصار الى درس مشروع تحلية المياه وحفر قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

- اللاجئون الفلسطينيون

تم الاتفاق على بحث مصير اللاجئين الفلسطينيين البالغة نسبتهم ما يقارب 65٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، بالتفاوض بين اسرائيل والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- الأماكن المقدسة في القدس

جاء في معاهدة السلام أن اسرائيل تؤكد على «الدور التاريخي الخاص» للأردن في الاشراف على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس.

اتفاقات الأمن والتطبيع

تقرر فتح السفارات بين البلدين بعد شهر من توقيع المعاهدة على أن ترافق ذلك حرية انتقال المواطنين بين البلدين وتعزيز تعاونهما في ميداني الأمن ومكافحة الارهاب. وفي هذا المجال، أكدّ الأردن حرصه على عدم الاساءة الى أمن اسرائيل، وتعاهد البلدان على حلّ خلافاتهما بالطرق السلمية.

اتفاقات طابا - أوسلو (أيلول (سبتمبر) 1995)

كرست اتفاقات طابا التي وقعت في واشنطن في 28 أيلول (سبتمبر) 1995، على توسيع الحكم الذاتي حتى الضفة الغربية. وقد رفض لبنان وسوريا تلبية الدعوة للمشاركة في حفل التوقيع. ونصّت اتفاقات طابا، من جهة على شروط إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، ومن جهة أخرى، على تنظيم أول انتخابات «وطنية» فلسطينية.

إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية

تقرر تنفيذ إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة على مراحل عدة تفصل بين كل منها فترة ستة أشهر، من تشرين الأول (اكتوبر) 1995 حتى تموز

(يوليو) 1997. وبانتظار إجراء مفاوضات جديدة حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة، تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ثلاث:

- المنطقة أ

تشمل المدن الفلسطينية الكبرى (جنّين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الله وبيت لحم). تقرر في هذه المنطقة، أن تنسحب اسرائيل كليّا خلال ستة أشهر. وستضم الشرطة الفلسطينية التي ستنتشر فيها 12000 رجل، وقد تضمّن الاتفاق طريقة عملهم وتجهيزهم بالتفصيل.

- المنطقة ب

تضم هذه المنطقة 450 قرية وبلدة فلسطينية يعيش فيها 68٪ من الشعب الفلسطيني. تمارس إدارة الحكم الذاتي «السلطات المدنية» فيها بينما تحتفظ اسرائيل بجميع «السلطات العائدة لشؤون الأمن».

- المنطقة ج

تضم المناطق الريفية غير المأهولة من الفلسطينيين والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل وتلك المأهولة باليهود. وقد تقرر احتفاظ اسرائيل بكامل مسؤوليتها على صعيد الأمن والنظام العام.

الوضع الخاص للخليل

فيما خص هذه المدينة التي تضم 120000 عربي ويقيم فيها 450 مستوطنًا يهوديًا، تقرر وضع «ترتيبات أمنية خاصة»، لم يتم تفصيلها في النص المنشور للاتفاق. وسوف تحتفظ اسرائيل بمسؤولية الأمن فيما خص الاسرائيليين مع الابقاء على عدد من الجنود فيها.

الانتخابات الفلسطينية

جرت الانتخابات، وفقًا لموعدها في مطلع العام 1996، وتضمنت انتخاب «مجلس فلسطيني» من 82 عضوًا، مهمته ادارة شؤون مناطق الحكم الذاتي، وكذلك انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بالاقتراع العام المباشر. وكما كان مقررًا، اقترع الناخبون

المقيمون في القدس الشرقية بالمراسلة. أما مرشحو القدس الشرقية، فكان عليهم الحصول على «مقر ثانٍ موثوق به» في غزة أو في الضفة الغربية. ويمكن رفض كل ترشيح لأشخاص أو لأحزاب تنشط بصورة غير مشروعة أو غير دمقراطية. وقد تقرر أن يمارس المجلس الفلسطيني الجديد صلاحيات إجرائية، وبعض الصلاحيات التشريعية. بالمقابل، ليس له أية صلاحيات في حقل العلاقات الدولية باستثناء عقد الاتفاقات الاقتصادية.

مسيرة السلام: محطات تاريخية

17 أيلول (سبتمبر) 1978

عقد اتفاقية كامب دافيد رقم 1 بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، وتتضمن منح الحكم الذاتي الإداري لقطاع غزة والضفة الغربية، وعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل والانسحاب الشامل للقوات الاسرائيلية من سيناء.

26 آذار (مارس) 1979

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (كامب دافيد 2).

17 أيار (مايو) 1983

عقد اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل حول انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، لكن هذا الاتفاق لم يُبرَم.

1991

30 تشرين الأول (اوكتوبر)

افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد، بحضور أطراف النزاع في الشرق الأوسط (اسرائيل، سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين) وكذلك جورج بوش رئيس الولايات المتحدة وميخائيل غورباتشيف رئيس الاتحاد السوفياتي، راعيي المؤتمر. وستجري مفاوضات السلام العربية – الاسرائيلية وفقًا لما يلي: محادثات ثنائية مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب، ومحادثات متعددة الأطراف حول المسائل ذات الاهتمام الاقليمي.

3 تشرين الثاني (نوفمبر)

عقد الجولة الأولى من المحادثات الثنائية بين اسرائيل وجيرانها العرب (سوريا،

لبنان والوفد الأردني - الفلسطيني).

10-18 كانون الأول (ديسمبر)

عقد الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية في واشنطن.

1992

13-15 كانون الثاني (يناير)

عقد الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية في واشنطن.

28 - 29 كانون الثاني (يناير)

عقد اجتماع تحضيري في موسكو تمهيدًا لمفاوضات السلام المتعددة الأطراف، وقد ضم الاجتماع قرابة ثلاثين بلدًا أو منظمة: إضافة إلى البلدان المشاركة سابقًا في المحادثات الثنائية والراعيين الأميركي والروسي، انضمت مصر ودول امارات الخليج الست (العربية السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين والامارات العربية المتحدة)، وأربعة أعضاء من أصل خمسة في اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا) والسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي للتبادل الحر، والصين، وكندا، واليابان وتركيا. ولم توجّه الدعوة الى العراق وإيران وليبيا. وقد قرر لبنان وسوريا واليمن والوفد الفلسطيني مقاطعة هذا المؤتمر الذي يرمي إلى وضع الأسس لتعاون متعدد الأشكال. جرى تأليف خمس لجان عمل إلى جانب لجنة تنسيق فيما بينها. وتناولت المحادثات المسائل التالية: التسلح والأمن الاقليمي، اللاجئون، التعاون الاقتصادي، الموارد المائية والبيئة.

24 شباط (فبراير) - 4 آذار

عقد الجولة الرابعة من مفاوضات السلام الثنائية في واشنطن.

27 نيسان (ابريل) - 4 أيار

عقد الجولة الخامسة من مفاوضات السلام الثنائية في واشنطن، وقد طغى عليها المشروع الاسرائيلي لإجراء انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة.

11 - 19 أيار (مايو)

استئناف مفاوضات السلام المتعددة الأطراف، في غياب لبنان وسوريا، في

واشنطن حول نزع السلاح، وفي النمسا حول تقاسم الموارد المائية وفي طوكيو حول شؤون البيئة وفي بروكسيل، في غياب اسرائيل، حول التنمية الاقتصادية وفي أوتاوا، حول مسألة اللاجئين.

24 حزيران (يونيو)

فوز العمال في الانتخابات التشريعية في اسرائيل. وإسحاق رابين يخلف إسحاق شامير في رئاسة الحكومة، وتعيين شمعون بيريز وزيرًا للخارجية.

تموز (يوليو). جولة جيمس بايكر (ناظر الخارجية الأميركية) في الشرق الأوسط (الأردن، سوريا، لبنان، مصر).

13 تموز (يوليو)

في أول خطاب له بعد ترؤسه الحكومة الجديدة، عرض إسحاق رابين مقترحات للسلام ودعا مختلف الزعماء العرب للاجتماع في القدس.

21 تموز (يوليو)

محادثات رابين - مبارك في القاهرة.

23 تموز (يوليو)

طلبت منظمة التحرير الفلسطينية الوقف الكامل والفوري لبناء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، كما رفضت ما أعلنته الحكومة الاسرائيلية عن تجميد عمليات الاستيطان بصورة جزئية ومؤقتة.

24 - 25 تموز (يوليو)

أعلن وزراء خارجية مصر والأردن ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، لدى اجتماعهم في دمشق، تمسكهم «بحل شامل» تنفيذًا للقرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي.

29 تموز (يوليو)

أعلن شمعون بيريز عن استعداد اسرائيل لوقف بناء المستوطنات بصورة كاملة (في لأراضي المحتلة)، مقابل إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل.

13 آب (اغسطس)

اقترح رابين اجراء انتخابات في الأراضي المحتلة خلال نيسان (ابريل)/ أيار 1993.

19 آب(اغسطس)

أكد شمعون بيريز أن بلاده مستعدة للتفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تنص على السلام وإعادة الأراضي التي تحتلّها اسرائيل، منذ سنة 1967.

24 آب - 24 أيلول (اغسطس)

عقد الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن، حيث تقدّم الاسرائيليون بمشروع إقامة حكم ذاتي في الأراضي المحتلّة، وانتخاب مجلس تمثيلي للشعب الفلسطيني.

9 أيلول (سبتمبر)

اقترح شمعون بيريز إعادة قسم من مرتفعات الجولان إلى سوريا مقابل معاهدة سلام معها.

10 أيلول (سبتمبر)

أكدت سوريا مجددًا اشتراطها الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة.

15 - 17 أيلول (سبتمبر)

عقد المفاوضات المتعددة الأطراف، في موسكو، حول نزع السلاح في الشرق الأوسط، بحضور 24 وفدًا (وغياب سوريا ولبنان والفلسطينيين). وبدء المفاوضات المتعددة الأطراف في واشنطن حول تقاسم الموارد المائية، برئاسة اليابان والسوق الأوروبية المشتركة، وحضور 38 وفدًا من بينها اسرائيل ومصر ودول المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي والأردن واليمن.

22 أيلول (سبتمبر)

طرح شمعون بيريز فكرة إقامة اتحاد كونفيدرالي بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين.

23 أيلول (سبتمبر)

أبدت سوريا استعدادها لعقد معاهدة سلام شامل مع اسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي المحتلة.

24 أيلول (سبتمبر)

أعرب زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات عن خشيته من عقد اتفاق منفصل بين سوريا وإسرائيل.

30 أيلول (سبتمبر)

أكدت سوريا أنها لن تعقد معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل.

8 تشرين الأول (اوكتوبر)

وافقت اسرائيل على مشاركة فلسطينيي الشتات في المفاوضات المتعددة الأطراف، شرط ألاّ يكونوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا مقيمين في القدس الشرقية. وقد رفض الوفد الفلسطيني هذه الشروط، في اليوم التالي، معتبرًا أن للفلسطينيين حق اختيار الأعضاء الذين يؤلفون وفدهم.

9 تشرين الأول (اوكتوبر)

طالب جورج حبش (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) انسحاب الفلسطينيين في أقرب وقت، من مفاوضات السلام مع اسرائيل.

21 تشرين الأول (اوكتوبر) - 19 تشرين الثاني (نوفمبر)

عقد الجولة السابعة من المحادثات الثنائية في واشنطن، حيث ذكرت اسرائيل، لأول مرة، كلمة «انسحاب» من هضبة الجولان في ورقة قدمتها إلى سوريا.

22 تشرين الأول (اكتوبر)

دعيت منظمة الأمم المتحدة رسميًا إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بين العرب واسرائيل.

26 تشرين الأول (اوكتوبر)

طالب ياسر عرفات بوضع الأراضي المحتلة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

28 تشرين الأول (اوكتوبر)

أطلق حزب الله صواريخه على شمالي اسرائيل من جنوبي لبنان، وأدت الضربات الانتقامية الاسرائيلية التي أعقبت ذلك إلى تعليق المحادثات الثنائية.

29 - 30 تشرين الأول (اوكتوبر)

عقد المفاوضات المتعددة الأطراف في باريس حول التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

30 تشرين الأول (اوكتوبر)

ادراج الاتفاق الأردني - الاسرائيلي على جدول الأعمال المشترك في المفاوضات

الثنائية بين البلدين.

30 تشرين الأول (اوكتوبر)

انتخاب بيل كلينتون الدمقراطي رئيسًا للولايات المتحدة.

9 – 19 تشرين الثاني (نوفمبر)

استئناف الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية (التي علقت في 28 تشرين الأول) في واشنطن، فيما استمرّ الوضع العسكري بالتدهور في جنوب لبنان.

11 – 12 تشرين الثاني (نوفمبر)

عقد المفاوضات المتعددة الأطراف في أوتاوا حول مسألة اللاجئين، ورفض اسرائيل المشاركة بسبب وجود أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ضمن الوفد الفلسطيني.

16 تشرين الثاني (نوفمبر)

اقترحت اسرائيل اشرافًا فلسطينيًا – اسرائيليًا مشتركًا على مساحة تقارب ربع الأراضي المحتلة.

24 تشرين الثاني (نوفمبر)

أعلن إسحاق رابين أن ياسر عرفات يشكل عقبة في وجه السلام وليس منظمة التحرير الفلسطينية.

25 – 29 تشرين الثاني (نوفمبر)

فرنسوا ميتران يزور اسرائيل والأردن. ويؤكد في القدس، أن السلام متعذر من دون منظمة التحرير الفلسطينية.

2 كانون الأول (ديسمبر)

أقر البرلمان الاسرائيلي اقتراح قانون يقضي بالغاء التشريع الذي كان يمنع على سكان اسرائيل والأراضي المحتلة الاتصال مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

3 كانون الأول (ديسمبر)

اجتماع «اللجنة المتابعة» في لندن بغية وضع بيان بنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف. واستمر لبنان وسوريا في مقاطعة المفاوضات المتعددة الأطراف مشترطين أولاً تحقيق تقدم ملموس على صعيد المحادثات الثنائية.

7 – 17 كانون الأول (ديسمبر)

عقد الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية في واشنطن في الوقت الذي كانت مسيرة السلام تجتاز أخطر أزمة لها بعد خطف «حركة حماس» لأحد حرّاس الحدود الاسرائيليين وقتله، والردّ الاسرائيلي بإبعاد 415 فلسطينيًا من حركة حماس إلى جنوب لبنان. فانسحب الفلسطينيون من المفاوضات كما قاطع الأطراف العرب الأربعة اليوم الأخير من المفاوضات.

25 كانون الأول (ديسمبر)

المشاركون العرب في المفاوضات يجتمعون في القاهرة ويتركون الباب مفتوحًا أمام متابعة مسيرة السلام.

1993

كانون الثاني (يناير)

طلبت سوريا إلى الدول العربية الأخرى تعليق مشاركتها في مفاوضات السلام المتعددة الأطراف.

19 كانون الثاني (يناير)

الغى البرلمان الاسرائيلي الاجراء الذي كان يحظّر الاتصالات بين الاسرائيليين وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

20 – 22 كانون الثاني (يناير)

من المفترض أن يكون أول لقاء سري بين ممثلي اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تم خلال هذه الفترة في النروج.

21 كانون الثاني (يناير)

عرض ياسر عرفات، في رسالة موجهة إلى الشعب الاسرائيلي إقامة «سلام الشجعان».

آذار (مارس)

بعد اقناع اسرائيل بوجوب إعادة المبعدين الـ415، على مراحل، دعت الولايات المتحدة الفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات، خلال نيسان، في واشنطن. فرفض

الفلسطينيون الدعوة طالما إسرائيل لا تتخلى رسميًا عن تدابير الابعاد.

24 آذار (مارس)

خلف عازار وايزمان، المؤيد للسلام، حاييم هرتزوغ في رئاسة دولة اسرائيل.

29 - 30 آذار (مارس)

في محاولة للحدّ من موجة الارهاب على أرضها، عمدت اسرائيل الى تقليص عدد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بنسبة أربعة أخماس من الذين تسمح لهم بالعمل لديها.

9 نيسان (ابريل)

اتخذت اسرائيل موقفًا ليّنًا فيما خص الفصل بين الوفدين الأردني والفلسطيني، وهذا الأخير ترأسه فيصل الحسيني الذي يجاهر بتقربه من منظمة التحرير الفلسطينية.

27 نيسان (ابريل)

افتتاح الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن.

30 نيسان (ابريل)

أوعز إسحاق رابين بإعادة 30 فلسطينيًا تعرضوا للإبعاد «مدى الحياة» في السنوات السبعين، خارج ديارهم.

2 أيار (مايو)

وافقت، اسرائيل، لأول مرة، على إشراك سكان القدس الشرقية في انتخابات الضفة الغربية.

حزيران (يونيو)

عقد الجولة العاشرة من المفاوضات في واشنطن.

12 تموز (يوليو)

كشفت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية عن اتصالات سرية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أكدت هذا الخبر ثم نفته.

25 تموز (يوليو)

توالت الهجمات الاسرائيلية الانتقامية ضد حزب الله في جنوب لبنان، فيما التزمت

سوريا الحياد. وقد دعت اسرائيل سكان الجنوب إلى النزوح مؤقتًا.

19 - 20 آب (اغسطس)

من المفترض أن يكون قد تم توقيع اتفاق سري بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في مثل هذا التاريخ، في أوسلو.

26 آب (اغسطس)

أعلن شمعون بيريز أن بلاده مستعدة للانسحاب من قطاع غزة وأريحا، في الضفة الغربية.

30 آب (اغسطس)

صادقت الحكومة الاسرائيلية على مشروع «إعلان المبادئ» الذي جرى التفاوض بشأنه مع منظمة التحرير الفلسطينية. وينص المشروع على اعتماد خيار «غزة وأريحا أولاً» حيث يقتضي اختبار حكم ذاتي مستقل، فيما تحتفظ إسرائيل، أقلّه في مرحلة مؤقتة، بمسؤولية الدفاع والأمن عن المستوطنات. وينبغي توسيع هذه التجربة لتشمل مجمل الأراضي المحتلة، من دون الاعتداد بوضع القدس أو المستوطنات المأهولة بالسكان، أو بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، أو مسألة الحدود، ولا بالصيغة النهائية للسلام التي يقتضي تحديدها في السنوات الخمس المقبلة. وقد أعرب الطرفان عن عزمهما على توطيد السلام والعمل في سبيل تطوير علاقاتهما الاقتصادية المشتركة، وهما يدعوان المجتمع الدولي إلى مؤازرتهما.

31 آب (اغسطس)

عقد الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الثنائية في واشنطن. وياسر عرفات يقوم بجولة توضيحية على العواصم العربية.

4 أيلول (سبتمبر)

خوّلت اللجنة المركزية لحركة فتح، وهي العضو الأبرز في منظمة التحرير الفلسطينية، عرفات بتوقيع الاتفاق. وأعلن الأردن ومجلس التعاون الخليجي عن دعمهما للمسيرة السلمية.

5 أيلول (سبتمبر)

أعلن الرئيس حافظ الأسد أن سوريا لا تعارض التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل.

6 أيلول (سبتمبر)

أعلن نائب وزير الخارجية الاسرائيلية أن القدس - الشرقية قد تتمتع ذات يوم بالاستقلال الذاتي.

9 أيلول (سبتمبر)

عرضت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية معًا وثائق الاعتراف المتبادل. على الرغم من مقاطعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الدمقراطية لتحرير فلسطين ومعارضة فاروق القدومي المسؤول عن الشؤون الخارجية، فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجتمعة في تونس تبنت النصّ الذي قدّمه عرفات. في اسرائيل، انسحب الحزب الديني شاس من الحكومة، لأسباب سياسية داخلية، لكنه استمر في دعم الاتفاق.

10 أيلول (سبتمبر)

وقّع كل من إسحاق رابين وياسر عرفات، على حدة، رسائل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بموجب هذه النصوص، تعترف منظمة التحرير الفلسطينية «بحق اسرائيل في العيش بسلام وطمأنينة» وتعترف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني». وقد صادقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على مشروع «إعلان المبادئ».

13 أيلول (سبتمبر)

ياسر عرفات وإسحاق رابين يوقعان معًا، في واشنطن «إعلان المبادئ».

تشرين الأول (اكتوبر) والثاني ((نوفمبر)

مباحثات في مصر بين اسرائيل والمنظمة حول تطبيق «إعلان المبادئ». ازدياد أعمال العنف في قطاع غزة، وتظاهرات احتجاج للمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة. واعتراض المقربين من عرفات على أساليب عمله.

13 كانون الأول (ديسمبر)

ظهور خلافات حول مساحة قطاع أريحا، وحول الاشراف على نقاط المرور باتجاه الأردن ومصر وحماية المستوطنين، مما أدّى الى إرجاء موعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا.

1994

16 كانون الثاني (يناير)

لقاء الرئيس الأميركي بيل كلينتون والرئيس السوري حافظ الأسد في جينيف. حيث أعلن هذا الأخير أن سوريا ستستجيب «لمقتضيات السلام»، في اليوم التالي، أعلنت اسرائيل عن إمكانية عقد اتفاق مع سوريا وأنها ستجري استفتاء في حال القيام بانسحاب «مهم» من هضبة الجولان.

9 شباط (فبراير)

شمعون بيريز وياسر عرفات يعقدان اتفاقًا في القاهرة لتنفيذ «إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي في غزة وأريحا» وقد نص الاتفاق بوجه الخصوص على إشراف اسرائيل على نقاط المرور بين أريحا والأردن وبين غزة ومصر وكذلك على وضع أمن المستوطنات اليهودية في غزة في عهدة الجيش الاسرائيلي. وبقيت مسألة مساحة منطقة أريحا دون حلّ.

25 شباط (فبراير)

مجزرة في الخليل. مستوطن يهودي ينتمي إلى الحزب اليميني المتطرف كاخ، يفتح النار على المصلّين المسلمين ويقتل 52 فلسطينيًا. أدت هذه المجزرة التي أدانتها الحكومة الاسرائيلية على الفور، إلى مواجهات دامية في الأراضي المحتلة، فيما علقت منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والأردن ولبنان مفاوضات السلام.

13 آذار (مارس)

قررت الحكومة الاسرائيلية حظر منظمتين عنصريتين، كاخ وكاهان – هاي والترخيص صراحة للجيش باستخدام سلاحه ضد المستوطنين اليهود عند الضرورة.

18 آذار (مارس)

أدان مجلس الأمن الدولي مجزرة الخليل بشدة. وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وضع يدها على القضية مطالبة تجريد المستوطنين من السلاح وتفكيك بعض المستوطنات اليهودية و«حماية دولية» لسكان الأراضي المحتلة. وقد طالب القرار رقم 904 الذي صوّت عليه مجلس الأمن باتخاذ تدابير من شأنها ضمان أمن المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك «وجود قوات دولية أو أجنبية مؤقتة» لهذا الغرض.

31 آذار (مارس)

عقدت اسرائيل والمنظمة اتفاقًا في تونس حول «إنشاء قوة دولية مؤقتة في الخليل» مؤلفة من 160 مراقبًا أجنبيًا مسلحًا. إنها المرة الأولى التي توافق فيها اسرائيل على وجود أجنبي في الأراضي المحتلة.

نيسان (ابريل)

معاودة المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة حول الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وإعلان رابين استعداده لتفكيك المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلّة، في حال التوصل الى اتفاق نهائي مع المنظمة. وحماس تواصل عملياتها ضد المدنيين الاسرائيليين. مما حدا بإسرائيل لإحكام الطوق حول الأراضي المحتلّة.

29 نيسان (ابريل)

وقّع وزير المالية الاسرائيلية ورئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، في باريس، بحضور آلان جوبيه، بروتوكولاً يحدد إطار العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الدولة العبرية والإدارة المركزية الفلسطينية طيلة المرحلة المؤقتة. ويتضمن هذا الاتفاق، بوجه الخصوص، تكليف السلطة الفلسطينية إنشاء مؤسسة مالية (المصرف المركزي في المستقبل) واعتماد سياسة ضرائبية خاصة بها. كما يتمتع الفلسطينيون بحرية تصدير منتجاتهم الزراعية وبوسعهم تكوين احتياطي بالعملات الأجنبية.

4 أيار (مايو)

وقّع شمعون بيريز وياسر عرفات في القاهرة، وبتأخير مدته خمسة أشهر عن الموعد المحدد، الاتفاق حول ادارة الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة المعروف باسم «غزة وأريحا أولاً». وقد أبدى عرفات تحفظات حول مساحة منطقة أريحا.

10 أيار (مايو)

تسلّم وتسليم للسلطة بين الجيش الاسرائيلي وممثلي السلطة التنفيذية الجديدة في غزة وأريحا.

تموز (يوليو)

ياسر عرفات يغادر تونس إلى غزة. وحكومته تقسم اليمين.

20 تموز

شمعون بيريز يلتقي على ضفاف البحر الميت رئيس الحكومة الأردنية عبد السلام المجالي بحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وهو أول عضو في حكومة اسرائيلية يزور الأردن علانية.

25 تموز (يوليو)

بدعوة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون، اجتمع اسحاق رابين والملك الأردني حسين في البيت الأبيض حيث وقعّا «إعلان واشنطن» الذي يضع حدًا لحالة الحرب بين الأردن واسرائيل. وقد نال الأردن بموجبه تعديلاً طفيفًا على حدوده مع اسرائيل، إضافة إلى تخفيف الحصار المفروض في - إطار العقوبات على العراق - على مرفأ العقبة، وهو المنفذ البحري الوحيد للأردن، وإلى تأكيدات أميركية بمنحه مساعدة مالية وتزويده بالسلاح.

29 آب (اغسطس)

تنفيذًا لإعلان المبادئ الموقع في أيلول (سبتمبر) 1993، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقًا حول نقل قسم من السلطات المدنية إلى السلطة الفلسطينية، في ميادين الصحة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة، والشؤون المالية، والسياحة والتعاون الاقتصادي الدولي.

1 أيلول (سبتمبر)

قرر المغرب واسرائيل إقامة مكاتب ارتباط في تل أبيب والرباط، وأعلن المغرب في الوقت عينه عن افتتاح مكتب ارتباط في منطقة الحكم الذاتي في غزة.

تشرين الأول (اوكتوبر)

في أعقاب خطف جندي اسرائيل على يد حماس، أوعزت السلطات الاسرائيلية بأحكام الطوق حول قطاع غزة وعلقت المفاوضات حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية. وقد أثار مقتل الجندي المخطوف خلال هجوم شنه الجيش الاسرائيلي ضد خاطفيه، سجالاً واسعًا في اسرائيل. وإثر قيام حماس بعملية جديدة في 19 تشرين الأول

(اكتوبر) (23 قتيلاً) قررت إسرائيل إغلاق غزة والضفة الغربية حتى مطلع تشرين الثاني (نوفمبر).

2 تشرين الثاني (نوفمبر)

اسرائيل وتونس تفتحان مكاتب لرعاية مصالحهما في تونس وتل أبيب.

14 تشرين الثاني (نوفمبر)

منحت جائزة نوبل للسلام إلى إسحاق رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات معًا.

26 تشرين الثاني (نوفمبر)

توقيع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل، في وادي عرفة، الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر، بحضور بيل كلينتون. وقد سبق للملك حسين وإسحاق رابين أن وقّعا هذه المعاهدة بالأحرف الأولى في عمان في 18 تشرين الأول (اوكتوبر)، مما أثار مخاوف الفلسطينيين. كما نددت سوريا بهذه «المعاهدة المنفصلة». وقام سجال واسع حول «الدور التاريخي» التي أسندته اسرائيل للأردن بالإشراف على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس.

تشرين الثاني (نوفمبر)

انفجرت في غزة أعمال عنف بين مجاهدين اسلاميين ورجال الشرطة الفلسطينية. واتهمت حماس ياسر عرفات بالتواطؤ مع اسرائيل، ونظمت تظاهرة ضخمة ضمت 300000 نسمة. وفي 21 منه، نظّم عرفات تظاهرة مضادة للاسلاميين شارك فيها قرابة 10000 شخص. وفي 24 منه، عقدت السلطة الفلسطينية وحماس اتفاقًا يقضي بإعادة السلام والهدوء الى غزة.

1 تشرين الثاني (نوفمبر)

بغية وضع حدّ للسجال القائم حول «الدور التاريخي» المسند للأردن، أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن أن رعاية شؤون الأماكن المقدسة الإسلامية ستعود إلى الفلسطينيين فور عقد اتفاق نهائي مع اسرائيل.

28 كانون الأول (ديسمبر)

أثار توسيع المستوطنة اليهودية افرات، في الضفة الغربية صدامات عنيفة بين

الفلسطينيين والجيش الاسرائيلي. وهددت السلطة الفلسطينية باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي.

1995

23 كانون الثاني (يناير)

في أعقاب عملية نفذتها حركة الجهاد الاسلامي وتسبّبت بمقتل 19 اسرائيليًا، أكّد اسحاق رابين أن على اسرائيل مواصلة المفاوضات «والقضاء على أعداء السلام»، فيما طلبت الولايات المتحدة إلى ياسر عرفات اتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع حدّ لأعمال الارهاب.

2 شباط (فبراير)

بمبادرة من الرئيس المصري حسني مبارك، انعقدت في القاهرة القمة العربية الاسرائيلية، بحضور العاهل الأردني حسين ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق رابين، وقاطعها لبنان وسوريا، وكانت الغاية من القمة، «انقاذ» المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية.

21 شباط (فبراير)

عقد عرفات في القاهرة اجتماعًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحذّر اسرائيل من المماطلة والتأخير في تنفيذ تعهداتها، وطالب مساعدة المجموعة الدولية.

9 آذار (مارس)

تعهّد الفلسطينيون والاسرائيليون إنهاء المفاوضات الجارية بينهم، في الأول من تموز 1995، حول إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية.

13 آذار (مارس)

معاودة مشروطة للمفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية بناء لاقتراح وارن كريستوفر. وكانت المفاوضات في الواقع قد علقت بصورة رسمية، منذ شباط (فبراير) 1994، على الرغم من متابعة بعض الاتصالات السرية.

9 نيسان (ابريل)

في أعقاب العملية الاستشهادية المزدوجة التي نفذها فلسطينيون في غزة وأدّت إلى

مقتل 7 اسرائيليين، قررت السلطة الفلسطينية قمع المجاهدين الاسلاميين، فاعتقلت الشرطة الفلسطينية أكثر من 200 منهم.

4 أيار (مايو)

ردًا على اجراءات الحكومة الاسرائيلية بمصادرة أراضٍ فلسطينية جديدة في القدس، أبلغ ياسر عرفات مجلس الأمن الدولي بالأمر.

17 أيار (مايو)

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن الدولي يطالب اسرائيل بالغاء مصادرة الأراضي العربية في محيط القدس الشرقية. وقد تدخل عرفات لدى النواب العرب أعضاء الكنيست لسحب اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة من شأنه إسقاط حكومة رابين في حال تأييد اليمين المتطرف لهذا الاقتراح.

18 أيار (مايو)

طالب عرفات بعقد مفاوضات فورية حول القدس.

22 أيار (مايو)

علّق إسحاق رابين مصادرة الأراضي في القدس الشرقية.

26 أيار (مايو)

أعرب اسحاق رابين لأول مرة عن عزمه تفكيك المستوطنات اليهودية في الجولان فور بدء الانسحاب الاسرائيلي منها.

27 أيار (مايو)

تظاهرات لمستوطنين اسرائيليين في الجولان والضفة الغربية ضد انسحاب اسرائيل من المستوطنات القائمة، واستيلاء مستوطنين على مزيد من الأراضي في القدس الشرقية.

6 تموز (يوليو)

ياسر عرفات وإسحاق رابين يتفقان على النقاط الرئيسية في مشروع اتفاق مؤقت حول مبادئ الحكم الذاتي في الضفة الغربية وهي التالية: انتخاب مجلس فلسطيني، إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، تسليم السلطات المدنية إلى السلطة الفلسطينية، والافراج تدريجيًا عن المعتقلين الفلسطينيين في اسرائيل.

تموز (يوليو) - آب (اغسطس)

تأجيل توقيع الاتفاق حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية والذي كان مرتقبًا في 25 تموز (يوليو) من جراء موجة من العمليات التي شنتها حماس ضد الاحتلال.

28 أيلول

التوقيع في واشنطن على الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في طابا، حول توسيع الحكم الذاتي ليشمل ست مدن كبرى في الضفة الغربية (جنّين، نابلس طولكرم، قلقيلية، رام الله، وبيت لحم) وقسمًا من الخليل، مصر والأردن يرحبان بالاتفاق، وسوريا تنتقده.

6 تشرين الأول (اوكتوبر)

ليبيا تنتقد اتفاقات طابا وتطرد الفلسطينيين المقيمين على أراضيها.

13 تشرين الأول (اوكتوبر)

أعربت حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية عن عزمهما عقد لقاء لإعداد اتفاق «مصالحة وطنية»، وقد أثارت هذه المبادرة حذرًا لدى اسرائيل.

4 تشرين الأول (اوكتوبر)

اسحاق رابين يلقى مصرعه في تل أبيب برصاص شاب اسرائيلي متطرف. وشمعون بيريز الذي تسلّم مقاليد رئاسة الحكومة، يؤكد أن هذه الجريمة لن تقوّض سياسة السلام الاسرائيلية. والملك الأردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك ينتقلان لأول مرة إلى القدس للاشتراك في مأتم رابين. وياسر عرفات يتوجه إلى دارة أرملته، بالقرب من تل أبيب ليقدم إليها تعازيه الشخصية.

13 تشرين الأول (اوكتوبر)

جنّين هي المدينة الثانية، بعد أريحا، التي انتقلت تحت حكم السلطة الفلسطينية.

27 - 28 تشرين الأول (اوكتوبر)

عقد مؤتمر برشلونة حول تطوير العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط، بحضور خمسة عشر وزير خارجية أوروبية ونظرائهم في أحد عشر بلدًا

متوسطيًا، إضافة إلى السلطة الفلسطينية. اسرائيل وسوريا يتبادلان أحاديث وديّة.

8 كانون الأول (ديسمبر)

أعلن شمعون بيريز عن الافراج عن 1000 معتقل فلسطيني، وعن زيادة عدد المرخص لهم بالعمل في اسرائيل من ابناء غزة.

11 كانون الاول (ديسمبر)

انسحاب الجيش الاسرائيلي من نابلس، تنفيذًا لاتفاقات طابا. وقد تلا ذلك، بعد بضعة أيام، انسحاب مماثل من بيت لحم، وقلقيلية، ورام الله وطول كرم.

15 كانون الاول (ديسمبر)

ياسر عرفات يرشح نفسه لرئاسة السلطة الفلسطينية. والجبهتان الشعبية والدمقراطية لتحرير فلسطين تدعوان لمقاطعة الانتخابات وحماس لا تشارك فيها.

27 كانون الاول (ديسمبر)

استئناف المفاوضات في واشنطن بين سوريا واسرائيل بعد توقفها منذ حزيران الماضي.

1996

13 كانون الثاني (يناير)

اسرائيل تفرج عن حوالي 1000 معتقل فلسطيني.

20 كانون الثاني (يناير)

انتخاب 88 عضوًا لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني حيث أحرزت فتح غالبية المقاعد (65 مقعدًا)، وفاز ياسر عرفات ضد منافسه الوحيد، سميحة الخليل، وأصبح رئيسًا للسلطة الفلسطينية بنسبة 88,1٪ من الأصوات. وقد أذنت اسرائيل لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى) بالمجيء إلى مناطق الحكم الذاتي.

23 شباط (فبراير)

أكدت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية أن حكومة بيريز قد توافق على إقامة دولة فلسطينية.

25 و26 شباط (فبراير)

بلغت حصيلة الانفجارات الثلاثة (اثنان في القدس ونسبا إلى حماس والثالث في ضواحي تل أبيب) أكثر من 30 قتيلاً. وعمدت الحكومة الى فرض الطوق حول الأراضي المحتلة.

3 و4 آذار (مارس)

هجومان آخران (الأول في القدس والآخر في تل أبيب) يوقعان قرابة 30 قتيلاً. وتحت ضغط الحكومة الاسرائيلية، أقدمت السلطة الفلسطينية على اعتقال بضعة مناضلين من حماس.

20 نيسان (ابريل)

من المتوقع أن تبدأ، اعتبارًا من هذا التاريخ، المرحلة النهائية من المفاوضات، وكذلك أن يعمد ياسر عرفات بناء لطلب شمعون بيريز إلى تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لجهة الغاء البنود التي تنكر حق اسرائيل في الوجود. وقد ارجئت المفاوضات النهائية الى ما بعد الانتخابات التشريعية الاسرائيلية المبكرة التي دعا إليها بيريز.

1 نيسان (ابريل)

شمعون بيريز يزور سلطنة عمان علنا للمرة الأولى.

8 نيسان (ابريل)

الافتتاح الرسمي للخط المدني بين عمان وتل أبيب بهبوط طائرة أردنية في اسرائيل.

11 - 18 نيسان (ابريل)

عملية عناقيد الغضب تشنها اسرائيل على لبنان وتستهدف تهديم بنيته التحتية والجنوب وضرب حزب الله، وترتكب مجزرة في مركز القوة الدولية في قانا فتقتل 111 مدنيًا وتسقط 120 جريحًا. إضافة إلى نزوح 350 الف مدني في الجنوب.

24 نيسان (ابريل)

الفلسطينيون يعدّلون ميثاقهم الوطني ويلغونْ البنود الداعية إلى تدمير اسرائيل.

7 أيار (مايو)

الأمم المتحدة تنشر تحقيقًا عن مجزرة قانا يظهر أن المدفعية الاسرائيلية قصفت

عمدًا المركز الدولي.

30 أيار (مايو)

فوز زعيم تكتل ليكود اليميني بنيامين نتنياهو في الانتخابات الاسرائيلية.

7 حزيران (يونيو)

انعقاد قمة ثلاثية في دمشق تضم الرئيس السوري حافظ الأسد والمصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبدالله.

20 حزيران (يونيو)

حماس تعلن استعدادها لوقف العمليات ضد الاسرائيليين في مقابل وقف عمليات القمع واطلاق المعتقلين السياسيين.

26 حزيران (يونيو)

مقتل 3 جنود اسرائيليين في مكمن نصبه مسلحون تسللوا من الأردن.

1 تموز (يوليو)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعلق عضويتها في مؤسسات المنظمة الفلسطينية.

10 تموز

نتنياهو في واشنطن للمرة الأولى يرفض تقسيم القدس مرة أخرى.

23 تموز (يوليو)

اسرائيل تغلق 3 مكاتب للمنظمة الفلسطينية في القدس الشرقية.

24 أيلول (سبتمبر)

اسرائيل تفتتح نفقًا أثريًا قرب المسجد الأقصى وتتسبب باضطرابات عنيفة.

13 تشرين الاول (اوكتوبر)

قطر تلغي زيارة موفد اقتصادي اسرائيلي.

15 تشرين الاول (اوكتوبر)

الملك حسين يلتقي ياسر عرفات في أريحا ليكون أول زعيم عربي يزور منطقة الحكم الذاتي.

6 تشرين الثاني (نوفمبر)

عازار وايزمان يقوم بأول زيارة لرئيس اسرائيلي الى الأردن.

8 تشرين الثاني (يناير)

نتنياهو يقترح منح الفلسطينيين وضعًا مماثلاً لبورتوريكو أي كيان بلا سيادة.

1997

8 كانون الثاني (يناير)

افتتح في عمان معرض الصناعات الاسرائيلية وسط موجة من المعارضة الشعبية التي دعت إلى تأدية الصلاة بالقرب من المعرض احتجاجًا على تطبيع العلاقات بين البلدين.

16 كانون الثاني (يناير)

توقيع اتفاق الخليل بين السلطة الفلسطينية واسرائيل التي اجلت جيشها عن 80٪ من مساحة المدينة وأقرّت بحق الفلسطينيين في السيادة على هذه المدينة التي تعتبر مدينة الأجداد وجزءًا من أرض اسرائيل الكبرى التوراتية.

26 كانون الثاني (يناير)

يحقق القضاء الاسرائيلي في فضيحة تعيين مستشار قانوني للحكومة واستقالته السريعة، وكانت مهمة المستشار عدم ملاحقة قيادي في حزب شاس مقابل تأييد هذا الأخير لنتنياهو.

30 كانون الثاني (يناير)

في محاولة لتقليص عدد العرب في القدس، ألغت اسرائيل تصاريح الإقامة في المدينة لحوالي 600 فلسطيني.

4 شباط (فبراير)

مقتل 73 جنديًا اسرائيليًا في اصطدام مروحيتين متوجهتين إلى جنوب لبنان.

12 شباط (فبراير)

نتنياهو يزور واشنطن للمرة الثالثة.

18 شباط (فبراير)

عرفات يزور موسكو آملاً في تعزيز دور روسيا في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط الذي يطغى عليها الدور الأميركي حتى الآن.

23 شباط (فبراير)

لقاء الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو في عمان لم يسفر عن اتفاق بينهما حول القدس والتمدد اليهودي في اتجاه شطرها الشرقي العربي.

1 آذار (مارس)

قررت الحكومة الاسرائيلية بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم (حي هارحوما بالعبرية)، وسط انتقادات عربية ودولية. ويشمل المشروع بناء 6500 مسكن يضم 30 ألف مستوطن بحيث يصبح عدد اليهود في القدس الشرقية 250 ألف مقابل 120 الف فلسطيني معرّضون للهجرة بسبب المضايقات الخانقة.

13 آذار (مارس)

أطلق جندي أردني النار على تلميذات اسرائيليات كن يقمن بزيارة الباقورة الحدودية بين الأردن واسرائيل، فقتل 7 وجرح أخريات في حادث وصفه الملك حسين بالعمل الجبان الذي يسيء إليّ شخصيًا وإلى أسرتي وإلى الشعب الأردني والقوات المسلحة.

30 آذار (مارس)

مجلس الجامعة العربية يدعو إلى وقف التطبيع مع اسرائيل.

3 نيسان (ابريل)

في محاولة لاحتواء العنف وضبط الانتفاضة، جردت أجهزة الأمن الفلسطينية حملة اعتقالات من أعضاء حركة الجهاد الاسلامي شملت العشرات منهم.

7 نيسان (ابريل)

تأسيس «صندوق القدس للاستثمار المشترك» برأسمال مئة مليون دولار وهو شركة مساهمة عامة أسسها أردنيون وفلسطينيون لدعم وجود الفلسطينيين في القدس وشراء أو بناء مساكن لهم فيها.

5 أيار (مايو)

أعلنت القيادة الفلسطينية «تحريم بيع الأراضي» في أي مكان من أرض فلسطين

وهددت بمعاقبة سماسرة الأراضي الذين يتعاملون مع شركات اسرائيلية في هذا المجال.

10 أيار (مايو)

مفتي القدس يرفض الصلاة على فلسطيني قتل لأنه باع أرضه إلى يهودي. وقد ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين الى ثلاثة، لبيعهم أراضي في القدس والأرض المحتلة إلى يهود، وجرى اعتقال 13 سمسارًا فلسطينيًا لمخالفتهم قرار «تحريم بيع الأراضي».

أيار (مايو)

أقرّت هيئة رسمية تابعة لمكتب عرفات بوجود ممارسات أدّت إلى هدر 326 مليون دولار، العام 1996، وقد أمر عرفات بفتح تحقيق واسع وعزا ذلك إلى تجربة السلطة الفلسطينية التي ما تزال يافعة.

3 حزيران (يونيو)

فاز يهود باراك برئاسة حزب العمل خلفًا لشمعون بيريز وسيكون عليه منافسة بنيامين نتنياهو على رئاسة الحكومة في العام 2000.

8 حزيران (يونيو)

وسط السجال القائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول ضرورة وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة والقدس كشرط لتقدم عملية السلام، عقدت في القاهرة محادثات فلسطينية اسرائيلية برعاية مصرية لم تسفر عن تقدم ظاهر.

10 حزيران

تبنّى مجلس الشيوخ الأميركي قرارًا غير ملزم يعترف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل ويوافق على تخصيص مئة مليون دولار لعملية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس.

جداول إحصائية

جدول 1 –

	اسرائيل		
* رقم تقديري ** لا معلومات متوافرة	المجموع	اليهود	غير اليهود
السكان عام 1995 (مليون نسمة)	5,46	4,43	1,03
السكان عام 2000	5,90	4,70	1,20
السكان عام 2010	6,8	5,2	1,50
المساحة (بالكلم^2)	20770		
أراضي مخصصة للزراعة (٪ من المساحة)	٪62		
كثافة السكان (عدد السكان/ كلم^2)	248,5		
نسبة المقيمين في المدينة	٪90,7		
المدن الرئيسية (السكان بالمليون نسمة)	تل أبيب 1,9 القدس 0,8		
معدل النمو الطبيعي (1994)	– ٪7,6	–٪2,3	+ ٪3,4
متوسط عدد الأولاد لكل امرأة	2,9	2,6	4,6
أقل من 15 سنة (٪ من السكان)	٪29,7	٪27,3	٪39,8
أكثر من 65 سنة (٪ من السكان)	٪9,5	– . ٪11	٪3,1
معدل الحياة	76 سنة	78 سنة	75 سنة
وفيات الأطفال (من أصل 1000 مولود حي)	٪07,5	٪05,7	٪012,1
عدد الأسرّة في المستشفيات (لكل 1000 شخص)	6,1		
معدل الأميّة (شخص ٪ من السكان فوق 15 سنة)	٪3 (ذكور) ٪7 (اناث)	** **	** **

	المجموع	اليهود	غير اليهود
الناتج الداخلي غير الصافي (مليار $)	77,3		
الناتج الداخلي غير الصافي/ لكل شخص ($)	*14200	*16000	*10000
معدل نمو الناتج الداخلي غير الصافي (1995)	+ 7٪		
توزيع الدخل الوطني غير الصافي			
القطاع الأولي	9٪		
القطاع الثانوي	41٪		
القطاع الثالثي	50٪		
القوى العاملة (٪ من مجموع السكان)	37٪	**	**
معدل البطالة	7,8٪	7,6٪	9٪
نسبة النساء بين القوى العاملة	41,7٪	44,8٪	19,7٪
توزيع القوى العاملة			
القطاع الأولي	3,3٪	**	**
القطاع الثانوي	28,7٪	**	**
القطاع الثالثي	68٪	**	**
نسبة التغطية (صادرات/ واردات)	68,7٪		
الصادرات الرئيسية	الماس مصقول، آلات منتجات كيميائية، البسة		
الفرقاء التجاريون الرئيسيون	الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي		

جدول 2 –

* رقم تقديري ** لا معلومات متوافرة	الاردن	الضفة الغربية	غزة
السكان عام 1995 (مليون نسمة)	4,57	1,2	0,77
السكان عام 2000	5,6	1,4	0,91
السكان 2010	7,2	1,9	1,2
المساحة (كلم^2)	89000	5879	378
أراضي صالحة للزراعة (٪ من المساحة)	٪9	**	**
كثافة سكانية (عدد السكان/ كلم2)	61,1	184	2097
نسبة المقيمين في المدينة	٪71	٪60	٪94,3
المدن الرئيسية (السكان بالمليون نسمة)	عمان: 1,5	أريحا 0,064	
معدل النمو الطبيعي	+ ٪3,4	+ ٪3,8	+ ٪4,9
متوسط عدد الأولاد لكل امرأة	5,6	6,6	5,9
أقل من 15 سنة (٪ من السكان)	٪41,3	٪47,6	51,3
أكثر من 65 سنة (٪ من السكان)	٪3	٪3,6	٪2,7
معدل الحياة	68 سنة	66 سنة	67 سنة
وفيات الأطفال (من أصل 1000 مولود حي)	٪36	٪36	٪42
عدد الأسرة في المستشفيات لكل 1000 شخص)	0,82	1,26	1,28
معدل الأمية (٪ من السكان فوق 15 سنة)	٪9 للذكور ٪25 للاناث	**	**

	الأردن	الضفة الغربية	غزة
الناتج الداخلي غير الصافي (مليون $)	4,89 (1993)	1,91 (1992)	0,67 (1992)
الناتج الداخلي غير الصافي لكل شخص ($)	1200*	2000*	700*
معدل نمو الناتج الوطني غير الصافي (1994)			
القطاع الأولي	8٪	22٪	18٪
القطاع الثانوي	20٪	42٪	42٪
القطاع الثالثي	72٪	36٪	40٪
القوى العاملة (٪ من مجموع السكان)	23٪	**	**
معدل البطالة	19٪	25٪	40٪
نسبة النساء بين القوى العاملة	10٪ من اليد العاملة الاجمالية	12,4٪	10,3٪
توزيع القوى العاملة			
القطاع الأولي	8٪	22٪	18٪
القطاع الثانوي	20٪	42٪	42٪
القطاع الثالثي	72٪	36٪	40٪
نسبة التغطية (صادرات/ واردات)	28٪	36٪ (1987)	14,5٪
الصادرات الرئيسية	معادن، منتجات غذائية منتجات كيميائية		
الفرقاء التجاريون الرئيسيون	الدول العربية، آسيا المجموعة الأوروبية	اسرائيل، الأردن	اسرائيل، الأردن

المصطلحات اللغوية

مصطلحات عربية

شاب (جمع شباب أو شبان أو شبيبة)، مصطلح شائع في العالم العربي للدلالة على الفتيان والمراهقين في مقتبل العمر. وقد استخدمه الغرب ووسائله الاعلامية للدلالة على الشبان الفلسطينيين خلال الانتفاضة التي كانت في جوهرها حركة شبابية.

شهيد (جمع شهداء). تعني في الأساس الشهيد في سبيل الدين. لكنه منذ مطلع القرن العشرين، بات يعني بصورة عامة أولئك الذين يسقطون في سبيل قضية. وهو لا يختص حصرًا بالمواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية أو العربية - الاسرائيلية، بل يشمل أيضًا الحرب العراقية - الايرانية.

فدائي (جمع فدائيون) وتعني الثوري، وقد أطلقت اعتبارًا من السنوات السبعين على المقاتلين الفلسطينيين بسبب العمليات التي شنتها المجموعات المختلفة ضد أهداف اسرائيلية أو يهودية في الغرب. حاليًا لم تعد هذه الكملة قيد التداول.

حجاب. نقاب تضعه النساء المسلمات عندما يخرجن من بيوتهن. وعندما تغطي المرأة شعرها، الذي يعتبر جزءًا حميمًا وشهوانيًا في الحضارة المتوسطية، فإنها في الوقت عينه تحمي ذاتها من عيون الرجال الشبقة، وتحافظ على شرف زوجها أو والدها اللذين يشعران بالمهانة من جراء اشتهاء زوجته أو ابنته.

الانتفاضة. وتعني ثورة الشبيبة الفلسطينية ضد الجيش الاسرائيلي. وهي بدأت في السنة 1987 في مخيم اللاجئين في جبليًا في قطاع غزة، وامتدت بعدئذ إلى مجمل الضفة الغربية. وقد حملت في الغرب أيضًا اسم «حرب الحجارة»، وكان لها تأثير واسع على الرأي العام الغربي، إذ أظهرت فتيانًا يواجهون بالحجارة جنودًا اسرائيليين مدججين بالسلاح، مما استدعى إعادة النظر بصورة الاسرائيلي/ الضحية

والفلسطيني/ المعتدي. غير أن هذا الرصيد من العطف الذي اكتسبه الفلسطينيون بدّده موقف عرفات المؤيد لصدام حسين في حرب الخليج. وقد انتهت الانتفاضة مع افتتاح مؤتمر مدريد في العام 1993.

الجهاد، أو الحرب المقدسة. هي عبارة ذات جذور دينية، وتدلّ على الحرب التي ينبغي على المسلمين خوضها دفاعًا عن الايمان. وهي تشير إلى مستويين من المعارك: معركة داخل الفرد الذي يجب عليه تنمية ايمانه وتعزيزه، ومعركة خارجية ضد الكفار والمارقين. ولم يكن اليهود والمسيحيون من عداد الكفار لأنهم من أهل الكتاب، أي أنهم عرفوا الله من دون الوصول إلى ذلك في طور الاسلام. وقد اتخذت هذه العبارة بُعدَها الحربي في عهد الصليبيين، حيث كان مفهوم الدفاع عن الايمان يقترن مع مفهوم الدفاع عن دار الاسلام. وقد استعادت هذه العبارة وهجها اعتبارًا من سنة 1948، حين بدا إنشاء دولة اسرائيل، في وجدان المسلمين، كأنه انتهاك لدار الاسلام، وبات من واجب كل مسلم خوض الحرب بغية إعادة الأرض المسلوبة الى الاسلام. وقد استعاد هذا البُعد الديني وهجه مجددًا اعتبارًا من الثمانينات بعد سقوط جميع الايديولوجيات الأخرى، كالاشتراكية والقومية العربية والبعثية.

الكتائب. تشير هذه العبارة بصورة عامة إلى الذراع العسكرية لحزب أو لتنظيم سياسي. لكنها نادرًا ما تستخدم لغير الدلالة الى «الكتائب اللبنانية»، وهي الذراع العسكرية للموارنة خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

الكفيّة. هي كلمة عاميّة عربية للدلالة على غطاء الرأس. وهي عبارة عن قطعة قماش من القطن مطوية بالورب ومثبتة على الرأس بواسطة حبل رفيع أسود. ويرتدي الفلاح الفلسطيني الكفية ذات المربعات البيضاء والسوداء. ولدى إنشاء أولى الأحزاب السياسية الفلسطينية، في السنوات الثلاثين، أصبحت الكفيّة شعار حزب «المجلسيّون» الذي كان يضم أبناء الريف للوقوف في وجه أعيان المدن، اعتبارًا من سنة 1948، اتخذته المقاومة الفلسطينية شعارًا لها لأن اللاجئين في المخيمات كانوا يعتمرونها وجلّهم من أصل ريفي ويشكّلون، في الوقت عينه، رأس الحربة لدى تلك المقاومة. وقد أعطاه ياسر عرفات بُعدَه الدولي اعتبارًا من 1974 حين اعتمره أثناء أول خطاب له في منظمة الأمم المتحدة.

أولاد خالتي. هي تورية يطلقها المسلمون على اليهود، وتعود في أصولها إلى التوراة

حيث اليهود والمسلمون هم من نسل ابراهيم، فاليهود ولدوا من سارة والمسلمون من هاجر، مما يجعل منهم إخوة لا أشقّاء. أي أنهم إخوة للمسلمين الذين لا يفرّقون بين الأولاد المتحدرين من مختلف زوجات الرجل الواحد. غير أن سارة اشترطت على ابراهيم أن يتخلى عن هاجر وابنها في الصحراء، مما أدّى إلى انفصام العلاقة مع المسلمين، وجعل من اليهود أولاد خالتهم وليس إخوتهم. أما اليهود فإنهم ينكرون هذه «القرابة» التي تؤدي إلى توسيع مفهوم «الشعب المختار»، كما تنكرها بعض التيارات في الفكر الاسلامي التي تشدد على أن القرابة، كي تكون حقيقية، ينبغي أن يقرّها الطرفان، وهذا غير وارد لدى اليهود.

الأمة العربية. يشير تعبير «الأمة العربية» الى مفهوم ثقافي يجسد شعورًا بوحدة القيم والتقاليد والتاريخ واللغة في العالم العربي. وقد أصبح في مطلع القرن العشرين مفهومًا سياسيًا لتعبئة المشاعر، لا سيما بتحريض من الانكليز الذين كانوا ينظرون اليه كوسيلة للإطاحة بالسلطنة العثمانية (التركية وبالتالي غير العربية). وبعد نجاح الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين، سنة 1916، حارب الانكليز، وكذلك الفرنسيون من بعدهم، فكرة دولة عربية كبرى واحدة في الشرق الأوسط، لصالح تقسيم المنطقة دويلات صغيرة تسهل عليهم السيطرة عليها. ولهذا، لم يتخذ النضال من أجل الاستقلال طابعًا اقليميًا بل حكوميًا، وأثار شعورًا وانتماءً قوميًا مستقلًا (سوري، لبناني، عراقي، أردني، فلسطيني) في حين لم يكن سائدًا في السابق سوى الشعور بالانتماء الاقليمي، كذلك يثير مفهوم الأمة العربية مشاعر الشعوب المكوّنة من خليط واسع، وقد استخدمته مختلف الأنظمة العربية في المنطقة لترسيخ سلطتها داخل حدودها الوطنية، ولتسويغ تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها. وقد دلّت حرب الخليج ومشاركة بعض البلدان العربية في التحالف الغربي ضد العراق أن هذا المفهوم لم يكن عملانيًا على الصعيد السياسي. ومع ذلك، لا يزال مفهوم الأمة العربية حيًا جدًا لدى شعوب المنطقة بأكملها.

مصطلحات عبرية

«عاليه» أو «الصعود إلى اسرائيل». يشير هذا التعبير الى مختلف موجات الهجرة التي عزّزت شأن الاستيطان اليهودي في فلسطين، اعتبارًا من سنة 1882 حتى اليوم.

وتدل عبارة «الصعود إلى اسرائيل» على فعل الهجرة الشخصية الى اسرائيل.

«امان». هو جهاز الاستخبارات العسكري في اسرائيل الذي انشئ في حزيران (يونيو) 1948، إبان إعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات الصهيونية بعد تأسيس دولة اسرائيل. أطلق عليه في البداية اسم «شيروت حموديعن»، ثم استبدل باسم «أمان» في كانون الأول (ديسمبر) 1953.

«هجانه». تشكلت الهجانة كميليشيا للدفاع عن النفس، وكانت في البداية سرية. وقد أسستها الحركة الصهيونية في حزيران (يونيو) 1920، من أجل حماية المستوطنات من هجمات العرب الذين كانوا يناهضون الهجرة اليهودية الى فلسطين.

«اريتز اسرائيل» أو «أرض اسرائيل»: يرتكز هذا المفهوم على الاعتقاد بأن مساحة الدولة اليهودية يجب أن تكون مساوية لمجمل الأراضي التوراتية الواردة تحت هذا الاسم، وهذا يعني أن هذه المساحة تفوق مساحة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني بين 1992 و1948.

كيبوتز. هي مؤسسة جماعية ذات هدف زراعي مماثل للنموذج الاشتراكي الذي دعا إلى اعتماده مؤسسو الحركة الصهيونية. وقد نشأت الكيبوتزات في فلسطين اعتبارًا من مطلع القرن العشرين وشكلت رأس الحربة في عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين وفي نشوء الدولة العبرية المقبلة.

الكنيست، أو الجمعية. وتدل هنا على البرلمان وهو المجلس الوحيد في اسرائيل، والسلطة الاشتراعية العليا في البلاد. ينتخب أعضاؤه البالغ عددهم ماية وعشرون نائبًا، بالتصويت العام لمدة 4 سنوات، وبطريقة الاقتراع النسبي.

الموساد. مؤسسة. هي جهاز الاستخبارات الخارجية في اسرائيل. أنشئ في 2 آذار (مارس) 1951 ودعي رسميًا «هاموساد لي تيوم» أي مؤسسة التنسيق.

سبرا. هو اليهودي الاسرائيلي المولود في اسرائيل، تمييزًا له عن الأشخاص الذين هاجروا إليها أو عن العرب الاسرائيليين. وهذا التعبير مأخوذ عن تشبيه شاعري لثمرة الصبّار المسمّاة بالعبرية «سبرا»، وهي «ثمرة ناعمة في داخلها ومكسوة بالشوك في خارجها».

شين بت. جهاز مكافحة الجاسوسية والأمن الداخلي في اسرائيل. أنشئ في 30 حزيران (يونيو) 1948، وتعرّض لحملة عنيفة بعد العجز الذي أظهرته فرق الحماية

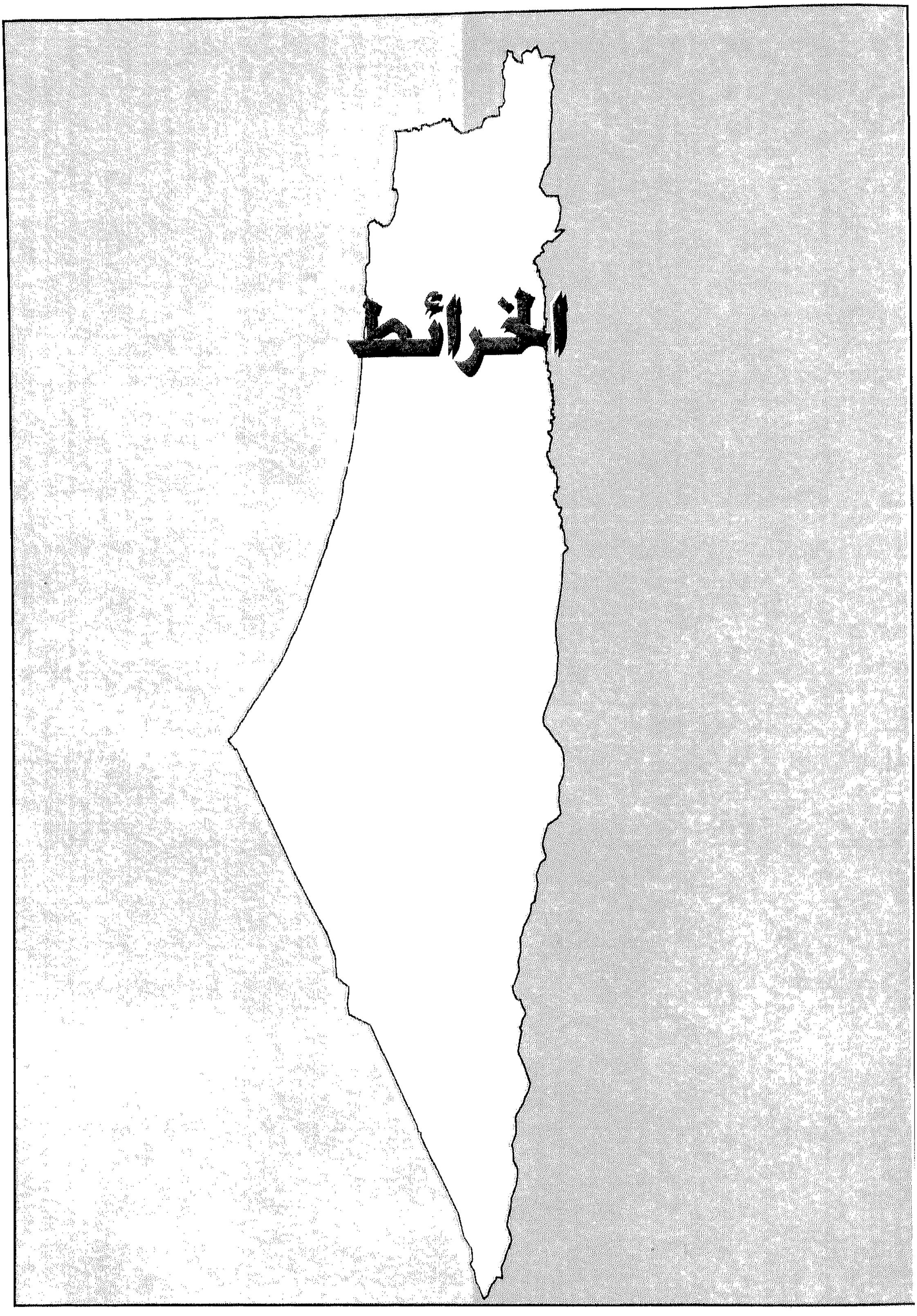
التابعة له إبان اغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين، في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1995.

تساهال. الأحرف الأولى من عبارة «جيش الدفاع عن اسرائيل» يتألف من مواطنين اسرائيليين ويشكل العمود الفقري لاستمرار بقاء الدولة العبرية، انشئ رسميًا في 31 أيار (مايو) 1948 في أعقاب إعادة تنظيم ميليشيات الهجانة. الخدمة العسكرية فيه اجبارية للرجال (ثلاث سنوات) وللنساء (سنتين). ويعفى منها العرب الاسرائيليون واليهود التلموديون المتديّنون.

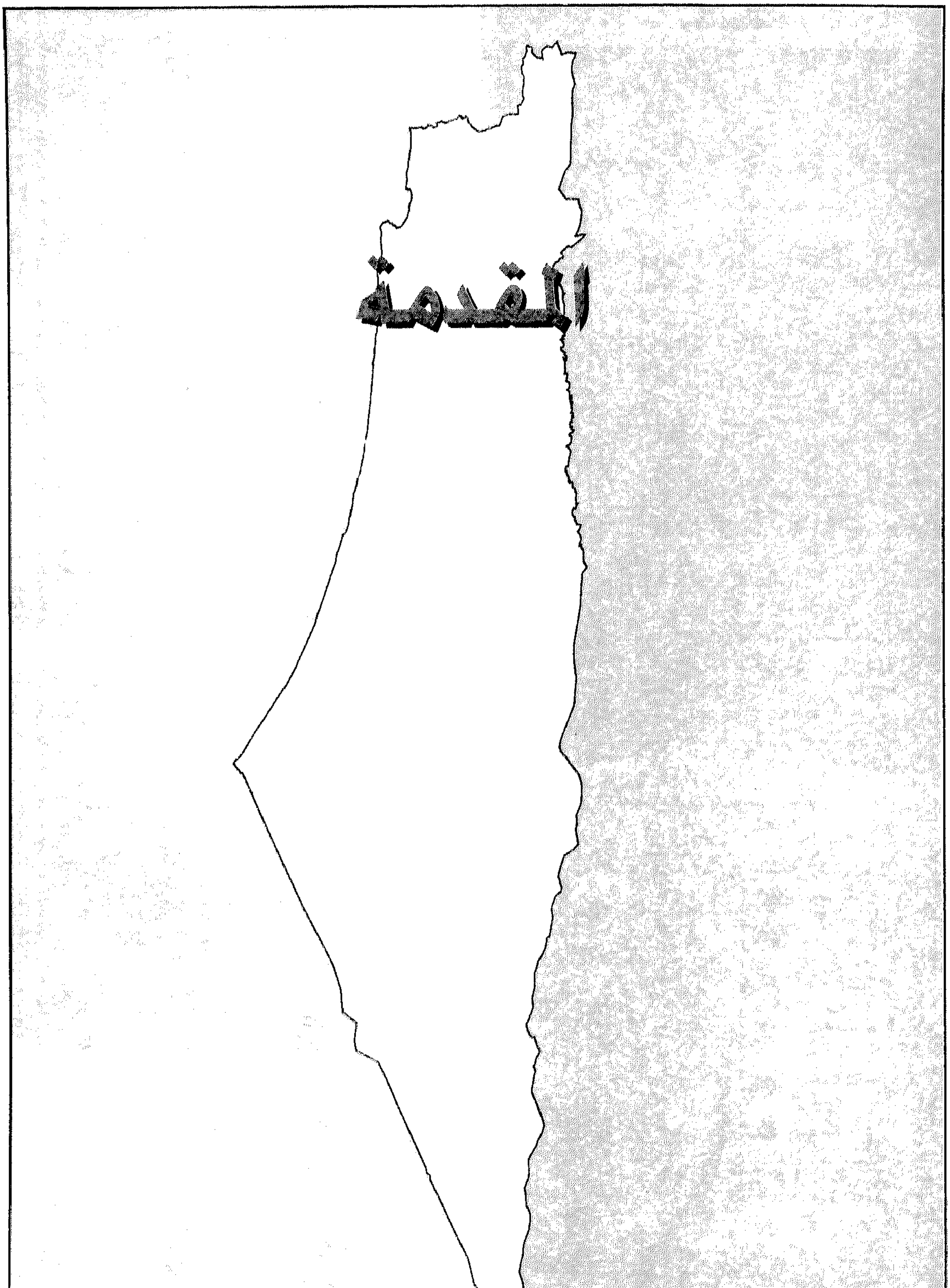
ياشيفا. مدرسة التعليم لمنصب حاخام.

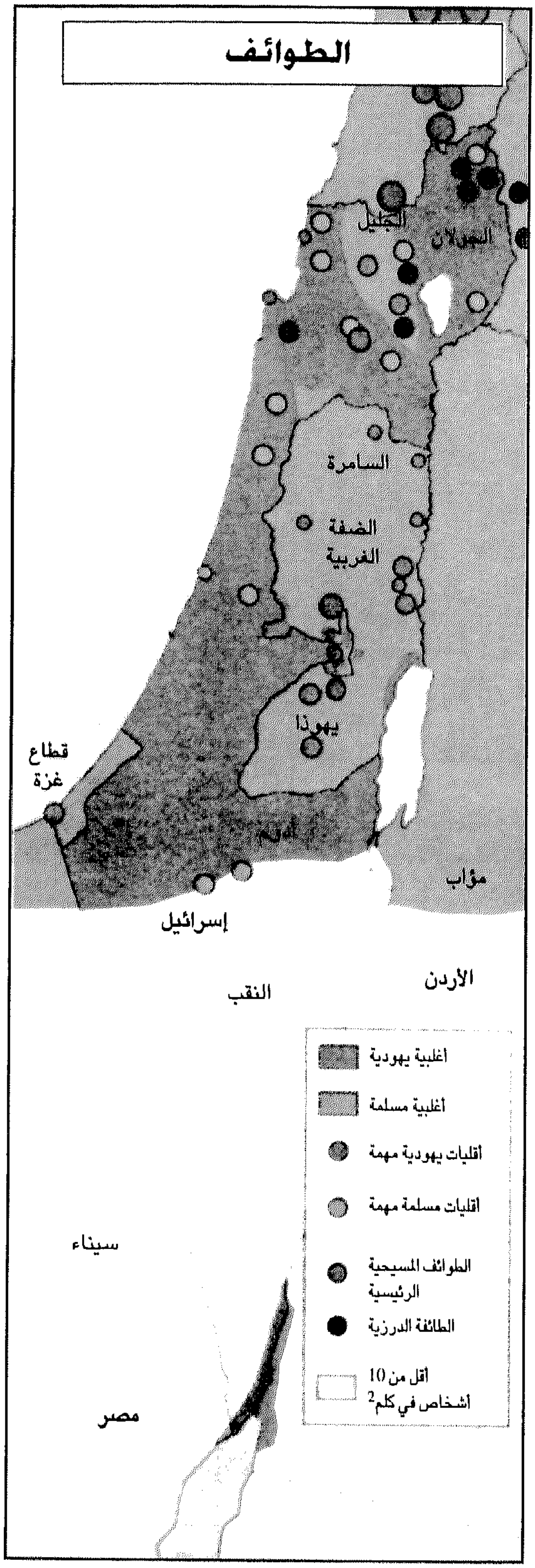
ييشوف. تدل هذه الكلمة على طائفة يهود فلسطين قبل انشاء دولة اسرائيل.

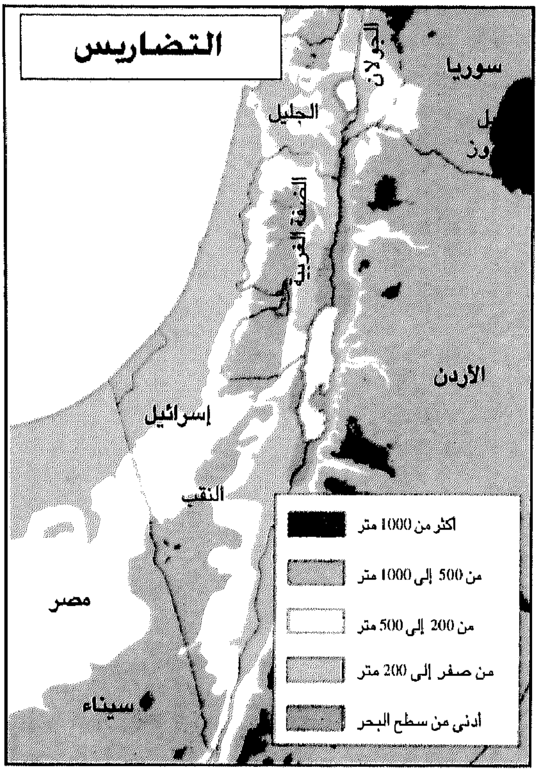
الخرائط

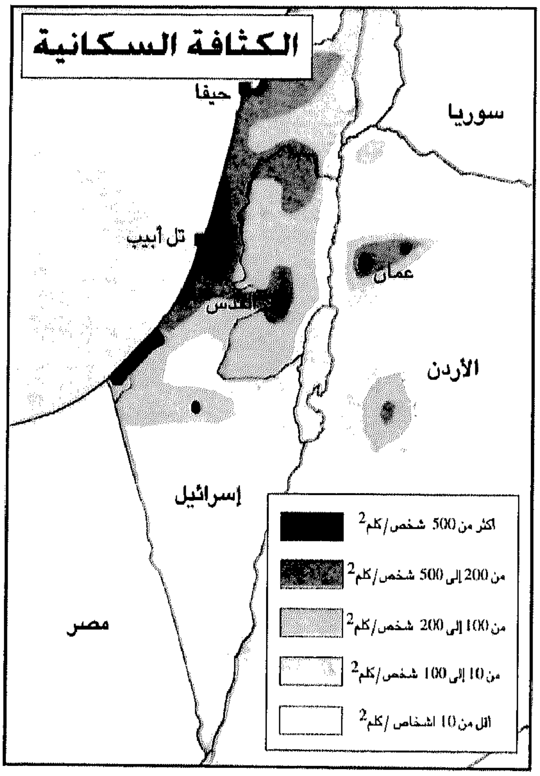


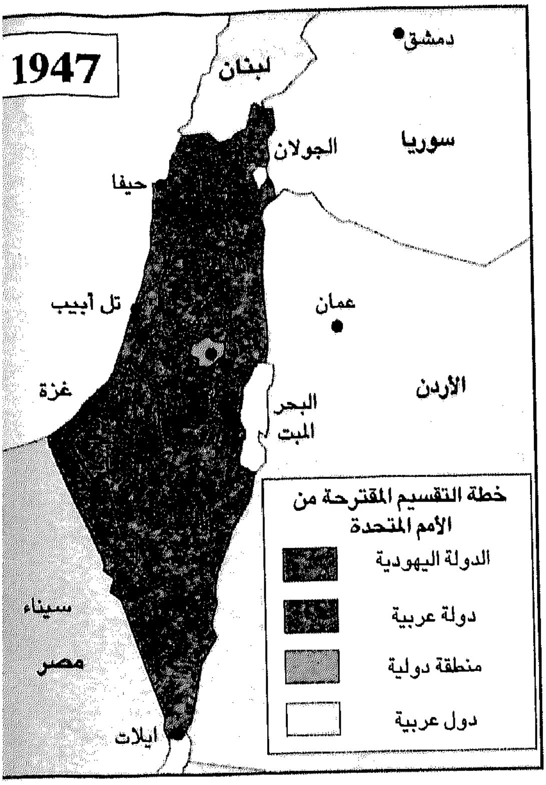
القدمة

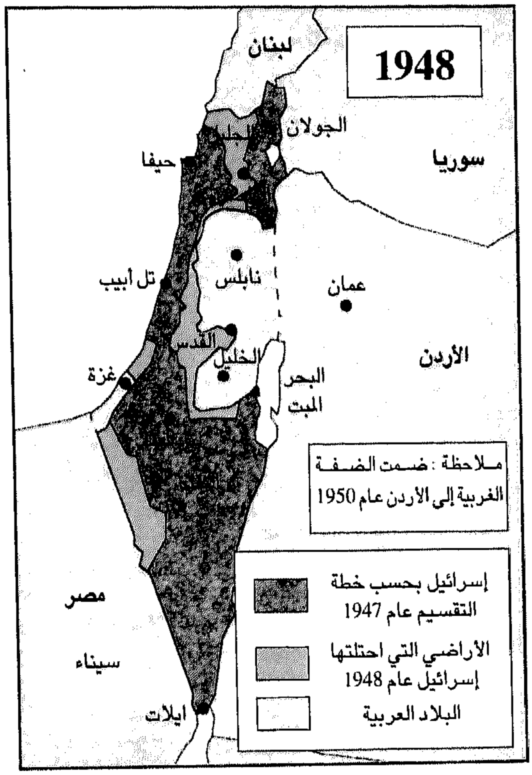


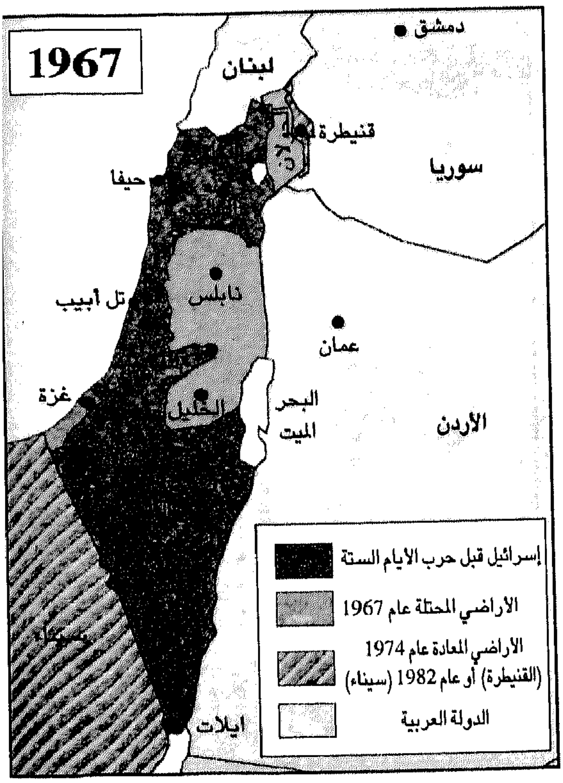

الطوائف
الجليل
الجولان
السامرة
الضفة الغربية
يهوذا
قطاع غزة
إسرائيل
مؤاب
النقب
الأردن
سيناء
مصر
أغلبية يهودية
أغلبية مسلمة
أقليات يهودية مهمة
أقليات مسلمة مهمة
الطوائف المسيحية الرئيسية
الطائفة الدرزية
أقل من 10 أشخاص في كلم2

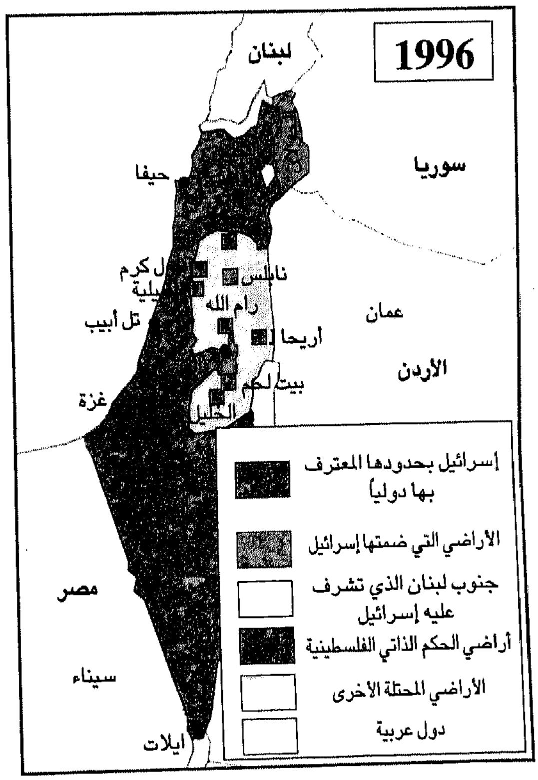

التضاريس
الجولان
سوريا
الجليل
الضفة الغربية
الأردن
إسرائيل
النقب
مصر
سيناء
أكثر من 1000 متر
من 500 إلى 1000 متر
من 200 إلى 500 متر
من صفر إلى 200 متر
أدنى من سطح البحر


الكثافة السكانية
حيفا
سوريا
تل أبيب
عمان
القدس
الأردن
إسرائيل
مصر
أكثر من 500 شخص/كلم2
من 200 إلى 500 شخص/كلم2
من 100 إلى 200 شخص/كلم2
من 10 إلى 100 شخص/كلم2
أقل من 10 أشخاص/كلم2

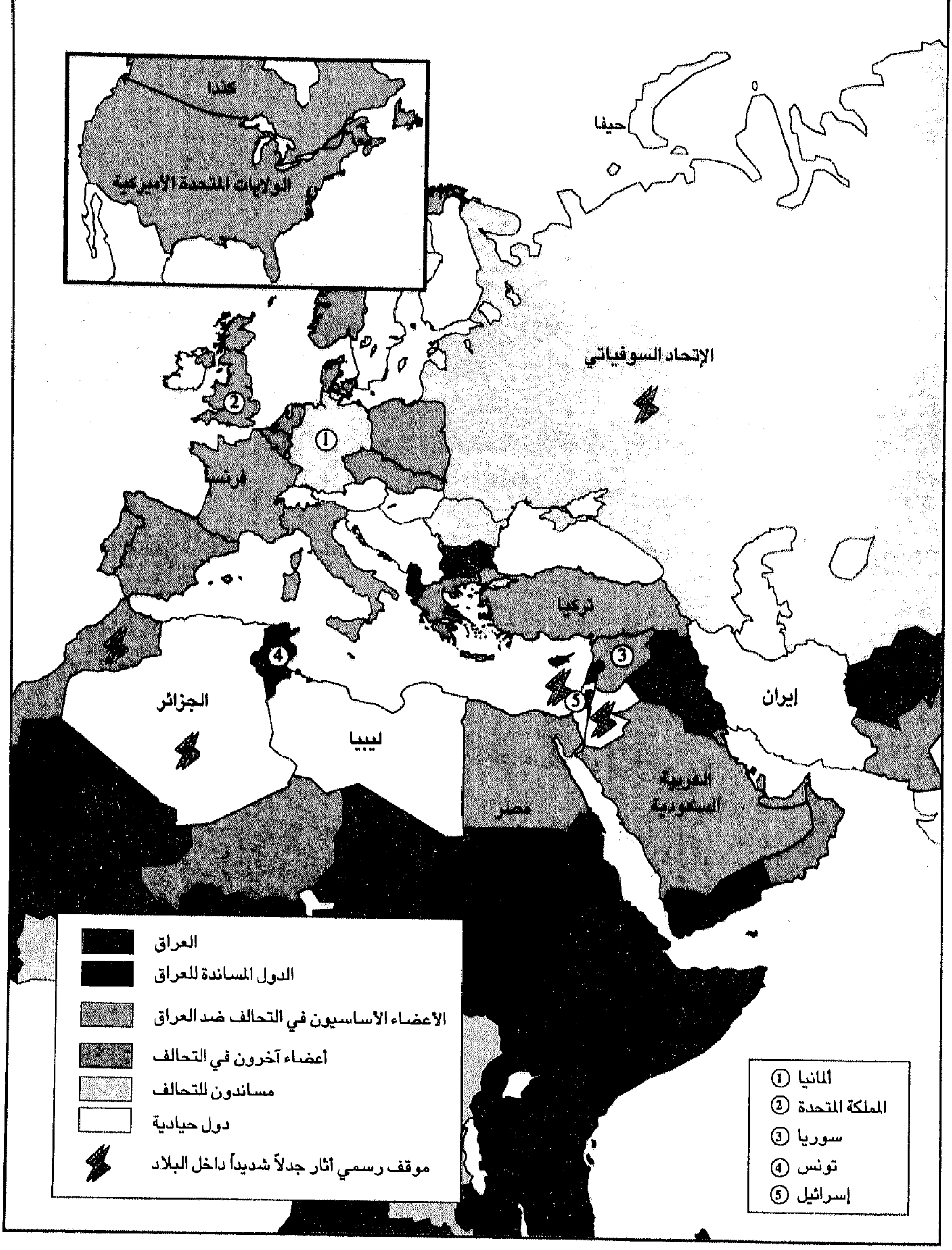

1947
دمشق
لبنان
الجولان
سوريا
حيفا
تل أبيب
عمان
غزة
البحر
المبت
الأردن
سيناء
مصر
ايلات
خطة التقسيم المقترحة من الأمم المتحدة
الدولة اليهودية
دولة عربية
منطقة دولية
دول عربية

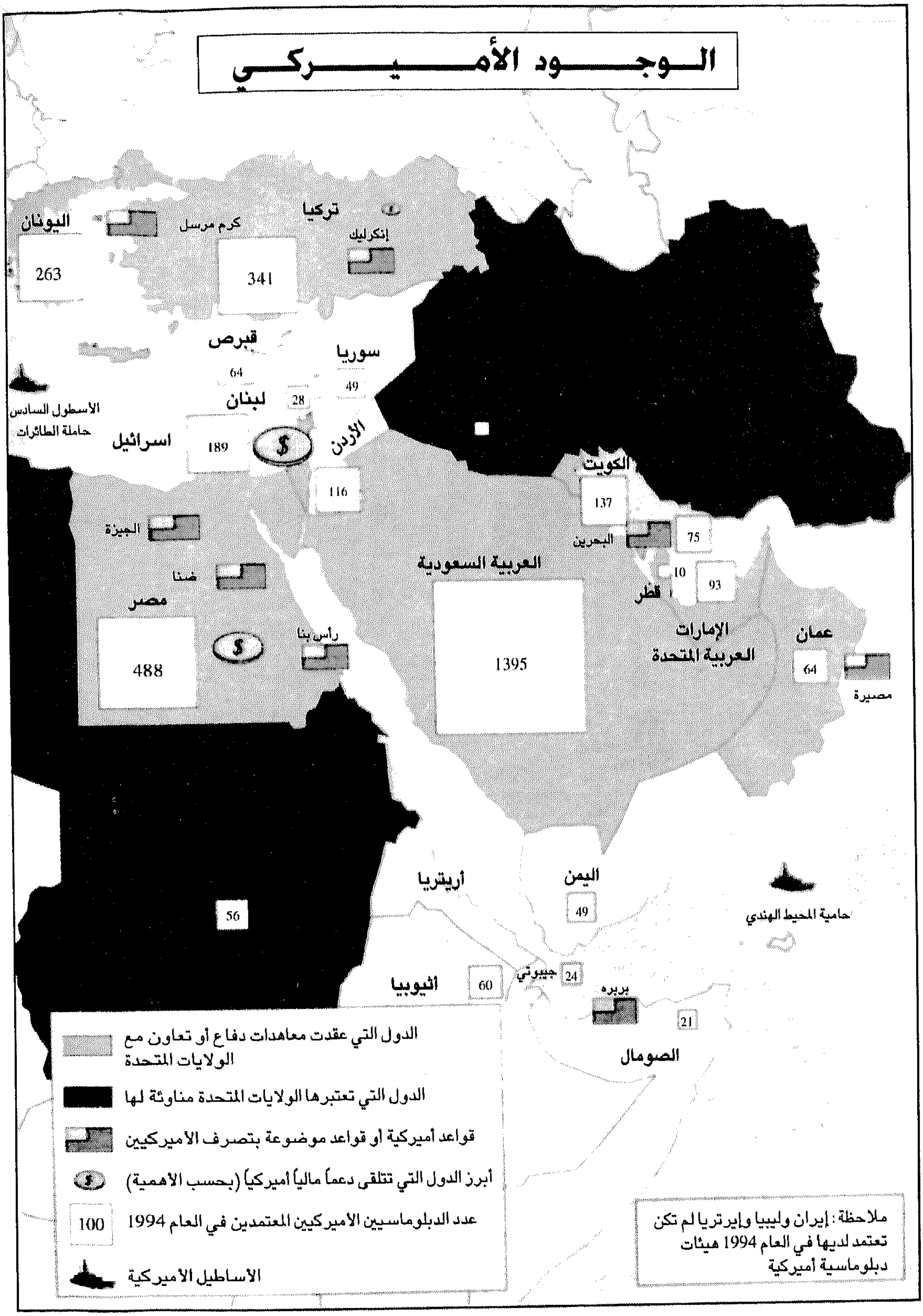

1948
لبنان
الجولان
سوريا
حيفا
تل أبيب
نابلس
عمان
الخليل
غزة
البحر
المبت
الأردن
ملاحظة : ضمت الضفة الغربية إلى الأردن عام 1950
مصر
سيناء
ايلات
إسرائيل بحسب خطة التقسيم عام 1947
الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1948
البلاد العربية


1967
دمشق
لبنان
قنيطرة
سوريا
حيفا
نابلس
تل أبيب
عمان
غزة
البحر
الميت
الأردن
ايلات
إسرائيل قبل حرب الأيام الستة
الأراضي المحتلة عام 1967
الأراضي المعادة عام 1974 (القنيطرة) أو عام 1982 (سيناء)
الدولة العربية


1996
لبنان
سوريا
حيفا
نابلس
رام الله
تل أبيب
عمان
أريحا
الأردن
بيت لحم
غزة
الخليل
مصر
سيناء
ايلات
إسرائيل بحدودها المعترف بها دولياً
الأراضي التي ضمتها إسرائيل
جنوب لبنان الذي تشرف عليه إسرائيل
أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية
الأراضي المحتلة الأخرى
دول عربية

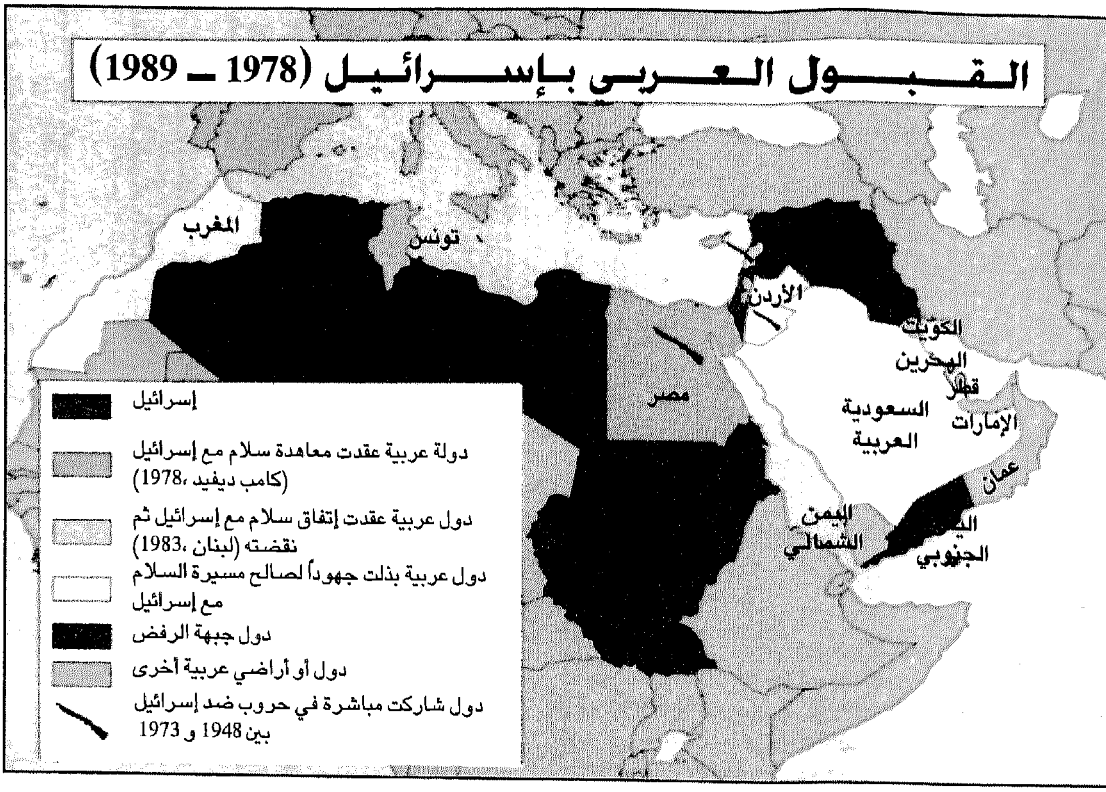
التحالف المناهض للعراق



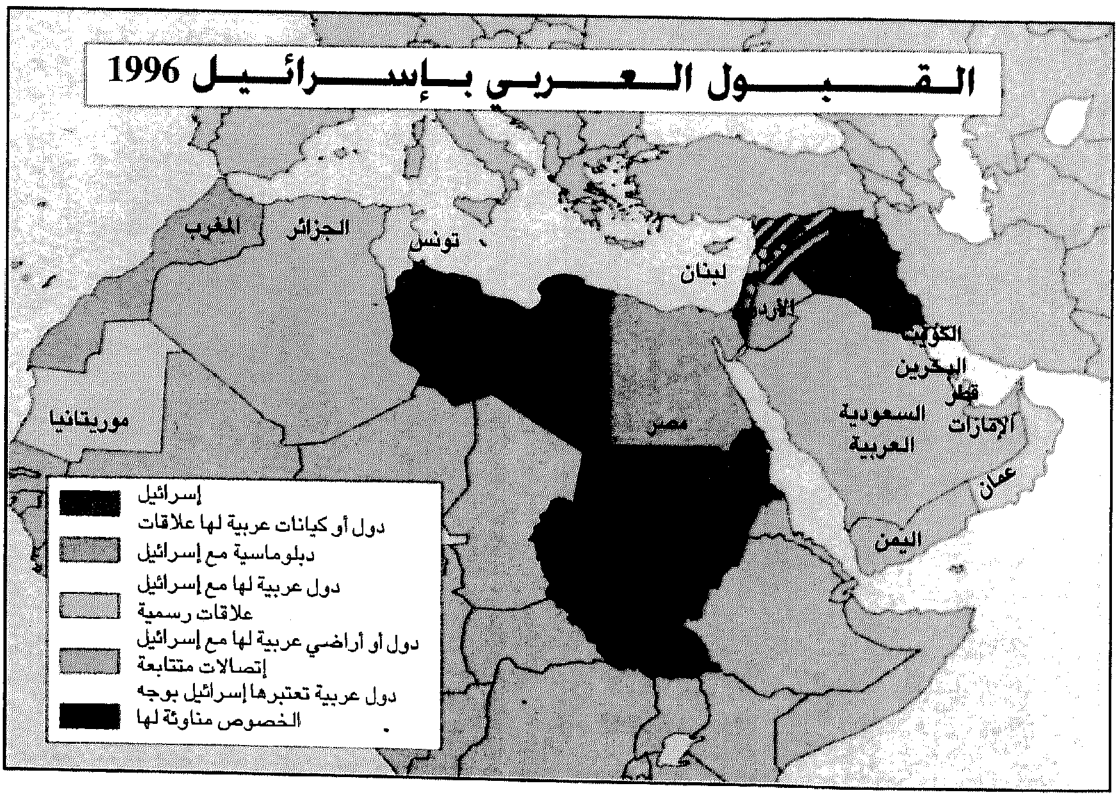


الوجود الأميركي
اليونان
263
كرم مرسل
341
تركيا
إنكرليك
قبرص
64
سوريا
49
لبنان
28
الأسطول السادس
حاملة الطائرات
اسرائيل
189
الأردن
116
الكويت
137
البحرين
75
10
93
قطر
الجيزة
قنا
مصر
488
رأس بنا
العربية السعودية
1395
الإمارات
العربية المتحدة
عمان
64
مصيرة
أريتريا
اليمن
49
حامية المحيط الهندي
56
جيبوتي
24
أثيوبيا
60
بربره
21
الصومال
الدول التي عقدت معاهدات دفاع أو تعاون مع الولايات المتحدة
الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة مناوئة لها
قواعد أميركية أو قواعد موضوعة بتصرف الاميركيين
أبرز الدول التي تتلقى دعماً مالياً أميركياً (بحسب الاهمية)
100
عدد الدبلوماسيين الاميركيين المعتمدين في العام 1994
الأساطيل الاميركية
ملاحظة: إيران وليبيا وإيرتريا لم تكن تعتمد لديها في العام 1994 هيئات دبلوماسية أميركية

القبــــول العــــربــي بإســــرائــيـل (1978 ـ 1989)



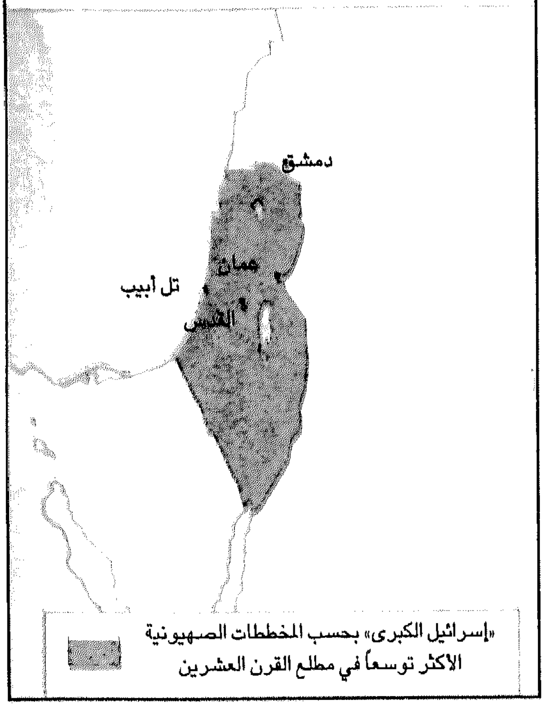
القبــــول العــــربــي بإســــرائــيـل 1996



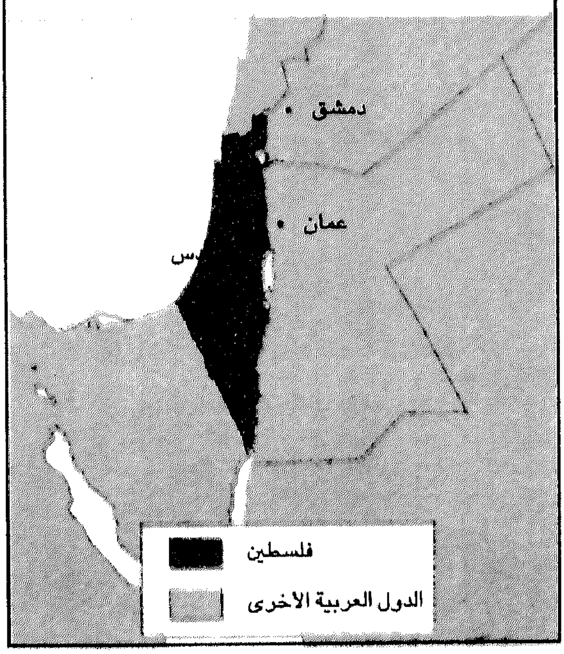
سوريا الكبرى



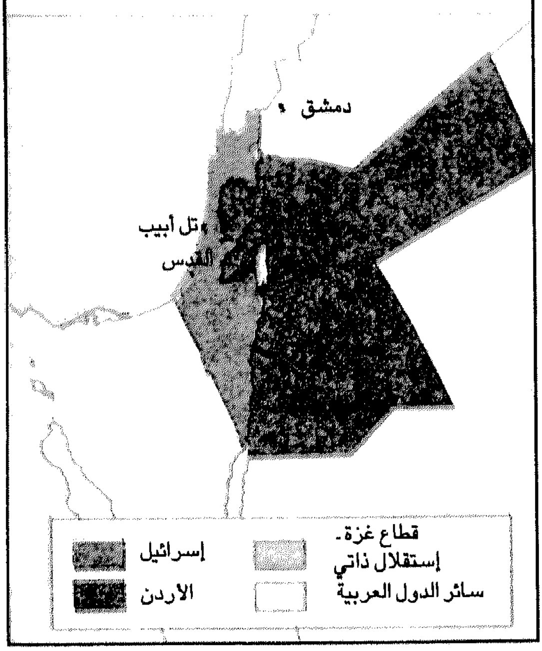
إسرائيل الكبرى



فلسطين بحسب منظمة حماس



الخيار الأردني



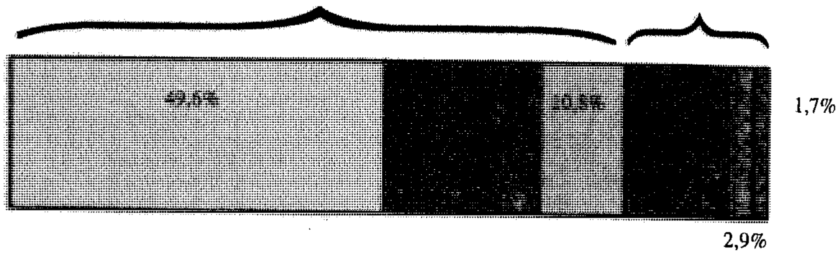
إثنا عشر سؤالاً
عن السلام



سكان إسرائيل

المصدر: إحصاءات إسرائيلية لعام 1995

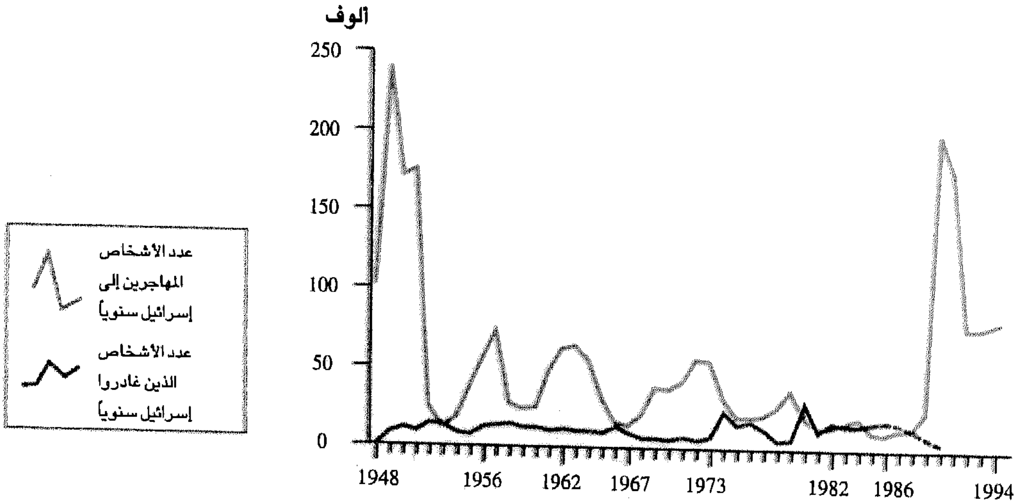
النسبة المئوية من إجمالي السكان لعام 1994



يهود	النسبة المئوية من عدد اليهود
مولود في إسرائيل	61,1%
مولود في أوروبا و/أو في الغرب	25,7%
مولود في آسيا أو أفريقيا	13,3%

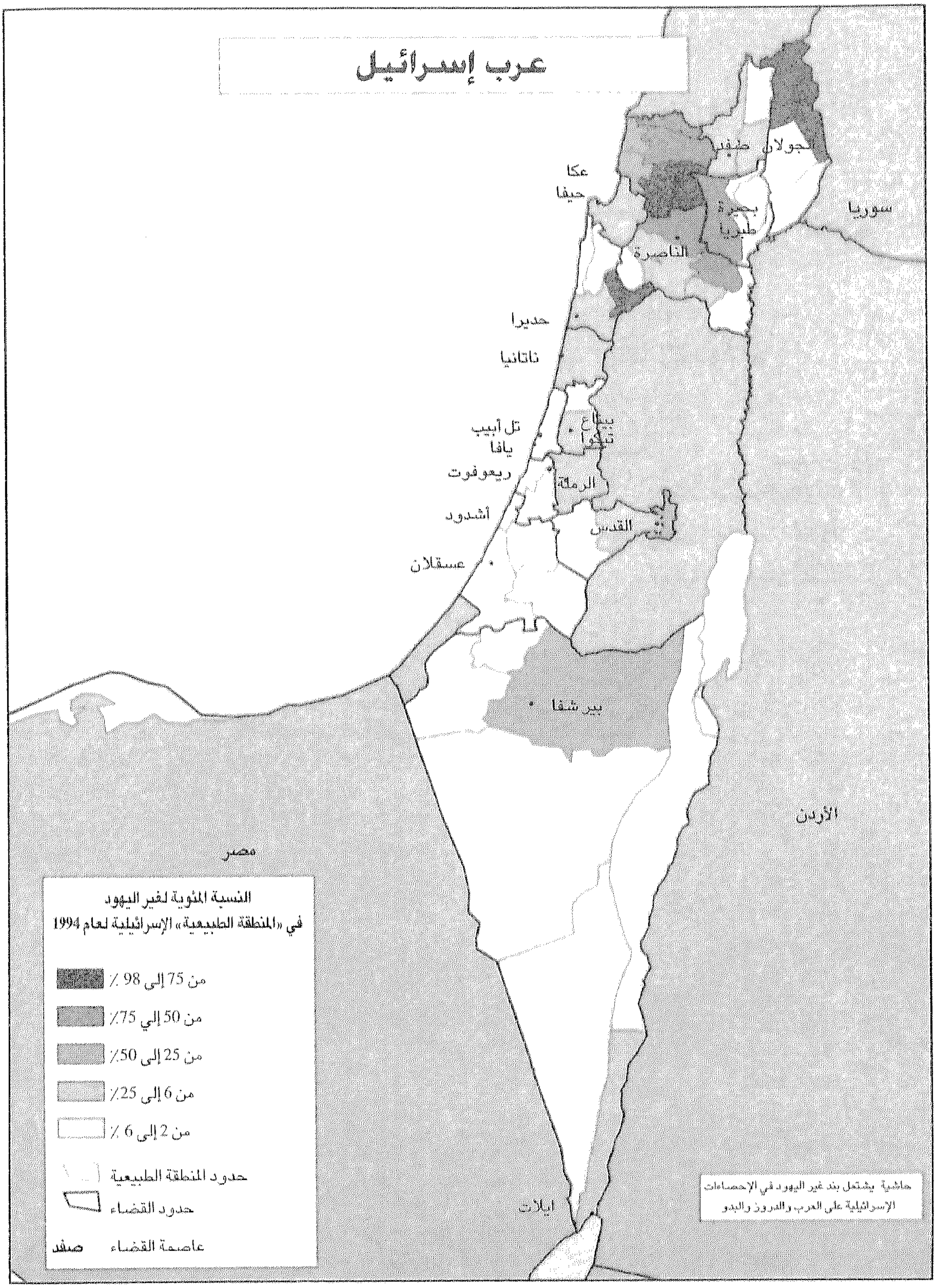
غير يهود	النسبة المئوية من عدد السكان غير اليهود
مسلمون	75,8%
مسيحيون	15,3%
دروز وغيره	8,9%

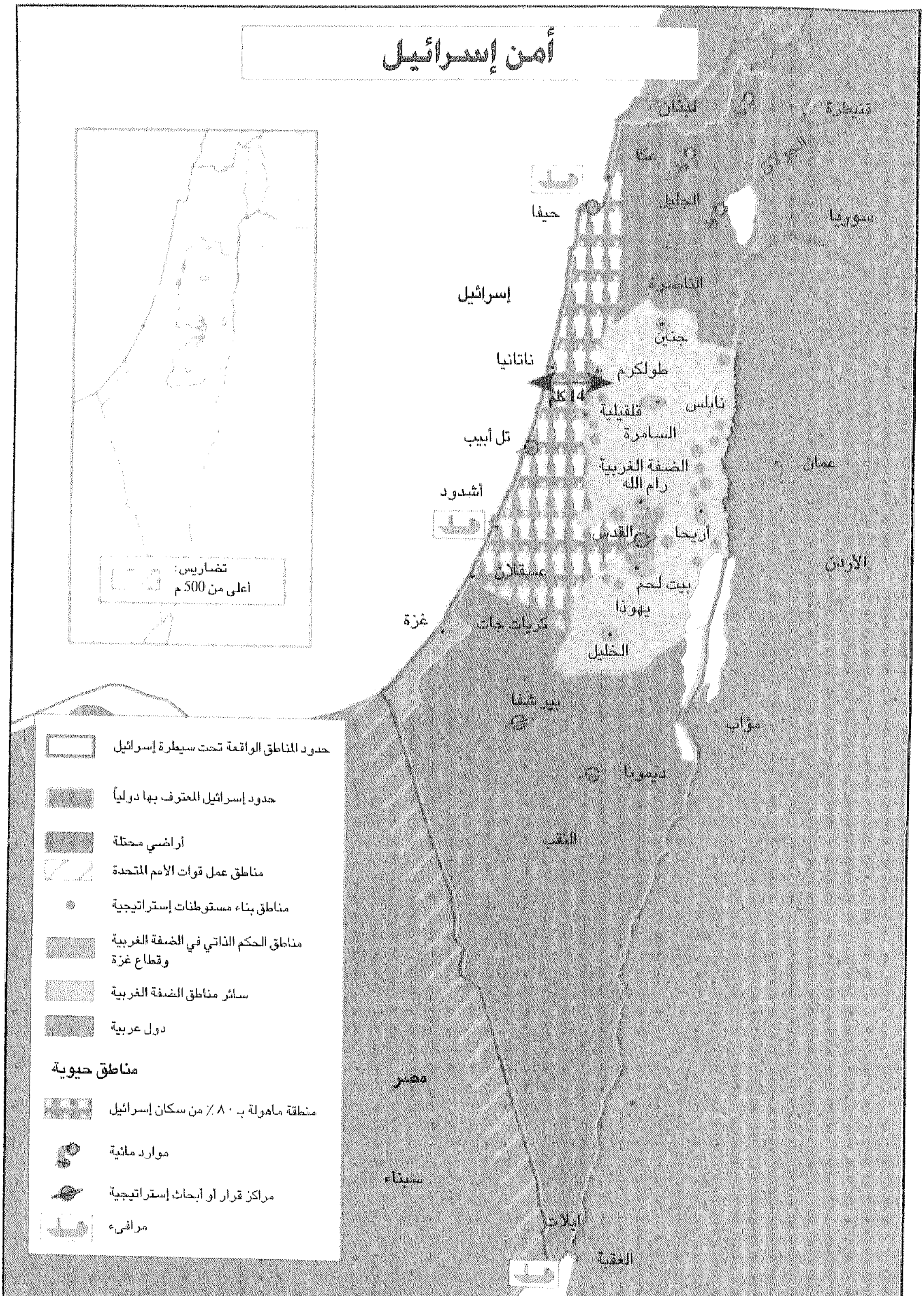
الهجرة إلى إسرائيل ومنها

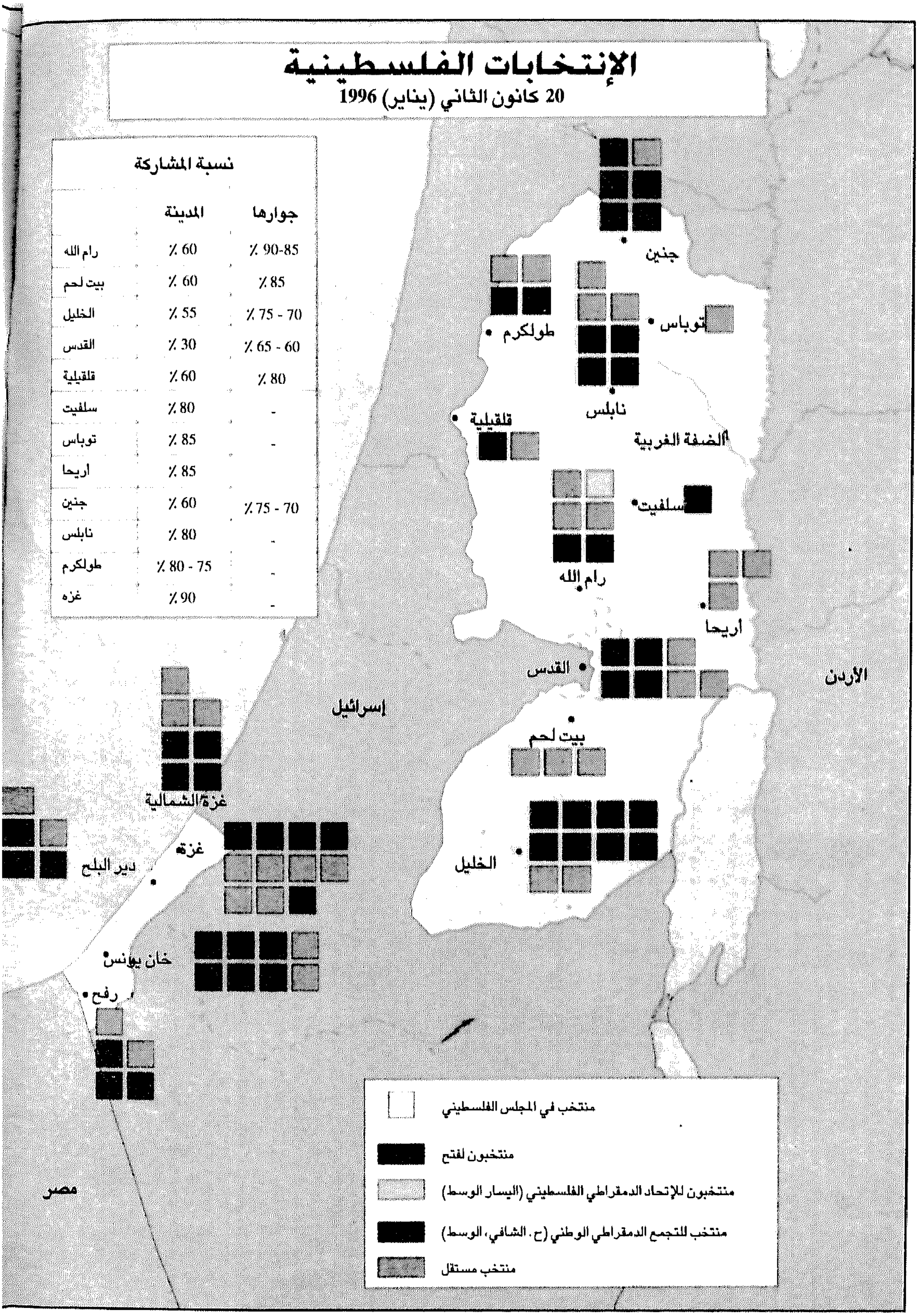


المصدر: إحصاءات إسرائيلية لعام 1995

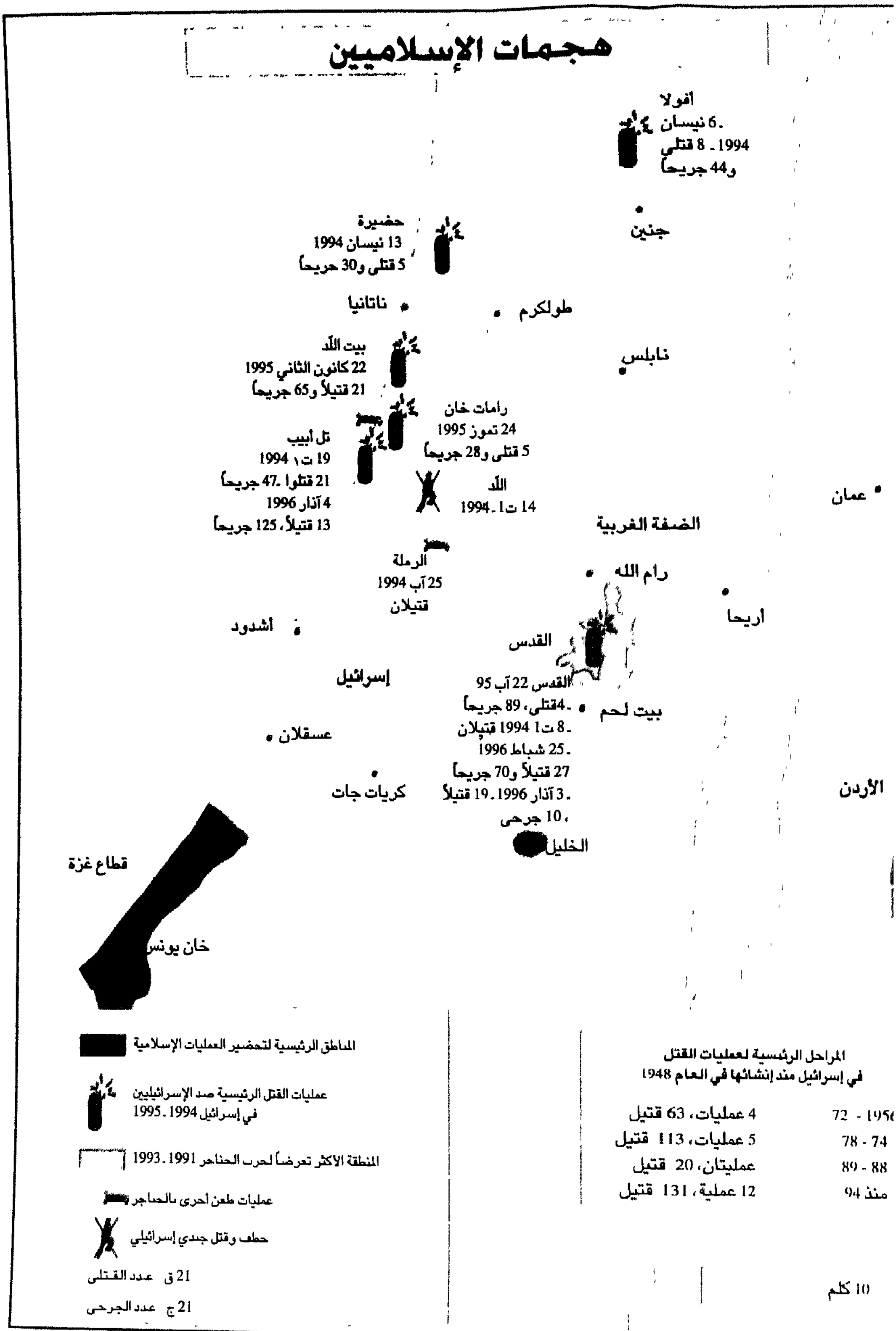
حاشية: الأرقام التي تتناول عدد المهاجرين من إسرائيل إعتباراً من 1986 لا يمكن تأكيدها بالنظر لحركة الهجرة المؤقتة

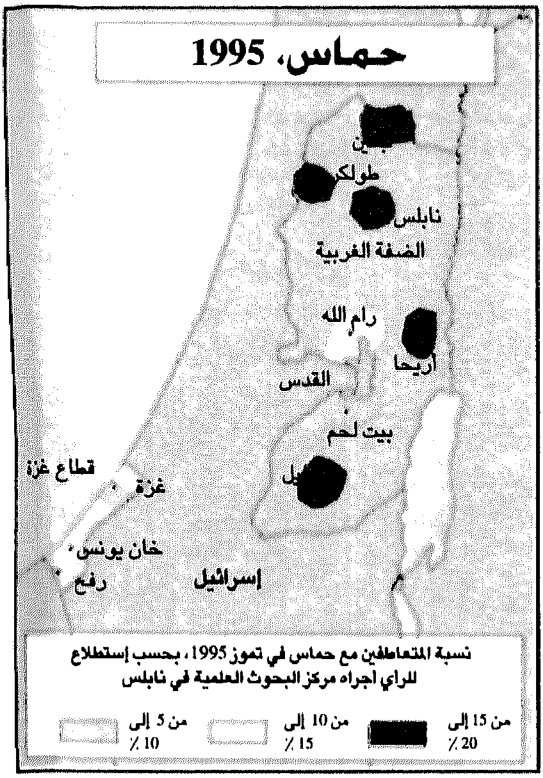

عرب إسرائيل
الجولان
صفد
عكا
حيفا
بحيرة طبريا
سوريا
الناصرة
حديرا
ناتانيا
تل أبيب
يافا
بيتاح تكفا
ريعوفوت
الرملة
أشدود
القدس
عسقلان
بير شفا
الأردن
مصر
ايلات
النسبة المئوية لغير اليهود
في «المنطقة الطبيعية» الإسرائيلية لعام 1994
من 75 إلى 98 ٪
من 50 إلي 75٪
من 25 إلى 50٪
من 6 إلى 25٪
من 2 إلى 6 ٪
حدود المنطقة الطبيعية
حدود القضاء
عاصمة القضاء صفد
هاشية يشتمل بند غير اليهود في الإحصاءات
الإسرائيلية على العرب والدروز والبدو


أمن إسرائيل
لبنان
قنيطرة
الجولان
عكا
الجليل
حيفا
سوريا
الناصرة
إسرائيل
جنين
ناتانيا
طولكرم
نابلس
14 كلم
قلقيلية
السامرة
تل أبيب
عمان
الضفة الغربية
رام الله
أشدود
أريحا
القدس
الأردن
عسقلان
بيت لحم
يهوذا
غزة
كريات جات
الخليل
بير شفا
مؤاب
ديمونا
النقب
مصر
سيناء
ايلات
العقبة
تضاريس:
أعلى من 500 م
حدود المناطق الواقعة تحت سيطرة إسرائيل
حدود إسرائيل المعترف بها دولياً
أراضي محتلة
مناطق عمل قوات الأمم المتحدة
مناطق بناء مستوطنات إستراتيجية
مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة
سائر مناطق الضفة الغربية
دول عربية
مناطق حيوية
منطقة ماهولة بـ ٨٠٪ من سكان إسرائيل
موارد مائية
مراكز قرار أو أبحاث إستراتيجية
مرافىء

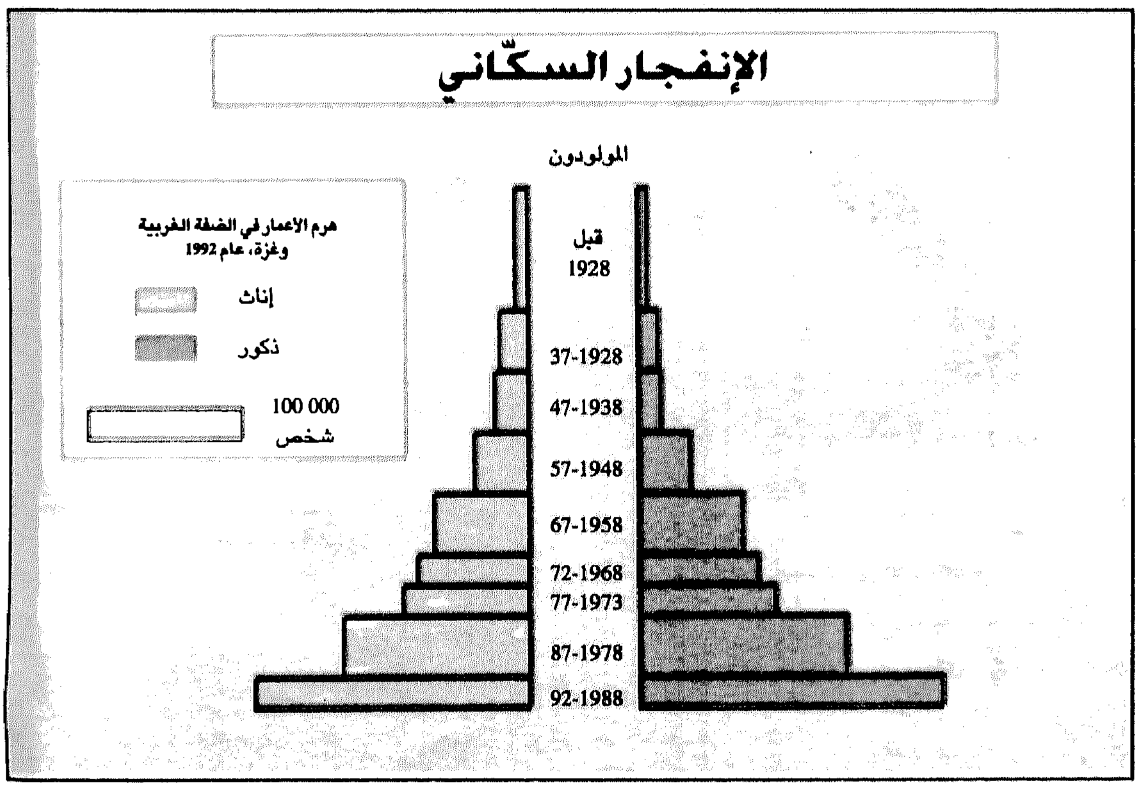


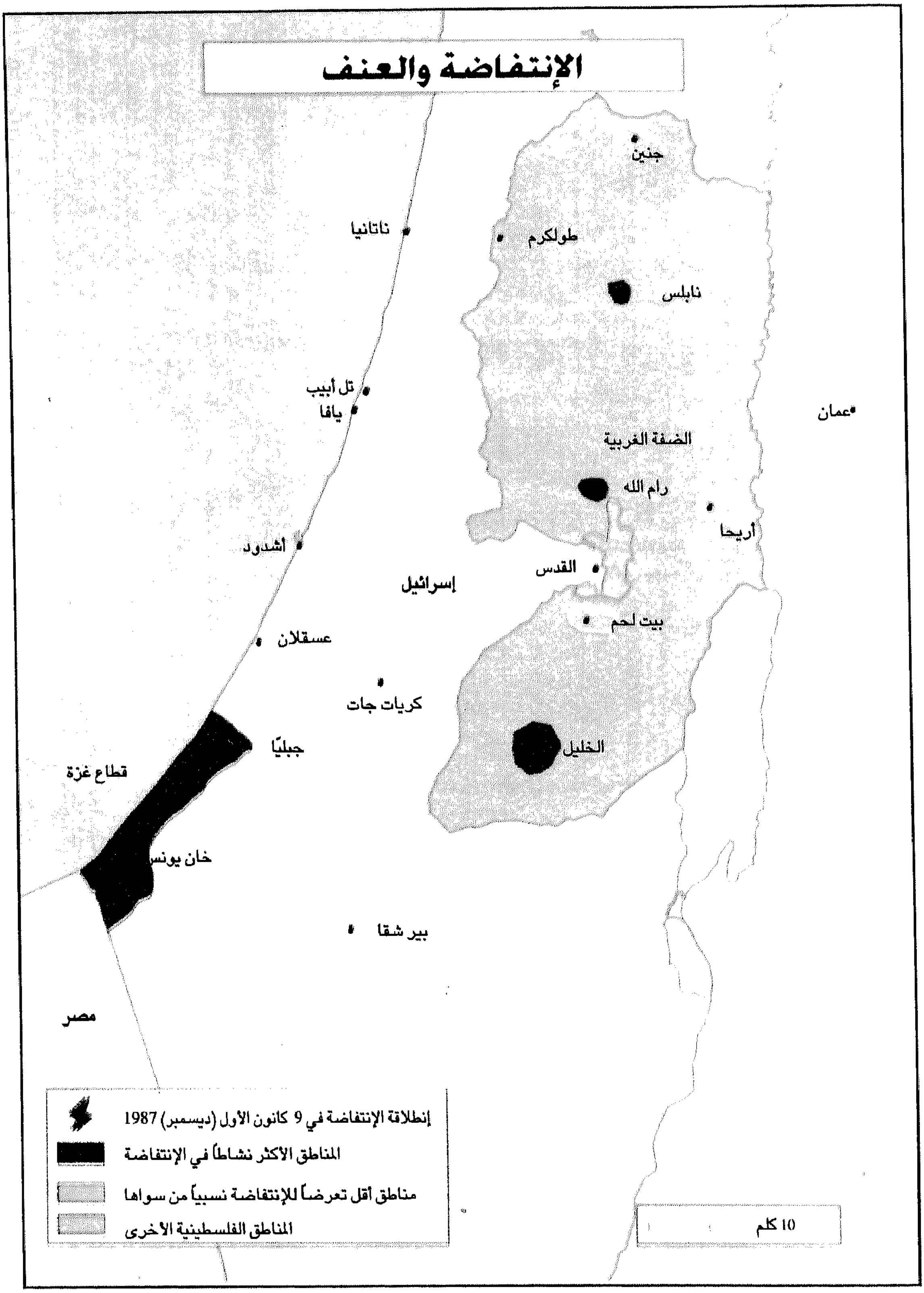
	المدينة	جوارها
رام الله	٪ 60	٪ 90-85
بيت لحم	٪ 60	٪ 85
الخليل	٪ 55	٪ 75 - 70
القدس	٪ 30	٪ 65 - 60
قلقيلية	٪ 60	٪ 80
سلفيت	٪ 80	-
توباس	٪ 85	-
أريحا	٪ 85	
جنين	٪ 60	٪ 75 - 70
نابلس	٪ 80	-
طولكرم	٪ 80 - 75	-
غزه	٪ 90	-


هجمات الإسلاميين
أفولا
6. نيسان
1994 . 8 قتلى
و44 جريحاً
جنين
حضيرة
13 نيسان 1994
5 قتلى و30 جريحاً
ناتانيا
طولكرم
بيت اللّد
22 كانون الثاني 1995
21 قتيلاً و65 جريحاً
نابلس
رامات خان
24 تموز 1995
5 قتلى و28 جريحاً
تل أبيب
19 ت1 1994
21 قتلوا .47 جريحاً
4 آذار 1996
13 قتيلاً، 125 جريحاً
اللّد
14 ت1. 1994
عمان
الضفة الغربية
الرملة
25 آب 1994
قتيلان
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
إسرائيل
القدس 22 آب 95
.4قتلى، 89 جريحاً
بيت لحم
عسقلان
. 8 ت1 1994 قتيلان
. 25 شباط 1996
27 قتيلاً و70 جريحاً
. 3 آذار 1996 . 19 قتيلاً
، 10 جرحى
كريات جات
الأردن
الخليل
قطاع غزة
خان يونس
المناطق الرئيسية لتحضير العمليات الإسلامية
عمليات القتل الرئيسية ضد الإسرائيليين
في إسرائيل 1994 . 1995
المنطقة الأكثر تعرضاً لحرب الحناجر 1991 . 1993
عمليات طعن أخرى بالخناجر
خطف وقتل جندي إسرائيلي
21 ق عدد القتلى
21 ج عدد الجرحى
المراحل الرئيسية لعمليات القتل
في إسرائيل منذ إنشائها في العام 1948
1956 - 72 4 عمليات، 63 قتيل
74 - 78 5 عمليات، 113 قتيل
88 - 89 عمليتان، 20 قتيل
منذ 94 12 عملية، 131 قتيل
10 كلم

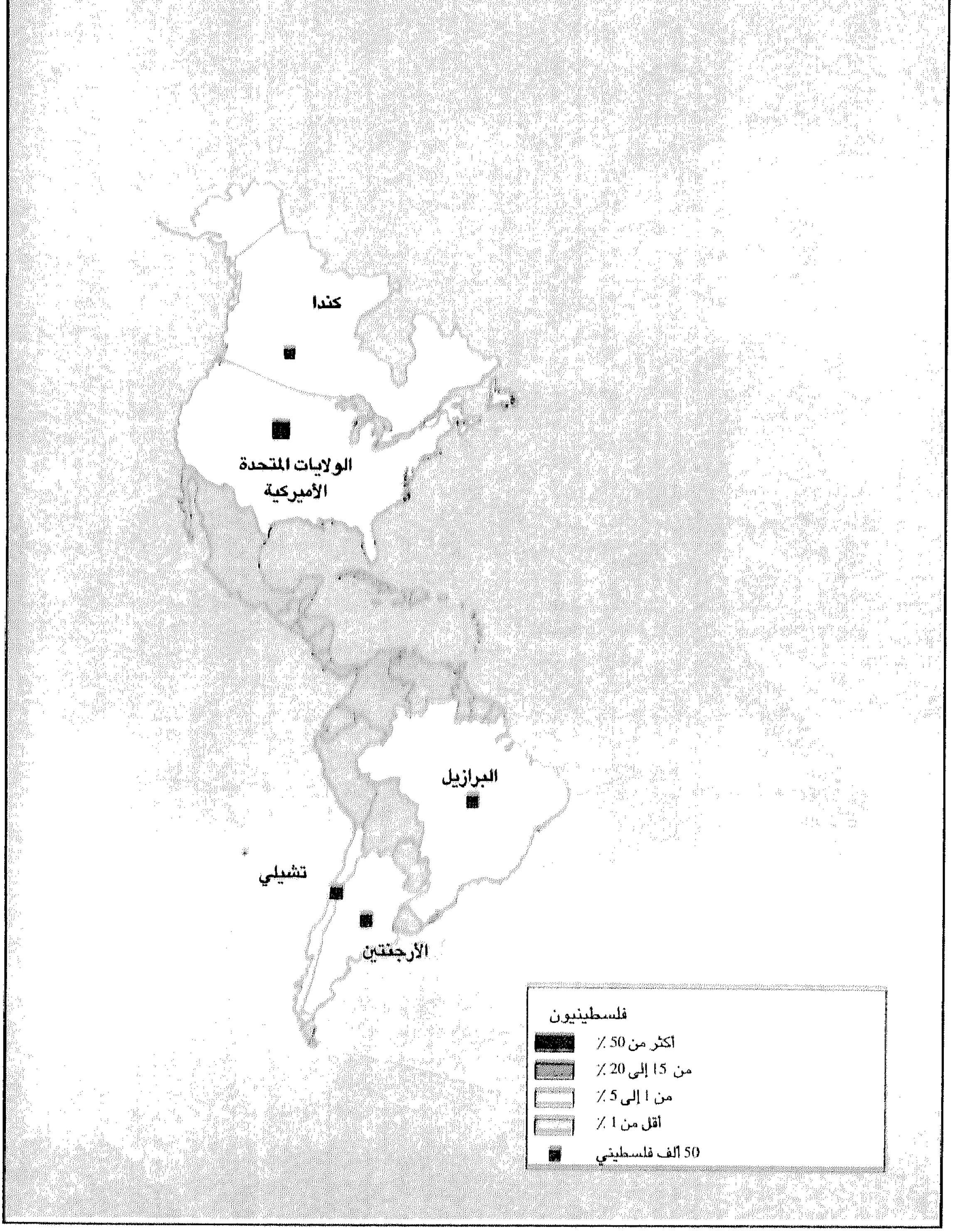

حماس، 1995
طولكرم
نابلس
الضفة الغربية
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
قطاع غزة
غزة
خان يونس
رفح
إسرائيل
نسبة المتعاطفين مع حماس في تموز 1995، بحسب إستطلاع للراي أجراه مركز البحوث العلمية في نابلس
من 15 إلى 20٪
من 10 إلى 15٪
من 5 إلى 10٪

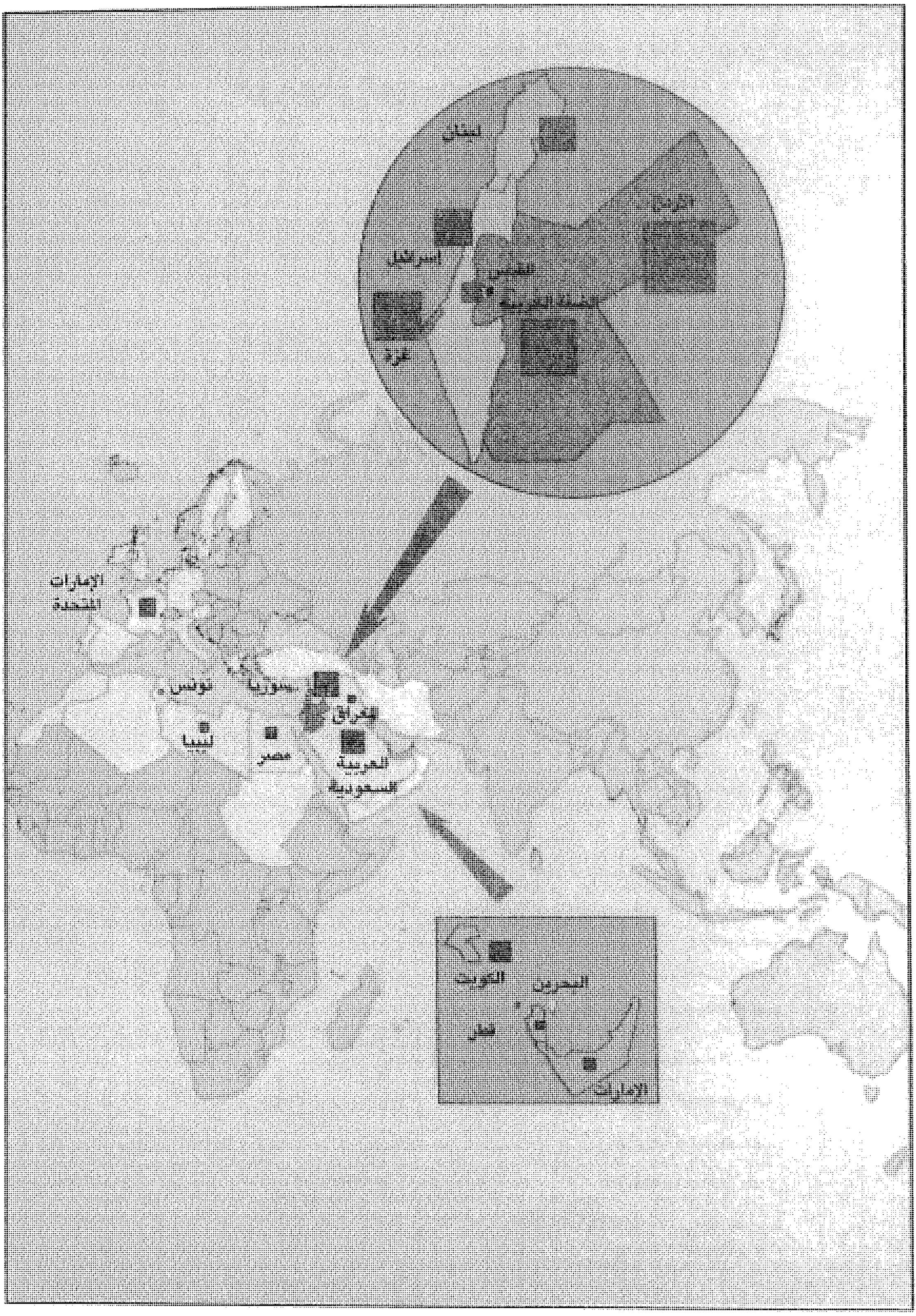

قتلى
الإنتفاضة
300
250
200
150
100
50
1988
1989
1990
1991
1992
1993
عدد الفلسطينين القتلى برصاص الجنود الإسرائيليين او المستوطنين اليهود خلال الإنتفاضة


الإنفجار السكّاني
المولودون
هرم الاعمار في الضفة الغربية وغزة، عام 1992
إناث
ذكور
100 000
شخص
قبل
1928
37-1928
47-1938
57-1948
67-1958
72-1968
77-1973
87-1978
92-1988

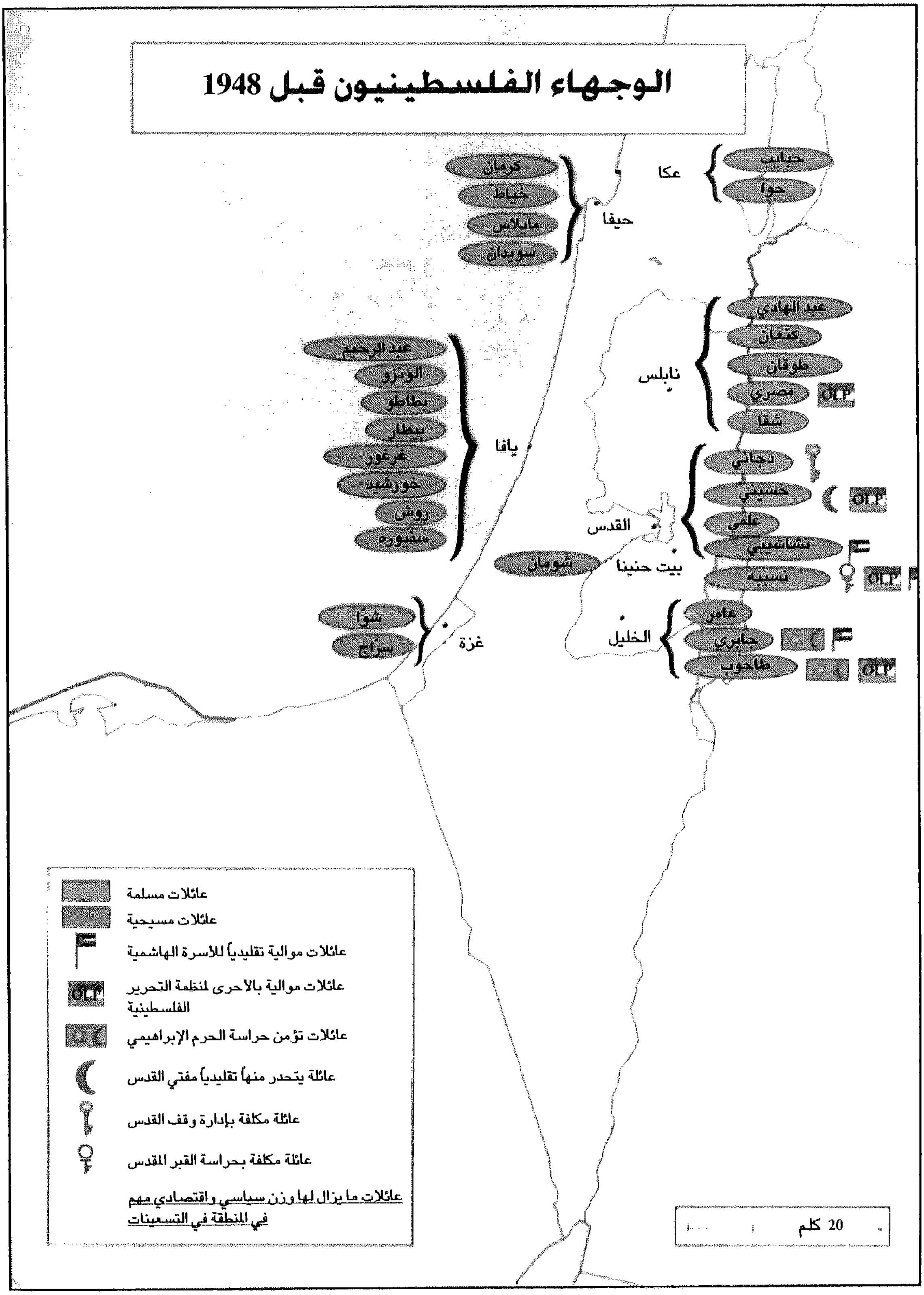

الإنتفاضة والعنف
جنين
ناتانيا
طولكرم
نابلس
تل أبيب
يافا
عمان
الضفة الغربية
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
إسرائيل
بيت لحم
عسقلان
كريات جات
جبليّا
الخليل
قطاع غزة
خان يونس
بير شقا
مصر
إنطلاقة الإنتفاضة في 9 كانون الأول (ديسمبر) 1987
المناطق الأكثر نشاطاً في الإنتفاضة
مناطق أقل تعرضاً للإنتفاضة نسبياً من سواها
المناطق الفلسطينية الأخرى
10 كلم

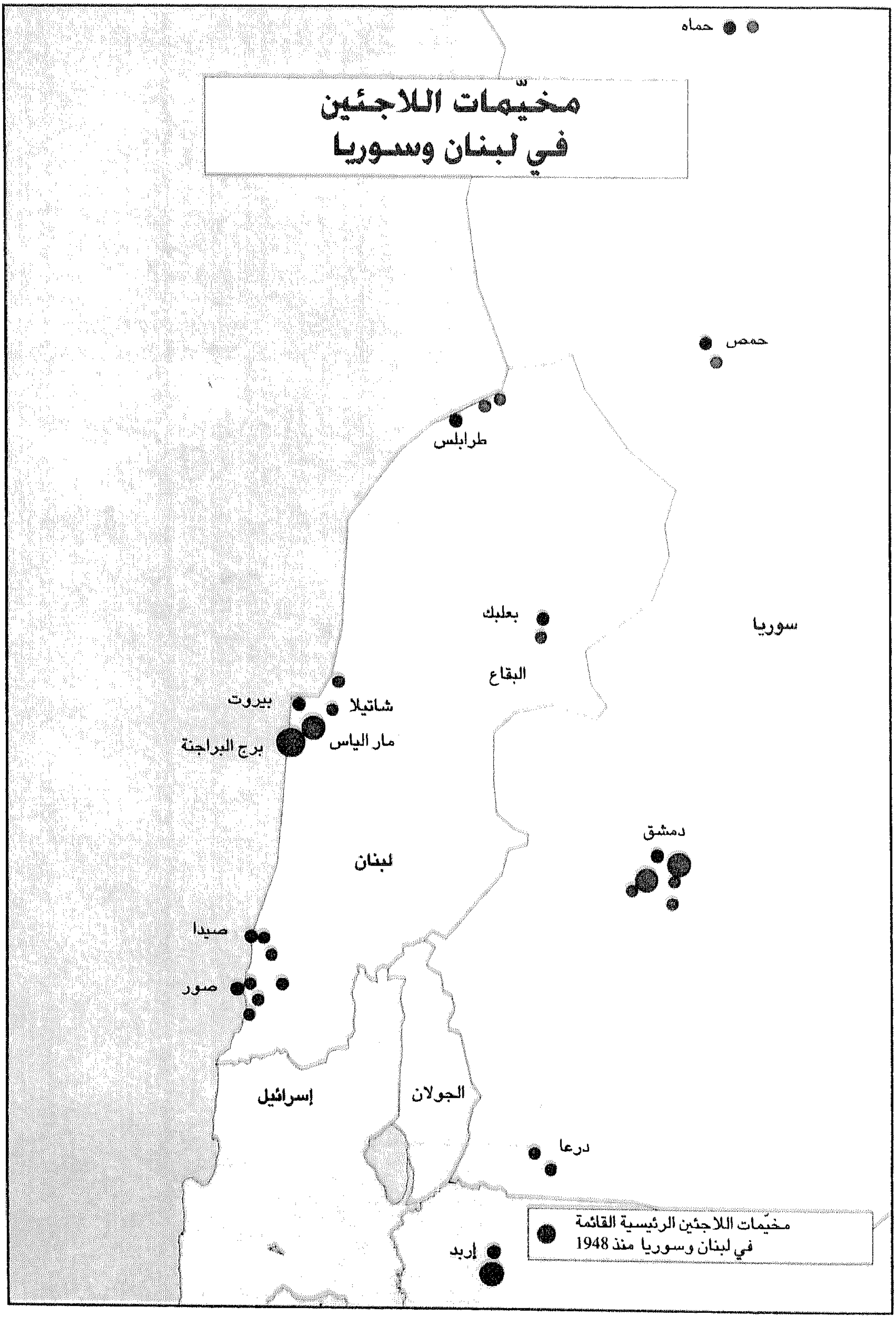
الشتات الفلسطيني



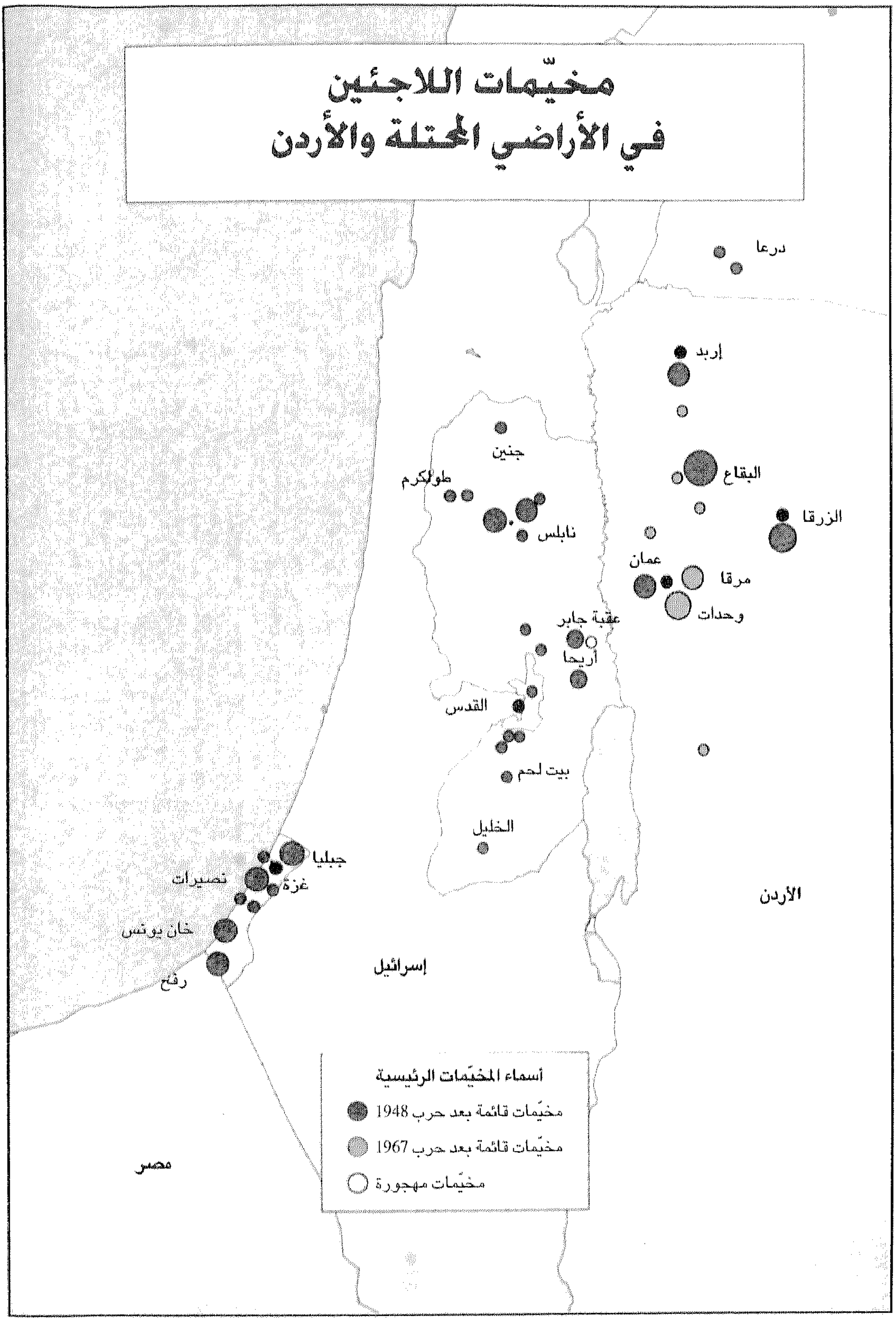


لبنان
إسرائيل
القدس
الضفة الغربية
غزة
الإمارات
المتحدة
تونس
سوريا
العراق
ليبيا
مصر
العربية
السعودية
الكويت
البحرين
قطر
الإمارات

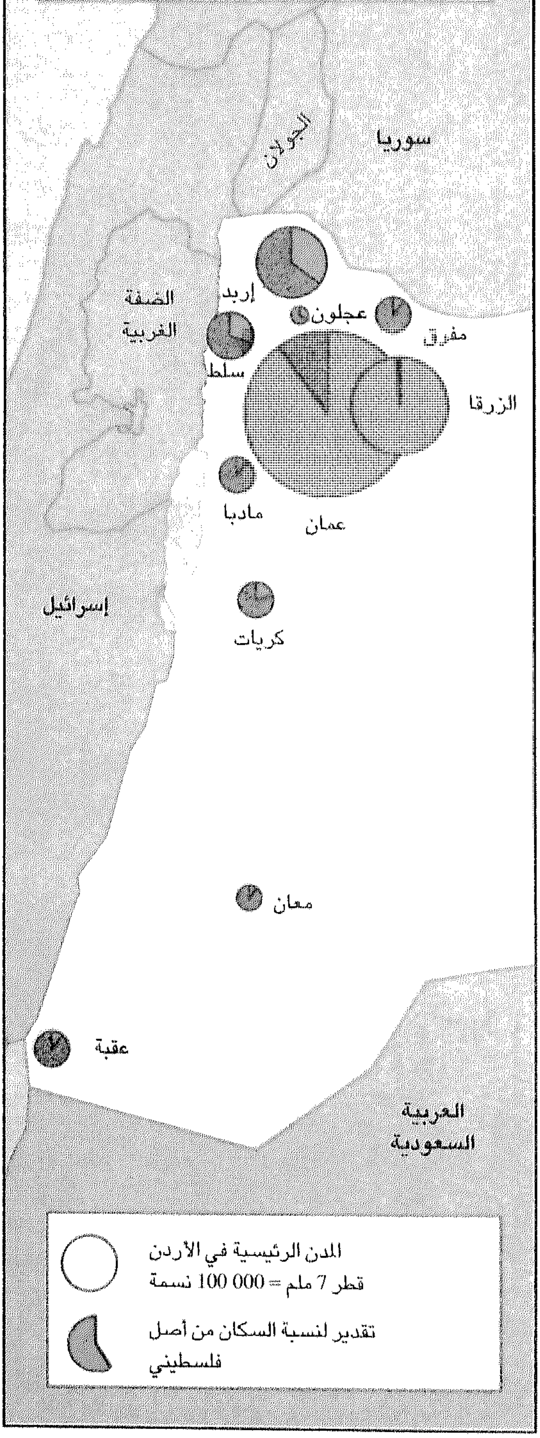

الوجهاء الفلسطينيون قبل 1948
عكا
حبايب
حوا
حيفا
كرمان
خياط
مايلاس
سويدان
نابلس
عبد الهادي
كنعان
طوقان
مصري
OLP
شقا
يافا
عبد الرحيم
الونزو
بطاطو
بيطار
غرغور
خورشيد
روش
سنيوره
القدس
دجاني
حسيني
OLP
علمي
نشاشيبي
نسيبه
OLP
بيت حنينا
شومان
غزة
شوا
سراج
الخليل
عامر
جابري
طاحوب
OLP
عائلات مسلمة
عائلات مسيحية
عائلات موالية تقليدياً للأسرة الهاشمية
OLP
عائلات موالية بالاحرى لمنظمة التحرير الفلسطينية
عائلات تؤمن حراسة الحرم الإبراهيمي
عائلة يتحدر منها تقليدياً مفتي القدس
عائلة مكلفة بإدارة وقف القدس
عائلة مكلفة بحراسة القبر المقدس
عائلات ما يزال لها وزن سياسي واقتصادي مهم في المنطقة في التسعينات
20 كلم



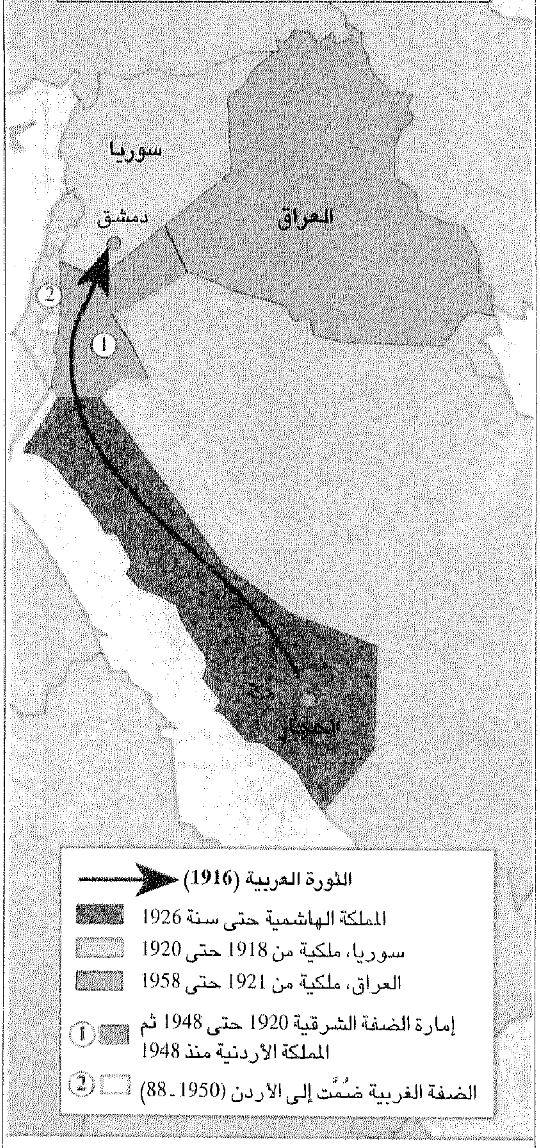
مخيّمات اللاجئين
في لبنان وسوريا
حماه
حمص
طرابلس
بعلبك
سوريا
البقاع
بيروت
شاتيلا
مار الياس
برج البراجنة
دمشق
لبنان
صيدا
صور
إسرائيل
الجولان
درعا
مخيّمات اللاجئين الرئيسية القائمة
في لبنان وسوريا منذ 1948
إربد


مخيّمات اللاجئين
في الأراضي المحتلة والأردن
درعا
إربد
جنين
طولكرم
البقاع
الزرقا
نابلس
عمان
مرقا
وحدات
عقبة جابر
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
جبليا
نصيرات
غزة
خان يونس
رفح
إسرائيل
الأردن
مصر
أسماء المخيّمات الرئيسية
مخيّمات قائمة بعد حرب 1948
مخيّمات قائمة بعد حرب 1967
مخيّمات مهجورة

أكثرية فلسطينية



الأسرة الهاشمية



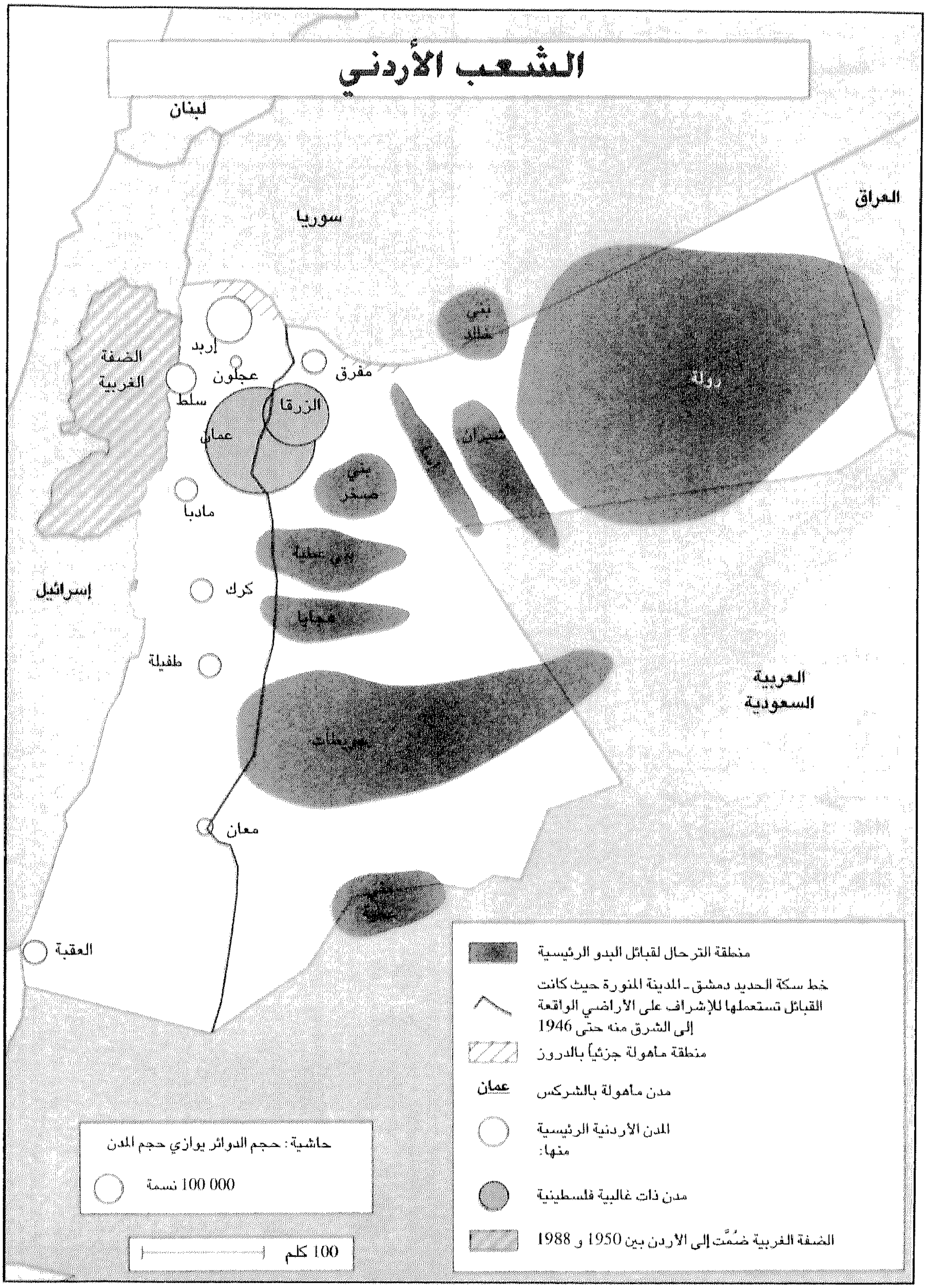
حسين بن علي، شريف مكة (1853 ـ 1931)

عبد الله بن حسين (1882 ـ 1951) ؛ أمير الضفة الشرقية1920 / 46، ملك الضفة الشرقية 1946 / 50، ملك الأردن 1950/ 51

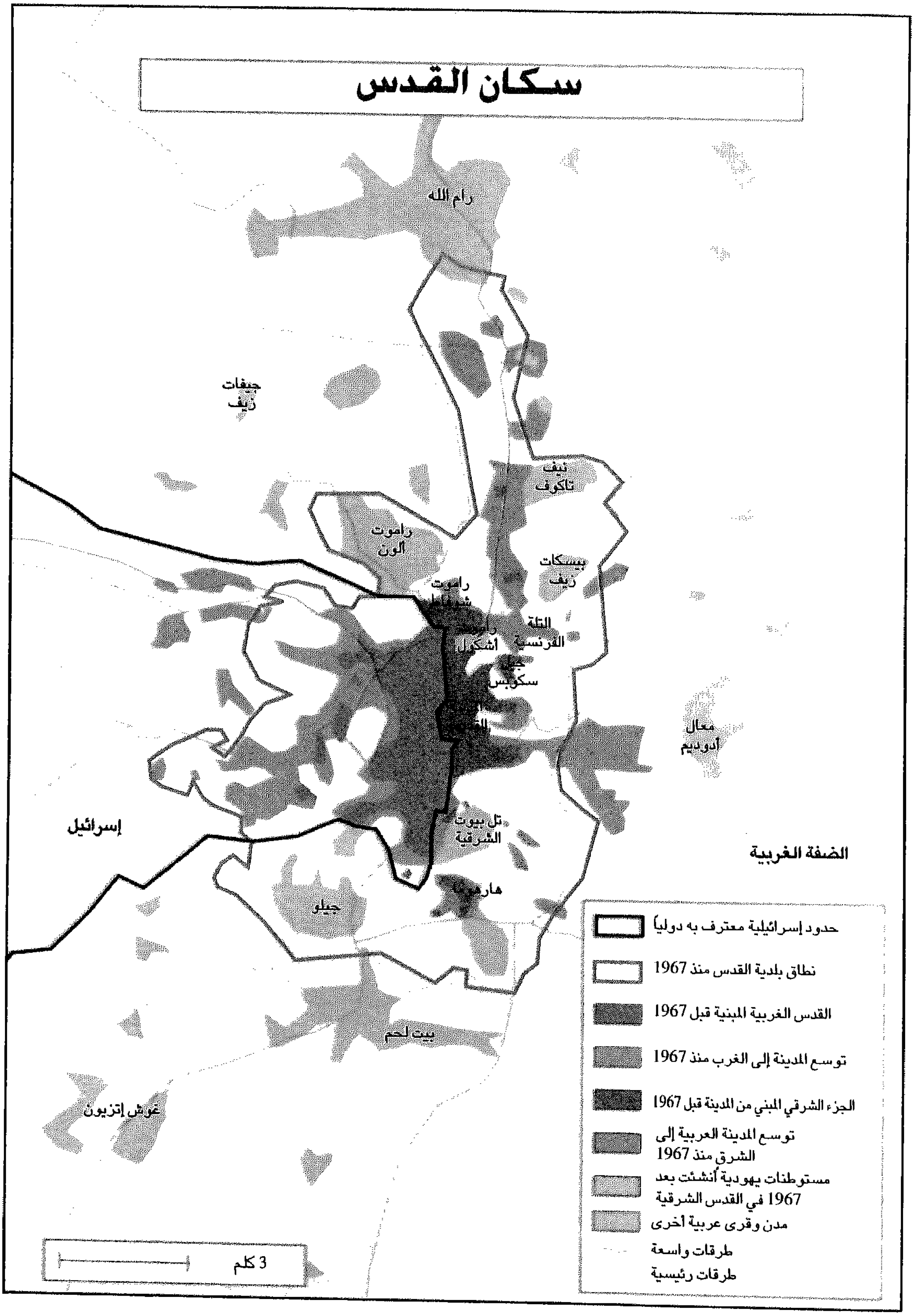
فيصل بن حسين؛ ملك سوريا 1920؛ ملك العراق 1921 / 1958

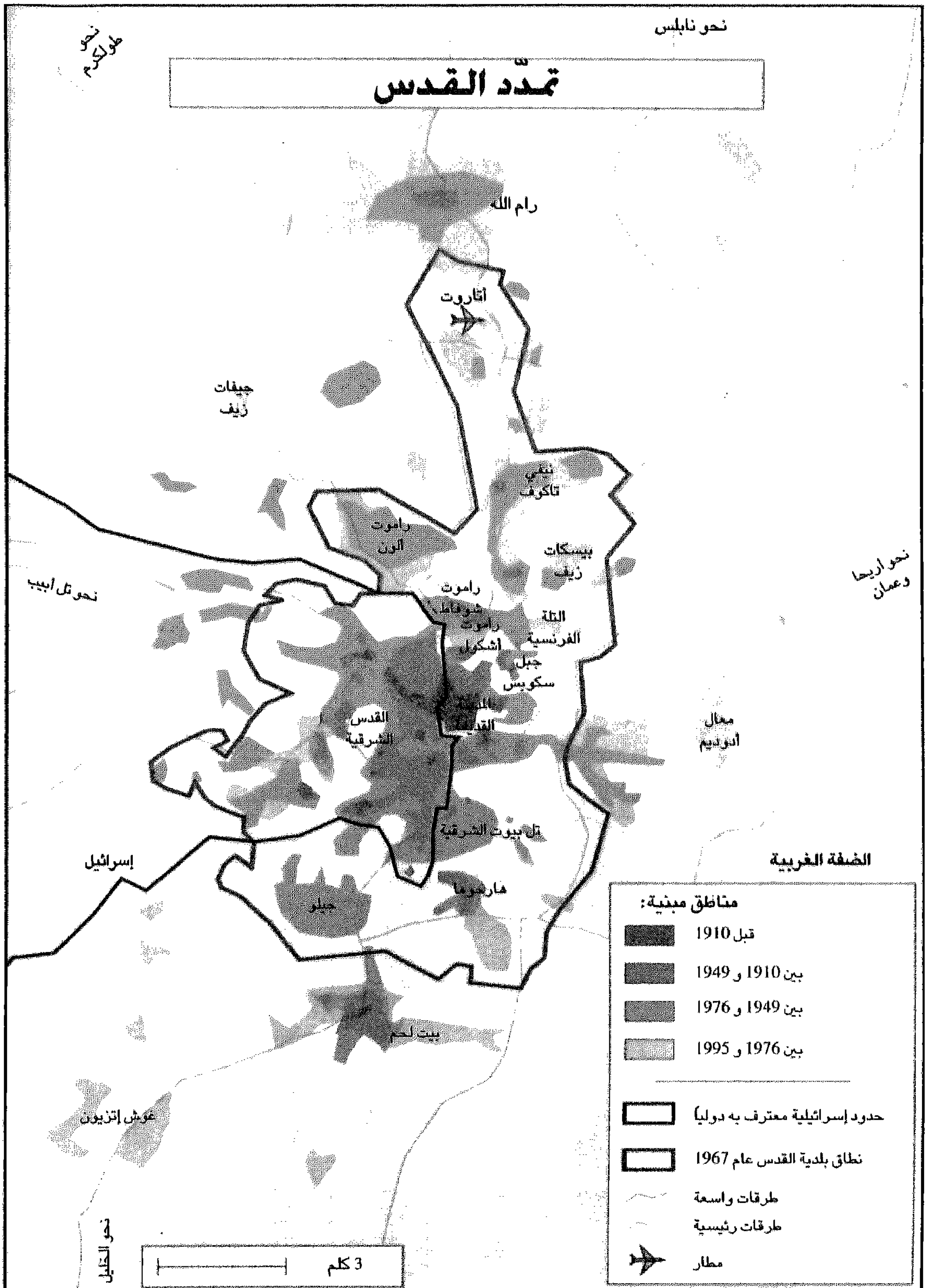
طلال بن عبدالله (1909 ـ 1972)؛ ملك الأردن 1951 /52

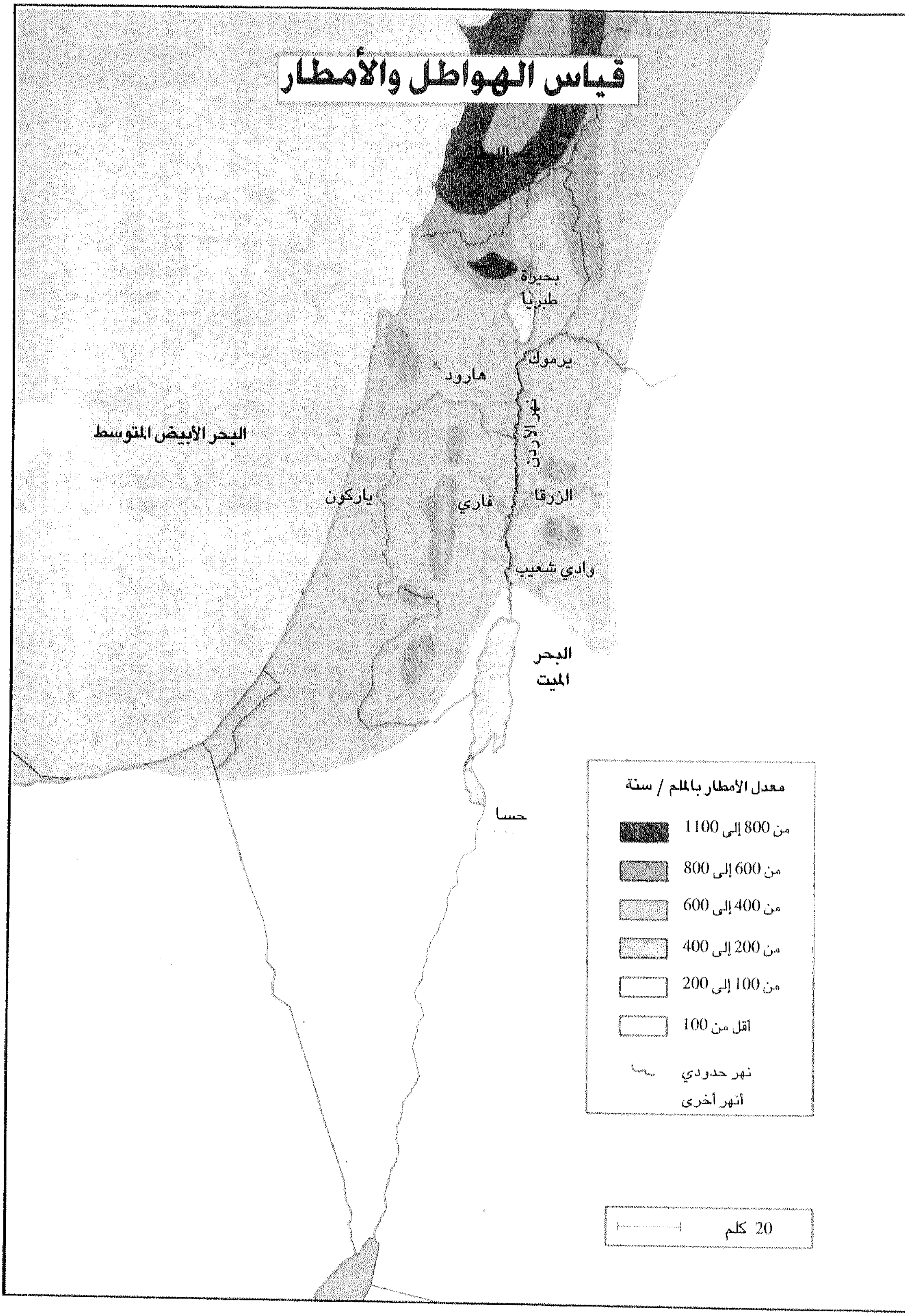
حسين بن طلال (1935) ملك الأردن 1952 ـ



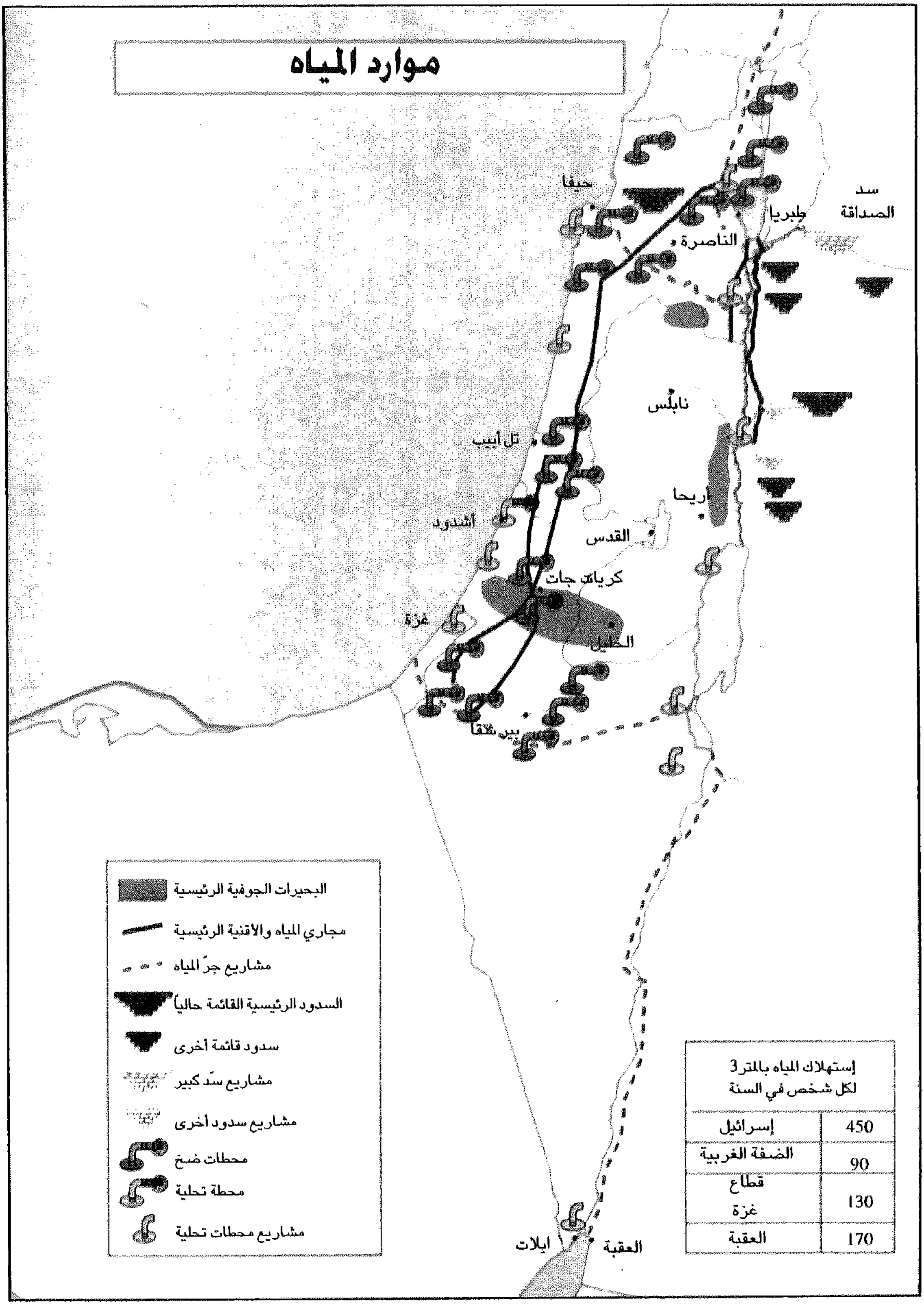
الشعب الأردني
لبنان
سوريا
العراق
الضفة الغربية
إربد
عجلون
مفرق
سلط
الزرقا
عمان
بني خالد
بني صخر
مادبا
إسرائيل
كرك
طفيلة
العربية السعودية
معان
العقبة
منطقة الترحال لقبائل البدو الرئيسية
خط سكة الحديد دمشق - المدينة المنورة حيث كانت القبائل تستعملها للإشراف على الأراضي الواقعة إلى الشرق منه حتى 1946
منطقة مأهولة جزئياً بالدروز
عمان
مدن مأهولة بالشركس
المدن الأردنية الرئيسية منها:
مدن ذات غالبية فلسطينية
الضفة الغربية ضُمَّت إلى الأردن بين 1950 و 1988
حاشية: حجم الدوائر يوازي حجم المدن
100 000 نسمة
100 كلم


سكان القدس
رام الله
جيفات
زيف
نيف
تاكوف
راموت
الون
بيسكات
زيف
راموت
التلة
الفرنسية
أشكول
سكوبس
معال
أدوميم
إسرائيل
تل بيوت
الشرقية
الضفة الغربية
جيلو
بيت لحم
غوش إتزيون
حدود إسرائيلية معترف به دولياً
نطاق بلدية القدس منذ 1967
القدس الغربية المبنية قبل 1967
توسع المدينة إلى الغرب منذ 1967
الجزء الشرقي المبني من المدينة قبل 1967
توسع المدينة العربية إلى الشرق منذ 1967
مستوطنات يهودية أُنشئت بعد 1967 في القدس الشرقية
مدن وقرى عربية أخرى
طرقات واسعة
طرقات رئيسية
3 كلم

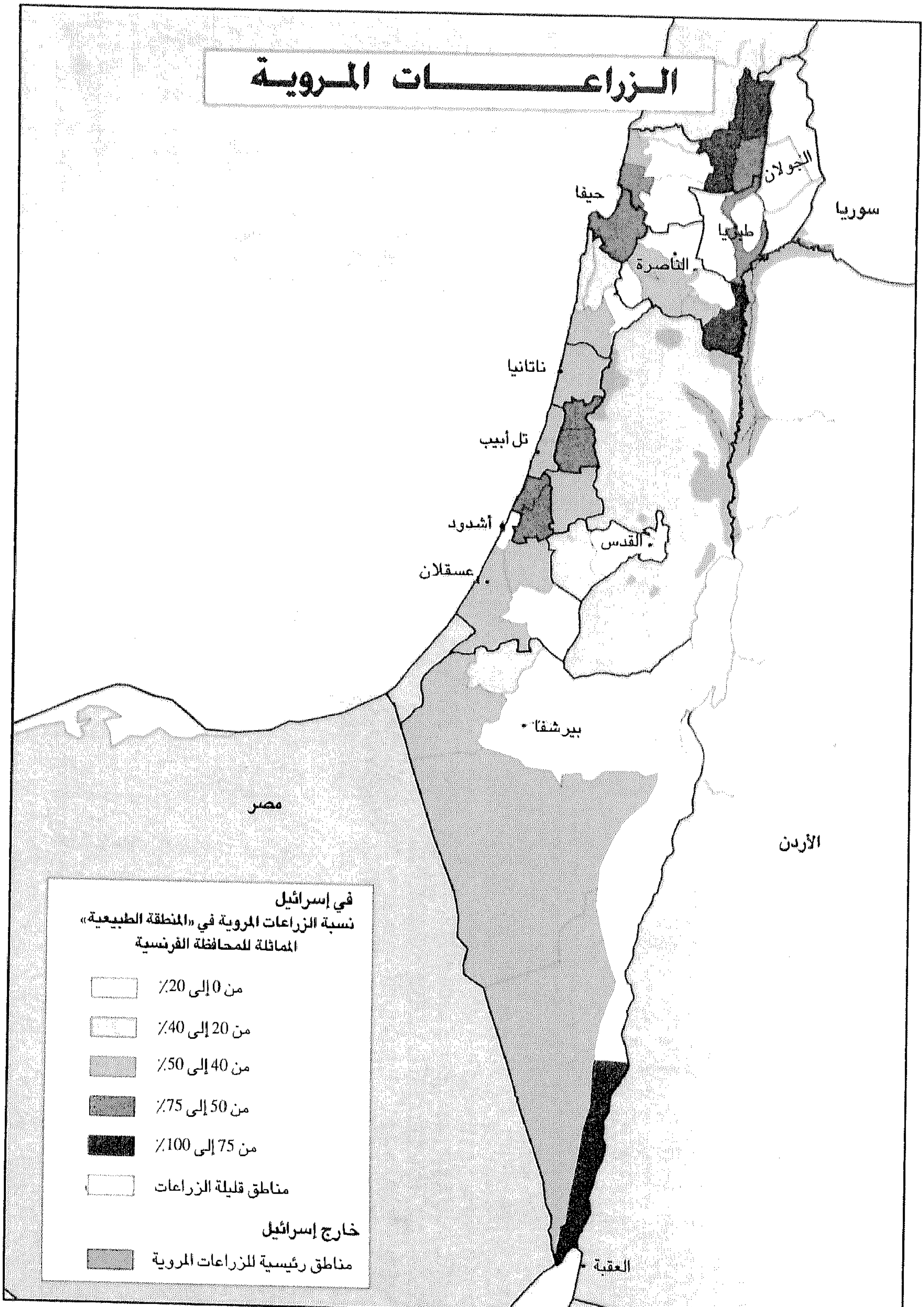

تمدّد القدس
نحو نابلس
نحو طولكرم
رام الله
عطاروت
جيفات زئيف
نفي يعقوب
راموت
بسغات زئيف
نحو تل أبيب
نحو أريحا وعمان
راموت شلومو
التلة الفرنسية
جبل سكوبس
القدس الغربية
البلدة القديمة
معاليه أدوميم
تل بيوت الشرقية
إسرائيل
الضفة الغربية
جيلو
هار حوما
بيت لحم
غوش عتصيون
نحو الخليل
3 كلم
مناطق مبنية:
قبل 1910
بين 1910 و 1949
بين 1949 و 1976
بين 1976 و 1995
حدود إسرائيلية معترف بها دولياً
نطاق بلدية القدس عام 1967
طرقات واسعة
طرقات رئيسية
مطار



قياس الهواطل والأمطار
بحيرة طبريا
يرموك
هارود
نهر الأردن
البحر الأبيض المتوسط
ياركون
فاري
الزرقا
وادي شعيب
البحر الميت
حسا
معدل الأمطار بالملم / سنة
من 800 إلى 1100
من 600 إلى 800
من 400 إلى 600
من 200 إلى 400
من 100 إلى 200
أقل من 100
نهر حدودي
أنهر أخرى
20 كلم

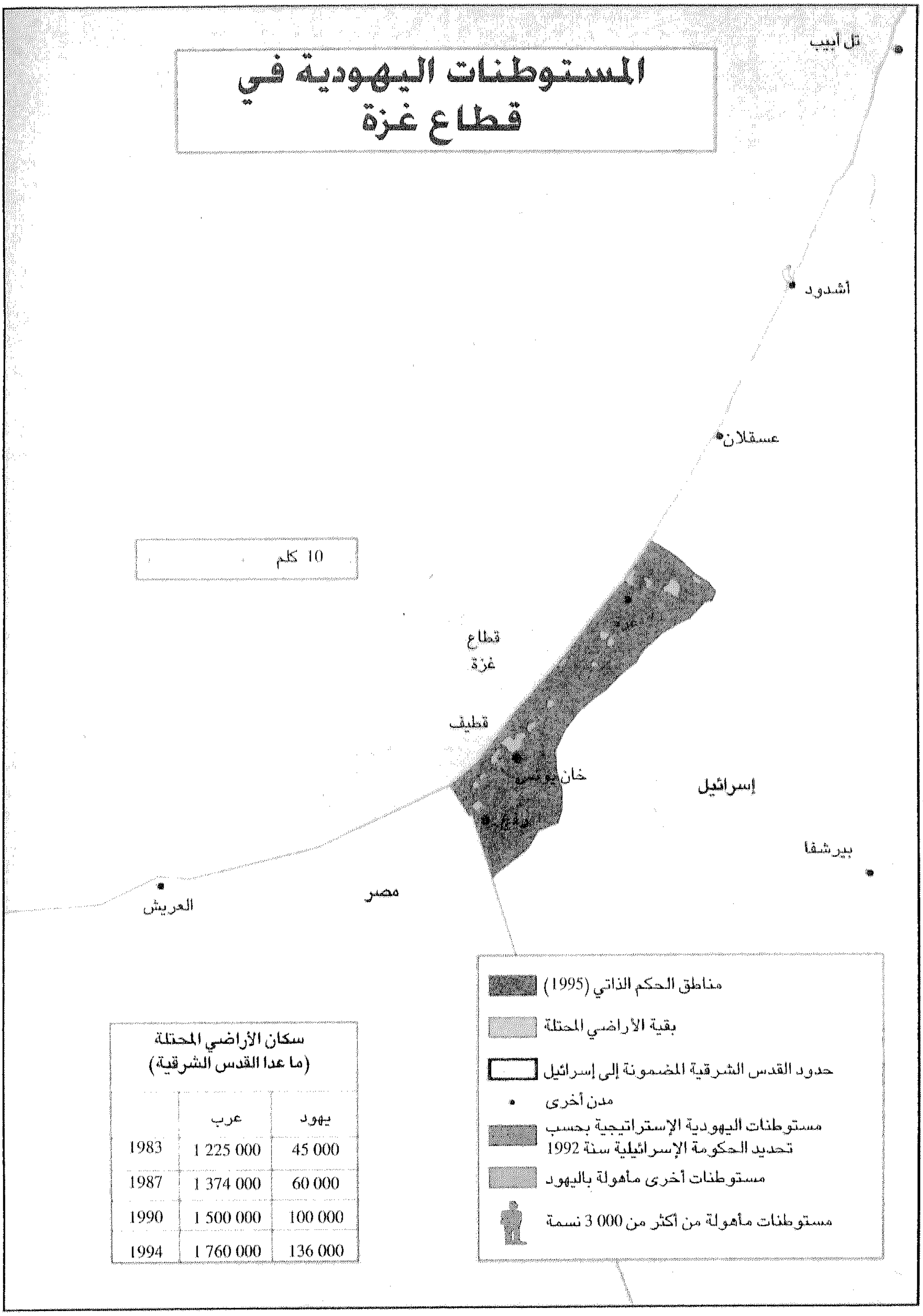


إستهلاك المياه بالمتر3 لكل شخص في السنة	
إسرائيل	450
الضفة الغربية	90
قطاع غزة	130
العقبة	170



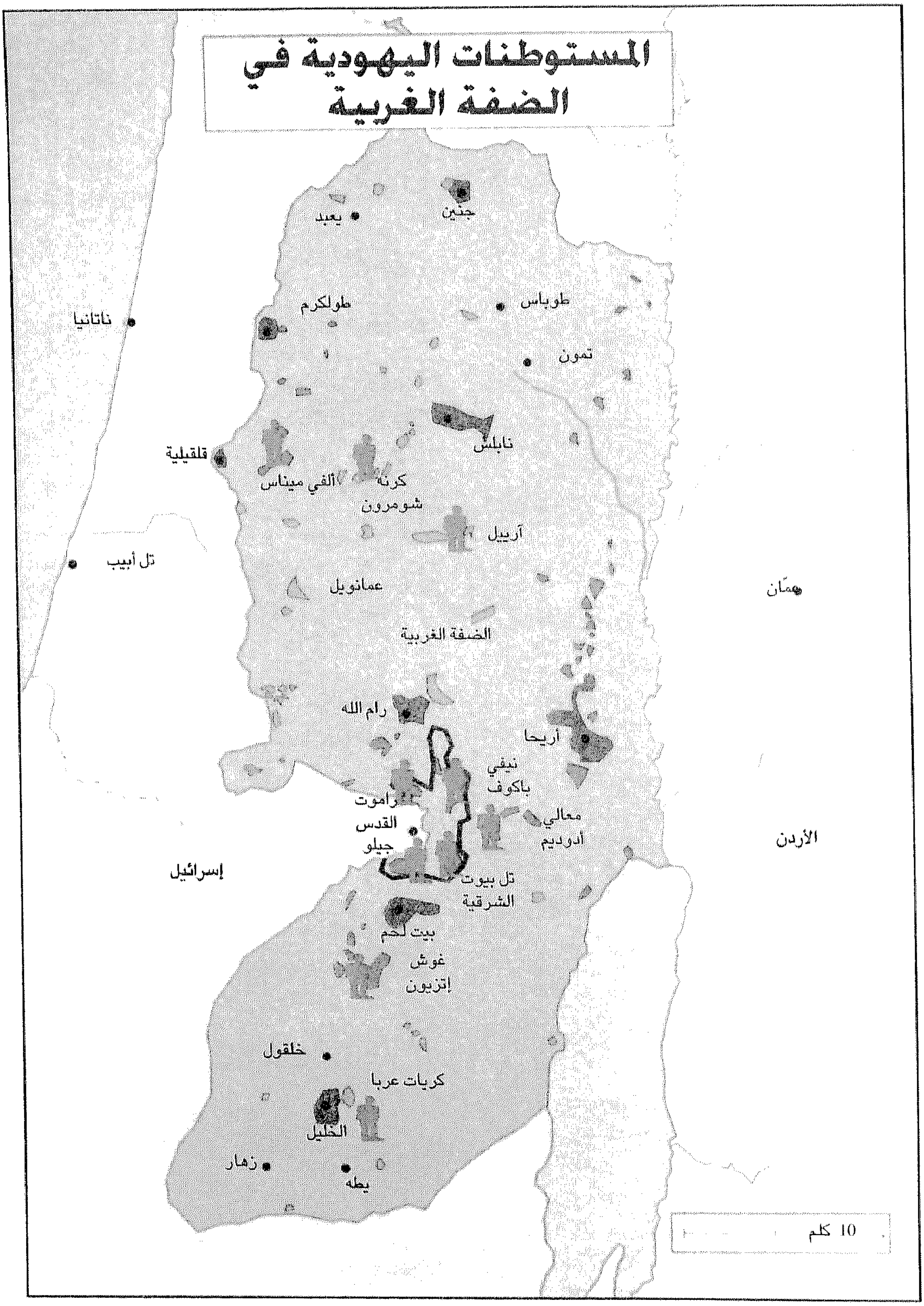
الزراعــــات المـرويـة
حيفا
الجولان
سوريا
طبريا
الناصرة
ناتانيا
تل أبيب
أشدود
القدس
عسقلان
بيرشفا
مصر
الأردن
العقبة
في إسرائيل
نسبة الزراعات المروية في «المنطقة الطبيعية» المماثلة للمحافظة الفرنسية
من 0 إلى 20٪
من 20 إلى 40٪
من 40 إلى 50٪
من 50 إلى 75٪
من 75 إلى 100٪
مناطق قليلة الزراعات
خارج إسرائيل
مناطق رئيسية للزراعات المروية

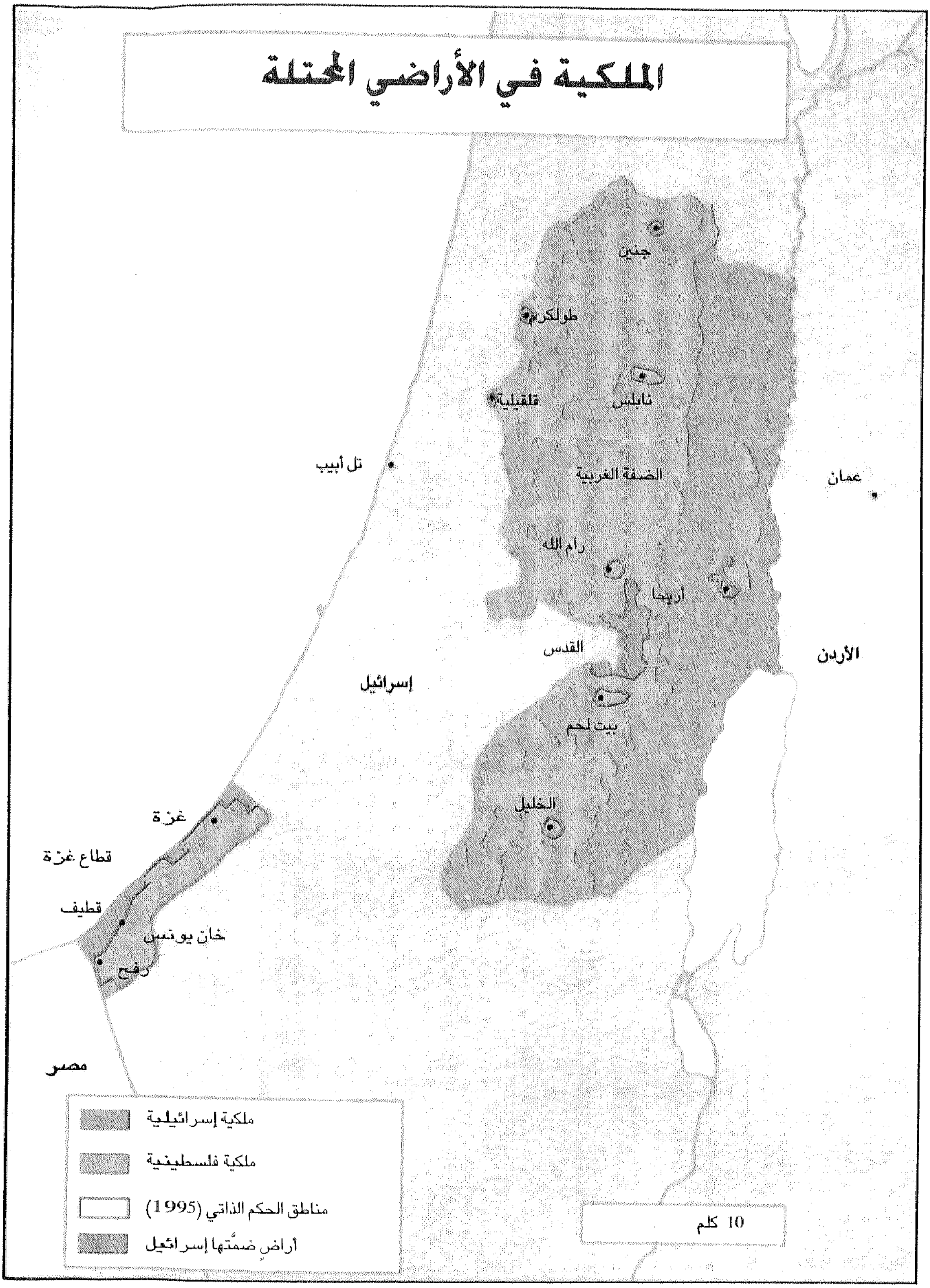
المستوطنات اليهودية في قطاع غزة



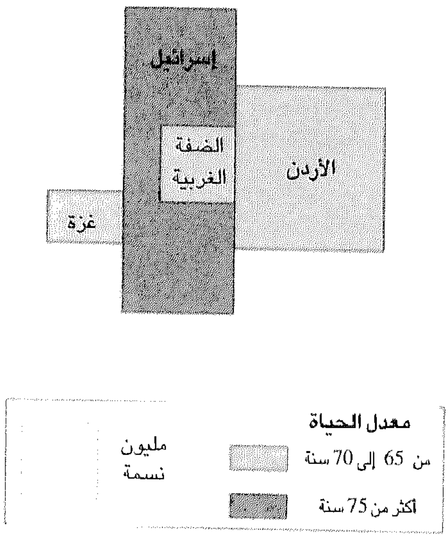
سكان الأراضي المحتلة
(ما عدا القدس الشرقية)

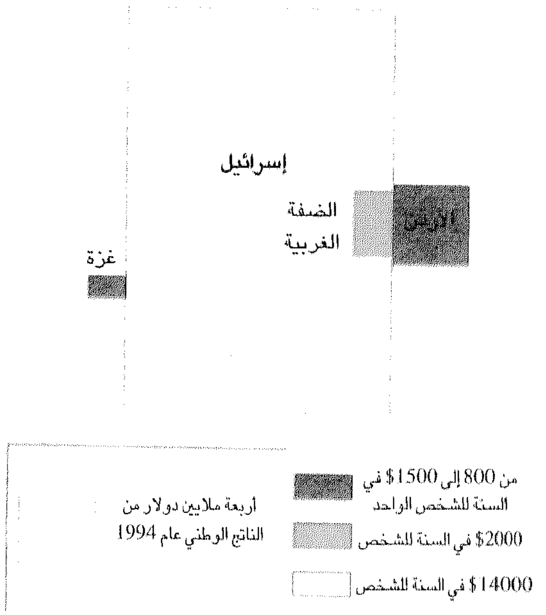
	عرب	يهود
1983	1 225 000	45 000
1987	1 374 000	60 000
1990	1 500 000	100 000
1994	1 760 000	136 000


المستوطنات اليهودية في
الضفة الغربية
جنين
يعبد
طولكرم
طوباس
ناتانيا
تمون
نابلس
قلقيلية
ألفي ميناس
كرنه
شومرون
آرييل
تل أبيب
عمانويل
عمّان
الضفة الغربية
رام الله
أريحا
نيفي
باكوف
راموت
القدس
جيلو
معالي
أدوميم
الأردن
إسرائيل
تل بيوت
الشرقية
بيت لحم
غوش
إتزيون
خلقول
كريات عربا
الخليل
زهار
يطه
10 كلم


الملكية في الأراضي المحتلة
جنين
طولكرم
قلقيلية
نابلس
تل أبيب
الضفة الغربية
عمان
رام الله
اريحا
القدس
الأردن
إسرائيل
بيت لحم
الخليل
غزة
قطاع غزة
قطيف
خان يونس
رفح
مصر
ملكية إسرائيلية
ملكية فلسطينية
مناطق الحكم الذاتي (1995)
أراضٍ ضمّتها إسرائيل
10 كلم

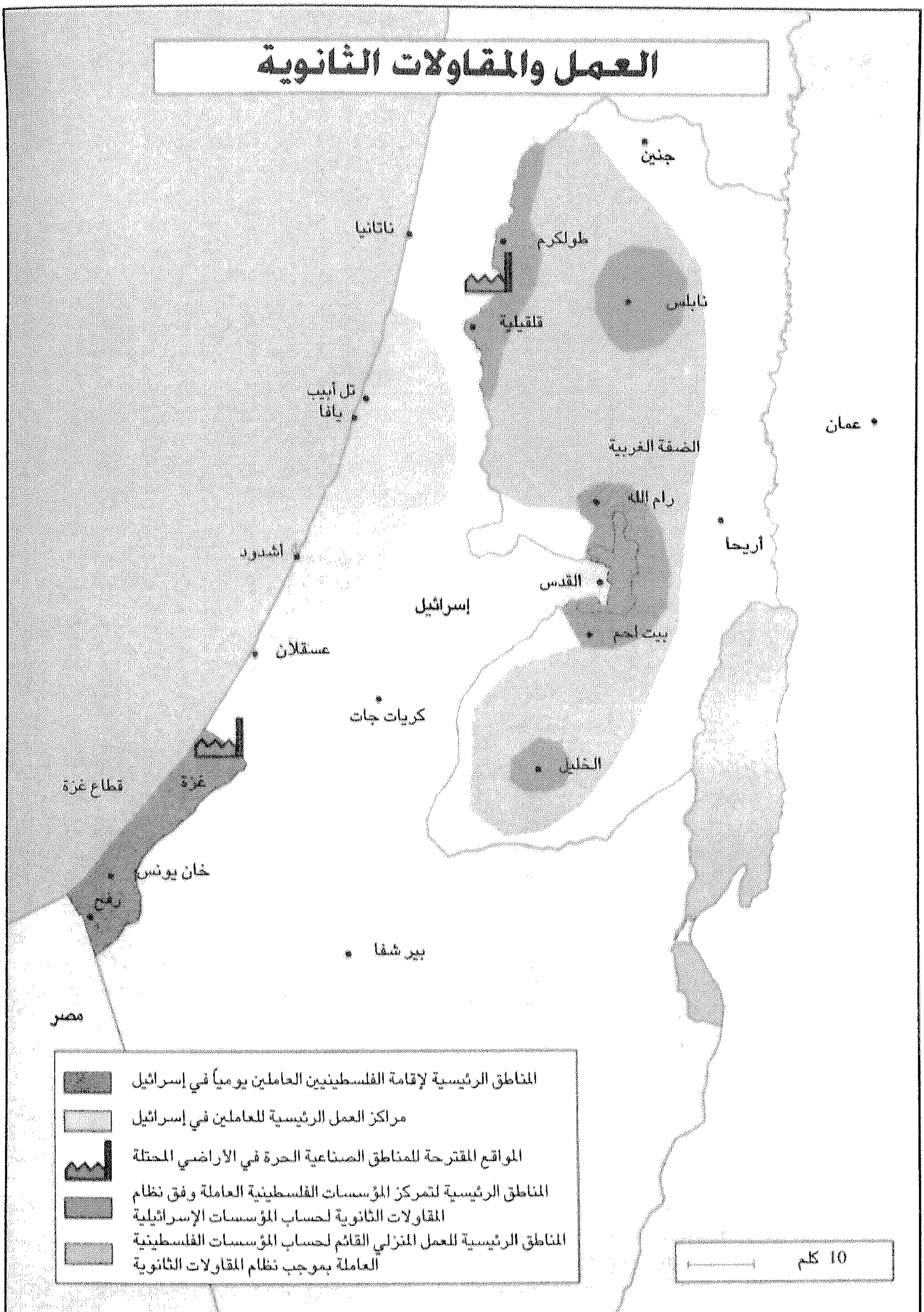
السكّان والثروات



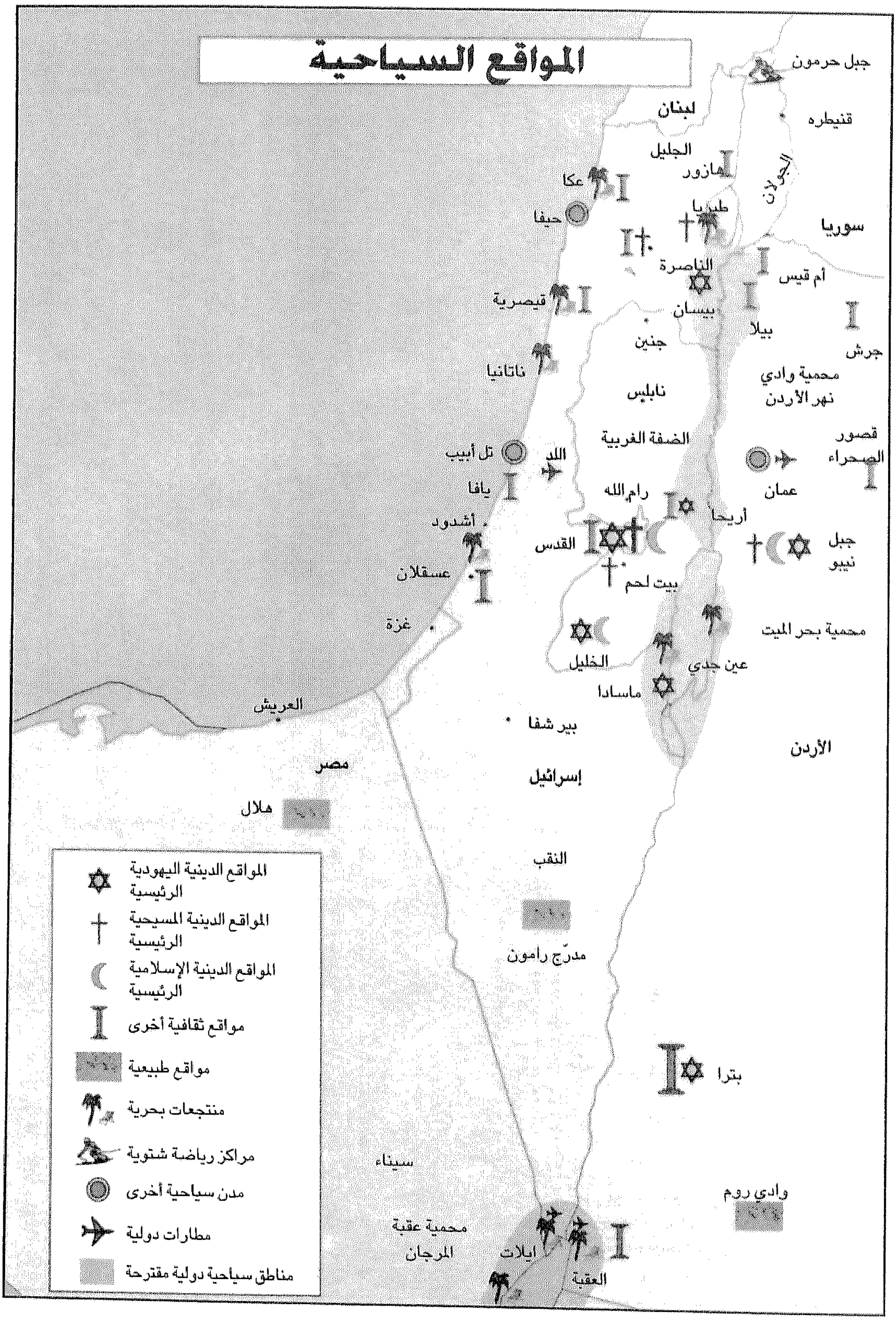


التمويل الدولي للمشاريع الفلسطينية الجارية

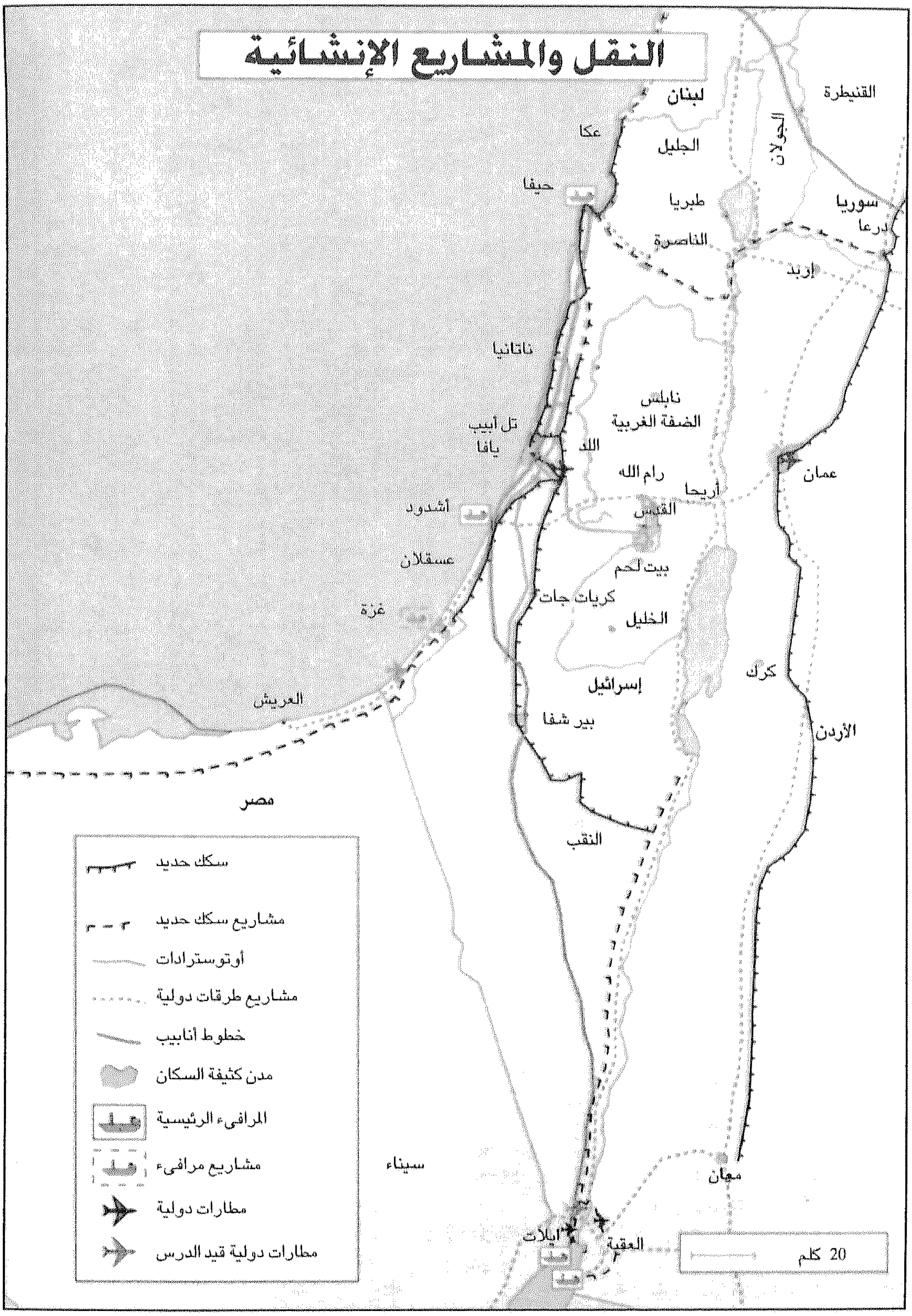
تمويل بملايين الدولارات (تقديرات 1995)	
11 مشغل حرفي	30
3 مناطق صناعية حرة	210
مساعدات للإعمار	240
تأهيل الدوائر البلدية	60
معالجة النفايات	70
دوائر التربية والصحة	150 (سنويا)
أبنية في قطاع التربية والصحة	130
شبكة الكهرباء في الضفة الغربية	110
محطة توليد غزة	100
مصلحة مياه غزة	65
أوتوستراد غزة	70
تأهيل طرقات غزة	100



العمل والمقاولات الثانوية
جنين
ناتانيا
طولكرم
نابلس
قلقيلية
تل أبيب
يافا
عمان
الضفة الغربية
رام الله
أريحا
اشدود
القدس
إسرائيل
بيت لحم
عسقلان
كريات جات
الخليل
قطاع غزة
غزة
خان يونس
رفح
بير شفا
مصر
المناطق الرئيسية لإقامة الفلسطينيين العاملين يومياً في إسرائيل
مراكز العمل الرئيسية للعاملين في إسرائيل
المواقع المقترحة للمناطق الصناعية الحرة في الأراضي المحتلة
المناطق الرئيسية لتمركز المؤسسات الفلسطينية العاملة وفق نظام المقاولات الثانوية لحساب المؤسسات الإسرائيلية
المناطق الرئيسية للعمل المنزلي القائم لحساب المؤسسات الفلسطينية العاملة بموجب نظام المقاولات الثانوية
10 كلم



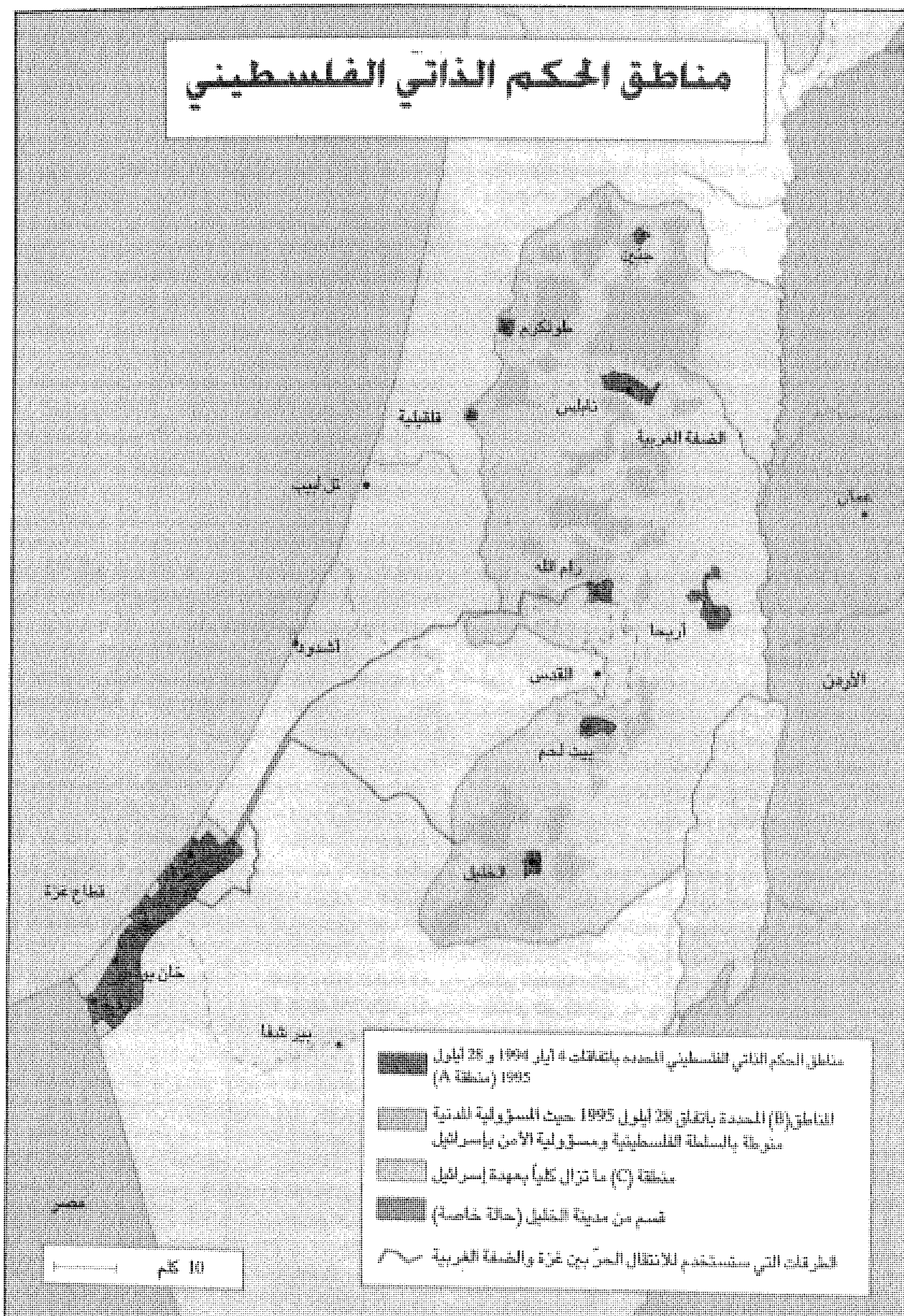
المواقع السياحية
جبل حرمون
لبنان
قنيطره
الجليل
هازور
الجولان
عكا
حيفا
طبريا
سوريا
الناصرة
أم قيس
قيصرية
بيسان
بيلا
جرش
جنين
ناتانيا
محمية وادي نهر الأردن
نابلس
الضفة الغربية
قصور الصحراء
تل أبيب
اللد
عمان
يافا
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
جبل نيبو
عسقلان
بيت لحم
غزة
محمية بحر الميت
الخليل
عين جدي
ماسادا
العريش
بير شفا
الأردن
مصر
إسرائيل
هلال
النقب
مدرّج رامون
بترا
سيناء
وادي روم
محمية عقبة المرجان
ايلات
العقبة
المواقع الدينية اليهودية الرئيسية
المواقع الدينية المسيحية الرئيسية
المواقع الدينية الإسلامية الرئيسية
مواقع ثقافية أخرى
مواقع طبيعية
منتجعات بحرية
مراكز رياضة شتوية
مدن سياحية أخرى
مطارات دولية
مناطق سياحية دولية مقترحة



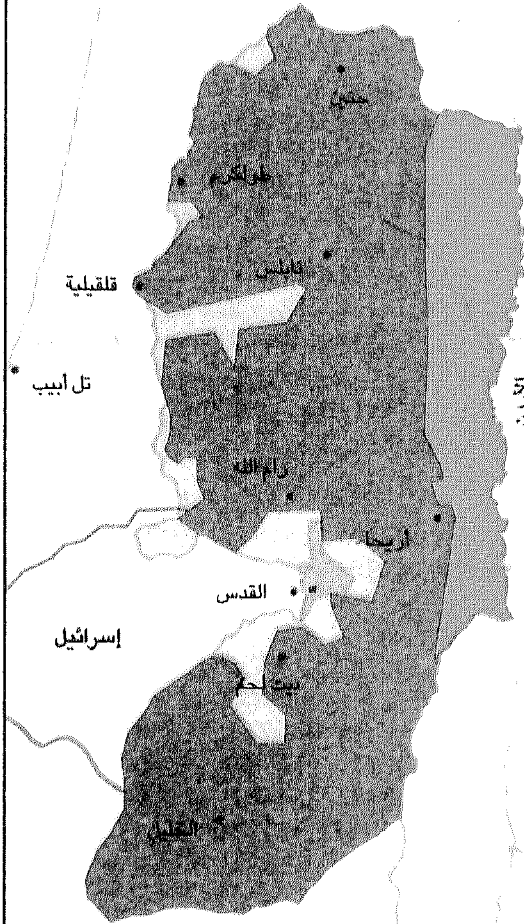
النقل والمشاريع الإنشائية
لبنان
القنيطرة
عكا
الجليل
الجولان
حيفا
طبريا
سوريا
درعا
الناصرة
إربد
ناتانيا
نابلس
الضفة الغربية
تل أبيب
يافا
اللد
رام الله
عمان
أريحا
أشدود
القدس
عسقلان
بيت لحم
كريات جات
غزة
الخليل
كرك
إسرائيل
العريش
بير شفا
الأردن
مصر
النقب
سكك حديد
مشاريع سكك حديد
أوتوستر ادات
مشاريع طرقات دولية
خطوط أنابيب
مدن كثيفة السكان
المرافىء الرئيسية
مشاريع مرافىء
مطارات دولية
مطارات دولية قيد الدرس
سيناء
معان
ايلات
العقبة
20 كلم

سيناريوهات الممكن




مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني
طولكرم
نابلس
قلقيلية
الضفة الغربية
تل أبيب
عمان
رام الله
أريحا
أشدود
القدس
الأردن
بيت لحم
الخليل
قطاع غزة
مصر
مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني المحدد باتفاقات 4 أيار 1994 و 28 أيلول 1995 (منطقة A)
المناطق (B) المحددة باتفاق 28 أيلول 1995 حيث المسؤولية المدنية منوطة بالسلطة الفلسطينية ومسؤولية الأمن بإسرائيل
منطقة (C) ما تزال كلياً بعهدة إسرائيل
قسم من مدينة الخليل (حالة خاصة)
الطرقات التي ستستخدم للانتقال الحرّ بين غزة والضفة الغربية
10 كلم

نحو إقامة دولة فلسطينية ؟



تقسيم محتمل للضفة الغربية بحسب صحيفة هاآرتس (22 شباط 1996) التي نشرت المحادثات السرية الجارية بين الوزير الإسرائيلي يوسي بيلين وأبو مازن (م.ت.ف.)

دولة فلسطينية

القسم العربي من القدس: في إطار بلديتين ذات إدارة فلسطينية ما عدا المسائل الأمنية.

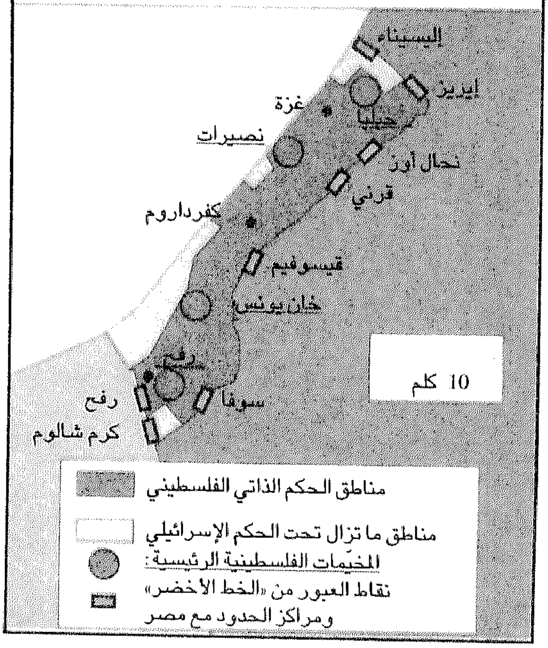
مناطق ضمَّتْها إسرائيل

وادي الأردن بإشراف عسكري إسرائيلي حتى 2007

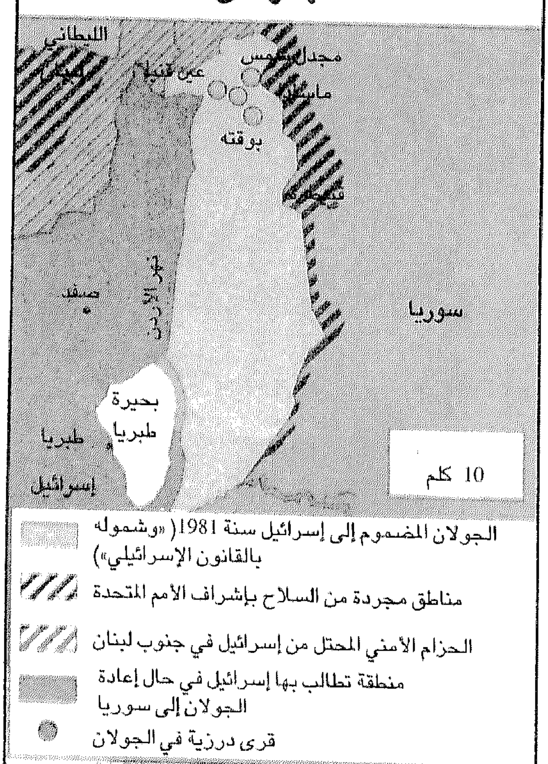
منطقة خارجة عن سيادة إسرائيل: طرقات غزة - الضفة الغربية وساحة الحرم الشريف


مفاتيح الشرق الأوسط

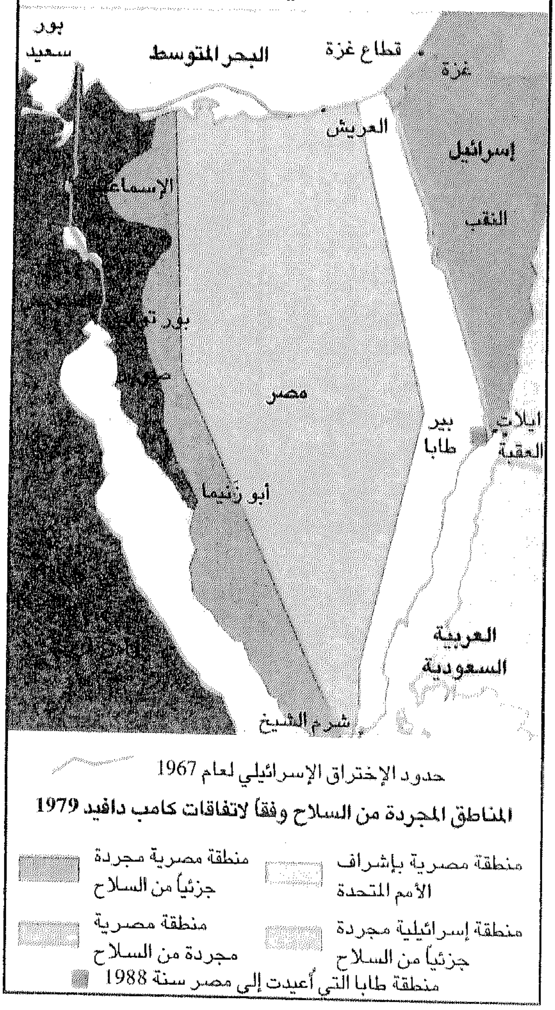
قطاع غزة

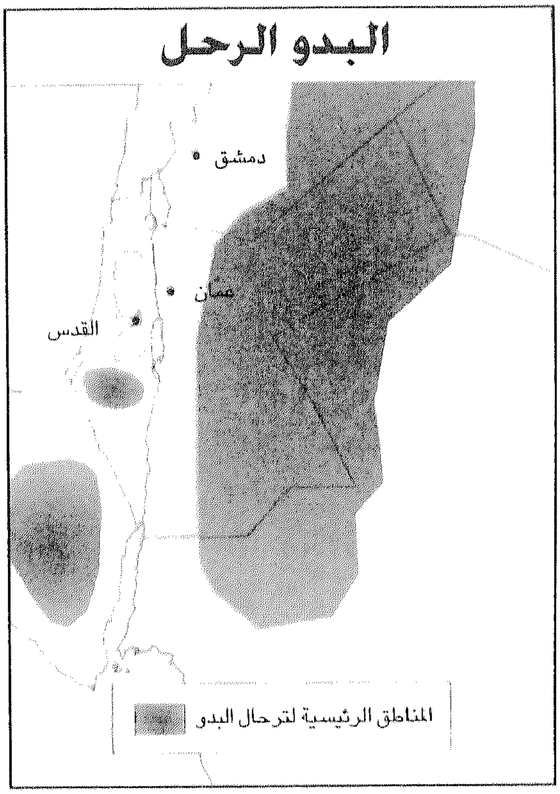


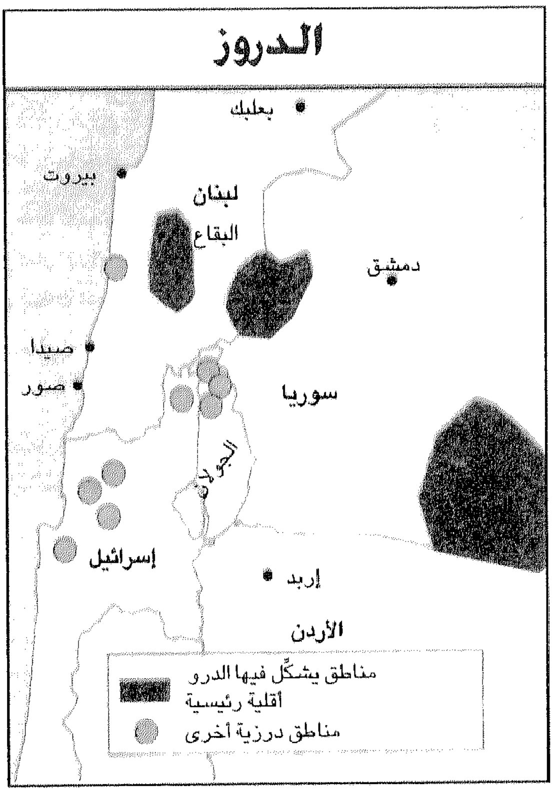
الجولان



سيناء




البدو الرحل
دمشق
عمان
القدس
المناطق الرئيسية لترحال البدو


الدروز
بعلبك
بيروت
لبنان
البقاع
دمشق
صيدا
صور
سوريا
الجولان
إسرائيل
إربد
الأردن
مناطق يشكّل فيها الدرو
أقلية رئيسية
مناطق درزية أخرى

فهرس الخرائط

محتويات الكتاب